



حدود القوة

استخدامات الأسلحة النووية الاسرائيلية

محمد عبد السلام



حدود القوة

استخدامات الأسلحة النووية الاسرائيلية

● مطبوعات مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية ●

رئيس التحرير
نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير
ضياء رشوان

المدير الفني
المسيد عزمي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر
بالضرورة عن رأي مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام

حقوق الطبع محفوظة للنشر
ويحظر النشر والاقتباس
إلا بالإشارة إلى المصدر. الناشر مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية
بالأهرام .

ش الجلاء ت : ٥٧٨٦٠٣٧



حدود القوة

استخدامات الأسلحة النووية الاسرائيلية

محمد عبد السلام

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة :	٦
الفصل الأول : القوة النووية الإسرائيلية :	١٧
مقدمة :	١٩
• أولاً : بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية	٢٢
١ - البنية الأساسية للقوة النووية الإسرائيلية	٢٦
٢ - عملية بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية	٤٤
• ثانياً : خصائص القوة النووية الإسرائيلية	٧٦
١ - عناصر القوة النووية الإسرائيلية	٧٨
٢ - قابلية القوة النووية الإسرائيلية للاستخدام « الفعلى » ...	١٠٢
خلاصة :	١٢٨
الفصل الثانى : السياسة النووية الإسرائيلية	١٣٧
مقدمة :	١٣٩
• أولاً : الاستراتيجية النووية الرسمية - شبه الرسمية لإسرائيل	١٤٣
١ - أسس وعناصر السياسة النووية الرسمية - شبه الرسمية لإسرائيل	١٤٤
٢ - استخدامات القوة النووية فى الاستراتيجية الرسمية - شبه الرسمية لإسرائيل	١٥٨
٣ - تقييم الاستراتيجية النووية الرسمية : دوافع التغيير وأسس الاستمرارية	١٨٥
• ثانياً : الاستخدامات المحتملة للقوة النووية الإسرائيلية	١٩٧
١ - اتجاهات تطور الدوافع النووية الإسرائيلية	١٩٩
٢ - محددات الاستخدامات المحتملة للقوة النووية الإسرائيلية	٢١١
٣ - مصداقية الأنماط المحتملة لاستخدام القوة النووية الإسرائيلية	٢٣٤

◆ مقدمة ◆

أسلحة خاصة

« إن معظم التغيرات التاريخية الكبرى قد حدثت ، بدرجة
ما ، بواسطة التهديد بالقوة ، أو باستخدامها ، .

هنري كيسنجر

عبر تطور التاريخ ، كان دخول سلاح جديد إلى ساحة « صراع ما ، يطرح
آثاره الحادة على مسار ذلك الصراع ، « فلقد انهارت الامبراطورية الفرعونية أمام
هجمات الهكسوس حيث جاءوا بشيء جديد من القتال وهو العجلات الحربية ،
وانهارت قوة الاقطاع في العصور الوسطى عندما تم اختراع البارود ، واستخدام
المدافع لتحطيم استحكامات الإقطاعيين ،^(١) . ولقد كان ظهور السلاح النووي على
مسرح الصراع الدولي عام ١٩٤٥ امتداداً لهذه القاعدة . فيفعل القوة التدميرية غير
المسبوقة لهذا السلاح واستحالة الدفاع ضده أو الوقاية من تأثيراته ، أدى السلاح
النووي إلى إحداث ثورة عسكرية - سياسية كانت أحد العوامل الأساسية في عملية
بناء أسس وصياغة تفاعلات ومفاهيم مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي امتدت
حتى نهاية عام ١٩٩١ .

في العقود التالية لظهور السلاح النووي في الصراع على المستوى الدولي
بدأت الظاهرة النووية في الامتداد إلى الصراعات الإقليمية ، حيث سعت عدة دول
إقليمية كبرى لامتلاك الأسلحة النووية تحت ضغط حسابات عسكرية - أمنية مختلفة
أو لأغراض امتلاك القدرة على الإكراه ، أو الحصول على مكانة إقليمية متميزة ،
أو غيرها من الدوافع المتعلقة ، بامتلاك القدرة على التأثير في التفاعلات الصراعية
الإقليمية القائمة أو المحتملة . وتمكنت بعض هذه الدول من الوصول إلى « العتبة
النووية » ، أو - كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل - تجاوز تلك العتبة إلى امتلاك
السلاح النووي فعلياً ، وهو وضع أثار العديد من القضايا الهامة على مستوى
الصراعات الإقليمية التي وضع أن ثمة « عاملاً نووياً » قد تدخل فيها ، وكانت تلك

القضايا ذات مضامين مختلفة إلى حد كبير عن مثيلاتها التي أثّرت على المستوى الدولي بعد عام ١٩٤٥ ، بحكم اختلاف طبيعة الصراعات الإقليمية وأهداف أطرافها وعلاقات القوى القائمة بين تلك الأطراف ، إضافة إلى محدّدات استخدام الأسلحة النووية - في مسرح عمليات ذى سمات خاصة - في إدارة صراع إقليمي مقارنة باستخدامها في إدارة الصراع الدولي . ولقد طرح هذا الوضع - في مجمله - أهمية دراسة قضايا التسلح النووى في الصراعات الإقليمية .

لكن الإشكالية الرئيسية الخاصة بتحليل القضايا النووية في الصراعات الإقليمية قد ارتبطت دائما بعنصرين أساسيين :

الأول : طبيعة السياسات النووية للقوى الإقليمية .

الثانى : مدى توافق أطر نظرية متكاملة لدراسة تلك القضايا .

فأى من الدول النووية الإقليمية - ومنها إسرائيل - لم تعلن رسميا عن امتلاكها للسلاح النووى حتى نهاية عام ١٩٩١^(٢) ، وإن كان بعضها يعلن امتلاكه للقدرة على إنتاجه ، ولم تحدد كذلك - بصورة رسمية - ملامح استراتيجيتها القائمة أو المتصورة لاستخدام السلاح النووى . كما أن أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية لم تبلور أطرا نظرية متكاملة ، لدراسة القضايا الخاصة بأشكال وأنماط ومحددات استخدام القوة النووية في الصراعات الإقليمية .

لكن على الرغم من أن تلك الإشكالية قد أعاققت إلى حد كبير تطور دراسة القضايا النووية في الصراعات الإقليمية مقارنة بمثيلاتها في الصراع الدولي ، فإنها لم تعرقل إمكانية تحليل القضايا النووية الإقليمية بدرجة كبيرة من الضبط العلمى ، إذ أن طابع الإنارة والخطورة المرتبط بانتشار الأسلحة النووية على المستوى الإقليمى - لا سيما بالنسبة لدولة ذات أوضاع وارتباطات معقدة مثل إسرائيل - قد أدى إلى توافر قدر كبير من المعلومات والتحليلات حول تلك القضايا عبر الزمن ، كما أن طبيعة السلاح النووى نفسه - كسلاح خاص يفرض معظم تأثيراته الرئيسية بحكم خصائصه الذاتية - قد قلّلت إلى حد ما من أهمية وجود إطار نظرى متمايز - لا سيما فيما يتعلق بالاستخدامات - لدراسة قضايا التسلح النووى في الصراعات الإقليمية . وعموما فإن تلك الإشكالية ذاتها قد عمقت من أهمية دراسة هذه القضايا .

ولقد أثار الصراع العربى الإسرائيلى تحديدا كافة القضايا والمشكلات التي أثّرت حول الأسلحة النووية والصراعات الإقليمية بصورة أكثر تعقيدا مما أثّرت بخصوص كافة الصراعات الإقليمية الأخرى التي دخل فيها العامل النووى بصورة ما ، لأسباب مختلفة :

١ - حماسية الإقليم (الشرق الأوسط) الذى يدور فيه الصراع ، وتعاظم مصالح الدول العظمى والكبرى فيه ، وطبيعة وامتداد الصراع العربى الإسرائيلى ، وتصاعده إلى مستوى ، الصراع المسلح ، واسم النطاق عدة مرات بصورة هدئت بحوث مواجهات دولية حادة ، وأدت إلى حالة من عدم الاستقرار الإقليمى شبه الدائم الذى لم يشهده - بنفس درجة الحدة - أى نظام إقليمى آخر فى العالم .

٢ - أن الصراع العربى الإسرائيلى يشهد منذ ظهور العامل النووى فيه - فى أواخر الستينيات - حالة اختكار نووى تنفرد فيها دولة واحدة بامتلاك السلاح النووى بصورة مؤكدة بموازاة عدم امتلاك الأطراف الأخرى لتلك الأسلحة مع محاولة بعضها - بإصرار شديد وتكلفة عالية - الحصول عليه ، وهى سمة - الاختكار النووى - لا يشهدها أيضا أى نظام إقليمى آخر بنفس الصورة (٣) .

٣ - أن إسرائيل قوة نووية إقليمية من طراز خاص . فقد أشارت تقارير ذات مصداقية عالية - خاصة منذ عام ١٩٨٦ - إلى امتلاكها ترسانة نووية تضعها فى مرتبة القوة النووية السادسة فى العالم ، بصورة أثارت التساؤلات حول : نوايا ، إسرائيل النووية ، وليمت قدراتها النووية فقط بشكل حاد ، وهو كذلك وضع غير قائم بالنسبة للقوى النووية الأخرى .

٤ - أن إسرائيل قد قامت - تبعا لتقارير وكتابات مختلفة منذ عام ١٩٧٣ - بنشر بعض عناصر أسلحتها النووية فعليا ، كما قامت بإعداد تلك الأسلحة للاستخدام الفعلى ضد بعض الدول العربية عدة مرات عبر مسار الصراع العربى الإسرائيلى ، وهى قضية ذات خصوصية شديدة بالنسبة للقوى النووية الإقليمية .

٥ - أن الصراع العربى الإسرائيلى قد شهد تحولا أساسيا فى مساره خلال مرحلة ١٩٩١ - ١٩٩٥ ، وفى تلك المرحلة بدأت واستمرت عملية التسوية الشاملة للصراع ، بحيث انتقل السلاح النووى من : إطار الصراع ، إلى : إطار التسوية ، بكل ما يرتبط بذلك من تطورات تتصل باستخداماته والتفاوض حوله ، ثم مستقبله ، باعتباره أهم قضية استراتيجية - تسليحية تتصل بأمن المنطقة .

ولقد طرحت تلك العوامل - وغيرها - العديد من القضايا التى أثرت تباعا منذ أوائل الستينيات وحتى أوائل التسعينات على المستوى العربى (٤) ، مثل دوافع إسرائيل لامتلاك السلاح النووى ، ثم قضية امتلاك إسرائيل أو عدم امتلاكها للسلاح النووى ، واستراتيجية إسرائيل النووية وتطورها عبر الزمن بموازاة تطور قواتها النووية ، وكيفية مواجهة السلاح النووى الإسرائيلى من جانب الدول العربية ، وأسس وأدوات وأساليب سياسة الاحتكار النووى الإسرائيلى وكيفية التعامل معها

عربيا ، وتأثيرات التهديد النووي الإسرائيلي على السلوك السياسي والعسكري العربي بصفة عامة وفي حالات محددة ، وموقف الدول العظمى والكبرى من التسليح النووي الإسرائيلي^(٥) ، وعلاقة السلاح النووي بالاستقرار الإقليمي وكيفية إيجاد صيغة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ، ثم قضية استخدام إسرائيل المحتمل لورقتها النووية في إطار عملية التسوية القائمة للصراع منذ نهاية عام ١٩٩١ ، وأخيراً مستقبل السلاح النووي الإسرائيلي في ظل التحولات الحالية في المنطقة ، وغير ذلك من القضايا المستقلة أو المتفرعة أو المتشابكة مع تلك القضايا .

وتركز هذه الدراسة على تحليل الآثار الاستراتيجية للعامل النووي على مسار وتحولات الصراع العربي الإسرائيلي حتى بداية التسعينات ، أي تأثير الأسلحة النووية على التوجهات والتفاعلات السياسية والعسكرية في الصراع منذ بداية إنتاج إسرائيل لأسلحتها النووية في أواخر الستينات ، وحتى بداية عملية التسوية الشاملة للصراع في أوائل التسعينات إلا أن الدراسة لا تتناول كافة جوانب أو أبعاد هذه العلاقة ، كما لا تتناولها بصورة عامة مبيداً عن الفترة الزمنية المحددة لها ، وإنما تقوم بتحليل تلك العلاقة من خلال التركيز على محور واحد أساسي ، يمثل قاعدة لفهم أكبر لها ، هو : استخدامات القوة النووية في إدارة الصراع . أي توجهات ومحددات وأشكال وأنماط وحالات استخدام إسرائيل لعناصر قوتها النووية في إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي ، استناداً إلى افتراضين :

١ - افتراض أن قدرة إسرائيل على التأثير في السلوك السياسي والعسكري العربي ، باستخدام تلك الأسلحة في الاتجاهات التي تحقق أهدافها الاستراتيجية ، كانت تتوقف على طبيعة ومدى مصداقية تلك الاستخدامات .

٢ - افتراض أن مدى تأثير السلوك السياسي والعسكري العربي في إدارة الصراع بالعامل النووي خلال مرحلة الاحتكار النووي الإسرائيلي كان يتوقف أيضاً على طبيعة ومدى مصداقية تلك الاستخدامات^(٦) .

في هذا السياق ، فإن الدراسة تفترض أن مسار وتحولات الصراع في علاقتها بالعامل النووي دالة في تأثير السلاح النووي - بأشكال وأنماط استخدامه للذين تتصورهما إسرائيل ، وتخطط استراتيجيتها النووية على أسسهما - على السلوك العربي ، في إطار المحددات الخاصة بمصداقية مثل هذه الاستخدامات^(٧) .

وتتمتع هذه العلاقة ، بأهمية خاصة ضمن قضايا الأسلحة النووية والصراع العربي الإسرائيلي ، إذ أن ثمة حالة من « عدم التأكد » تسود بخصوصها ، وهو ما يفسر عدم وجود اتجاه محدد بشأنها سواء في الأوساط السياسية أو العسكرية ذات

العلاقة بهذا الموضوع ، أو فى الكتابات - العربية أو الإسرائيلية أو الغربية - الأكاديمية والصحفية التى تتناول المسألة النووية فى الصراع العربى الإسرائيلى ، وبالتالي ليس من الواضح بالضبط ما إذا كان العامل النووى قد مارس تأثيرات ذات أهمية خاصة - تتناسب مع خصوصيته وخطورته وأثاره المفترضة - أم لا ؟ ، وتمثل هذه المسألة معضلة استراتيجية حقيقية ، إذ لا يبدو للوهلة الأولى أن السلاح النووى قد أحدث ثورة عسكرية - سياسية فى تفاعلات ومفاهيم إدارة الصراع العربى الإسرائيلى كما حدث على المستوى الدولى رغم مرور ما يقرب من ٢٥ سنة (ربع قرن) على دخوله فعليا ساحة الصراع من جانب واحد ، لكن فى الوقت ذاته فإن الإصرار الإسرائيلى الشديد على امتلاكه - قبل حدوث ذلك - وتطويره وعلى منع الدول العربية بكل الوسائل من امتلاكه ، إضافة إلى الإصرار الشديد أيضاً لبعض الدول العربية على السعى لامتلاكه ، وما يبدو من مشاعر وآراء وتقديرات فى المنطقة العربية تعكس أحياناً إحساساً عالياً بخطورة هذا السلاح ، كلها أمور تدفع فى اتجاه آخر^(٨) . وبدون شك فإن الاقتراب من هذه المعضلة بشكل أكثر تحديداً يمكن - فى جزء منه على الأقل - فى تحليل العلاقة المذكورة بمحورها ومذاها الزمنى المحددين .

إضافة إلى ذلك ، فإن لدراسة هذه المشكلة أهميتها العلمية والعملية على عدة مستويات ، منها :

١ - أنها يمكن أن تمثل إضافة ذات أهمية للدراسات العلمية السابقة للمسألة النووية فى الصراع العربى الإسرائيلى كاستمرار لاتجاه بدأ بدراسة فؤاد جابر (إسرائيل والأسلحة النووية : خيارات الحاضر واستراتيجيات المستقبل) عام ١٩٧١ ، ولم يتدعم - على المستوى العربى - سوى بدراسات قليلة للغاية تناقض هذه المسألة بصورة علمية بعيداً عن الأفكار المتسلطة أو إعادة إنتاج الأفكار السابقة أو العموميات والإثارة التى سيطرت على كثير من الكتابات .

٢ - أنها يمكن أن تساهم فى تدعيم أسس وأطر « الدراسات الاستراتيجية » فى الحقل الأكاديمى العربى ، وهى الدراسات التى لا تزال تعاني من عدة مشاكل تعرقل اتخاذها موقعها الملائم فى هيكل الاهتمامات والأنشطة العلمية فى مصر والمنطقة ، فى وقت وضع فيه أن أزمة وحرب الخليج . (١٩٩٠ - ١٩٩١) قد أحدثت صدىً عميقاً فى « دراسات الأمن القومى » العربى التى كانت تمثل البديل أو المحتوى العربى للدراسات الاستراتيجية فى السنوات الماضية .

٣ - أنها يمكن أن تساهم في تحديد بعض جوانب وأبعاد القضية النووية في وقت يشهد فيه الصراع العربي الإسرائيلي عملية تفاوضية شاملة (١٩٩١ - ١٩٩٥) تمثل المسألة النووية فيها أهمية خاصة ، بحيث يمكن أن تفيد الدراسة في توضيح « مصادر الخطورة » ، وأبعاد ومحددات التأثير ، وجوانب التعقيد الخاصة بالأسلحة النووية الإسرائيلية .

وتعتمد الدراسة على إطار نظري مستمد من بعض الدراسات الحديثة التي ركزت على تحليل القوة في العلاقة الدولية The Power Politics Approach ، ويصفه خاصة ما يتعلق منها باستخدامات القوة العسكرية - والنووية تحديداً - في إدارة الصراعات بين الدول ، حيث يتم الاستناد إلى بعض مقولات وافتراسات هذه الكتابات - كما طرحها كلاوس نور ، كارل دويتش ، توماس شيلنج ، جوزيف ناي ، هنري كيسنجر ، الجنرال بوفر ، ريمون أرون ، روبرت أرت ، لورنس مارتن ، ومورتون هالبرين وغيرهم من كتاب « مدرسة القوة » - في تحليل المشكلة البحثية .

في هذا السياق يعتبر مفهوم « القوة » - بأبعاده ومستوياته وقضاياه المتطورة - هو المفهوم المحوري في الدراسة ، وبهذا الصدد سيتم الاستناد على ما تطرحه للكتابات السابقة - التي تعرف تقليدياً باسم الدراسات الاستراتيجية - بشأن أطر ومحددات وأشكال وأنماط استخدام القوة العسكرية في إدارة الصراعات ، وأبعاد العلاقة بين امتلاك عناصر تلك القوة والقدرة على التأثير باستخدامها في سلوك الآخرين ، خاصة ما يتصل من ذلك بالقوة النووية التي تطرح محدّدات وأبعاداً مختلفة عما تطرحه عناصر القوة العسكرية الأخرى بالنسبة لمسائلتي الاستخدام والتأثير .

فالأسلحة النووية ليست مجرد « أسلحة أخرى » ، وإنما عناصر قوة استراتيجية الاستخدام ذات طبيعة خاصة بصورة تجعلها تفرض تأثيراتها « الأساسية » لمجرد وجودها ، وتجعل أية استخدامات أخرى لها - بعيداً عن الاستخدامات الأساسية - مقيدة إلى حد كبير بفعل طبيعتها الخاصة بصرف النظر - إلى حد ما - عن شكل علاقات القوة النووية (احتكار - توازن) السائدة في الصراع . فطبيعة القوة النووية تأتي - غالباً - في المرتبة الأولى من الأهمية قبل علاقات القوة النووية .

وتوضح مراجعة هذه الأدبيات أن تحديد عناصر وخصائص القوة النووية The Nuclear Forces بصورة دقيقة يعتبر خطوة أولى ضرورية بالغة الأهمية وشروطاً أساسياً لتحليل استخدام تلك القوة ، إذ لا يمكن تحليل الاستخدامات المتصورة لأية

قوة نووية دون تحديد ملامح تلك القوة وقابليتها للاستخدام ، كما أن الجدلية القائمة بين العوامل التكنولوجية - بالمعنى الواسع - والعوامل الاستراتيجية تجعل من عملية بناء وتطوير القوة النووية - على مستوى الدلالات والانعكاسات الاستراتيجية لها - مطلباً أساسياً لتحليل استراتيجية استخدامها .

على مستوى آخر ، فإن استخدامات القوة النووية بصورة عامة تخضع لمحددات معقدة للغاية بما يجعل من الضروري تحديد علاقات القوى المختلفة - بما في ذلك موازين القوة التقليدية - بين أطراف الصراع ، إضافة إلى معظم العوامل الاستراتيجية المحيطة - أو المتضمنة - بعملية استخدام السلاح النووي بشكل أو نمط معين ، وطرح أسئلة مثل : من ؟ وكيف ؟ ولماذا ؟ وفي أية ظروف ؟ ، في تناول أى من استخداماته ، وحتى مع طرح مثل هذه الأسئلة ومحاولة الإجابة عنها ، فإن تعقيد عملية استخدام القوة يجعل من الصعب استخلاص مقولات قاطعة أو حتى واضحة ومحددة بشأنها .

كما توضح أدبيات مدرسة القوة أنه لا توجد علاقة مباشرة بين امتلاك الأسلحة النووية The Nuclear Forces والقدرة على التأثير باستخدام هذه الأسلحة - بشكل أو نمط ما - في الاتجاه الذي يحقق الأهداف الاستراتيجية للدولة المالكة لهذا السلاح أو نمط ما . فهناك متغيرات وسيطة تؤثر في تلك العلاقة أهمها - إضافة إلى قابلية القوة النووية للاستخدام ومدى ملائمة استراتيجيتها لأغراضه - مجال ونطاق ونقل ومدى القوة (أبعاد القوة) ، إضافة إلى العوامل الإبراهيمية والنفسية التي تكتسب - على المستوى النووي - نفس قوة العوامل الاستراتيجية ذاتها .

وعلى ذلك ، فإنه في إطار سعي هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة عن سؤال رئيسي يدور حول الآثار الاستراتيجية للعامل النووي على مسار وتحولات الصراع العربي الإسرائيلي منذ تأكد دخول السلاح النووي إلى ساحة الصراع وحتى بداية عملية التصوية الشاملة للصراع (عامي ١٩٩١ - ١٩٩٢ تقريباً) ، تركز الدراسة على مجموعتين من الأسئلة البحثية المحددة تتعلق كل منهما بعنصر أساسي من عناصر الإجابة عن السؤال الرئيسي ، وهي :

١ - ما هي عناصر وخصائص القوة النووية الإسرائيلية ؟ . ويرتبط بهذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية تدور حول ملامح عملية بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية ، وقابلية تلك القوة - بعناصرها وخصائصها - للاستخدام الفعلي وإسناد عملية التهديد باستخدامها . ويهدف هذا السؤال إلى تحديد عناصر وخصائص قوة إسرائيل النووية ، والدوافع الاستراتيجية القائمة وراء بنائها وتطويرها بغرض وضع

تصور محدد حول التوجهات الإسرائيلية الخاصة باستخدام الأسلحة النووية وما يمكن أن تسنده أو لا تسنده تلك العناصر والخصائص من أنماط لاستخدام القوة النووية .

٢ - ما هي مستويات وأشكال وأنماط ومحددات استخدام القوة النووية في الاستراتيجية الإسرائيلية ؟ . ويرتبط بهذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية التي تدور حول أسس وعناصر الاستراتيجية النووية الإسرائيلية وتوجهات إسرائيل الرسمية بخصوص استخدام السلاح النووي ، والاستخدامات المحتملة لأسلحة إسرائيل النووية ، ومحددات ومصداقية هذه الاستخدامات ، ويهدف هذا السؤال إلى بناء تصور محدد حول الاستخدامات المباشرة التهديدية (الردع والإجبار) والفعالية (الدفاع والهجوم) والاستخدامات غير المباشرة (استعراض القوة ، والمساومة ، وتغطية استخدام القوة التقليدية) ذات المصداقية للقوة النووية ، والتي يتصور أن تكون - مع توافر الإدراك العربي - قد مارست تأثيراتها على مسار وتفاعلات الصراع .

ولقد اعتمدت الدراسة في محاولتها للإجابة على السؤالين السابقين على عدد من المصادر الأولية التي ترتبط بمشكلة البحث ، سواء كانت تصريحات رسمية للمسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين والعرب ، أو تقارير معلوماتية من مصادر متعددة حول عناصر وخصائص قوة إسرائيل النووية ، أو حول تحركاتها ونواياها النووية ، إضافة إلى المنكرات الشخصية والحوارات الصحفية للمسؤولين ، والتي تطرقت إلى المسألة النووية ، وغير ذلك . كما اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية التي نشرت حول مشكلة البحث سواء كانت كتباً أو دراسات علمية إسرائيلية أو عربية أو غربية ، أو تقارير تحليلية ، أو مقالات صحفية تطرح وجهات نظر معينة ذات أهمية في تناول الموضوع .

ولم تواجه الدراسة - بصفة عامة - صعوبات أساسية يمكن أن تعوق تحليل المشكلة البحثية ، فهناك كم هائل من المصادر التي تتناول الحالة الإسرائيلية تحديداً بما لا يقارن بالدول النووية الإقليمية الأخرى ، إلا أن الدراسة قد واجهت - مع ذلك - صعوبتين أساسيتين :

الأولى : ندرة المعلومات ، حول بعض عناصر مشكلة الدراسة ، لا سيما فيما يتعلق بالمراحل الأخيرة من عملية بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية ، وبعض العناصر والخصائص ذات الأهمية لتلك القوة ، لا سيما للعناصر التي لم ترد حولها معلومات إلا في الفترة الأخيرة ، أو في مصدر واحد . وقد تم التعامل مع هذه المسألة من خلال الاطلاع على أكبر قدر ممكن من المصادر المعلوماتية ،

ومقارنة تلك المصادر ببعضها البعض ، إضافة إلى إجراء مقابلات مع بعض المتخصصين في مجالات الفيزياء النووية أو المحطات والمواد النووية ، أو هندسة الصواريخ لضبط أو التحقق من دقة بعض المعلومات ، وكذلك بعض الشخصيات ممن لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بقضايا ترصدها الدراسة .

الثانية : أن كثيرا من التحليلات التي تتناول المسألة النووية في الصراع العربي الإسرائيلي لا تحدد أسسا نظرية أو إطارا عاما أو افتراضات محددة أو حتى قضايا محددة - أحيانا - في تناولها لبعض عناصر تلك المسألة ، إضافة إلى أن الكتابات الإسرائيلية - التي استندت إليها الدراسة كأحد أهم مصادرها - تتناول القضايا النووية بحساسية شديدة تقودها - في معظم الأحيان - إلى تعمد عدم التحديد فيما يتصل بعناصر حيوية تتعلق بقدرات واستراتيجية إسرائيل النووية حتى لا يبدو مما يكتب أن ثمة سلاحا نوويا لدى إسرائيل . وقد تم التعامل مع هذه المسألة من خلال الاطلاع على أكبر قدر ممكن من الدراسات النظرية والتحليلات المختلفة العامة والمرتبطة بمشكلة البحث .

في إطار ما سبق ، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين كما يلي :

الفصل الأول : القوة النووية الإسرائيلية .

يهدف هذا الفصل إلى التوصل إلى صورة أقرب إلى الدقة لعناصر وخصائص القوة النووية الإسرائيلية ، وكذلك الاعتبارات الاستراتيجية التي أحاطت بعملية بنائها وتطويرها عبر مسار الصراع بغرض بناء تحليل أكثر دقة لاستخداماتها القائمة أو المحتملة ومصداقية تلك الاستخدامات . ويتم ذلك على مستويين :

الأول : يتناول عملية بناء وتطوير القوة النووية عبر الزمن من زاوية الدلالات والانعكاسات الاستراتيجية لتلك العملية ، سواء على مستوى عناصر بنية إسرائيل النووية وتطورها ، أو على مستوى القرارات النووية الرئيسية التي شكلت ملامح عملية بناء القوة في إسرائيل ، ابتداء من قرار السعي لامتلاك خيار عسكري نووي ، مروراً بقرار إنتاج السلاح النووي بعد امتلاك الخيار العسكري ، ووصولاً إلى قرارات تطوير عناصر الترسانة الإسرائيلية النووية .

الثاني : يتناول عناصر وخصائص الترسانة النووية الإسرائيلية في تطورها الزمني ، سواء من حيث عدد الرؤوس النووية ونوعياتها ، أو وسائل التوصيل النووية وقضاياها ، ومن حيث قابلية القوة النووية الإسرائيلية للاستخدام والتي تنوقف

على « حد الكفاية » الخاص بها ، وإجراء اختبارات لقوتها التدميرية ، « وخط أمان » ، تفجيراتها النووية ، وإمراجها ونشرها في هيكل القوة والقيادة العسكرية الإسرائيلية .

الفصل الثاني : « السياسة النووية الإسرائيلية :

ويهدف هذا الفصل إلى التوصل إلى صورة دقيقة قدر الإمكان للأشكال والأنماط العسكرية والعسكرية السياسية والسياسية لاستخدام القوة النووية في التخطيط النووي شبه الرسمي لإسرائيل عبر مسار الصراع ، وكذلك الأنماط المحتمل استخدام القوة النووية بها تبعاً لعناصرها وخصائصها المتطورة ، مع تحليل محدّدات ومصداقية استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية بتلك الأشكال والأنماط خلال الفترة الزمنية للدراسة ، ويتم ذلك على مستويين :

الأول : يتناول أسس وعناصر الاستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل وتطورها عبر الزمن ، واستخدامات القوة النووية التي تتصورها القيادة الإسرائيلية - ويدركها العرب - على هذا المستوى ، ثم تقييم أسس استمرارية ونوافع تغيير استراتيجية الفموض النووي « الرسمية » الإسرائيلية الممتدّة حتى الآن .

الثاني : يتناول الاستخدامات التي يحتمل أن تكون إسرائيل قد اعتمدتها في تخطيطها النووي في إطار تحليل تطور الدوافع النووية الإسرائيلية عبر فترة الدراسة ، وذلك من خلال رصد تلك الاستخدامات وتحليل المحدّدات المؤثرة على استخدام القوة النووية تبعاً لها ، ومصداقية تلك الاستخدامات .

المصادر والمراجع

- (١) د. بطرس بطرس غالي، د. محمود خيرى عيسى، المدخل إلى علم الميمنة، القاهرة: دار وهذان للطباعة والنشر، الطبعة السادسة، ١٩٧٩، ص ٣١١.
- (٢) أعلنت جنوب إفريقيا في أوائل عام ١٩٩٣ عن امتلاكها للسلاح النووي في مرحلة من المراحل رسمياً. كما أعلن مسئولون باكستانيون في أوائل عام ١٩٩٣، ثم منتصف عام ١٩٩٤ عن امتلاكهم للسلاح النووي. لكن إسرائيل لم تقبل ذلك رسمياً حتى أول العالم الحالي (١٩٩٥).
- (٣) توجد قاعدة أساسية في معظم التكتيكات بأن هذا العامل تحديداً - إضافة إلى العوامل الأخرى - يفرض التعامل مع المسألة النووية الإسرائيلية خارج الأطر التقليدية التي تتعالج معظم الدراسات بها القضايا النووية على نطاق الدول الكبرى أو دول القوة النووية في العالم الثالث.
- (٤) قد نلن التركيز على قضايا الأسلحة النووية والصراع العربي الإسرائيلي فيما لأهمية وإلحاق تلك القضايا بالنسبة لكل طرف من أطراف الصراع. فقد طرحت في إسرائيل - على الممتويات السياسية والعسكرية والأكاديمية والعلمية - قضايا تختلف عما طرح عربياً، ويختلف ما يطرح بالنسبة لإسرائيل والعرب عما يطرح من جانب السياسات والتكتيكات الغربية. وهناك بالتأكيد تشابهات بين تلك القضايا، لكن ما نلزم به الدراسة هو تلك القضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للدول العربية.
- (٥) إن إحدى البهيميات الأساسية في الدراسات الاستراتيجية الحديثة هي أن القوة، وسيلة وليست غاية، وأن العنف الأساسي - إن لم يكن الوحيد - لامتلاك واستخدام عناصر القوة هو التأثير في سلوك الآخرين في الاتجاهات التي تحقق الأهداف المرجوة^(٦)، وقد بنيت مشكلة الدراسة - وصياغتها - على هذا الأساسي.
- (٦) (نظر : Thomas C. Shelling, Arms and Influence, New Haven and London : Yale University Press, 1966, p. 2.
- (٦) في إطار هذين الصنيتين لا يدخل في مجال الدراسة عدد من القضايا النووية الأساسية، فتفصيل تطور برنامج إسرائيل النووي - باستثناء ما يتصل من ذلك باستراتيجية استخدام الأسلحة النووية - وكذلك قضايا أساسية في سياسة إسرائيل النووية لا ترتبط باستخدام الأسلحة النووية ذاتها بشكل مباشر كمبدأ المحافظة على الاحتكار النووي ومنع لدول العرب من امتلاك الأسلحة النووية لا تدخل ضمن قضايا المستوى الأول. إضافة إلى أن كافة القضايا الخاصة بالبرامج والمحاولات والقدرات النووية العربية - طالما لم يتحول كل ذلك إلى سلاح - فعلى خلال فترة الدراسة - إضافة إلى القضايا الخاصة بالموازنة النووية المستقلة، واستخدام القوة النووية خلال عملية التسوية السلمية، وغيرها من القضايا المشار إليها في الفقرات السابقة - ما عدا مشكلة البحث وما يتصل بها - لا تدخل في مجال الدراسة.
- (٧) لقد مارس السلاح النووي د. يغبنا تأثيرات محددة أو متصورة على سلوك أطراف الصراع الأخرى غير العربية كالدول المتحد أو الاتحاد السوفيتي، إضافة إلى تأثيراته على السلوك السياسي والعسكري الإسرائيلي ذاته، وهي اتجاهات تأثير هامة - إضافة إلى الاتجاه الأساسي الخاص بالتأثير على السلوك العربي الذي نركز عليه مشكلة الدراسة - في تحليل العلاقة بين العامل النووي ومصار الصراع العربي الإسرائيلي، فصار الصراع هو دالة في سلوك كافة أطرافه. وعلى الرغم من أن للدراسة قد ركزت بصورة رئيسية على السلوك العربي باعتبار العرب هم الطرف الثاني للصراع، إلا أنها تناولت مع ذلك - وإن لم يكن بشكل تفصيلي - القضايا الخاصة بكل من السلوك الأمريكي والسوفيتي. وبالطبع فإن قضايا تأثير السلوك الإسرائيلي ذاته بالعامل النووي متضمنة في دراسة توجهاتها وتصوراتها وواقع تدهوها باستخدام السلاح النووي في الدراسة.
- (٨) لقد أوضحت تطورات مرحلة ١٩٩١ - ١٩٩٥ مدى إحساس بعض الدول العربية بخطورة السلاح النووي، خلال مرحلة التسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي، ربما بشكل أكثر عفاً مما كان قديماً خلال مراحل الصراع المختلفة، بحيث يبدو بوضوح أن المسألة النووية سوف تمارس تأثيرات رئيسية على مسار الصراع في مرحلة تسويته، بما لا يقترن بما كان قديماً من قبل، وهي مسألة ذات نصيرات محددة.

خارج السرداب : القوة النووية الإسرائيلية

« إن القرار بالحصول على أسلحة نووية لا يمكن الرجوع عنه إذا تم تطبيقه ، فعقارب الساعة لا تعود إلى الوراء . والأكثر من هذا ، لا تقف في مكانها ، فلا يوجد شيء اسمه برنامج تسليح محدود يمكن له البقاء إلى ما لا نهاية ، فهناك ضغوط جوهرية موجودة ستدفع بالبرنامج المذكور إلى مستويات أعلى باستمرار ... فالدول المتجهة نحو التخطيط لحالة ردع تخدع نفسها إذا كانت تعتقد أن بإمكانها التوقف عند نقطة محددة يتم عندها ضمان توافر ذلك الردع ، » .

بروس نارونلي

◆ مقدمة ◆

إن تحديد عناصر وخصائص القوة النووية الإسرائيلية يعتبر شرطا أساسيا لتحليل استراتيجية استخدامها في إدارة الصراع ، فالمسمات الأساسية لتلك القوة توضح الدوافع الأساسية لامتلاكها ، وتصور القادة الإسرائيليين لاستراتيجية استخدامها ، كما توضح أيضا قابليتها للاستخدام على مستويات مختلفة ربما لم تكن متصورة عند اتخاذ القرار الأول ، الخاص بامتلاك قوة نووية في إسرائيل ، إضافة إلى ذلك - وهو الأهم - فلإنها توضح ما إذا كانت إسرائيل قادرة بالفعل على استخدام قوتها النووية بتلك الأشكال والأنماط المتعددة لاستخدام القوة النووية ، والتي تطرح في الدراسات التي تتناول استراتيجية إسرائيل النووية .

إن الدراسة الأولى التي ركزت على أهمية تناول خصائص القوة النووية الإسرائيلية ، قبل تحليل استراتيجية استخدامها هي دراسة « بيتر براى » حول « ترسانة إسرائيل النووية » ، التي صدرت عام ١٩٨٤ ، فقد لاحظ « براى » - كما يذكر - « أنه كنتيجة للافتراضات الخاطئة فيما يتعلق بعدد وقوة ، ومدى تعقيد الأسلحة النووية الإسرائيلية ، وأنظمة إطلاقها ، فإن الكثير من التحليلات التي تناولت خيارات إسرائيل الاستراتيجية وقدراتها ربما تكون قد وقعت في أخطاء فاحشة ، وصحيح - كما يقول - أن معظم الأعمال التي تناولت ترسانة إسرائيل النووية تحاول أن تقدم بعض الوصف لما تمتاز به تلك الترسانة ، لكن غالبية الأعمال لا تعدو أن تكون تحليلات سطحية ضلعة الهدف منها الإسراع بالتخلص من المهمة الصعبة بحيث يمكن التفرغ لمسائل أكثر أهمية » مثل بحث القدرات الاستراتيجية والانعكاسات السياسية التي تتولد عن وجود القنبلة الذرية الإسرائيلية^(١) ، وترجع أهمية دراسة « براى » إلى المنهج الذى تقدمه لدراسة خصائص الترسانة النووية الإسرائيلية ، أكثر مما تقدمه من خصائص محددة لها ، فقد استند « براى » على أكثر المعلومات تحفظا حول خصائص الترسانة الإسرائيلية بما أدى إلى خروجه بتقديرات متحفظة تماما ، حتى بعامير عام ١٩٨٤ ، وقد أظهرت المعلومات التي نشرت بعد عام ١٩٨٤ - خاصة تقرير قانونو - أن إمكانيات إسرائيل النووية تتجاوز بكثير ما استند إليه « براى » في تحليله لخصائص ترسانة إسرائيل النووية .

ولقد كان الباحث العربي « فؤاد جابر » - بول جابر فيما بعد - أول من تطرق إلى تحليل بنية إسرائيل النووية بشكل تفصيلي في كتابه الهام بعنوان « إسرائيل والأسلحة النووية : خيارات الحاضر واستراتيجيات المستقبل » الذي صدر عام ١٩٧١ ، إلا أن المعلومات المتوافرة في ذلك الوقت المبكر حول إمكانيات إسرائيل النووية كانت غير كافية للخروج بتقديرات دقيقة ، وكان الحصول عليها لأغراض البحث العلمي - ولا يزال - يمثل صعوبة أساسية أمام أية محاولة بحث جادة كمحاولة « جابر » ، وقد قدم « جابر » في دراسته تحليلات متكاملة لعناصر بنية إسرائيل النووية ، وللتصورات المحتملة لاستخدام إسرائيل أسلحتها النووية ، وهي تحليلات ظلت بعض عناصرها تحتفظ بقوتها إلى وقت قريب ، إلا أن أهم ما قدمه « جابر » في دراسته هو « المنهج » الذي اتبعه لتحديد عند الرؤوس النووية الإسرائيلية ، وهو ما أصبح فيما بعد المنهج الأساسي الأكثر أمنا ، السائد في معظم الكتابات التي تناولت هذه المسألة .

وفي الواقع ، فإن الحصول على معلومات دقيقة إلى حد ما حول قدرات إسرائيل النووية ظل مشكلة أساسية منذ ذلك الوقت أمام أية محاولة لدراسة هذا الموضوع ، فالمعلومات المتوافرة عن قدرات إسرائيل النووية تنقسم بالتضارب الشديد ، وتستند في معظمها إلى مصادر يصعب التسليم تماما بدقتها ، لذلك ، كان « الحل الأكاديمي » التقليدي الذي اتبعته معظم الدراسات حتى عام ١٩٨٦ هو تقدير أهم عناصر وخصائص القوة النووية الإسرائيلية - وهو عنصر الرؤوس النووية - بناء على احتمالات وافتراضات قائمة على تقدير كمية البلوتونيوم - ٢٣٩ ، والناجمة عن احتراق اليورانيوم الطبيعي في مفاعل دابمونا ، إضافة إلى تقدير ما يمكن أن تكون إسرائيل قد أنتجته من رؤوس نووية من خلال ما استطاعت الحصول عليه بواسطة « النشاطات السرية » من جهات مختلفة ، مع تناول العناصر والخصائص الأخرى في إطار المعلومات المائدة ، أو حتى تجاهلها تماما .

وبالطبع فإن مشكلة المعلومات « النووية » ليست مشكلة خاصة بإسرائيل ، فهي عامة بالنسبة لكافة « دول العتبة النووية » التي لا تعترف بامتلاكها أسلحة نووية ولا تحدد حجم بنيتها النووية ، فكما يذكر ليونارد سبكتور « منذ إعلان الصين عام ١٩٦٤ تحولها إلى دولة نووية ، لم تعلن أية دولة جديدة أنها تمتلك هذه الأسلحة باستثناء الهند التي أجرت تفجيراً نووياً عام ١٩٧٤ وصفتها بأنه تفجير نووي سلمي ، وخلال العشرين سنة الماضية - حسب تاريخ الدراسة - اتخذت عملية تطوير وإنتاج الأسلحة النووية سمة السرية » (٢) إلا أن مشكلة السرية بالنسبة لإسرائيل قد اتخذت أبعاداً أكثر عمقا من كافة الدول الأخرى - على الأقل حتى عام ١٩٨٦ - بحكم طبيعة

تكوين الدولة ، وربما بحكم طبيعة الشخصية اليهودية نفسها ، لكن العامل الأهم هو « عامل استراتيجي » ، فالسرية - لكن ليس السرية البالغة - هي أهم أسس استراتيجية إسرائيل النووية .

وقد اتخذت عملية « إدارة السرية » كجزء من سياسة إسرائيل النووية مساراً معقداً ، ففي سنوات تكوين بنية إنتاج السلاح النووي خلال الخمسينات والستينات فرضت « سرية » مطبقة على كافة جوانب المشروع النووي الإسرائيلي ، ليس بالنسبة للأطراف الخارجية فقط ، لكن بالنسبة لمعظم القيادات الكبيرة في إسرائيل نفسها ، لكن بعد إنتاج السلاح النووي اتخذت « السرية » طابعاً مختلفاً لمقتضيات « الاستخدام » - وليس لمقتضيات الإنتاج - هذه المرة ، فتمت معلومات يتم تسريبها ، لكن في إطار مدروس ومحدد ، ولا يسمح بتجاوزه ، لدرجة أنه - كما يذكر « سيمور هيرش » - تم إبعاد موشي دايان وزير الدفاع الإسرائيلي نفسه عن المسائل النووية من عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٧٣ لأنه كان يعشق الحديث عن تلك المسائل ، وتم تحويل كافة الأمور الخاصة بإدارة السلاح النووي إلى مكتب رئيس الوزراء (٣) وكان الهدف من ذلك هو عدم تسرب أية معلومة ، لا تدخل في إطار ما هو مخطط .

إن الدلالة الأساسية لذلك ، هي أن توفر معلومات دقيقة حول قدرات إسرائيل النووية لم تكن مسألة ميسرة عبر السنوات السابقة ، بما أدى إلى اعتماد الباحثين على « الافتراضات النظرية » المرتبطة بتحليل المعلومات المتوافرة على ضوء الأسس التكنولوجية الخاصة بالنظريات العلمية النووية ، وعلى ضوء خبرة وتجارب الدول النووية الكبرى من ناحية ، أو « المعلومات » المستندة إلى تقارير بعض أجهزة الاستخبارات الغربية خاصة (CIA) ، أو التقارير الصحفية التي تستند في العادة إلى مصادر غير معلومة من ناحية أخرى ، وبناء على ذلك سادت تقديرات معينة « لعدد الرؤوس النووية » الإسرائيلية خلال السبعينات ، أضيفت إليها تقديرات أخرى حول نوعياتها خلال النصف الأول من الثمانينات ، إلى أن أتى « تقرير فلانوي » الذي نشر بصحيفة « صنداي تايمز » في أكتوبر ١٩٨٦ بتقديرات كانت بمثابة « صدمة » لمعظم التقديرات السابقة .

وطوال الوقت ، ظلت بعض عناصر القوة النووية الإسرائيلية الأخرى غائبة عن معظم التحليلات ، فالدراسات المختلفة كانت تشير إلى « وسائل التوصيل » ، لكن لا يوجد ما يشير إلى أمور هامة كعناصر القيادة والسيطرة ، أو قضايا هامة ، كمسألة نشر « الأسلحة النووية الإسرائيلية » ، وحتى بالنسبة للعناصر التي يتم الإشارة إليها عادة كالرؤوس النووية ووسائل التوصيل ، لم تكن هناك تقديرات - ولا تزال غير

موجودة - محددة حول « توقيتات » أساسية بخصوصها كتوقيت إنتاج الأسلحة النووية التكتيكية ، أو توقيت تحميل الرؤوس النووية في الصواريخ أرض - أرض . وفي هذا الإطار أتى كتاب « ميمور هيرش » الذي يحمل عنوان « الخيار شمشون » بمعلومات هامة للغاية تغطي جانبا أساسيا من عناصر القوة النووية الإسرائيلية ، لكن المشكلة ظلت تتركز حول مصداقية المعلومات الواردة فيه ، إذ أنه فيما يتعلق بمعلومات كثيرة هو « المصدر الوحيد » .

وسوف يتناول هذا الفصل عناصر وخصائص القوة النووية الإسرائيلية ، ليس كهدف في حد ذاته لكن في علاقتها باستخدام القوة النووية الإسرائيلية ، ودلائنها « الاستراتيجية » ، فالهدف من الفصل هو تناول العناصر ذات الأهمية والتأثير الاستراتيجيين في بنية وقوة إسرائيل النووية ، مع محاولة تحديد صورة تقريبية لكافة عناصر المنظومة النووية الإسرائيلية في تطورها عبر مسار الصراع ، وفي إطار ما أحاط بكل عنصر منها من قضايا استراتيجية ، كدوافع الامتلاك والتطوير ، والقابلية للاستخدام ، وذلك في حدود المعلومات المتاحة .

وسوف يتم تناول عناصر وخصائص القوة النووية الإسرائيلية تبعا لذلك على مستويين :

الأول : يتناول « بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية » ، مركزا على البنية الأساسية للقوة النووية الإسرائيلية ، وما أحاط بها من قضايا ، ثم قرارات بناء وتطوير عناصر القوة النووية الإسرائيلية وما تطرحه من قضايا .

الثاني : يتناول « عناصر وخصائص القوة النووية الإسرائيلية » ، مركزا على مكونات كل عنصر من العناصر الأساسية للمنظومة النووية الإسرائيلية ، وما أحاط به من قضايا ، ثم على قابلية القوة النووية الإسرائيلية للاستخدام وما تطرحه من قضايا أساسية .

أولا :

بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية

لقد استطاعت إسرائيل خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٨ ، و ١٩٦٣ أن تكمل « دورة الوقود النووي » ، وتحصل على كافة العناصر اللازمة لإقامة بنية

نووية متكاملة يمكن على أساسها إنتاج السلاح الذرى الذى خططت لامتلاكه منذ السنوات الأولى التى أعقبت قيامها ، ولم يكن يتبقى لها - عام ١٩٦٣ - لاستكمال عملية الامتلاك سوى الحصول على « البلوتونيوم » الناتج عن احتراق وقود المفاعل ، وفصله ، ثم تصميم نوعية السلاح الذى تريد إنتاجه ، وإقامة وحدة الإنتاج ، ثم اتخاذ القرار السياسى لبدء عملية الإنتاج .

فلقد بدأت إسرائيل برنامجها النووى فور قيام الدولة فى ١٥ مايو عام ١٩٤٨ ، حتى قبل أن تنتهى العمليات العسكرية بين العرب وإسرائيل ، وتمثلت البدايات الأولى للبرنامج فى ثلاثة تطورات رئيسية تمت فى إطار خطط أولية لمسار البرنامج وضعت عام ١٩٤٨ ، وهى :

١ - تشكيل وحدة علمية تابعة لفرع البحث والتخطيط فى وزارة الدفاع الإسرائيلية ، قامت بعملية مسح جيولوجى لصحراء النقب بهدف اكتشاف نسب اليورانيوم الطبيعى فى رواسب الفوسفات عام ١٩٤٨ .

٢ - إرسال بعثات علمية إلى الخارج لدراسة العلوم « الذرية » خلال عام ١٩٤٨ .

٣ - إنشاء دائرة للبحث فى النظائر بمعهد وايزمان فى مستعمرة « رحبوت » عام ١٩٤٩ .

إن البرنامج النووى الإسرائيلى - كما هو واضح - بدأ من القاعدة بمحاولة الحصول على الوقود النووى من مصادر ذاتية ، إضافة إلى تكوين كوادر علمية ، وإقامة دوائر للبحث العلمى كمرحلة أولى ، سرعان ما تبعتها مرحلة ثانية فى أوائل الخمسينات بعد نمو وتطور النشاطات النووية الإسرائيلية خلال الأعوام القليلة السابقة ، وقد اشتملت تلك المرحلة على ثلاثة تطورات أكثر أهمية ، وهى :

١ - إنشاء دائرة للفيزياء النووية فى معهد وايزمان - كتطوير دائرة النظائر - لاستيعاب العلماء الذين كانوا قد عادوا من الخارج ، والذين كان من بينهم أحد علماء إسرائيل الكبار وهو « د . يسرائيل دوستوفسكى » .

٢ - إنشاء لجنة الطاقة الذرية فى ١٣ يونيو ١٩٥٢ فى إطار وزارة الدفاع الإسرائيلية بهدف تنسيق كافة النشاطات النووية والسيطرة عليها ، برئاسة « د . أرنست بيرجمان » الذى كان قد رأس من قبل فرع البحث والتخطيط الذى قام باكتشاف اليورانيوم فى النقب .

٣ - توقيع اتفاقية للتعاون في مجال الأبحاث الذرية مع فرنسا عام ١٩٥٣ -
لم تعلن إلا عام ١٩٥٤ - ثم الإعلان عام ١٩٥٤ عن « لجنة الطاقة الذرية » التي
لم تكن قد أعلن عن قيامها - رغم مرور عامين - بعد .

ولقد كانت السمتان الواضحتان للبرنامج النووي الإسرائيلي اللتان ترسختا تماما
خلال تلك المرحلة هما :

(أ) الطابع الشديد السرية للبرنامج النووي : فقد أحاطت القيادة الإسرائيلية
كافة نشاطات ومنشآت « المؤسسة الذرية » بالسرية التامة حتى عن معظم المسؤولين
الإسرائيليين لدرجة أن لوائح وأنظمة لجنة الطاقة الذرية كانت « غير مكتوبة » بما
يجعل من الممكن تسيير كافة نشاطاتها دون الاضطرار إلى اللجوء للمسلطة التشريعية
التي كانت ستناقش تلك النشاطات بصورة علنية بالضرورة^(٤) .

(ب) سيطرة وزارة الدفاع على الأنشطة النووية كاملة : فقد تم تركيز
وحصر كافة النشاطات النووية تحت إشراف وزارة الدفاع الإسرائيلية مباشرة .

بعد عام ١٩٥٣ ، استمرت جهود البحث النووي في إسرائيل بصورة مركزة ،
بالتوازي مع التعاون العميق مع فرنسا ، إلى أن شهد البرنامج النووي الإسرائيلي
عام ١٩٥٥ أحد تطورات الهامة بتوقيع اتفاقية التعاون النووي الإسرائيلي - الأمريكي
في إطار برنامج « النذرة من أجل السلام » ، الذي كان الرئيس الأمريكي « ايزنهاور »
قد أعلنه ، وحصلت إسرائيل بمقتضاه على حق شراء مفاعل أبحاث « ناحال
سوريك » ضمن (٣٠) دولة وقعت اتفاقيات في إطار البرنامج مع الولايات
المتحدة ، ثم شهد عام ١٩٥٧ أهم تطور في مسار البرنامج النووي الإسرائيلي على
الإطلاق ، وهو توقيع اتفاقية التعاون النووي السرية « الشهيرة » بين إسرائيل وفرنسا
عام ١٩٥٧ ، والتي تم الاتفاق بمقتضاها على أن تحصل إسرائيل على مفاعل أبحاث
« دايومونا » ، والتي ظهر فيما بعد - خلال الثمانينات - أنها تضمنت كذلك حصول
إسرائيل على تسهيلات كاملة لإقامة معمل إعادة معالجة كيميائية (فصل) للوقود
المحترق في المفاعل ، وهو « المعمل » الذي وضع إسرائيل مباشرة على الطريق
« العسكري » النووي .

استمرت النشاطات النووية بصورة متصاعدة من خلال الأعوام الثلاثة التالية ،
حيث أنهت إسرائيل عملية بناء مفاعل ناحال سوريك عام ١٩٦٠ ، في نفس الوقت
الذي كانت تحاول فيه « باستماتة » ابقاء جهود إقامة « مفاعل دايومونا » سرا ، حتى
نشرت صحيفة « الديلي اكسبريس » تقريرها الشهير في ١٦ ديسمبر ١٩٦٠ ، الذي

كشفت فيه أن ما يقام في دايמוنا هو مفاعل نووى ، وليس « مصنع نسيج »^(٥) ،
للتداعى ردود الفعل فى العالم إلى أن يعترف رئيس الوزراء الإسرائيلى « بن
جوريون » أمام الكنيست فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٠ بأنه « يجرى بناء مفاعل نووى فى
دايمونا ... الغرض منه هو الأبحاث ، وأنه لن ينتج المواد اللازمة لصنع الأسلحة
النووية »^(٦) .

وخلال الأعوام الثلاثة التالية ، نشطت إسرائيل للحصول على كافة المتطلبات
اللازمة لتسيير برنامجها النووى « العسكرى » بوسائل مختلفة ، إلى أن بدأت عملية
تشغيل « مفاعل دايמוنا » فى ديسمبر ١٩٦٣ لتبدأ مرحلة جديدة فى مسار البرنامج
النووى الإسرائيلى ، بعد أن اكتملت دورة الوقود النووى ، وهى مرحلة شهدت
تطورات « نوعية » فى مسار البرنامج النووى الإسرائيلى ، وصولا إلى أوائل
التسعينات على مستوى رفع كفاءة وطاقة بعض عناصر البنية النووية ، أو إقامة
عناصر جديدة أكثر تقدما بفرض تطوير « القوة » النووية ، إضافة إلى تلك العملية
المستمرة للحصول على متطلبات تشغيل البرنامج النووى ، وهى عملية زبعا لم
تتوقف حتى اليوم .

وفى هذا السياق ، كان هناك تدخل عبر تطور البرنامج النووى الإسرائيلى
بين عملية بناء القدرة النووية الإسرائيلىة ، وعملية بناء القوة النووية الإسرائيلىة ،
فى مرحلة معينة من تطور القدرة كان من الواضح أنه تم توجيه تلك العملية « وجهة
عسكرية » بحيث تحكمت الاعتبارات الاستراتيجية تماما فى عملية بناء القدرة . وفى
مرحلة تالية - بعد امتلاك إسرائيل للسلح النووى - تدخلت عملية بناء القدرة -
القوة لتصبح عملية واحدة تهدف إلى تطوير عناصر المنظومة النووية الإسرائيلىة
كما وكيفاً ، والمهم فى ذلك ، أنه فى ظل هذا التدخل ، وفى ظل تحكم الاعتبارات
الاستراتيجية فى مسار البرنامج النووى الإسرائيلى ، أصبح من الصعب تحليل تطور
« القدرة » النووية ، بعيدا عن تحليل تطور « القوة » النووية الإسرائيلىة .

وبهذا المعنى طرح مسار عملية بناء وتطوير القدرة - القوة النووية
الإسرائيلىة عبر تاريخها الطويل قضايا مختلفة على المستويين التكنولوجى
(التقنى) ، والاستراتيجى ، أهمها :

١ - هيكال بنية إسرائيل النووية ، وانعكاساته ودلالاته بالنسبة لملاحق
وخصائص القوة النووية الإسرائيلىة .

٢ - الاعتبارات الاستراتيجية التى أحاطت بعملية بناء القدرة « العسكرية »
النووية الاستراتيجية ، ثم تحويل تلك القدرة إلى قوة ، ثم تطوير القوة النووية بعد
ذلك .

وثمة علاقة تربط بين القضييتين ، فالتصورات الاستراتيجية التي كانت قائمة في أذهان القادة الإسرائيليين حول شكل وعناصر القوة الإسرائيلية ربما تحكمت في عملية بناء « القدرة » . كما أن اكتمال وتطور عناصر « القدرة » ، ذاتها ربما دفع إلى ظهور تصورات استراتيجية جديدة تدفع في اتجاه امتلاك عناصر تسليحية نووية جديدة لم تكن في الحسبان . كما أن لكل من القضييتين دلالات أساسية ترتبط بالاستخدامات المحتملة للقوة النووية الإسرائيلية في إدارة الصراع .

وسوف تتم مناقشة عملية بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية بأبعادها التكنولوجية ، والاستراتيجية في محورين أساسيين :

الأول : سيتناول عناصر البنية الأساسية للقوة النووية الإسرائيلية ، ودلائلها الاستراتيجية ، وما يطرحة كل منها من قضايا .

الثاني : سيتناول عملية بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية ، من خلال دراسة قرارات بناء وتطوير القوة النووية ، وما أحاط بتلك القرارات من ظروف واعتبارات سياسية وعسكرية .

١ - البنية الأساسية للقوة النووية الإسرائيلية :

بداية ، يمكن إجمال عناصر بنية إسرائيل النووية ، وأهم البيانات الخاصة بكل عنصر منها كما يوردها الباحث الأمريكي المتخصص في الشؤون النووية ، ليونارد سيكتور ، في كتابه « الانتشار النووي اليوم » الذي صدر عام ١٩٨٤ ، في العناصر التالية (٧) :

١ - مصادر اليورانيوم / مواقع التعدين / مطاحن اليورانيوم :

— الاحتياطي المؤكد : ٣٠ - ٦٠ ألف طن يمكن استخراجها من خامات الفوسفات في إسرائيل .

— مواقع النشاط الحالية : مواقع تعدين الفوسفات في النقب بالقرب من بير سبع .

— مطاحن في الخدمة (تعمل) : وحدات تنتج « العجينة الصفراء » : ٢ في حيفا ، ١ جنوبي إسرائيل (ينتجان حوالي ١٠٠ طن) .

٢ - تنقية (استخلاص) اليورانيوم (Uranium Purification (Uo 2 :

— القدرة : كافية لإمداد وتشغيل مفاعل دايמוنا (افتراض) .

- دولة المصدر : إسرائيل .
- تاريخ التشغيل : (٢) .
- الضمانات والرقابة : لا تخضع .
- ٣ - تصنيع الوقود Fuel Fabrication (دايمونا - (٢) :
 - القدرة : كافية لإمداد وتشغيل مفاعل دايمونا (افتراض) .
 - دولة المصدر : إسرائيل (٢) .
 - تاريخ التشغيل : منتصف الستينات (٢) .
 - الضمانات والرقابة : لا تخضع .
- ٤ - الماء الثقيل Heavy Water (رخطوت) :
 - القدرة : الحجم يكفى لإمداد مفاعل دايمونا باحتياجاته (افتراض) .
 - دولة المصدر : إسرائيل (٢) .
 - تاريخ التشغيل : ١٩٥٤ (٢) .
 - الضمانات والرقابة : لا تخضع .
- ٥ - المفاعلات النووية (مفاعلات أبحاث) Research Reactors :
 - ١ - مفاعل ناحال سوريك (ماء خفيف ، يورانيوم عالى التخصيب ، ٥ ميجاوات) .
 - دولة المصدر : الولايات المتحدة .
 - بداية التشغيل : ١٩٦٠ .
 - مصادر الوقود : الولايات المتحدة حتى عام ١٩٧٧ (نهاية أجل الاتفاقية مع الولايات المتحدة) .
 - ضمانات ورقابة : لا تخضع .
 - ٢ - مفاعل دايمونا (ماء ثقيل ، يورانيوم طبيعى ، ٢٤ - ٢٦ ميجاوات) .
 - دولة المصدر : فرنسا .
 - بداية التشغيل : ١٩٦٣ .

— مصادر الوقود : إسرائيل ، جنوب افريقيا (؟) ، الأرجنتين (؟) ، بلغاريا (؟) ، فرنسا (؟) ، النيجر (؟) ، افريقيا الوسطى (؟) ، كوبا (؟) .

— مصدر الماء الثقيل : النرويج ، إسرائيل (؟) .

— ضمانات ورقابة : لا تخضع .

٦ - إعادة المعالجة Reprocessing (داهمونا (؟)) :

— القدرة : غير معروفة ، مصدر واحد منشور يفترض أنه يتم استخلاص ٤ - ٥ كجم من البلوتونيوم - ٢٣٩ من ٣٤٠٠ كجم من وقود البلوتونيوم المتخلف من المفاعل سنويا ، وهي كمية - الأخيرة - تكفى لإنتاج من ٨ - ١٠ كيلو جرام من البلوتونيوم - ٢٣٩ سنويا .

— دولة المصدر : إسرائيل ، فرنسا .

— تاريخ التشغيل : ربما بعد عام ١٩٦٩ .

— الضمانات والرقابة : لا يخضع .

٧ - عمليات التخصيب Enrichment :

— النوع : الليزر (؟) .

— القدرة : من ٢ - ٣ كجم سنويا (؟) .

— دولة المصدر : إسرائيل .

— تاريخ التشغيل : ١٩٧٤ (؟) .

— الضمانات والرقابة : لا تخضع .

وقبل تناول أهم عناصر بنية إسرائيل النووية ، توجد ثلاث ملاحظات أساسية بالنسبة للهيكल السابق ، هي :

(أ) أن هيكل « سبكتور » عام للغاية ، وليس الغرض منه تقديم صورة تفصيلية ودقيقة لعناصر بنية إسرائيل النووية بقدر ما يهدف إلى تقديم صورة عامة لها .

(ب) أن « سبكتور » يرصد عناصر بنية إسرائيل النووية حتى عام ١٩٨٤ . ورغم أن هذا « التوقيت الزمني » يعتبر حديثا إلى حد ما ، إلا أن حجم علامات

الاستفهام المرصودة توضح مدى عدم التأكد حول عناصر بنية إسرائيل النووية .

(ج) أن تصورات مختلفة لاحقة لعام ١٩٨٤ ، قد أدت إلى تحديد وتغيير الكثير من البيانات الواردة في هيكل « سبكتور » ، إلا أن أهمية هذا الهيكل تظل في أنه يحدد « عناصر بنية إسرائيل النووية » كما بدت في معظم سنوات الصراع ، وليس كما ظهرت عام ١٩٩١ .

وفي هذا الإطار ، يمكن تناول أهم العناصر الأساسية لبنية إسرائيل النووية من زاوية دلالاتها الاستراتيجية ، استنادا على أكثر المعلومات « مصداقية » كما يلي :

أولا : استخلاص اليورانيوم ، وصناعة الماء الثقيل في إسرائيل :

لقد ارتبطت عملية استخلاص اليورانيوم من خامات الفوسفات ، وعملية صناعة الماء الثقيل ببعضهما بصورة وثيقة عبر مسار البرنامج النووي الإسرائيلي ، فقد كانتا أول ما ركزت عليه إسرائيل في نشاطاتها النووية ، وكانتا أول عمليتين تتوصل إسرائيل بشأنهما إلى نتائج جديدة ذات أهمية على المستوى الدولي ، بما أدى إلى إفادتهما منهما بصورة هائلة في إدارتها لتعاونها مع فرنسا بما لا يقارن باستفادتها منهما في إدارتها لشئون برنامجها النووي الخاص وتلبية متطلباته .

لقد كانت إسرائيل قد أرسلت في منتصف عام ١٩٤٨ فريقا من المتخصصين في علم طبقات الأرض إلى صحراء النقب للقيام بعمليات استكشاف جيولوجية واسعة النطاق لتحديد حجم رواسب الفوسفات ، ودرجة تركيز اليورانيوم فيها ، وكشفت الدراسات التي قام بها الفريق عن توافر كمية كبيرة من رواسب الفوسفات التي تحتوى على يورانيوم منخفض الدرجة لا تصل نسبة تركيزه في الخام إلى أكثر من ٠.١ - ١ ، في المائة ، وهي نسبة ضئيلة للغاية ، في نفس الوقت الذي كانت قد أرسلت بعثات علمية إلى الخارج لدراسة كافة متطلبات إقامة برنامج نووى واسع النطاق ، بما في ذلك متطلبات إنتاج الماء الثقيل اللازم لتشغيل مفاعل نووى .

وعندما تم إنشاء دائرة الفيزياء النووية بمعهد وايزمان عام ١٩٥٢ استطاع د . يسرائيل دوستوفسكى أن يحقق إنجازين هامين في إطار نشاطاتها :

الأول : تطوير عملية إنتاج أوكسيد الديوتريوم (الماء الثقيل) بطريقة كيميائية أقل في تكلفتها عن الوسيلة المسائدة في ذلك الوقت - التي كانت الترويج تتبعها - التي كانت تعتمد على الطاقة الكهربائية .

الثاني : تطوير طريقة فعالة نسبيا لاستخراج خام اليورانيوم منخفض الدرجة
من رواسب الفوسفات . وبمجرد تأسيس لجنة الطاقة الذرية - كما يذكر فؤاد جابر -
تحدثت أهدافها الرئيسية في إعطاء أولوية للبحث في تطوير طرق إنتاج الماء الثقيل
على الأسس التي وضعها د . دوستروفسكي ، إضافة إلى تطوير إمكانيات الحصول
على اليورانيوم من خام الفوسفات ، وهكذا أعطيت الأولوية للبحث في تطوير طرق
الإنتاج التي تمهد السبيل للحصول على المادتين الخام الأكثر لزوما وندرة في حقل
القوة النووية ، وهما اليورانيوم ، والماء الثقيل ، فقد كان عرض هاتين المادتين
محدودا جدا في السوق العالمية في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات ، إذ أن
الولايات المتحدة - التي كانت سياستها الرسمية موجهة نحو منع انتشار الأسلحة
النووية - وبريطانيا كلتا قد ألقتا وكالة مشتركة هدفها شراء كل ماهو متوافر في
السوق العالمية من اليورانيوم ، وتقسيمة بينهما ، كما كان أغلب إنتاج الماء الثقيل
في النرويج - البلد الوحيد غير النووي الذي كان ينتجه بمعدل صناعي - يذهب إلى
الولايات المتحدة بموجب اتفاقية بينهما^(٨) .

ويشير الاتجاهان السابقان إلى ملامح أساسية لتخطيط وإدارة إسرائيل
لبرنامجها النووي في تلك الفترة المبكرة أهمها :

١ - أن إسرائيل قررت بوضوح الاعتماد على الذات في إنتاج متطلبات
البرنامج النووي التي تمكنها ظروفها - ولو بتكلفة عالية - من إنتاجها ، كما يبدو
أنها كانت تخطط في تلك المرحلة للحصول على مفاعل نووي يعمل بالماء الثقيل ،
و اليورانيوم الطبيعي ، في نهاية المطاف .

٢ - أن إسرائيل قد قررت اتباع وسائل فعالة لإدارة علاقتها النووية مع
الأطراف الخارجية ، فقد كان المنطق السائد في إسرائيل أنه إذا تمكن علماء إسرائيل
من اكتشاف طرق بديلة للحصول على الماء الثقيل واليورانيوم ، فسوف تنهيا
لإسرائيل أوراق رابحة ، إن استقلتها ، ضيّدفع البرنامج للأمام في وقت قصير ،
فأمثال هذه الاكتشافات ستكون مقتنيات ثمينة جدا يمكن مقايضتها بالمعرفة التقنية
والخبرة اللازمة للمسير في برنامج مفاعل نووي^(٩) .

في الأعوام القليلة التالية لعام ١٩٥٣ اتضح أن الحسابات الخاصة بإمكانية
المقايضة كانت صحيحة إلى حد كبير ، فصمما تذكر جوديث بيريرا ، أدى
اكتشاف التقنية الجديدة لصناعة الماء الثقيل إلى جعل إسرائيل في وضع معادل للقوى
النووية في أوروبا الغربية ، وأصبحت بذلك موردا لهذا النوع من التكنولوجيا بدلا
من أن تكون مستوردا^(١٠) . كما كانت طريقة استخلاص اليورانيوم ذات أهمية

خاصة كذلك ، لا سيما بالنسبة لفرنسا تحديدا التي كانت قد بدأت برنامجها النووي عام ١٩٥١ اعتماداً على « مفاعلات الماء الثقيل » التي تعمل باليورانيوم الطبيعي ، لكي لا تضطر إلى الاعتماد على الولايات المتحدة في احتياجاتها من اليورانيوم المخصب بدرجة منخفضة الذي تحتاجه مفاعلات الماء الخفيف .

وهكذا أرسيت الأسس الأولى للمصفقة الفرنسية - الإسرائيلية عام ١٩٥٣ على أساس مقايضة « اكتشافات دوسستروفسكى » بتعاون فرنسى فى مجال الأبحاث الذرية . وهو التعاون الذى تعمق فى السنوات التالية ، بما أدى إلى حصول إسرائيل فى نهاية الأمر على « مفاعل دايמוنا » من فرنسا ، وبالطبع ، فإن « اكتشافات دوسستروفسكى » لا تضر وحدها على الإطلاق ما قيمته فرنسا لإسرائيل ، فقد دأخلت تفاعلات سياسية وعسكرية مكثفة فى العلاقة الفرنسية - الإسرائيلية أدت - كما يذكر بينر براى إلى - « أن فرنسا دفعت للإسرائيليين ثمنا يتجاوز الثمن الذى يعوضهم عن كل هذه الأمور (التكنولوجيا) مجتمعة »^(١١) .

أما بالنسبة لما أصبحت تمثله العناصر السابقة - الماء الثقيل واليورانيوم الطبيعى - من أهمية ضمن عناصر البنية النووية الإسرائيلية ذاتها ، فإن الأمر يختلف إلى حد كبير عما مثلته « كأدوات للمقايضة » ، بفعل تطور الأوضاع الدولية المرتبطة بالحصول على الماء الثقيل ، واليورانيوم الطبيعى ، وبفعل - وهذا هو الأهم - تطور احتياجات إسرائيل نفسها من الماء الثقيل ، والوقود النووى بعد أن بدأت تشغيل مفاعلاتها النووية بالفعل ، وهو ما يمكن توضيحه كما يلى :

١ - الماء الثقيل : كانت إسرائيل قد بدأت صناعة الماء الثقيل عام ١٩٥٤ على أساس « طريقة دوسستروفسكى » ، وقال أبا إيبان - الممثل الدائم لإسرائيل فى الأمم المتحدة - رسميا فى نوفمبر ١٩٥٤ فى اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة أن ثمة مصنعا لإنتاج الماء الثقيل قد دخل بالفعل طور التشغيل فى إسرائيل^(١٢) . لكن على الرغم من أن هذه الطريقة كانت نافعة لاجتذاب الاهتمام الفرنسى إلا أنها لم تبهن على صلاحيتها اقتصاديا - كما يذكر فؤاد جابر - للإسرائيليين أنفسهم . لذا ، فإن احتياجات برنامجهم من الماء الثقيل قد سدت عن طريق الاستيراد فيما بعد ، إذ كانت مراكز إنتاج الماء الثقيل قد انتشرت فى العالم منذ أواخر الستينات . بما أدى إلى هبوط أسعاره ، وسهولة الحصول عليه ، وهى عوامل أدت إلى جعل الطريقة الإسرائيلية غير مجدية اقتصاديا^(١٣) . وقد قامت إسرائيل باستيراد الماء الثقيل اللازم لتشغيل مفاعل « ناحال موريك » من الولايات المتحدة باعتباره خاضعا للتفتيش ، وقامت كذلك باستيراد كميات كبيرة من الماء الثقيل اللازم لتشغيل « مفاعل دايמוنا » من النرويج .

إن أهمية مناقشة مسألة الماء الثقيل تأتي من أن الماء الثقيل لا يستهلك أثناء تشغيل المفاعل ، ولكن يتعين إعادة تعويض الفاقد الناتج من نسبة التسرب وتجديد الماء خلال عملية التشغيل ، وبالتالي ، يتصور أن الصناعة الإسرائيلية كانت قادرة - كما خطط لها في البداية - على الوفاء بحاجة البرنامج النووي ذاتيا - أيا كانت التكلفة - دون حاجة للاستيراد من الخارج ، لكن من الواضح أن إسرائيل قد طورت أفكارها بخصوص طاقة المفاعل الذي كانت تنوى شراءه - أو تفكر فيه - عام ١٩٥٤ الذي دخل مصنع الماء الثقيل فيه طور التشغيل ، وبالتالي كانت في حاجة إلى كميات أكبر مما خططت لإنتاجه في البداية .

والأهم من ذلك ، أنها أصبحت بعد إنشاء « مفاعل دايמוنا » في حاجة إلى كميات متزايدة من الماء الثقيل ، ليس لتعويض نسبة التسرب ، أو تجديد الماء اللازم لتبريد المفاعل ، ولكن لرفع طاقة المفاعل ، ربما إلى أضعاف طاقته الأساسية ، وهو ما يقصر اتجاه إسرائيل إلى استيراد الماء الثقيل من الخارج .

٢ - اليورانيوم الطبيعي : لم يكن مفاعل « ناحال سوريك » يمثل مشكلة بالنسبة لإسرائيل ، فقد اعتمدت على الولايات المتحدة في سد احتياجاته من اليورانيوم المخصب بدرجة عالية (٢٠ في المائة تقريبا) حسب الاتفاقية الموقعة بينهما ، وفي الوقت ذاته ، كانت قد بدأت خلال الخمسينات في عمليات استخلاص « اليورانيوم الطبيعي » من خامات الفوسفات حسب « طريقة دوسترفوسكي » لمد احتياجات مفاعلها الثاني في « دايمونا » ، الذي كان يحتاج بطاقته الأساسية إلى حوالي ٢٤ طنا من اليورانيوم الطبيعي كوقود منويا .

وينكر « بيتر برأي » أن إسرائيل كانت في منتصف الستينات - عند بدء تشغيل المفاعل - قادرة على إنتاج ١٠ أطنان من اليورانيوم الطبيعي سنويا ، وهي كمية تقل بحوالي ١٤ طنا عن كمية الوقود التي تحتاجها لتشغيل المفاعل . ولحل مشكلة تزويد المفاعل بالوقود لجأ الإسرائيليون إلى إكمال إنتاجهم غير الكافي بغامات من مصادر أجنبية ، بحيث كانت الشحنة الأولى التي أدخلت إلى مفاعل دايمونا عند تشغيله تتألف من : ١٠ أطنان تم إنتاجها محليا ، و ١٠ أطنان حصلت عليها من جنوب أفريقيا ، وحصلت على ما تبقى من فرنسا^(١٤) .

وبحكم الضغوط التي تعرضت لها إسرائيل عام ١٩٦٧ ، من جانب فرنسا بإيقاف شحنات اليورانيوم الطبيعي إليها ، قامت إسرائيل خلال تلك الفترة بمعارضة عمليات سرية واسعة النطاق للحصول على اليورانيوم الكافي لتشغيل المفاعل منويا ، أشهرها عملية السفينة « شيرزبيرج » التي عرفت باسم « فضيحة بلومبات » التي تمت

عام ١٩٦٨ ، وحصلت إسرائيل خلالها على ٢٠٠ طن من أوكسيد اليورانيوم « الخام » ، وهي كمية تكفي لتشغيل المفاعل بحسب طاقته الأصلية لمدة ٨ سنوات كاملة .

والمثير في هذه المسألة أنه على الرغم من حصول إسرائيل على تلك « الشحنة » ، إلا أن كل من تناولوا تطور قدرة إسرائيل في الحصول على الوقود النووي الخام يذكرون - كما يؤكد بيتر براى - أن إسرائيل قد قامت في الفترة بين ١٩٦٨ - ١٩٧٤ برفع طاقة إنتاجها الذاتية من اليورانيوم الخام - رغم أن استخلاص طن من يورانيوم الفوسفات يكلف عشرة أضعاف سعر طن اليورانيوم الطبيعي في السوق العالمية - بحيث أصبحت مكتفية ذاتيا على هذا المستوى في الفترة بين ١٩٧٤ - ١٩٨٤ (١٥) ، وهو أمر طرح تساؤلا عن مدى حاجة إسرائيل لتلك الكميات الهائلة من اليورانيوم الطبيعي التي تقوم بإنتاجها ، أو الحصول عليها ، والتي تزيد بكثير عن الاحتياجات المعروفة لمفاعل طاقته ٢٤ - ٢٦ ميجاوات ! .

والخلاصة ، أن عنصرى الماء الثقيل واليورانيوم الطبيعي كانا متوفرين تماما كعناصر أساسية في بنية إسرائيل النووية سواء من مصادر ذاتية أو خارجية خلال مسار البرنامج ، بل إن نتيج مزارهما يشير إلى أن إسرائيل قد قامت بتوسيع حجم برنامجها النووي بصورة كبيرة ابتداء من أوائل السبعينات .

ثانيا : المفاعلات النووية في إسرائيل :

تمتلك إسرائيل مفاعلين نوويين لا يمثل أولهما قيمة كبيرة بالنسبة لبرنامج نووى عسكرى ، بينما يعتبر الثانى محور كافة النشاطات النووية العسكرية في إسرائيل ، وهما :

١ - مفاعل « ناخال سوريك » :

مفاعل ماء خفيف حصلت عليه إسرائيل من الولايات المتحدة بموجب اتفاقية وقعت بينهما في ١٩ مارس ١٩٥٨ ، وبدأت عملية إنشائه في نوفمبر ١٩٥٨ ، وانتهت في مايو ١٩٦٠ ، ليبدأ المفاعل عمله في ١٦ يونيو ١٩٦٠ . وتبلغ طاقته ٥ ميجاوات ، ويخضع للضمانات والرقابة بالصورة التي نصت عليها الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية ، ويعتمد على اليورانيوم المخصب بدرجة عالية (٢٠ في المائة) ، ويقع في مركز « ناخال سوريك » ، النووى التابع لجامعة تل أبيب ، وهو مركز أبحاث نووى مدنى معن عنه ، ويقوم علماء وباحثون من مختلف بلدان العالم بزيارته .

ولا يكاد يوجد خلاف على ما نكره فؤاد جابر عام ١٩٧١ من أن قيمة مفاعل ناخال سوريك من وجهة نظر عسكرية هو كونه مركزا لتدريب العلماء والفنيين ، وللبحث النووي ، نظرا لأن درجة تخصيب اليورانيوم الذي تحصل عليه إسرائيل لا تزيد عن ٢٠ في المائة بحيث ستكون إسرائيل في حاجة إلى رفع درجة للتخصيب إلى ٩٠ في المائة لتتمكن من استخدامه في صناعة قنبلة يورانيوم كقنبلة هيروشيما ، وهو ما يتطلب امتلاكها معملا لتخصيب اليورانيوم ، وهو أمر غير قائم^(١٦) . إلا أن « بيتر براى » - استنادا على معلومة مختلفة غير مؤكدة - يقرر أن للمفاعل قيمة عسكرية من الناحية التقنية ، إذ أن الولايات المتحدة تقوم بإمداد إسرائيل - كما يقول - بيورانيوم - ٢٣٥ مخصب بدرجة ٩٠ في المائة ، وهي درجة نقاء كافية للاستخدام في صناعة القنابل دون الحاجة إلى رفع تخصيبها ، لكنه يعود فيقول أن ما يلغى هذه القيمة تماما هو خضوع المفاعل للرقابة ، وبالتالي فإن القيمة الأساسية للمفاعل هي في الخبرة الأولية التي لا تقدر بثمن التي أتاحتها للمعلماء الإسرائيليين^(١٧) . فمفاعل « ناخال سوريك » لا يتمتع بقيمة عسكرية مباشرة .

٢ - مفاعل « دايמוنا » :

مفاعل ماء ثقيل يعتمد على اليورانيوم الطبيعي الذي لا تبلغ نسبة اليورانيوم - ٢٣٥ فيه أكثر من ١ في المائة كوقود . وتبلغ طاقته الأساسية ٢٤ ميجاوات ، أو ٢٦ ميجاوات ، وحصلت عليه إسرائيل بموجب اتفاقيتها المصرية مع فرنسا التي عقدت في أكتوبر ١٩٥٧ ، وبدأت إقامته في أوائل عام ١٩٥٨ ، وانتهت عملية بنائه خلال أربع سنوات ، وبدأت عملية تشغيله بطاقته السابقة في يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣ . ويقع المفاعل في مركز دايמוنا النووي الذي يعرف رسميا باسم « مركز النقب للأبحاث الذرية » KMG ، وهو أهم منشأة عسكرية سرية في إسرائيل .

وقد أثار هذا المفاعل قضيتين رئيسيتين اتضحتا بشكل تدريجي عبر مسار البرنامج النووي الإسرائيلي منذ تشغيله عام ١٩٦٣ ، وحتى عام ١٩٩١ ، وهما :

(أ) مسألة قدرة مفاعل دايמוنا ، وتطورها :

يعتبر مفاعل دايمونا « قلب » البرنامج النووي الإسرائيلي الذي يعتمد بصورة أساسية على طريقة البلوتونيوم - ٢٣٩ في إنتاج الأسلحة النووية ، وقد صمم هذا المفاعل بهدف وحيد هو إنتاج البلوتونيوم لأغراض عسكرية ، فالبحار الناتج يتم صرفه في الهواء ولا يوجد في التصميم ما يشير إلى إمكانية استخدامه لدفع محرك توربيني^(١٨) ، لذلك تحتل مسألة طاقة مفاعل دايمونا أهمية خاصة لأنها هي التي تحدد قدرته على إنتاج البلوتونيوم .

وقد مرت تقديرات « طاقة المفاعل » بثلاث مراحل رئيسية ، ارتبطت المرحلة الأولى بالمعلومات الشائعة عن طاقة المفاعل الأساسية كما تم الاتفاق عليه عام ١٩٥٧ ، وارتبطت المرحلتان التاليتان بظهور « تقارير » حول قيام إسرائيل في سنوات محددة عبر مسار برنامجها النووي برفع طاقة المفاعل . ويمكن إيجاز تلك المراحل وما تطرحه من قضايا فيما يلي :

١ - كانت الطاقة المعروفة لمفاعل دايמוنا عند تشغيله عام ١٩٦٣ تبلغ ٢٤ ميجاوات ، أو ٢٦ ميجاوات ، وبناء على ذلك قامت الدراسات المختلفة بتقدير حجم البلوتونيوم الذي يمكن استخلاصه من وقود المفاعل ، والتي يمكن بناء على تقديره حساب عدد الرؤوس النووية التي يمكن لإسرائيل إنتاجها سنويا ، مع الأخذ في الاعتبار وزن الكتلة الحرجة اللازمة لبدء التفاعل المتسلسل في قنبلة البلوتونيوم . وكانت كافة الدراسات تفترض في تقديرها لحجم البلوتونيوم الناتج عن المفاعل أنه يعمل بكامل طاقته ، وأنه يعمل طوال العام باستثناء عدة أيام .

٢ - خلال أواخر السبعينات ظهرت اشارات متباعدة إلى احتمال قيام إسرائيل برفع طاقة المفاعل ، الا أن نقطة التحول الأساسية في هذا الإطار كانت بفعل تقرير نشرته مجلة « الايكونومست » عام ١٩٨٠ ، أكدت فيه أن إسرائيل قامت بتوسيع طاقة المفاعل لتصل إلى ٧٠ ميجاوات^(١) ، ولم تناقض معظم الدراسات التالية لعام ١٩٨٠ ذلك التحول ، فلم تتعامل معه « كواقع مؤكد » ، وإنما كمجرد احتمال ، وظلت معظم الدراسات تقدر عدد الرؤوس النووية الإسرائيلية على أساس طاقة المفاعل الأساسية ، مع الإشارة إلى أن هذا « العدد » يتضاعف ثلاث مرات إذا ما صح أن طاقة المفاعل أصبحت ٧٠ ميجاوات ، بل إن « بيتر براى » تجاهل تماما في دراسته حول « ترسانة إسرائيل النووية » وربما يكون « أرنولد كرامش » أحد الاستثناءات القليلة في هذا السياق ، فقد اهتم بمناقشة هذه المسألة مؤكدا في دراسة له أن زيادة طاقة مفاعل دايמוنا إلى ٧٠ ميجاوات غير محتملة بفعل مشاكل تبريد المفاعل التي يمكن أن تنشأ عن تلك الزيادة^(٢) .

٣ - في عام ١٩٨٦ ظهرت أهم إشارة حول رفع طاقة مفاعل دايمونا ، فقد ذكر « مردخاي فانونو » ، الفنى النووي الإسرائيلى الشهير في التقرير الذى نشرته صحيفة « صنداي تايمز » يوم ٦ أكتوبر ١٩٨٦ ، أن إسرائيل تنتج في دايمونا ٤٠ كلجم من البلوتونيوم - ٢٣٩ سنويا ، وهو ما رصدته الصحيفة بالعبارة التالية :

« هناك سؤال واحد بقي دون إجابة في رواية فانونو : فمن المعروف أن فرنسا بنت لإسرائيل مفاعلا طاقته ٢٦ ميجاوات يستطيع كجد أقصى أن ينتج ٧

كيلو جرامات من البلوتونيوم سنويا ، إذ كيف يمكن لفانونو أن يقول أن إسرائيل تنتج ٤٠ كيلو جراما من تلك المادة ؟ ، إن ما جاء في إفادته يعنى أن طاقة المفاعل تصل إلى ١٥٠ ميجاوات ، وهى القوة المناسبة لإنتاج ٤٠ كيلو جراما من البلوتونيوم كل عام ، (٢١) .

وقد أدى نشر هذا التقرير إلى نقاش واسع حول إمكانية قيام إسرائيل برفع طاقة مفاعل دايמוنا من ٢٦ ميجاوات إلى ١٥٠ ميجاوات فى تقرير « صنداي تايمز » نفسه ، أكد عدد من الخبراء النوويين البريطانيين اعتقادهم بأن مفاعلا طاقته ٢٦ ميجاوات لابد من إعادة بنائه كلية ، أو استبداله بأخر لكى يصبح قادرا على إنتاج هذا الكم من البلوتونيوم ، بينما ذكر عدد آخر من العلماء البريطانيين أن رفع قدرة مفاعل دايمونا بمعدل ٥ أضعاف قوته الأصلية أمر ممكن دون حاجة إلى إعادة بناء المفاعل من جديد ، ودون إجراء الكثير من التحويرات .

وأشار « التقرير » إلى أن توسيع إسرائيل لطاقة المفاعل يفسر ضخامة كمية اليورانيوم الخام التى سميت إلى الحصول عليها خلال « عملية بلومبات » . فقد حصلت إسرائيل خلال تلك العملية على ٢٠٠ طن من « الكعك الأصفر » ، وهو الاسم الذى يطلق على المادة الخام التى يمكن استخلاص ١٢٣ طنا من وقود اليورانيوم من حجمها هذا ، ولم يستطع أحد وقتها - فى أواخر عام ١٩٦٨ - تفسير سبب ضخامة الكمية لأن مفاعلها النووى الذى تبلغ طاقته ٢٦ ميجاوات لا يحتاج لأكثر من ٢٠ طنا من الوقود سنويا . كما ربط التقرير بين نعمة إسرائيل مضايقة وإزعاج العلماء الأمريكيين الذين كانوا يقومون بعمليات تفتيشية على المفاعل فى ذلك الوقت ، بما أدى إلى انسحابهم ، وبين رغبتها فى إيجاد ظروف ملائمة لزيادة قوة المفاعل إلى ١٥٠ ميجاوات .

ويقرر د . عبد الجواد عمارة الذى يعمل بهيئة المحطات النووية المصرية أن رفع قدرة المفاعل من ٢٦ إلى ١٥٠ ميجاوات أمر ممكن من الناحية العلمية البحتة (٢٢) ، كما يقبل الباحث الهندى « شيام بهاتيا » إمكانية تحويل قدرة المفاعل من ٢٦ ميجاوات إلى ١٥٠ ميجاوات ، ويرجعها إلى « المهارات الهندسية للإسرائيليين » (٢٣) .

أما العالم البريطانى « فرانك برنابى » - وهو أحد العلماء الذين تابعوا مع فريق « صنداي تايمز » رواية قانونو قبل أن يقوم هو نفسه بإجراء حوارات إضافية مع قانونو - فيقول أن مهمة جعل طاقة دفع المفاعل أكبر خمس مرات أو ست مرات دون زيادة حجم قلب المفاعل ، أو توسيع البناء بشكل غير عادى صعبة جدا ، ويمكن

تحقيق ذلك فنيا على النحو الذى نكره ، والتر باترسون ، - وهو خبير فى مفاعلات الطاقة النووية - بطرق صعبة للغاية أهمها ، إضافة دائرة ضغط لتبريد المفاعل بالماء الثقيل . وقد أكد قانونو بالفعل - كما ينكر برنابى - أن إسرائيل قد قامت ببناء وحدة تبريد مائي إضافية للمفاعل مما يلزم إلى وجود توسيع فى الحجم مع استخدام لطريقة فنية فى رفع الطاقة دون الحاجة لتوسعات كبيرة ، وإذا كانت إسرائيل تحتاج - كما يقول - إلى ٦٠ طنا من الماء الثقيل لتشغيل مفاعل قوته ١٥٠ ميجاوات ، فإن تتبع مصادر الماء الثقيل لإسرائيل يكشف أنها حصلت من النرويج على ٢١ طنا ، وحصلت من الولايات المتحدة على ٣٤ طنا ، وقدمت لها فرنسا ٧ أطنان (٢٩) ، ويخلص « برنابى » إلى أن رفع طاقة المفاعل بتلك الصورة ممكن .

ورغم تلك الدلائل الاحتمالية ، فقد كان ثمة سؤال هام كان من الممكن أن يتوقف « حسم » هذه المسألة على إجابته ، ففى عام ١٩٨٨ طرح فرانك برنابى فى أحد حواراته هذا السؤال بقوله « ألا يمكن أن يكون الفرنسيون والإسرائيليون قد بنوا معا مفاعلا أكبر فى الأصل ، ثم استخدموا طاقته الكاملة لاحقا ؟ » (٣٥) ، ولمن تكن هناك حتى عام ١٩٩١ معلومات تشير إلى أن مكونات المفاعل كانت تتيح له العمل بطاقة أكبر من طاقته الأساسية المعروفة ، ومن هنا تأتى أهمية ما نكره « سيمور هيرش » فى كتابه « الخيار شمشون » بقوله أن المفاعل كان - تبعا للاتفاق الفرنسى الإسرائيلى - قادرا بطاقته القصوى على إنتاج ٢٤ مليون وات من الطاقة الحرارية ، لكن قوات التبريد ومنشآت التفاعلات ، والمواصفات الأخرى ، صممت على أساس أن المفاعل سيعمل بثلاثة أضعاف طاقته ، وتبعا لذلك فإنه يمكن أن ينتج من البلوتونيوم أكثر من ٢٢ كيلو جراما سنويا ، وهو ما يكفى لإنتاج أربع قنابل نووية بقوة تفجير تماوى قوة تفجير قنبلة هيروشيما أو ناجازاكي (٣٦).

وتعنى معلومات « هيرش » أن المفاعل كان قابلا للتوسيع إلى طاقة ٧٢ ميجاوات منذ البداية دون الحاجة إلى إضافة وحدات تبريد ، فإذا كان قد تم توسيعه إلى ١٥٠ ميجاوات ، فإنه يكون قد وسع بمقدار ٧٨ ميجاوات فقط ، وليس بمقدار ١٢٥ ميجاوات - حسب تقرير « صنداي تايمز » - بالإضافة وحدة التبريد الجديدة التى أشار إليها قانونو . ومن هنا تأتى أهمية معلومات « الايكونومست » التى تم تجاهلها ، والتى قد تكون صحيحة تماما فى مضمونها ، وليس فى توقيتها ، فربما تم رفع طاقة المفاعل إلى ٧٠ ميجاوات فى أواسط المبعينات - وليس فى عام ١٩٨٠ - فى الوقت الذى كانت إسرائيل قد بدأت فيه خطة شاملة لتحديث وتطوير قوتها العسكرية كما وكيفا ، وهو ما أشار إليه « قانونو » فى حوار « برنابى » بقوله إن طاقة المفاعل كانت تبلغ ٧٠ ميجاوات عندما بدأ عمله فى دايמוنا ، وإنها قد دفعت من ٧٠ ميجاوات

إلى ١٥٠ ميجالوات عام ١٩٧٦^(٢٧) ، أى أن طاقة مفاعل دايמוنا قد رفت أكثر من مرة وأنها لم تتوقف لفترة طويلة عند مستوى ٢٤ - ٢٦ ميجالوات ، وهو ما يعنى أن المفاعل أتاح لإسرائيل حجما هائلا من البلوتونيوم ، خاصة فى سنوات ما بعد عام ١٩٧٦ .

(ب) عمليات التفتيش على المفاعل :

من المعروف أن مفاعل دايמוنا لا يخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولا لنظام الضمانات الذى تفرضه الوكالة ، ولم يخضع منذ بداية انشائه لتفتيش دولة المصدر ، لكنه خضع فى الفترة من ١٩٦١ - بينما كان لا يزال فى طور الإنشاء - وحتى عام ١٩٦٩ لتفتيش أمريكى كان أقرب إلى «تغدد» للموقع أكثر منه كمطبة تفتيش حقيقية ، ولا تحتاج هذه المسألة إلى نقاش طويل ، لكن يمكن الإشارة إلى نقطتين :

١ - أنه لم يكن من بين شروط الاتفاقية الفرنسية - الإسرائيلية عام ١٩٥٧ ، أن تخضع فرنسا مفاعل دايمونا لعملية التفتيش بغرض منع قيام إسرائيل بإنتاج أسلحة نووية ، ولم يكن من المتصور أن توجد مثل هذه الشروط ، فقد كانت الاتفاقية عبارة عن «صفة سرية» أكثر منها كاتفاقية ، فلم يتم الإعلان عن وجودها إلا فى العام التالى ، وعندما تم الإعلان عنها لم يتم الإعلان عن «مضمونها» ، فلم يعرف أحد بالتقدرات الحقيقية للمفاعل ، ولا بتزويد فرنسا لإسرائيل «بمعمل فصل» إلا فى الثمانينات ، وكما ينكر «شيام بهاتيا» فإن المعاهدة نصت على إبقاء التعاون سرا ، وتضمنت بنودا مختلفة للتعاون منها المشاركة فى الاختبارات النووية^(٢٨) .

وفى الواقع فإن اتفاقية ١٩٥٧ السرية كانت اتفاقا على خطوط للتعاون فى إطار برامج عسكرية ، وليست اتفاقية بين دولة تمثل «مصدرا» لمفاعل نووى ، ودولة أخرى تتعاهد على شرائه ، فقد كان معروفا تماما بالنسبة لفرنسا أن هدف إسرائيل من شراء المفاعل هو الحصول على «القبلة» .

٢ - إن عمليات التفتيش الأمريكى التى جرت خلال الستينات لموقع المفاعل «لم تكن ذات طابع جاد ، أو يمكن أن تؤدى إلى شيء»^(٢٩) ، فقد كانت أقرب إلى عملية شكلية تتم لأهداف مختلفة متوافق عليها بين الطرفين ، فلم تشمل على أكثر من «حق زيارة مفاعل دايمونا مرتين سنويا على أن لا يتم تصنيف هذه الزيارات بصفة رسمية تحت اسم عمليات تفتيش»^(٣٠) . وكان على الولايات المتحدة أن تبلغ إسرائيل مقما بموعد الزيارة التى كان على إسرائيل أن تمتد لها جيدا ، فكما يقرر

سيمور هيرش ، كانت قد وضعت خطة للتعامل مع فريق التفتيش بنيت على أساس خلط قدمها الفرنسيون ، اعتمدت على تشييد غرفة تحكم مزيفة في دايמוنا مزودة بالكامل بأجهزة مزيفة تعمل بالكمبيوتر ، إضافة إلى كودر وأجهزة تحكم تبدو ملائمة لمفاعل طاقته ٢٤ ميجاوات ، كما كان معمل الفصل - الذي كانت عملية التفتيش تتم للتأكد من وجوده - قد بنى بطريقة ممهوه تحت الأرض في مركز دايمونا ، وعموما فإن تلك العمليات قد توقفت عام ١٩٦٩ .

إذن ، لم يخضع مفاعل دايمونا للتفتيش ، ولم تنضم إسرائيل إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ، فلم تكن إسرائيل لتقبل أى قيد يمكن أن يعرقل حصولها على السلاح النووى .

ثالثا : وحدة إعادة المعالجة (معمل الفصل) :

لقد كان معمل إعادة المعالجة اللازم لفصل نظير البلوتونيوم-٢٣٩ عن بقية النظائر المشعة التى يتكون منها الوقود المحترق هو « لغز » البرنامج النووى الإسرائيلى عبر سنوات امتدت إلى الثمانينات ، فقد كان هناك إدراك تام لدى جميع الكتابات التى تناولت البرنامج النووى الإسرائيلى بوجود معمل أو وسيلة ، لفصل البلوتونيوم فى إسرائيل . لكن لم تكن هناك معلومات كافية حول مصدر هذا المعمل وطاقته ، وتوقيت بنائه ، وموقع إقامته ، وغير ذلك من الأمور المتعلقة به .

ولقد كانت كل الكتابات تفترض أيضا - إضافة إلى وجود المعمل - أن طاقة هذا المعمل تمكن إسرائيل من فصل كل كمية « الوقود المحترق » المتخلف فى المفاعل بدرجة نقاء عالية تقترب من مائة فى المائة ، وبالتالي فإن إسرائيل كانت قادرة على صنع قنابل ذرية بكتلة حرجة « صغيرة » . وبدون الخوض فى تفاصيل تلك الأمور يمكن تحديد أهم عناصر تلك المسألة فى نقطتين :

(أ) خلال نهاية الستينات ، وعبر السبعينات ، وصولا إلى بداية الثمانينات ، كانت معظم الكتابات تستند فى تناولها لمسألة « معمل الفصل » إلى تقرير نشرته مجلة « دير شبيجل » الألمانية فى ٥ مايو ١٩٦٩ مضمونه « أن إسرائيل قد أقامت معملا لفصل البلوتونيوم بالقرب من دايمونا فى النقب ، وأن انتاج البلوتونيوم النقى يتم تحت إشراف كبار علماء الذرة فى إسرائيل »^(٣١) . ولم تظهر تقارير تفصيلية بعد ذلك حول طاقة هذا المعمل سوى فى عام ١٩٧٩ ، عندما أفادت تقارير - كما يذكر د . تيسير الناشف - أن منشأة الفصل قادرة على معالجة ما يبلغ ٣٤٠٠ كلجم سنويا من الوقود المشع ، ويمكنها استخلاص ما يتراوح بين ٤ و ٥ كلجم من البلوتونيوم -

٢٣٩، (٣٢) ، وهي كمية نقل عن تلك الكمية الشائعة ، في التقديرات المختلفة في هذا الوقت ، والتي تبلغ ٨ كلجم من البلوتونيوم - ٢٣٩ على الأقل ، وعادة ما كان يقال ، أن من المحتمل أن تكون إسرائيل تقوم بعمليات فصل اضافية في المعامل الكيماوية ومراكز الابحاث المختلفة في إسرائيل ، لتغطية الفارق بين التقديرين .

ولم يقدم ، بيتريراي ، في كتابه الصادر عام ١٩٨٤ معلومات محددة حول معمل الفصل الإسرائيلي ، فعلى حد قوله ، فإن أيا مما نشر أو أذيع لم يتحدث بشكل مباشر حول قدرات إسرائيل في مجال فصل البلوتونيوم ، ، وافترض ، برأي ، أن لدى إسرائيل قاعدة صناعية تمكنها من فصل أية كمية تتوافر لديها من « البلوتونيوم المحترق » بدرجة نقاء تبلغ مائة في المائة ، وبالتالي ، فإنها يمكن أن تقوم بصناعة أسلحة نووية باستخدام كميات من البلوتونيوم - ٢٣٩ أقل مما هو مفترض للكتلة الحرجة اللازمة لصناعة قنابل من عيار ناجازاكي (٣٣) .

(ب) شهدت الثمانينات بداية الكشف بشكل تفصيلي عن مصدر ، وطاقة معمل الفصل الإسرائيلي ، فقد كان البروفيسور « فرانسيس براين » الرئيس العلمي للجنة الطاقة الذرية الفرنسية في الفترة بين عامي ١٩٥١ - ١٩٧٠ قد بدأ منذ عام ١٩٨١ يتحدث بصورة واسعة وبشكل متدرج مع عدد من مؤلفي الكتب التي تتناول « القضايا النووية » حول معمل الفصل الإسرائيلي ، وبناء على تصريحات « براين » كشف الكاتب الفرنسي « بيير بوان » مؤلف كتاب « قنبلتان » عن « ان شركات فرنسية أقامت في دايمونا جهازا لفصل البلوتونيوم الخام لاغراض عسكرية (٣٤) » ، وتحدث « براين » في مقابلة أجرتها معه صحيفة « صنداي تايمز » في ١٢ أكتوبر ١٩٨٦ ، عن أن معملا لاعادة المعالجة كان جزءا غير مباشر من الصفقة الفرنسية الأصلية مع إسرائيل عام ١٩٥٧ ، فبينما رفضت الحكومة الفرنسية رسميا بيع معمل فصل لإسرائيل وقتئذ ، فإنها لم تعترض على طلب إسرائيل من شركة « سان جوبين » - التي أقامت المفاعل - مساعدتها في بناء معمل فصل في إسرائيل (٣٥) . ويقرر « ميمور هيرش » أن إنشاء مصنع إعادة المعالجة تحت الأرض في دايمونا قد اكتمل عام ١٩٦٥ (٣٦) ، أي بعد بداية عملية تشغيل المفاعل بأقل من عامين .

ولقد كانت « المفاجأة » في تقرير « فانونو » هي أنه قام بتقديم وصف مفصل دقيق لمرآجل وأماكن ومعدات عملية الفصل الكيماوي في مركز دايمونا النووي ، والتي تتم في مبنى مقام تحت الأرض بعمق ٦ طوابق يسمى « ماخون - ٢ » ، أي المنشأة الثانية ، ثم في تقديمه بيانات كاملة حول قدرة وحدة إعادة المعالجة التي انضج أن طاقتها هائلة ، ففي كل أسبوع يتم انتاج كمية من البلوتونيوم تساوي ١,١٧ كيلو جرام ، أي ٥ كلجم شهريا . وتتواصل تلك العملية لمدة ٣٤ أسبوعا في

العام - أى أن المفاعل يعمل لمدة ٨ شهور فقط سنوياً ويتوقف ٤ شهور - ليبلغ صافى الانتاج السنوى لعملية فصل البلوتونيوم حوالى ٤٠ كلجم سنوياً^(٣٧) ، وذلك بافتراض أن المفاعل يزود بمعمل إعادة المعالجة سنوياً بنتاج احتراق (١٠٠ - ١٢٠) طناً من اليورانيوم الطبيعى يحتاجها مفاعل بطاقة ١٥٠ ميجاوات بصورة مستمرة .

رابعاً : وحدات تخصيب اليورانيوم - ٢٣٥

من المؤكد أن إسرائيل تتبع بصورة رئيسية طريقة البلوتونيوم - ٢٣٩ فى إنتاج أسلحتها النووية ، فعناصر بنيتها النووية قائمة كلها على أساس اتباع تلك الطريقة ، إلا أن تقارير مختلفة ظهرت فى أوقات متباعدة ، أفادت بأن إسرائيل ربما تتبع أيضاً طريقة اليورانيوم - ٢٣٥ فى إنتاج أسلحتها النووية وقد أستندت معظم تلك التقارير على واقتين محدثتين تمت إحداهما فى أوائل الستينات ، والأخرى فى منتصف السبعينات ، ويمكن تناولهما باختصار فيما يلى :

الأولى : قيام إسرائيل من خلال ما يسميه ليونارد سبكتور Nuclear Nether World^(٣٨) بالحصول على إحدى أهم الصفقات فى تاريخ التعاملات السرية فى السوق النووية السوداء فيما عرف باسم قضية « نيوميك - أبولو » ، التى تتركز حول اختفاء ١٠٠ كيلو جرام من اليورانيوم المشع بين عامى ١٩٦٢ - ١٩٦٥ من مصنع لتخصيب اليورانيوم فى مدينة أبولو بولاية بنسلفانيا الأمريكية ، ويرجح « فرانك برنابى » أن إسرائيل قد استخدمت هذه الكمية فى صناعة أسلحة نووية من طراز هيروشىما^(٣٩) ، ويشير « بيتر براى » إلى أن إسرائيل قد قامت بعمليتين أخريين للحصول على يورانيوم مخضب ، وذلك بالهجوم على شاحنات تحمل هذه المادة فى فرنسا ، وبريطانيا ، والاستيلاء على تلك المادة عامى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩^(٤٠) ، لكن لا توجد مصادر أخرى تؤكد ذلك .

وإذا كانت واقعة « أبولو » صحيحة - وهى كذلك على الأرجح - فإن دلالتها هامة للغاية . فقبل عام ١٩٦٢ الذى بدأت فيه عملية « نيوميك » ، لم يكن هناك ما يشير إلى أن إسرائيل قد تتبع طريق اليورانيوم - ٢٣٥ ، سواء على مستوى البحث ، أو الانشاءات . لكن ربما قررت إسرائيل فى وقت ما عامى ١٩٦٠ - ١٩٦١ المسير فى هذا الطريق ، ففى هذين العامين كان « برنامج البلوتونيوم » يواجه ضغوطاً أمريكية وفرنسية شديدة كانت تعرقل مصلبه ، إضافة إلى ردود الافعال العربية التى وضحت بعد الكشف عن وجود مفاعل داييمونا والتى ربما أثقلت إسرائيل بصورة ما . وبالتالي ، يحتمل أن تكون إسرائيل قد قررت أن لا تراهن « بأمنها » على مفاعل

دايمونا وطريق البلوتونيوم فقط ، لذا بدأت عملية منظمة للحصول على كمية كبيرة من اليورانيوم المخصب تمكنها من إنتاج السلاح النووي مباشرة ، أو بعد رفع درجة تخصيبها بنسبة صغيرة ، تحسبا لاحتمالات عرقلة برنامجها النووي الاساسى ، ومن هنا تأتى أهمية ما ذكره « شلومو أهرونسون » فى تحليل عام له حول هذا الموضوع ، « ففى اللحظة التى تستطيع فيها الحصول على اليورانيوم المكثف - كما يقول - تكون قد أعفيت نفسك من الحاجة إلى مفاعل ، ولا قيمة للرقابة على ما يجرى من قبل جهة أجنبية » (٤١) .

لقد كانت عملية « نيوميك » قد بدأت حينما كان « مفاعل دايمونا » لا يزال تحت الإنشاء بما يعنى أن إسرائيل لم تكن تتحرك فى اتجاه واحد ، وإن قيادتها كانت ترى أنها يجب أن تحصل على القنبلة تحت أية ظروف ، وقد وفر تهريب اليورانيوم المعطيات الكافية لذلك ، وحتى لو كانت عملية التفتيش الأمريكية قد أصبحت أكثر جدية ، أو تمت عرقلة البرنامج النووى لمسيب ما ، وحتى لو قامت الدول العربية بقصف مفاعل دايمونا ، فإن البرنامج كان سيمتد فى اتجاه آخر .

الثالثة : ظهور تقارير تفيد بوجود احتمالات سير إسرائيل فى طريق تخصيب اليورانيوم - ٢٣٥ لأغراض عسكرية . فقد تمكن العالمان الإسرائيليان « أشعيا نيينزال » و « مناحيم ليفن » - من وزارة الدفاع وجامعة تل أبيب - من إهراز تقدم فى مجال تخصيب اليورانيوم عن طريق استخدام أشعة الليزر ، وبمقتضى هذه الطريقة الجديدة أصبح من الممكن تخصيب ٧ جرامات من اليورانيوم - ٢٣٥ إلى درجة ٦٠ فى المائة خلال يوم واحد ... وهذه أرخص العمليات القائمة لتخصيب اليورانيوم (٤٢) .

ولقد كانت أبحاث تخصيب اليورانيوم بطرق أرخص وأسرع قد بدأت فى إسرائيل فى أوائل السبعينات ، قبل أن يتمكن العالمان الإسرائيليان من التوصل إلى نتائجهما تلك عام ١٩٧٤ . ويشير « عاموس بيرلماتر » إلى دوافع اتجاه إسرائيل إلى هذه الطريقة بقوله : « أن أهداف إسرائيل فيما يبدو منذ بداية السبعينات كانت ترمى إلى توسيع نطاق ترسانتها النووية من حيث الكم والكيف » (٤٣) ، لكن لا يوجد خلال الفترات التالية ما يشير إلى ما إذا كانت إسرائيل قد بدأت فى اتباع طريق اليورانيوم بشكل جدى أم لا ؟ لكن ينكر اللواء محمود عطية عام ١٩٨٩ ، أن هذه الطريقة - طريقة الليزر - كانت إلى وقت قريب لم تزل داخل النطاق المعمل (٤٤) ، فقد يكون دافع إسرائيل من تطوير عملية تخصيب اليورانيوم هو الاستفادة منها فى تعاونها مع الدول الأخرى مثل جنوب أفريقيا ، وتايوان .

وبصفة عامة ، فإن الاتجاه السائد في معظم الكتابات هو أن إسرائيل لم تتبع طريق اليورانيوم في عملية بناء قوتها النووية ، فتلك النظرية - كما يقرر شيام بهاتيا - قد سقطت^(٤٥) ، إذ أن « طريقة الليزر » التي ابتكرها العلماء الإسرائيليون تظل غير فعالة ، إذ أنها لا تنتج سوى كميات ضئيلة من اليورانيوم المخصب في الوقت الذي تبلغ فيه الكتلة الحرجة لقبلة اليورانيوم حوالي (٢٥ - ٣٠) كلجم إذا كان مخصبا بدرجة ٩٠ في المائة ، وهي درجة غير متوافرة من الأصل لدى إسرائيل ، ولا يمكن استخدام اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠ في المائة في صناعة القنبلة دون مواجهة احتمالات فشل الانفجار النووي ، وبالتالي فإنه « ربما قامت إسرائيل بصنع عدد قليل من القنابل من اليورانيوم - ٢٣٥ مستخدمة الكميات التي كانت قد سرقتها - كما يذكر « برأي » - إلا أن ذلك لا يشكل برنامجا مستمرا^(٤٦) .

خامسا : وحدات إنتاج الأسلحة النووية ، الانماجية ، :

إن كافة عناصر البنية النووية الإسرائيلية السابقة ترتبط بعملية إنتاج « أسلحة نووية انشطارية » تعتمد على البلوتونيوم ، أو اليورانيوم . ولم يرد في « هيكل سبكتور » ما يشير إلى امتلاك إسرائيل لعناصر إنتاج أسلحة نووية هيدروجينية ، وفيوترونية ، فرغم أن بعض المصادر كانت قد ذكرت أن إسرائيل ربما تكون قد أمتلكت أسلحة « اندماجية » قبل عام ١٩٨٤^(٤٧) ، إلا أن هذه المسألة لم تتضح بشكلها المافر سوى بنشر تقرير « قانون » عام ١٩٨٦ ، الذي أشار إلى قيام إسرائيل في الفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ببناء عدة وحدات نووية تقوم بإنتاج وتجميع المواد التي تستخدم عادة في إنتاج الأسلحة الهيدروجينية داخل مبنى « ملخون - ٢ » ، بمركز دايمونا النووي ، وهي^(٤٨) .

١ - الوحدة ٩٣ في الطابق الرابع من ملخون - ٢ ، وهي وحدة تنتج مادة « التريتيوم » ، وهي المادة ذات الأهمية البالغة التي تعنى أن إسرائيل أصبحت تمتلك القدرة على إنتاج قنابل هيدروجينية .

٢ - الوحدة ٩٥ التي بنيت إلى جانب معمل إعادة المعالجة في ملخون - ٢ ، والتي يتم فيها عملية فصل « الليثيوم - ٦ » عن مادة الليثيوم التجاري المتوافر في الأسواق بطاقة ١٨٠ جراما من الليثيوم - ٦ كل يوم .

٣ - الوحدة ٩٨ ، وهي معمل لإنتاج الهيدروجين الثقول (الديوتريوم) ، وهو العنصر الثالث المكمل لمتطلبات إنتاج قنابل نووية أكثر قوة من القنبلة النووية العادية .

٤ - قسم علم المعادن (إم - إم - ٢) ، وهو القسم الذى يتم فيه تجميع الخامات الثلاثة السابقة وتصنيعها وتحويلها إلى مكونات للقبائل النووية .

وتعد الوحدات الأربع السابقة هى أحدث عناصر البنية النووية الإسرائيلية ، والتي تعبر عن مدى ما وصل إليه البرنامج النووى الإسرائيلى فى الثمانينات من تطور ، وتعتبر فى الأساس عن مدى ما وصل إليه الطموح النووى الإسرائيلى .

وفى النهاية : فإنه لا يمكن بالطبع تأكيد وجود تطابق بين كل ما رصد حول عناصر البنية النووية الإسرائيلية استنادا على معلومات منشورة ، وبين واقع تلك البنية كما هو قائم فى مركز النقب للأبحاث الذرية ، وربما تكون بعض المعلومات السابقة غير دقيقة ، وقد تكون « مسربة » بشكل متعمد ، وربما لا يكون لبعضها أساس من الأصل ، إضافة إلى أنها - بالضرورة - ناقصة فى جانب كبير منها ، لكن ما يمكن تأكيده مع ذلك ، هو أن هناك بنية نووية متكاملة ، وقوية إلى حد كبير فى إسرائيل ، أقيمت معظم عناصرها لأغراض عسكرية ، وفرض منار من المرية والتكتم حولها . وبالتالي يمكن تأكيد أن هناك قوة نووية إسرائيلية متكاملة - إلى حد ما - وكبيرة تم بناؤها على أساس تلك القاعدة ، وفرض كذلك منار نصبي من المرية والتكتم حولها .

٢ - عملية بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية :

تشكل القوة النووية للدولة عبر سلسلة من القرارات الاستراتيجية التى تتخذها القيادة العليا فى فترات تاريخية معينة بهدف بناء وتطوير القوة النووية للدولة ، ويمكن القول أن هناك ثلاثة قرارات رئيسية تشكل معالم تاريخ إسرائيل النووى ، وهى^(١٩) .

١ - قرار بناء الخيار العسكرى النووى ، وهو أول قرار تتخذه دولة متوجهة نوويا ، ومضمونه بده السعى لامتلاك بنية نووية فى إطار برنامج عسكرى بهدف امتلاك سلاح نووى .

٢ - قرار صنع السلاح النووى بعد امتلاك القدرة على إنتاجه ، وهو قرار له مضمونه المستقل ، فقد تمتلك دولة ما قدرة نووية تتيح لها إنتاج أسلحة نووية ، لكنها لا تتخذ قرارا بذلك .

٣ - قرار (أو قرارات) تطوير الأسلحة النووية ، فبعد امتلاك السلاح

النوى ، قد تكفى الدولة بحد معين من الأسلحة النووية ، بينما تسعى دول أخرى إلى تطوير قوتها بصورة مستمرة .

وبالطبع فإن ثمة علاقة تربط بين القرارات الثلاثة بحكم ضرورة بناء كل منها على أساس ما سبقه ، لكن تلك القرارات ليست كذلك « عملية واحدة » ، فكل منها ظروفه ، ودوافعه وآلية اتخاذها ، وهى فى مجملها تجيب على أسئلة هامة حول الأبعاد الاستراتيجية لعملية بناء القوة النووية الإسرائيلية وتطورها عبر الزمن .

وتكمن الصعوبة الأساسية فى دراسة تلك القرارات فى أن معظم المعلومات المتعلقة بها قد تكون غير دقيقة إلى حد كبير ، إذ أنها ليست قرارات معلنة ، أو محددة فى توقيتاتها ، وصانعيها ، وظروفها ، إضافة إلى ذلك ، فإنه كلما كان القرار أكثر حداثة كلما كانت المعلومات المتعلقة به أقل دقة من سابقتها ، أما الصعوبة الثالثة فتأتى من أن القرارات النووية فى إسرائيل ذات طابع خاص تماما فى دوافعها وآليات اتخاذها بحكم طبيعة المضمون النووى للقرار ، وطبيعة تكوين دولة إسرائيل .

وسوف يركز هذا المحور فى تناول القرارات الثلاثة السابقة على محاولة الإجابة على تساؤلات محددة تدور حول توقيت اتخاذ القرار ، والظروف والنوافع التى أحاطت باتخاذها ، والشخصيات التى ساهمت بصورة مباشرة فى صنع القرار واتخاذها ، مع نمج هذه التساؤلات وفصلها حسب ظروف كل قرار ، والمعلومات المتوافرة حوله .

أولا : قرار بدء برنامج عسكري لامتلاك خيار نووى :

إن أحد الأسئلة الأساسية بالنسبة للبرنامج النووى الإسرائيلى يدور حول توقيت « البرنامج العسكرية النووى » . وترجع أهمية هذا السؤال إلى أن إجابته توضح الظروف التى دفعت إسرائيل إلى اتخاذ قرار امتلاك قوة نووية ، ولا توجد صعوبة شديدة فى تحديد توقيت هذا القرار ، فأغلب الكتابات تتفق على مدى زمنى معين تم اتخاذ هذا القرار خلاله . وبصفة عامة فإن هناك اتجاهين أساسيين فى تناول هذا القرار :

الاتجاه الأول : يرى أن برنامج إسرائيل النووى كان عسكريا منذ بدايته فى مايو ١٩٤٨ ، فقد كانت الوحدة الجيولوجية التى قامت بمسح صحراء النقب لاكتشاف اليورانيوم تابعة لوزارة الدفاع ، كما أن وزارة الدفاع قد سيطرت على كافة النشاطات النووية منذ البداية ، بما فيها الإشراف على لجنة الطاقة الذرية ، وإضافة إلى ذلك ، فإن ثمة إجماعا على أن التطلع لامتلاك قوة نووية قد سيطر على عقل « بن جوريون »

منذ الأيام الأولى لنشأة الدولة ، كما أن د . أرمنت بيرجمان الذى ترأس لجنة الطاقة الذرية عام ١٩٥٢ كان يدعو إلى حيافة إسرائيل للأسلحة النووية(٥٠) .

ويمكن إيداء ملاحظتين حول هذا الاتجاه :

١ - أن سيطرة وزارة الدفاع على البرنامج النووى الإسرائيلى منذ بدايته لا تعنى بالضرورة أنه كان برنامجا عسكريا ، أو أنه تم التخطيط له منذ اليوم الأول للحصول على أسلحة نووية رغم كل الظروف الضاغطة التى أحاطت بنشأة إسرائيل ، فقد كان الجيش فى ذلك الوقت - وبعد ذلك بدرجات مختلفة - يسيطر على كافة النشاطات - حتى غير العسكرية منها - فى الدولة ، بحكم أنه كان المؤسسة القومية الوحيدة المتمسكة فى دولة نشأت من خلال حالة حرب ، كما أنه كان المؤسسة الوحيدة القادرة على إدارة البرنامج بطريقة سرية . ويذكر ، فؤاد جابر ، أن الأوساط الحكومية فى إسرائيل قد أصدرت فى ديسمبر ١٩٦٠ خلال أزمة مفاعل دايكونا تبييرا رسميا لحصر الأنشطة النووية ضمن اطار وزارة الدفاع ذكرت فيه :

١ - أن فرع البحث والتخطيط بوزارة الدفاع كان أول من أكتشف اليورانيوم فى سنة ١٩٤٨ .

٢ - إن الجيش كان يمتلك الخبرة والتقنية اللازمين لبناء مفاعل ، ناهل موريك - ، عندما حصلت عليه إسرائيل - بتكلفة أقل وفعالية أكثر ، لذا تقرر حصر جميع المشاريع النووية فى وزارة الدفاع من أجل الفعالية الإيجابية(٥١) .

وعلى ذلك فإن سيطرة وزارة الدفاع على البرنامج لا تعنى بالضرورة أنه تم التخطيط فى عام ١٩٤٨ لامتلاك سلاح نووى ، إلا أنها لا تعنى أيضا أن الأمر لم يكن كذلك ، فقد كان فرع البحث والتخطيط بوزارة الدفاع مهتما - كما هو واضح - بالأمور النووية حتى قبل أن تنتهى العمليات الحربية .

٣ - إن معظم المعلومات تشير إلى أن « بن جوريون » وحده من بين القيادات الرئيسية فى إسرائيل هو الذى كان يفكر بعمق فى « البرنامج العسكرى » ، دون أن يناقش ذلك كثيرا مع الآخرين ، فقد كانت الخطوات الأولى للبرنامج النووى تتم بتشجيع من الرئيس الإسرائيلى « حاييم وايزمان » ، أحد كبار علماء الكيمياء العضوية ، الذى كان مدركا لأهمية إيجاد مصدر للطاقة النووية فى إسرائيل نظرا لاندحام وجود النفط فيها ، ولحاجتها الماسة لتحلية مياه البحر(٥٢) . فقد كانت التصورات الإسرائيلية العامة فى تلك الفترة تنصب على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ،

وكان بن جوريون نفسه يركز في لقاءاته على الأهداف السلمية للبرنامج النووي ، وكذلك « بيرجمان » قبل أن يتحول إلى الاتجاه الآخر عام ١٩٥١ . لكن كما يقرر « هيرش » لم يكن « بن جوريون » صادقا ، وكانت أحلام « بيرجمان » - في الفترة الأولى - بالطاقة النووية صادقة ، ولكنها أيضا أصبحت غطاء فعالا للتوجه نحو القنبلة ، فلم تكن الطاقة النووية أولى أولويات « بن جوريون » ، فالصحراء ستوهج قبل إزدهارها (٥٣) .

لقد كان التيار العام في إسرائيل خلال الفترة الأولى للبرنامج النووي الإسرائيلي يعمل ويفكر - إذن - في إطار برنامج نووي مدني تشرف عليه وزارة الدفاع ، وقد استمر هذا التيار سائدا حتى عام ١٩٥٧ في نفس الوقت الذي كان بن جوريون و « مجموعته » قد أخذوا منذ عام ١٩٥٣ يحاولون تحويل مسار البرنامج النووي الإسرائيلي تحت تأثير أفكار محددة حول الاستراتيجية الطويلة المدى التي ينبغي على إسرائيل تنفيذها ، إذ أن « بن جوريون » - كما ينكر عاموس بيرلمانر - « كان يرى أن مصير إسرائيل على المدى الطويل قد يكون نفس مصير المملكة الصليبية ، ومن المؤكد أن الظروف ليست متماثلة ، غير أن الدروس التي تعلمها الصليبيون كانت تشغل تفكيره .. وكان يعرف أنه طالما أن العرب مقتنعون بأن في إمكانهم أن يلقوا إسرائيل في البحر » فإنيهم لن يقبلوا وجود إسرائيل ككيان حتى قائم بين بلاد الشرق الأوسط (٥٤) .

الاتجاه الثالث : وهو الاتجاه السائد ، يرى أن البداية الحقيقية لبرنامج إسرائيل النووي العسكري تعود إلى عامي ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، وإن كان من الممكن تمييز تيارين داخل هذا الاتجاه :

الأول : يرى أن الدافع الأساسي لاتخاذ قرار بدء برنامج نووي عسكري كان صفقة الأسلحة التشيكية التي عقبتها مصر في ذلك الوقت . وكما ينكر « عاموس بيرلمانر » ففي سبتمبر ١٩٥٥ أعلن ناصر على الملأ إبرام صفقة أسلحة تشيكية (أي روسية) ، وقد أصيبت إسرائيل بصدمة من جراء ذلك ، فقد كانت الصفقة تتضمن من بين أسلحة أخرى ٢٠٠ مقاتلة قاذفة حديثة و ٢٣٠ دبابة و ٢٠٠ ناقلة جنود ، وحوالي ٦٠٠ قطعة مدفعية . ولقد كان هذا يعني في ذلك الوقت زيادة كمية ونوعية لا مثيل لها من قبل في مستوى التسليح في الشرق الأوسط ، ففي ضربة واحدة انهار توازن القوى الإقليمي (٥٥) . ويقول « سيمور هيرش » ، أن حالة من الانقياد قد سادت تل أبيب بعد إعلان عبد الناصر عن الصفقة الضخمة ، فقد أصبح المعبد الثالث معرضا للخطر (٥٦) . وفي ظل هذا الوضع - كما ينكر فرانك برنابي - « لعل بن جوريون قد قرر من حيث المبدأ عام ١٩٥٥ أن إسرائيل يجب

أن تطور قدرة صنع السلاح النووي» (٥٧)، ويعني ذلك ، أن اختلال ميزان القوة العسكرية التقليدية بصورة نوعية كان الدافع لاتخاذ قرار بناء خيار عسكري نووى .

الثانى : يرى أن الدافع الأساسى لاتخاذ قرار بدء برنامج عسكري نووى كان « حرب السويس » عام ١٩٥٦ ، ففى ٥ نوفمبر ١٩٥٦ ، بينما كانت الأزمة قد بدأت تلقى رئيس الوزراء الإسرائيلى بن جورىون رسالة شخصية من رئيس الوزراء السوفيتى « بولجانين » كانت تحتوى - ضمن تهديدات أخرى على الآتى : أن الحكومة الإسرائيلية التى تنفذ إرادة الآخرين ، وتتصرف بناء على تعليمات من الخارج ، تتصرف - على نحو إجرامى وغير مسئول - بمصير الملام ، وبمصير شعبها نفسه ، إنها بذلك تبذر بذور الكراهية لدولة إسرائيل بين شعوب الشرق الأوسط ، الأمر الذى من شأنه أن يؤثر على مستقبل إسرائيل ، والذى يضع وجود إسرائيل كدولة موضع المخاطرة» (٥٨) ، ويقرر « هيرش » أن « رسالة بولجانين » اعتبرت فى إسرائيل « إنذارا نوويا » فى نفس الوقت الذى كانت إسرائيل تواجه فيه ضغوطا من إدارة « ايزنهاور » للانسحاب ، وبدأ الدرس الواضح لبن جورىون أن الجالية اليهودية فى أمريكا عجزت عن إنقاذ إسرائيل (٥٩) ، ويعنى ذلك أن ضمان وجود إسرائيل بقوتها الذاتية دون الحاجة إلى عون خارجى كان الدافع وراء اتخاذ قرار السعى لامتلاك سلاح نووى .

وفى الواقع ، فإن هذين الاتجاهين مكملان لبعضهما ، فقد كان بن جورىون « ومجموعته » يفكرون منذ البداية فى برنامج نووى عسكري ، وليس فى أى برنامج نووى آخر ، بمكس ما كان سائدا فى إسرائيل - « وفى كل فرصة تقريبا ، كان بن جورىون ومساعدوه (منذ عام ١٩٥٣) يدرسون إمكانية شراء مفاعل نووى ، واتبحت لهم الفرصة الأولى عام ١٩٥٥ عندما ظهر مشروع الذرة من أجل السلام ، وتم الاتفاق على مفاعل ناحال سوريك» (٦٠) ، ولم يكن « بن جورىون » ومساعدوه يعتقدون بالطبع أن مفاعل ناحال سوريك سوف يتيح لإسرائيل الحصول على السلاح الذرى ، لكنه كان مفيدا لأغراض مختلفة كالترتيب وغيرها ، وفى الوقت نفسه كان « بن جورىون » يحاول عقد تحالف مع الولايات المتحدة ، ويحاول الحصول منها على صفقات تسليحية متطورة ، ربما فى ظل تصور أن تحالفا مع الولايات المتحدة قد يصبح « ضمانا » لأمن إسرائيل إذا لم تتح لها الظروف امتلاك سلاح نووى ، فمثل هذا التحالف كان سيوفر لإسرائيل مظلة دعم وحماية وسيوفر لها أسلحة تقليدية كافية لضمان تفوقها على الدول العربية .

وفى يناير ١٩٥٦ ، تزايدت احتمالات حصول إسرائيل على « مفاعل نووى » فكما يقول « دان راغيف ويوسى ملمان » أدرك شيمون بيريز مدير عام وزارة

الدفاع - وهو أبرز أعضاء مجموعة بن جوريون - أن فرنسا يمكن أن تزويد إسرائيل بمفاعل ماء ثقيل عندما تولت السلطة في فرنسا حكومة إسرائيلية برئاسة « جى موليه » بدأت تتبع خطاً منصلياً في مواجهة ثوار الجزائر .. معتبرة تأييد الرئيس عبد الناصر للثوار خطراً ينبغي القضاء عليه ، و « أصبحت جهود بيريز لشراء المفاعل الذرى جزءاً لا يتجزأ من « المؤامرة السرية » التي تبورت بين فرنسا وإسرائيل حتى عملية سيناء في أكتوبر ١٩٥٦ » ، ويشير كل من « رافيف » و « ملمان » إلى أن بيريز قد المبح في محادثاته مع وزير الدفاع الفرنسي في ٢١ سبتمبر ١٩٥٦ إلى أن إمداد إسرائيل بمفاعل نرى سيساعد إسرائيل على اتخاذ قرار بشأن « العملية » في الاتجاه المرغوب فيه لحكومة باريس ، ووافق وزير الدفاع الفرنسي في نفس اليوم ، ولم يتم الحديث عن أية ضمانات ، أو شروط مسبقة ، أو أي أشرف فرنسي على المفاعل (١١) .

وفي هذا الإطار توجد ملاحظتان :

١ - إن تفكير بن جوريون « ومجموعته » كان متجها منذ بداية الخمسينات باتجاه امتلاك « مفاعل نووى » ، دونما أي ارتباط بالتفكير العام في إسرائيل ، ودونما أي ارتباط بأحداث على شاكله « صفقة الأسلحة التشيكية » ، فقد كانت تلك الأفكار مستندة على تحليلاتهم لخصائص إسرائيل القومية وبيئتها الاستراتيجية ، باعتبار إسرائيل دولة صغيرة في محيط معاد ، لكن لم يقدر لتلك الأفكار أن تجد طريقها للتنفيذ إلا بعد أن تصاعد نفوذ « مجموعة بن جوريون » في إسرائيل بعد عودة بن جوريون إلى السلطة - بعد أن كان قد اعتزل الحكم لفترة - عام ١٩٥٥ ، وهو التاريخ الذي يعتبر بداية العمل الحقيقي باتجاه برنامج نووى عسكري .

٢ - إن الدافع المباشر الذي أدى إلى بدء « العمل » باتجاه « البرنامج النووي العسكري » بعد عودة بن جوريون إلى السلطة كان - على الأرجح - فشل بن جوريون في عقد تحالف مع الولايات المتحدة في الوقت الذي أعلنت فيه صفقة الأسلحة التشيكية - المصرية ، بما أدى إلى تزايد قلق مجموعة بن جوريون حول مستقبل إسرائيل ، واحتمالات اختلال التوازن العسكري بصورة حادة لصالح العرب ، لاسيما وأنهم كانوا يفترضون أنه بمجرد حدوث اختلال حاد في التوازن سيقوم العرب بشن حرب تدميرية ضد إسرائيل .

لكن المهم هنا ، هو أن « مجموعة بن جوريون » لم تنجح في هذا الوقت للحصول على « المفاعل » من أجل غرض مباشر مسيطر يتمثل في المعنى لامتلاك سلاح نووى - فقد كان هذا الهدف لا يزال بعيداً - بقدر ما كانت تهدف بالأماس

إلى «الضبط» على الولايات المتحدة لتقديم ضمانات عسكرية ومبلوماسية لأمن إسرائيل وهو ما أشار إليه «جولد سميث» - وهو عالم نووى فرنسى تربطه علاقة قوية بإسرائيل كان قد استقبل بيريز وبيرجمان خلال زيارتهما لباريس فى سبتمبر ١٩٥٦ - بقوله «جاء إلى - يقصد بيريز وبيرجمان - وأبلغانى أنهما يرغبان فى شراء مفاعل أبحاث للماء الثقيل يشبه ذلك الذى يبنيه الكنديون فى الهند ، وقال أنه حين يكتشف الأمريكيون أننا نمتلك قدرة نووية فإنهم سيعطوننا ضمانا من أجل البقاء»^(٦٢) . وينقل هيرش عن «فرنسيس بيرين» - رئيس لجنة الطاقة الذرية الفرنسية فى ذلك الوقت - انطباعاته عن لقائه الرسمى الأول مع بيريز وبيرجمان فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٦ ، التى قال فيها «أعتقد أن القنبلة الإسرائيلية موجهة ضد الأمريكيين ، ليس من أجل إطلاقها على الأمريكيين ، لكن على طريقة «إذا لم نريدوا مساعدتنا فى وقت حرج ، فإننا نستعجلكم أن تساعدونا ، والا فلننا سنستخدم قنابلنا النووية»^(٦٣) .

فلقد قررت إسرائيل بدء برنامج نووى عسكرى قبل حرب السويس بالمعى لامتلاك مفاعل أبحاث يعمل بالماء الثقيل ، واليورانيوم الطبيعى ، لكن النقطة الأساسية هنا هى - كما يذكر هيرش - أن ما كانت إسرائيل تسعى إليه فى سبتمبر ١٩٥٦ ، وما اتفق عليه بيريز فى باريس بالفعل كان مفاعل أبحاث ذا قدرة صغيرة للغاية على طراز مفاعل «سكلاى» الفرنسى^(٦٤) ، وليس مفاعلا بقدرة مفاعل دايونا (٢٤ - ٢٦ ميجاوات) الذى اتخذ للقرار بشأنه فى ظروف أخرى ، ولدوافع أخرى أكثر تطورا .

فبعد «حرب السويس» شعرت إسرائيل بأن لها من القوى الكبرى لن تستطيع ضمان بقائها فى المدى الطويل كما كانت تأمل وأن عليها أن تتحرك تحركا مستقلا بمستوى ما لضمان وجودها دون عون خارجى ، وفى هذا الوقت اتخذ القرار الثانى - الأكثر أهمية - بالنسبة للمفاعل النووى ، وهو قرار الحصول على مفاعل أكبر مما تم الاتفاق عليه فى سبتمبر ١٩٥٦ . فكما يقول هوروفيتس ، فإن الخيار النووى تحول فى التفكير الإسرائيلى إلى «بدل لابتعاد الولايات المتحدة عن سياسة تقديم الدعم الفعال لقدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها بسلاح تقليدى بعد حرب السويس»^(٦٥) ، وكما يذكر فرانك برنابى «أن إسرائيل لم تقرر تحقيق الاكتفاء الذاتى قدر الامكان فى انتاج الأسلحة بما فى ذلك الأسلحة النووية إلا بعد حرب السويس فى عام ١٩٥٦»^(٦٦) ، فقد قررت إسرائيل فى ذلك الوقت المعنى لامتلاك قوة نووية لضمان أمنها كهدف مباشر .

ويؤكد مؤلف كتاب «دقيقتان فوق بغداد» ذلك ، فقد كان هناك قرار اتخذ بعد

حرب السويس شارك في صنعه كل من شيمون بيريز ، وموشى دابان - العضو الثاني في مجموعة بن جوريون - مستشارا رئيس الوزراء ، « ولقد بلغ هذا القرار من الحماسية لدرجة أن بن جوريون أبقاه في طي الكتمان ، ولم يطلع عليه معظم أعضاء مجلس وزرائه ، غير أنه كان قرارا لا رجعة فيه ، طالما أنه لا توجد أى وسيلة أخرى مضمونة لضمان وجود إسرائيل وأمنها » (١٦) . ورغم أن المؤلفين يقصون أن هذا القرار الخطير هو قرار امتلاك مفاعل نووى ، إلا أنه في حقيقته - كما اتضح من الكتابات الصادرة بعد ذلك - كان قرار امتلاك مفاعل ذى طاقة كبيرة بدلا من مفاعل الأبحاث الصغير ، فكما يؤكد هيرش ، عام ١٩٩١ ، فإن إسرائيل قد طلبت من فرنسا بعد حرب السويس الحصول على مفاعل نووى كبير ، ومعمل لإعادة المعالجة الكيميائية « فلم تعد إسرائيل مهتمة بمفاعل مثل الموجود في ساكلاي ، وإنما بالشيء الحقيقي ، مفاعل على غرار مفاعل ماركول » (١٧) .

ولقد حرص بن جوريون على إخفاء هذا القرار لأسباب مختلفة ، فلم يكن أحد من الممثلين الرسميين أو أعضاء لجنة الطاقة الذرية يدري - بصورة محددة - بما تقوم به مجموعة بن جوريون ، وكان مفهوما بالنسبة لهؤلاء أن إسرائيل سوف تحصل على مفاعل أبحاث صغير في إطار برنامجها النووى السلمى ، وبالتالي كان من الصعب عليهم . أن يتفهموا دوافع حصول إسرائيل على مفاعل نووى كبير مكلف فى نفس الاطار ، والأهم من ذلك ، أنه كان من المستحيل تفهم دوافع امتلاك « معمل فصل كيماوى » فى إطار سلمى .

فى هذا السياق ، يظل السؤال الهام المثير للجدل هو : كيف تمكنت مجموعة بن جوريون من تحويل مسار البرنامج النووى الإسرائيلى باتجاه « الخيار العسكرية » على الرغم من وجود موقف مياسى عام يعارض هذا الاتجاه ؟ . وهو سؤال تتطلب الإجابة عنه دراسة العديد من القضايا كطبيعة هيكل صناعة واتخاذ القرارات الأمنية الاستراتيجية فى إسرائيل ، ووزن تأثير « مجموعة بن جوريون » فى الحياة السياسية الإسرائيلىة خلال السنوات التالية لإنشاء الدولة . واليات إدارة تلك المجموعة لعملية تحويل مسار البرنامج النووى الإسرائيلى إلى الوجهة العسكرية ، وهى قضايا تخرج دراستها التفصيلية عن مجال الدراسة ، لكن هناك خطوطا عامة رئيسية ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة يمكن الاختصار على رصدها .

لقد تولى « بن جوريون » منصب وزير الدفاع - إضافة إلى رئاسة الوزراء - فى الحكومة المؤقتة التى شكلت فى إبريل ١٩٤٨ ، وينكر « عاموس بيرلملتر » فى كتابه « العسكريون والسياسة فى إسرائيل » أن بن جوريون قام بإرساء

أفكار وأساليب « غير مكتوبة » خاصة باتخاذ القرار أصبحت سارية بعد ذلك لفترة طويلة ، منها اتباع أسلوب مركزي متقدم في اتخاذ القرارات في الأمور المتعلقة بالدفاع وقضايا السياسة الخارجية ، على أن يكون هذا محصوراً في مجموعة صغيرة ومتراصة للغاية من المدنيين والعسكريين يختارهم وزير الدفاع ، ويكونون تحت إمرته (٢٩) .

وقد قام بن جوريون ضمن ما قام به في تلك الفترة بتحديد وفصل وظيفتي « رئيس الأركان » و « رئيس الحرب » اللتين كانتا قبل ذلك وظيفة واحدة تحت إمرة « رئيس الهجانة » ، ويتروّس وزارة الدفاع تولى « بن جوريون » مهمة صنع السياسة « كرئيس للحرب » ، وهكذا - كما ينكر « فؤاد جابر » - أجمعت رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع ، وما يمكن اعتباره القيادة العامة للقوات المسلحة في يد شخص واحد (٣٠) ، وبعد أن تسلم بن جوريون منصب « رئيس الحرب » ، قام بتشكيل ما سمي « المجلس الاستشاري » الذي قام بتكوينه من عدد من العسكريين ، والمدنيين ، والمستشارين الشخصيين له ، يجمعهم - كما يقول بيرلمانز - الولاء الكامل لبن جوريون ، ويختلف نفوذ كل منهم تبعاً لمواضع مختلفة ، ويجتمعون بناء على طلب بن جوريون فقط ، وتشتمل صلاحياتهم على القضايا الاستراتيجية ، والعسكرية ، وقضايا السياسة الخارجية أيضاً (٣١) ، ويحكم تكوين هذا المجلس وألية عمله ، فقد تشكل تطور هام في هيكل صناعة القرار الإسرائيلي ، وهو تكون مجموعة صغيرة غير رسمية من داخل المجلس تسيطر على صناعة القرار ، وتقوم باتخاذ القرارات ، ربما بدون استشارة أعضاء الحكومة ، أو بدون علمهم ، وهي المجموعة التي يطلق عليها في الكتابات الإسرائيلية « جماعة الأمن » .

ومن الواضح - كما سبق - أن هناك طرفين أساسيين أدبا إلى تقوية نفوذ « جماعة الأمن » في هيكل صنع القرار في إسرائيل خلال تلك الفترة :

١ - أن هيكل صناعة القرار ذاته لم يكن يتسم بالتحديد ، فكما يقول « مريخاي جازيت » - وهو مدير عام سابق لمكتب رئيس الوزراء - « لا يوجد أي نظام محدد لاتخاذ وصناعة القرارات في إسرائيل ، فالنظم المتبعة تختلف من حالة لأخرى ، ومن شخص لآخر » (٣٢) .

٢ - تبلور « ظاهرة بن جوريون » فقد أدت طبيعة شخصية « بن جوريون » ، ودوره التاريخي في إقامة إسرائيل ، ومواقفه الرسمية التي توليها منذ البداية إلى تشكل « ظاهرة بن جوريون » ، التي كانت تمكنه من اتخاذ قرارات قد لا تحظى بتأييد كامل من جميع القوى السياسية الأخرى .

وبناء على ذلك ، فقد سيطر ما يسميه « يهودا بن منير » طاقم مصغر جدا برئاسة « بن جوريون » على القرارات الرئيسية في تلك الفترة ، ويشمل هذا الطاقم إضافة إلى بن جوريون جولدا مائير ، شيمون بيريز ، موشى دايان ، موشى كارمل ، وقد اعتبر هذا الطاقم في معظم الكتابات الإسرائيلية « جماعة الأمن » التي كانت موالية « لبن جوريون » ، والتي التزمت بتنفيذ توجيهات « بن جوريون » حتى في تلك الفترة التي اعتزل فيها السلطة منذ ديسمبر ١٩٥٣ ، وحتى فبراير ١٩٥٥ عندما عاد وزيرا للدفاع قبل أن يتولى رئاسة الوزراء مرة ثانية بدلا من « موشى شاريت » في نوفمبر ١٩٥٥ ، ومما ساهم في تصاعد نفوذ تلك المجموعة ، أنها كانت قد سيطرت تماما على وزارة الدفاع ، فقد كان « بيريز » يتولى منصب مدير عام الوزارة ، بينما كان « دايان » يتولى منصب رئيس الأركان .

والمنظر للانتباه أن « جماعة الأمن » الإسرائيلية - ماعدا جولدا مائير - كانت تتبنى أفكارا خاصة بأهمية « الخيار النووي العسكري » بعكس الاتجاه العام في إسرائيل في أوائل الخمسينات ، وكانت - بالطبع - تعمل في هذا الاتجاه باليتها الخاصة التي تتيح لها استقلالية شبة كاملة عن الهيكل الرسمي لصنع القرار ، وهكذا تحددت القرارات النووية في إسرائيل ، وهو ما يؤكد يائير ابغرون بقوله أن هناك مجموعة صغيرة من صانعي القرارات المنتمين في المسائل الأمنية هي التي حددت مسار البرنامج النووي الإسرائيلي (٧٣) . ولم يكن اتخاذ « قرارات نووية » على أساس القناعات الخاصة - كذلك - بعيدا عن الاتجاه العام سمة فريدة في تاريخ إسرائيل ، فكما ينكر يهودا بن منير « لقد اتخذت كثير من القرارات الحيوية في تاريخ إسرائيل بشكل عفوى ، وتلقائى ، ومن خلال الاعتماد فقط على الإحساس الداخلى للزعماء السياسيين وتجاربهم الشخصية » (٧٤) .

وقد اتبعت « مجموعة بن جوريون » على المستوى النووى آلية معقدة مفرقة في السرية ، وضحت عندما عاد « بن جوريون » إلى السلطة عام ١٩٥٥ ، في وقت كانت إسرائيل فيه تواجه مشاكل أمنية أساسية بفعل اختلال التوازن العسكرى في المنطقة بعد صنفة الأسلحة التشيكية ، وهو ما يبدو أنه وضع التساألة النووية في الأولويات الأساسية « للمجموعة » ، التي كانت قد أصبحت أكثر قوة . فقد اتخذت تلك المجموعة كافة قراراتها النووية ، وأجرت اتصالاتها الخارجية في إطار من السرية « شبة المطلقة » ، بحيث أن أحدا من المسؤولين خارج المجموعة ، أو أعضاء لجنة الطاقة الذرية لم يعلم شيئا بصورة مؤكدة حول قرار الحصول على « مفاعل كبير » عام ١٩٥٦ ، وحتى إبرام الاتفاقية السرية مع فرنسا عام ١٩٥٧ .

وعقب اتفاق أكتوبر ١٩٥٧ لم يكن من الممكن إخفاء « القرار » الذى تم تنفيذه

عن أعضاء لجنة الطاقة الذرية - التي كانت تتألف من ستة أعضاء بالإضافة إلى « بيرجمان » رئيس اللجنة - وعن معظم المسؤولين الرسميين ، وكان رد الفعل الأول لذلك ، هو أن جميع أعضاء اللجنة « الستة » قد قاموا بتقديم استقالاتهم بمن فيهم د . إسرائيل دومستروفسكى ، طالبين نقلهم إلى قسم الفيزياء بمعهد وايزمان بشكل جماعى ، فيما عدا « بيرجمان » رئيس اللجنة الذى كان ضمن « مجموعة بن جوريون » ، على مستواها النووى . وكان السبب المباشر لتلك الاستقالة حسب ما ذكره أعضاء اللجنة « أن هناك تركيزا شديدا للغاية ، ومقلقا على الجناب العسكرى فى بناء القدرة الذرية الاسرائيلية » (٧٥) ، فقد كانت الاستخدامات العسكرية - كما استنتج العلماء - تطفئ على تفكير صانعى القرار النووى .

وبالنسبة لبقية المسؤولين الذين علموا بالقرار ، اتخذ رد الفعل صورة مشابهة تقريبا ، فحسبما يذكر فؤاد جابر « كشف بيرجمان عن أن علماء إسرائيل ماعدا اثنين أو ثلاثة عارضوا تلك السياسة التى اعتبروها طائشة ، وكان المبرر على حد قول بيريز « أن المشروع انتقد لأنه اعتبر فى بداية الأمر مغامرة سياسية قد توحدها العالم ضد إسرائيل » (٧٦) ، وكما يذكر داف رافيف ، ويوسى ملمان « نشبت خلافات شديدة جدا بين مؤيدى الخيار الذرى والمعارضين له ، لكن - وهذا هو الأهم - لم تصل كلمة واحدة إلى علم الجمهور » (٧٧) ، وقد تركزت وجهات نظر المعارضين على اعتبارات خاصة بموقف العالم من إسرائيل إذا تم الكشف عن المشروع ، واحتمالات بدء مباحات تسليح نووى فى المنطقة ، إضافة إلى الاعتبارات المالية الخاصة بتكلفة المشروع . ولم تتوقف مجموعة بن جوريون بعد ذلك عن المضى فى مشروعها ، وتحولت إلى السرية المطبقة كذلك خلال عمليات تنفيذ المشروع ، بحيث لا تتسرب معلومة إلى الخارج ، وبحيث لا يتمكن أى مسئول إسرائيلى خارج المجموعة المؤيدة للخيار النووى من إدراك الصورة الكاملة لما يحدث على المستوى النووى ، ووصل الأمر إلى أن « بيريز » أنشأ وحدة مخابرات ذرية مستقلة ، وتم اخفاء النشاطات الذرية حتى عن « ايسار هاريل » المسئول عن الموساد ، وجهاز الأمن العام ، وكانت مهمة هذه الوحدة اغلاق أية فتحة ممكنة لتسريب معلومة عن المشروع الذرى ، ثم توسع نشاطها بعد ذلك ليشمل كافة الجوانب المتعلقة بمتطلبات المشروع ، مثل شراء المعدات ، وغير ذلك (٧٨) . واستمر بناء المفاعل - الذى كان يقم للداخل أو للخارج على أنه مصنع للنسيج - حتى كشفت عدة صحف عالمية استنادا إلى مصادر أمريكية فى ديسمبر ١٩٦٠ عن أن ما يقام فى النقب هو مفاعل ذرى .

وبعد أيام قليلة من انتشار أنباء المفاعل ، وبعد ضغوط أمريكية شديدة بخصوص هذه الممالة ، اعترف « بن جوريون » أمام الكنيست بأن ما يقام فى النقب

هو بالفعل مفاعل ذرى قوته ٢٤ ميجاوات سوف يعمل لأغراض سلمية . وبعد ذلك تفجرت فى إسرائيل نقاشات حادة حول مسألة « اتخاذ القرار فى إسرائيل » ، ودور المؤسسة العسكرية فيه . وهو ما أدى إلى سقوط حكومة « بن جوريون » ، ثم قيامه بتشكيل حكومة جديدة فى ٢ نوفمبر ١٩٦١ بفرض إعادة صياغة العلاقات المدنية - العسكرية على أساس إرساء السيطرة المدنية على صنع القرار ، لكن - كما ينكر « عاموس بيرلمانر » - فإن بن جوريون نفسه لم يستطع كبح جماح هذا النمط القائم على رسوخ دور وزارة الدفاع ، وفشل فى تحدى التراث الذى خلقه هو بنفسه (٧٩) .

وفى الفترة التالية لتشكيل حكومة « نوفمبر ١٩٦٠ » الائتلافية ، تصاعد تأثير عدد كبير من وزراء « مابى » ، والأحزاب المشاركة فى الحكومة ، مثل « ليفى أشكول » ، وزير المالية الذى كان يعارض الخيار النووى العسكرى ، و« ايجال ألون » ، رئيس حزب « أجودات مفعودا » ، الذى كان يعارض المشروع النووى أيضا . وتصاعدت الانتقادات داخل الحكومة لطريقة « بن جوريون » فى اتخاذ القرارات (٨٠) ، وأدى كل ذلك فى النهاية إلى استقالة « بن جوريون » من رئاسة الوزارة . ووزارة الدفاع ، وحلول « ليفى أشكول » محله فى الموقعين ، وخروج « موسى دايان » من رئاسة الأركان ، وتولى « اسحق رابين » محله ، وهو كذلك من المعارضين للتوجه النووى العسكرى ، كما شغل « ألون » موقع مستشار رئيس الوزراء ، وباختصار ، تولت « حكومة غير نووية » السلطة فى إسرائيل يوم ٢٤ مايو ١٩٦٣ قبل أن يكتمل بناء مفاعل داييمونا بستة شهور .

ثانيا : قرار صنع السلاح النووى بعد امتلاك القدرة على إنتاجه :

يعتبر قرار بدء إنتاج السلاح النووى هو أهم حلقات عملية بناء القوة النووية الإسرائيلية ، فهو قرار استراتيجى خاص جدا ، يحدد تحليله نواقض دخول السلاح النووى فعليا إلى ساحة الصراع العربى الإسرائيلى بكل ما يفترض أن يؤدى إليه ذلك من نتائج على السلوك الصراعى لأطرافه ، ورغم أن هذا القرار قد أحيط بالسرية المطبقة مثل قرارات إسرائيل السابقة ، إلا أن هناك قدرا ملائما من المعلومات يتيح تحديد الظروف التى أتخذ هذا القرار فيها ، والدوافع التى أدت إلى اتخاذه ، كما يتيح كذلك تحديد « متخذ » هذا القرار ، وبالطبع فإن ثمة خلافات قائمة فى الكتابات حول « الظروف » و « الدوافع » و « الشخصية » بحكم الطبيعة السرية للبرنامج النووى الإسرائيلى ، إلا أن الخلاف حول تلك الأمور بالنسبة لهذا القرار تحديدا ليس مستحكما .

وبداية ، فلن تحليل دوافع ، وأبعاد ، وأسس هذا القرار يستلزم لقاء الضوء على وضع « الخيار النووي الاسرائيلي » في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ، التي تولت خلالها السلطة « حكومة غير نووية » تذكر كتابات كثيرة أنها قامت بعرقلة البرنامج النووي الاسرائيلي ، ووقف تطوير الخيار النووي العسكري ، وهي أمور هامة لتوضيح توقيت وظروف امتلاك إسرائيل « القدرة النووية » التي نتيج لها إنتاج السلاح النووي .

والمقولة الأساسية هنا ، هي أنه على الرغم من أن « ليفي أشكول » كان بالفعل من المعارضين لما كان يسميه « مشروع بن جوريون النووي » ، وعلى الرغم من أن حكومته ضمت كافة المعارضين للمشروع ، إلا أن عملية تنفيذ قرار « بن جوريون » النووي لم تتوقف في ظل حكومة أشكول ، فمشكلة معظم الدراسات التي تقيم سياسة أشكول تجاه الخيار العسكري النووي ، أنها تبدأ في دراسة موقفه تجاه « الخيار » اعتباراً من تاريخ محدد هو « أبريل ١٩٦٦ » ، عندما إتخذ عدة قرارات نووية أساسية بدأت تهدف إلى وقف البرنامج النووي العسكري ، أو تقليصه على الأقل ، أو حتى تهتة مساره ، مستنتجة في العادة أن « أشكول » قد عرقل الخيار العسكري النووي ، وبهذا الصدد توجد عدة نقاط :

١ - أن « أشكول » ترك « البرنامج النووي العسكري » يسير دون تدخل ينكر منذ مايو ١٩٦٣ ، حتى أبريل ١٩٦٦ ، أي أن مفاعل دايمنونات قد عمل بطاقته الكاملة لأكثر من عامين أنتج خلالها كمية من البلوتونيوم كانت كافية بعد فصلها لحيازة عدة قنابل ذرية ، ولم تقم « مجموعة بن جوريون » نفسها - التي كانت خارج الحكم - بتوجيه أية انتقادات ذات أهمية لسياسة أشكول العسكرية خلال تلك الفترة ، بما يعني أنه لم يكن هناك ما يستدعي - على المستوى النووي - بشدة توجيه مثل هذه الانتقادات ، فكما يؤكد « هيرش » فإن تردد أشكول تجاه التزام إسرائيل بإنتاج أسلحة نووية على نطاق واسع ، لم يعرقل استكمال بقية متطلبات مثل هذا « المشروع الكبير » ، ففي تلك الفترة تم انشاء مصنع لتجميع الأسلحة النووية في « حيفا » ، ومجمع مزود بتحصينات جيدة لتخزين الأسلحة النووية في قاعدة « تل نوف » ، ومجمع مزود بتحصينات جيدة لتخزين الأسلحة النووية في قاعدة « تل نوف » الجوية بالقرب من « ريفوف » (٨١) .

٢ - أن معارضة « أشكول » للخيار النووي العسكري لم تكن تنصب على « قيمته الاستراتيجية » لكنها كانت معارضة تتم لاعتبارات مالية ، وكذلك « بتخمس سلاير » ، « فدايمونا كانت تتكلف ٥٠٠ مليون دولار سنوياً ، بما يزيد عن ١٠ في المائة من الميزانية العسكرية الإسرائيلية وقت الانشاء ، وكان ما يهم أشكول

هو المال الذى لا ينفق على أى شىء آخر،^(٨٢) . كما كانت معارضة معظم «مجموعة أشكول» غير النووية لا تنصب على القيمة الاستراتيجية للسلاح النووى ، بقدر ما كانت تتركز على أعراض جانبية للمشروع النووى .

٣ - أن حكم أشكول - كما يذكر «بيرلمانر» - كانت أكثر فترات تاريخ الجيش الاسرائيلى نموا فى قوته العسكرية ، فقد وافق أشكول على كافة مطالب «الجنرال رابين» رئيس الأركان فى الحصول على أسلحة جديدة باهظة التكاليف^(٨٣) ، فلم يكن أشكول يتجاهل على الإطلاق أهمية القوة العسكرية فى الاستراتيجية الإسرائيلية .

وفى إطار النقاط السابقة يمكن تناول ما أثر حول «سياسة أشكول النووية» ، فقد ترك أشكول البرنامج النووى العسكرى كما خطط له حتى نهاية عام ١٩٦٤ . عندما بدأ «مفاعل دايמוنا» ينتج أولى شحناته من «البلوتونيوم» ، وهو ما حتم ضرورة اتخاذ قرار بشأن الخطوة التالية ، وحسب ما يذكر «هيرش» - ولا يوجد مصدر آخر يؤكد ذلك - فقد بدأ «أشكول» فى عقد سلسلة من الاجتماعات السرية على أعلى مستوى منذ أواخر ١٩٦٤ ، وحتى أوائل ١٩٦٥ ، فى «مدراسا» - مقر الموساد خارج تل أبيب - حضرها كبار المسؤولين فى الأحزاب السياسية الرئيسية ، والعديد من خبراء الدفاع ، وحسبما يذكر أحد الذين شاركوا فى تلك الاجتماعات «لم تكن القضية ما إذا كنا سنصبح دولة نووية أم لا ، ولكن متى ؟» . فقد كان «أشكول» يدرس خلال تلك الاجتماعات ثلاثة خيارات :

الأول : إعطاء إشارة البدء فى إنتاج القنبلة وتخزينها .

الثانى : الخيار النووى مع تصنيع المكونات والأجزاء دون تجميعها .

الثالث : القيام بمزيد من الأبحاث .

واختار «أشكول» - حسب معلومات «هيرش» - الخيار الثالث ، وهو الاستمرار فى الأبحاث ، واستغلال الوقت الإضافى فى «القفز» على «المرحلة الأولى» على أساس تخطى مرحلة سلاح البلوتونيوم الذى فجرته الولايات المتحدة فى ناجازاكي إلى تصميمات لرووس أكثر فعالية . ثم قام «أشكول» باستثمار قرار مدراسا بصورة استراتيجية ، فقد أبلغ واشنطن بأنه سيجرى «اتخاذ قرار بشأن الترسنة النووية مقابل التزام بإمداد إسرائيل بأسلحة هجومية توازى نوعية الأسلحة التى يمد بها الاتحاد السوفيتى مصر^(٨٤) .

وقد لا تكون معلومات « هيرش » دقيقة تماما ، لكن لا يمكن تجاوزها في تقييم سياسة أشكول النووية فهي تقصر إلى حد كبير القرارات التي إتخذها « أشكول » ، بعد عام كامل من اختياره لبدل الاستمرار في الأبحاث النووية . ففي أبريل وصاير ١٩٦٦ ، قام أشكول باتخاذ سلسلة من الإجراءات التي بدأ وكأنها تهدف إلى تجميد البرنامج النووي الإسرائيلي ، إذ قام بإقالة « د . بيرجمان » من رئاسة لجنة الطاقة الذرية ، ثم قام بالحاق هذه اللجنة بمكتب رئيس الوزراء (مكتب) بما كان يعنى إنهاء إشراف وزارة الدفاع عليها . وأعاد تكوين اللجنة ، ليصبح هو رئيس لها ، وليصبح هو رئيسا لها ، وليصبح د . دوستروفسكى - الذى كان قد استقال محتجا عام ١٩٥٧ - مديرا عاما لها ، ثم أعاد مجموعة العلماء المستقبليين مع أعضاء جدد كانت اهتماماتهم الرئيسية وتخصصاتهم تنصب فى إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

وفى ١٨ مايو ١٩٦٦ ،لقى « أشكول » خطابه الشهير أمام الكنيست الإسرائيلى الذى قال فيه عبارة « ان إسرائيل لن تكون الدولة الأولى التى تدخل الأسلحة النووية إلى المنطقة » . ونفى امتلاك إسرائيل أية أسلحة نووية ، وأعرب عن تأييده لفكرة إجراء تفتيش متبادل بين مصر وإسرائيل ، وان كان لم ينضم بمقترحات محددة حول تنفيذها^(٨٥) ، ونكر فى نفس الخطاب أن حكومته تحتفظ بحقها فى متابعة البحوث والتدريب فى دابونا ، لكن برنامج تطوير القنبلة الذرية قد أنهى^(٨٦) .

وعقب تلك التطورات ، قامت « مجموعة بن جوريون » بما يشبه ثورة سياسية ضد « أشكول » ، فقد وجه بن جوريون ، ودايان ، وبيريز ، وبيرجمان ، وهاريل ، انتقادات حادة لأشكول وصفه بن جوريون فى إحداها « بثمبزلين » ، ولم تتوقف تلك الانتقادات عند أية حدود ، فقد تصاعدت من اتهامه « بالإذعان للولايات المتحدة فيما يتعلق بمسألة التفتيش النووى »^(٨٧) ، إلى اتهامه « بخيانة أمن إسرائيل »^(٨٨) ، كما قام بن جوريون ، ودايان ، وبيريز ، وغيرهم بالانفصال عن « مباى » فى يونيو ١٩٦٥ قبل الانتخابات العامة - وإن لم يكن هذا الانفصال لأسباب نووية - وتكوين حزب جديد تحت اسم « قائمة عمال إسرائيل » (رافى) . وعلى الأرجح ، فإن مجموعة « بن جوريون » كانت تعلم أن « الخيار النووى » لم ينته ، الا أن ما كانت تلك المجموعة تخطط له من الأساس ، ليس مجرد خيار مؤجل كما بدأ أشكول قد أرساه ، وإنما كانت تفكر فى قدرة نووية واسعة يتم امتلاكها - وربما الاعلان عنها - فور توافر متطلباتها ، إضافة إلى أن ذلك الصراع الذى أنفجر كان يعود فى مجمله إلى « خصومات شخصية » ، وخصومات على مستوى المؤسسات ، أكثر من

الايديولوجيات ، وقضايا الصراع العربى الاسرائيلى (٨٩) ، الا أن مجموعة « بن جوريون » حملته مضمونا نوويا .

إن « أشكول » لم يقم فى الواقع بانقلاب مضاد على البرنامج النووى العسكرى ، ففى مايو ١٩٦٦ ، كان قد مضى على تشغيل مفاعل دايמוنا (٣٠) شهرا ، كما كان معمل إعادة المعالجة قد اكتمل تماما ، إضافة إلى منشآت التجميع والتخزين للأسلحة النووية ، فالاحتمال الأرجح - كما ينكر ستيفن جرين - هو أن وزارة الدفاع الاسرائيلية كانت قد أصبحت تمتلك فى أواسط سنة ١٩٦٦ العناصر الضرورية لبناء سلاح نووى ، وطائرات أو صواريخ لا يصلح هذه القنابل إلى إهدافها ، ولربما يمكن الاعتراف بشهامة رئيس الوزراء فى تنازله عن الأسلحة النووية لأن إسرائيل كانت تمتلك هذه الأسلحة فعلا ، أو على الأقل كانت قد وصلت إلى قاب قوسين أو أنفى من تركيب القنبلة فى وقت قصير إذا تطلبت الضرورة (٩٠) ، وبصرف النظر عن الأحكام الأخيرة « ستيفن جرين » ، يمكن القول أن ما فعله « أشكول » كان بالضبط هو وقف عملية اتخاذ قرار بخصوص إنتاج أسلحة نووية لاحتجاج إسرائيل إليها فى ذلك الوقت بصورة ملحة ، إذ أنه كما قال « نحن لسنا فى عجلة من أمرنا ، فسوف يستغرق الأمر من العرب ٢٥ عاما » (٩١) ، ثم استخدم قراره هذا فى « المساومة » مع الولايات المتحدة .

لقد ارتبط قرار « أشكول » بتجميد البرنامج النووى - أو ما بدا كذلك - بصفة مع الولايات المتحدة للحصول على أسلحة متطورة ، ففى اليوم التالى لتصريحاته فى الكنيست - أى ١٩ مايو ١٩٦٦ - أعلنت حكومة أشكول عن توقيعها لاتفاق مع الولايات المتحدة تمهدت الأخيرة بمقتضاه بتزويدها بشحنة من طائرات « سكاي هوك » ، وببوابات « تشيرمان » ، وتعتبر هذه الشحنة من الأسلحة أضخم شحنة تلقتها إسرائيل طوال تاريخها من الولايات المتحدة ، أو تعادل مجموع ما تلقت منها منذ إعلان نشأتها فى عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٥ (٩٢) ، وعلى ذلك لا يمكن اعتبار ما حدث « وفقا » للبرنامج ، بقدر ما يعتبر إعادة لترتيب الأولويات - حسب درجة الحاجاه - بين القوة النووية . والقوة التقليدية التى كان كل من « ألون » و « رابين » يركزان على أهميتها ، فلم يكن « أشكول » ليتخلى عن الخيار العسكرى النووى رغم أنه كان من المعارضين له ، إذ أن إقامة مفاعل دايمونا قد خلق واقعا جديدا فرض نفسه على الجميع فى إسرائيل ، ولم يكن من الممكن لأحد من « المعارضين » أن يفكر بعقلية ما قبل دايمونا ، فقد كانت هناك « فرصة نووية » تتيح خيارات واسعة ، ابتداء من المساومة بها ، وحتى تحويلها إلى « سلاح » ، وما حدث هو أن « مجموعة أشكول » استخدمت تلك « الفرصة » تبعا لما تتصوره من أولويات .

ومن مجمل ما سبق ، يمكن رصد نقطتين أساسيتين حول وضع إسرائيل النووي ، كما بدا عليه في أواخر عام ١٩٦٦ ، وهما :

١ - أن إسرائيل كانت قد أصبحت ابتداء من عام ١٩٦٦ تمتلك القدرة على إنتاج السلاح النووي ، وقد يكفى هنا رصد تصريح العالم النووي الأمريكي « د . إدوارد تيلر » ، الذى أشرف على تصميم وإنتاج القنبلة الهيدروجينية الأمريكية عقب زيارة له قام بها لإسرائيل فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٦٥ ، إذ قال « لا شيء يمنع إسرائيل من صنع القنبلة الذرية » ، ما دام كل ما تحتاجه فى هذا السبيل متوافر لديها سواء بالنسبة إلى الخبراء أو المعدات أو البلوتونيوم » (٩٢) ، ومن الواضح أن توقيت التصريح ينطبق مع توقيت مرور عامين بالضبط على بدء تشغيل مفاعل دابونا .

ولم يكن هناك - تكنولوجيا - ما يمنع من اتخاذ قرار بدء الإنتاج الفعلى ، فحسب ما يقرر مؤلفو كتاب « دقيقتان فوق بغداد » فإن « ما أقدم عليه أشكول هو أنه ترك الخيار النووى مفتوحا فى المدى القصير ، وليس أكثر من ذلك ، وكان هذا يعنى فى الواقع أنه إذا طرأت تغييرات حاسمة فى الشرق الأوسط ، فإنه يكون فى وسع إسرائيل استخدام مالىديها من طاقة كامنة على وجه السرعة » (٩٣) .

٢ - أن إسرائيل بصفة عامة - وبصرف النظر عما قام به « أشكول » - كانت لديها كافة الدوافع لتحويل القدرة إلى قوة نووية ، فكما ينكر « ستيفن جرين » ، فإن « وزير الدفاع الأمريكى » كان قد أعد منكرة فى فبراير ١٩٦٣ ، يقول فيها أن من المحتمل أن تصبح إسرائيل الدولة السادسة فى العالم التى تمتلك أسلحة نووية ، وبعد عرض الأسباب التى دعت معظم الدول التى لديها القدرة على إنتاج أسلحة نووية إلى اختيار عدم إنتاجها كالتكلفة المرتفعة ، ورد الفعل الدولى ، وما إلى ذلك ، مضت المنكرة تقول « أن الدوافع إلى التملك ، كالتفوذ والقيمة الإكراهية والردعية ، والفائدة العسكرية قد تغلبت على الاعتبارات الكابحة - فيما عدا الدولتان العظميان - لدى فرنسا وبريطانيا فقط ، ولدى الصين بصورة شبه مؤكدة ، ولدى إسرائيل فى الأغلب » (٩٤) ، فقد كانت الدوافع قائمة لدى إسرائيل - وإن لم تكن قائمة بنفس القوة لدى « أشكول » - فى انتظار « ظرف » وربما أيضا « شخص » .

وبناء على ذلك ، فقد كان بوسع إسرائيل أن تمتلك القوة . إذا اتخذ القرار بذلك ، وهو ما حدث بالفعل بعد وقت قصير للغاية ، وهناك اتجاهان فى تناول « توقيت » هذا القرار :

الاتجاه الأول : اتجاه يرى أن إسرائيل قد اتخذت قرار صنع السلاح النووى قبل حرب ١٩٦٧ ، وهو ما يشير إليه ستيفن جرين بقوله « ولانخطئ » إذا افترضنا

أن إسرائيل كانت تمتلك الأسلحة النووية والقدرة على إيصالها إلى الهدف في بداية حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ ، فالمعلومات كانت موجودة ومن هنا فإن القنبلة كانت جاهزة ... وعند عرض الأعوام العشرين الأولى من تاريخ إسرائيل لا نجد أى أساس فى الواقع لافتراض وجود أى تعقل أو تحفظ فيما يختص بشئون التطوير العسكرى»^(١٦) . ويؤيد «بيير بيان» مؤلف كتاب «قنبلتان» أن إسرائيل تمكنت من إنتاج أول قنبلة قبل حرب الأيام الستة وبالتحديد فى سنة ١٩٦٦^(١٧) .

ومن الصعب تأكيد هذه المقولة ، فلا توجد سوى كتابات قليلة تؤكد أن إسرائيل قد اتخذت قرار بدء الإنتاج قبل عام ١٩٦٧ ، كما أن الأمر الذى استندت إليه المقولات السابقة ضعيفة ، لاسيما إذا نوقشت فى ظل الظروف السياسية التى كانت قائمة فى ذلك الوقت ، فلم تكن هناك تلك الضغوط السياسية الحادة التى تدفع إسرائيل إلى إنتاج السلاح النووى ، كما كانت « أزمة مايو ، ١٩٦٧ قصيرة بشكل لا يتيح امتلاك سلاح قابل للاستخدام قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، كما يصعب القول إن « أشكول » - رئيس الوزراء ووزير الدفاع - يمكن أن يتخذ مثل هذا القرار ، فقد كان يفضل ألا يضطر إلى اتخاذ قرار حول كون إسرائيل يتعين عليها أن تصل إلى المرحلة الأخيرة من القنبلة أم لا ،^(١٨) . ولا توحى الظروف بأنه اضطر لذلك ، كما أن المخاوف المالية - على ما يبدو - ظلت تزعجه ، فحسبما يقول « هيرش » أن مسئولاً إسرائيلياً - فى تلك الفترة - يتذكر رؤية تقديرات تشير إلى أنه بحلول أوائل السبعينات ، فإن البرنامج الكامل للأسلحة النووية - بما فى ذلك الصواريخ والروبوتات النووية الحربية سيكلف أكثر من ١٠ فى المائة من إجمالي ميزانية إسرائيل ، أو ما يقرب من مليار دولار ،^(١٩) ، وبالتالي يمكن افتراض أن إسرائيل لم تتخذ قراراً ببدء الإنتاج قبل حرب ١٩٦٧ ، اللهم إلا إذا كان الأمر متعلقاً « بجهاز نووى ، من نوع ما .

الاتجاه الثالثى : اتجاه يرى أن إسرائيل قد اتخذت قرار صنع السلاح النووى بعد حرب ١٩٦٧ ، فحسب هذا الاتجاه ، خلقت أزمة مايو ١٩٦٧ - أو محنة مايو كما تسمى فى الكتابات الإسرائيلية - « الطرف الموضوعى ، الدافع لإنتاج السلاح النووى ، بكل ما تضمنته من أبعاد داخلية ، وإقليمية ، ودولية ، فقد واجهت إسرائيل خلال تلك الأزمة أخطر تهديد لوجودها منذ عام ١٩٤٨ ، أضيف إليه « التردد الأمريكى فى الوفاء بالالتزام بالمحافظة على أمن إسرائيل ،^(٢٠) ، وما تم زعمه عن وجود مخزون من غاز الأعصاب المصرى فى سيناء ،^(٢١) ، وهى ظروف كانت كفيلة بدفع إسرائيل إلى القيام بأى عمل .

وفي نفس الوقت ، توافر « الظروف الذاتية » الآخر ، بعودة « دايان » إلى وزارة الدفاع يوم ٢ يونيو باقتراح من بن جوريون ، ثم قيامه بعد ثلاثة أيام من توليه القيادة بإصدار أوامره بشن هجوم ضد ثلاث دول عربية ، منها « المحنة » بالصورة التي انتهت بها الحرب ، « وليصبح بعد ذلك رمزاً للوحدة الوطنية ، والتصميم على الانتصار ، ولتصبح صورته في إسرائيل هي صورة « البطل » (١٠٢) .

لقد أدت أزمة مايو إلى تصاعد التوجس الإسرائيلي القديم بخصوص « البقاء » كما أدت في الوقت ذاته إلى تصاعد نفوذ « دايان » بدرجة هائلة في مقابل نفوذ رئيس الوزراء - الذي لم يعد وزيرا للدفاع - « ليفي أشكول » ، وكما يقول عاموس بيرلمانر « بينما ترسخت صورة دايان كالبطل الذي لا يمكن هزيمته ، وكالمنقذ الوطني ، فقد ترسخت صورة أشكول كرجل غير حاسم ، مما أدى إلى إضعاف سيطرته على حكومة الوحدة الوطنية .. ولم يكن أشكول ليستطيع أن يتنافس مع دايان الذي كان أصغر منه سناً ، والمنفذ ، والذي أصبح بطلاً لهربين ، وزعيم إسرائيل الجديد الساحر الشخصية » (١٠٣) .

في تلك الظروف ، ربما يكون أول قرار استراتيجي فكر دايان في اتخاذه هو قرار البدء في صنع الملاح النووي لإرساء صورة إسرائيل القوية ، ولتدعيم سيطرتها في أوضاع ما بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، لاسيما وأن أحداً من « الحكومة غير النووية » لم يكن قادراً على أن يقف كعقبة مانعة في هذا المسبيل ، ويذكر « سيمور هيرش » أن دايان قد تمكن من إقناع « بنحاس سابير » - وزير المالية الذي كان لا يزال يعارض المشروع - بأهمية امتلاك إسرائيل لسلح نووي ، كما تمكن من التوصل إلى صيغة وسط مع « ايجال آلون » - الذي كان يعارض « الالتزام النووي الكامل لإسرائيل » - تتعلق بالشكل الذي يمكن اعتماده للاستراتيجية النووية (١٠٤) ، ويذكر « فؤاد جابر » أن دايان قام باجتذاب كافة الشخصيات العلمية التي ارتبطت بالمشروع النووي ، الذين كان « أشكول » قد أطاح بهم ، مثل د . بيرجمان ، ود . إفرام لنشاكسكي ، ود . يفتاح إضافة إلى د . دوسروفسكي ، وهم الذين تألفت منهم اللجنة الاستشارية للبحث والتطوير العامين في يونيو ١٩٦٨ (١٠٥) ، وبذلك - كما يذكر هيرش - قرر دايان من جانب واحد أنه يملك تأييد رجال المال . وكل السلطة التي يحتاجها - كوزير للدفاع - لتحويل إسرائيل إلى قوة نووية ، وفي وقت ما في أوائل عام ١٩٦٨ أمر مركز دايמוنا النووي ببدء الإنتاج على نطاق واسع . ويشير « هيرش » إلى أنه لا يوجد دليل على أن مجلس الوزراء الإسرائيلي قد اتخذ قراراً رسمياً بشأن دايמוنا ، ومع ذلك فإن يده الإنتاج في خط التجميع الأول للسلح النووي - سواء كان محظوراً من وجهة النظر

الرسمية أم لا - أصبح معروفا في الدوائر العليا من مسئولى الأمن القومى ، وحظى بإشادة واسعة النطاق(١٠٦) .

وبصرف النظر عن دقة ، أو عدم دقة ، التفاصيل ، السابقة ، فإن هذا الاتجاه يبدو أقرب تماما إلى الصحة ، لاسيما وأن كتابات أخرى متعددة تؤيد ذلك ، فمؤلفو كتاب « دقيقتان فوق بغداد » ينكرون « أن هذا القرار ربما اتخذه دايان ... وأن تجربة حرب الأيام المنة سنة ١٩٦٧ كانت الدافع وراء اتخاذ هذا القرار ، فقد أثبتت تجربة الحرب لوزير الدفاع ، أن إسرائيل كانت تعتمد لتحقيق أمنها على القوى الأجنبية ، بينما يمكن لإسرائيل أن تحقق على نحو مستقل معظم الوسائل اللازمة لضمان مستقبلها » (١٠٧) ، ويعيدا عن الموقف الرسمى الإسرائيلى ، فإنه يمكن رصد أكثر من « عشرة » مصادر مختلفة تؤكد أن السلاح النووى الإسرائيلى قد أنتج فى ذلك التاريخ ، أو بعده بعامين على الأكثر ، ابتداء من تقارير نشرت عن مصادر CIA ، أو تقارير نشرت فى دوريات متخصصة ، أو كتب صدرت عن أسلحة إسرائيل النووية ، أو كتب سنوية لمعاهد دراسات استراتيجية ، أو تصريحات رسمية وشبه رسمية لمسؤولين عرب ، أو أمريكيين . فقد دخل السلاح النووى الإسرائيلى إلى ساحة الصراع - على الأرجح - عام ١٩٦٨ .

ثالثا : قرارات تطوير الترسانة النووية الإسرائيلية :

تعتبر عملية تطوير القوة النووية الإسرائيلية ، والقرارات المتضمنة فيها ، أعقد مستوى يمكن أن يتم تناوله فى هذا المحور . وتأتى صعوبة تناول تلك العملية من وجود ثلاث مشكلات أساسية :

١ - مشكلة المعلومات : فالمعلومات المتوافرة حول قرارات التطوير - بمسكن القرارين السابقين - قليلة للغاية ، بفعل حداثة مرحلة التطوير ، وغموض التطورات النووية الإسرائيلية فى السبعينات والثمانينات بصفة عامة . وإضافة إلى مشكلة « القلة » - وليست الندرة - توجد مشكلة الدقة ، فغالبا لا توجد حول نقاط معينة سوى مصادر قليلة جدا ، بما لا يتيح التأكد مما إذا كانت المعلومة دقيقة أم لا .

٢ - مشكلة طبيعة قرارات التطوير : فقرارات التطوير تختلف عما سبق . فى أنها ليست قرارا واحدا محددا ، لكنها مجموعة قرارات متتالية ، أقرب إلى اتجاهات عامة تبدأ بفكرة استراتيجية . أو فرصة تكنولوجية يتم نقاش ضيق حولها ليبدأ تحويلها إلى « سلاح » . فلا يوجد فى الواقع قرار يتخذ فى ظرف محدد بدوافع

معينة ، لكنه « اتجاه » قد يظهر في مرحلة معينة تختلط فيها الفرصة التكنولوجية ، بالاتجاه الاستراتيجي بحيث يصعب فصلهما .

٣ - مشكلة صانع قرار التطوير : فلم تكن هناك في السبعينات والثمانينات تلك الشخصية القوية المؤثرة ذات الاتجاه الفكري المحدد ، والتي تمتلك القدرة على تنفيذ ما تفكر فيه ، فقد أصبحت الخريطة السياسية الإسرائيلية أكثر تعقيدا ، بحيث يصعب في غياب معلومات دقيقة نسبة تطور تملحي معين إلى صانع - أو صناع - قرار محدد .

وفي الواقع ، فإن مسألة قرارات تطوير القوة النووية الإسرائيلية لم تكن مسألة أساسية في تناول « الموضوع النووي الإسرائيلي » قبل عام ١٩٨٦ ، فلم يكن يطلق على القوة النووية الإسرائيلية في الغالب حتى هذا التاريخ سوى تعبير « السلاح - أو الأسلحة - النووية الإسرائيلية » . فقد كانت التقديرات التي تشير إلى امتلاك إسرائيل حوالي ٦٠ قنبلة نووية - مثلا - تبدو بلا مصداقية كبيرة ، قيل أن ينكر « قانونو » أن لدى إسرائيل ١٥٠ - ٢٠٠ سلاح نووي ، وقيل أن ينكر أن لديها أسلحة هيدروجينية ، وربما نيوترونية ، وأصبحت المشكلة بعد ذلك هي أن قضية التطوير أصبحت أساسية لفهم عملية « بناء القوة » لدولة تمتلك ترسانة نووية كبيرة - وليست دولة عتبة - في الوقت الذي لا توجد فيه معلومات هامة حول تلك القضية .

وقد أدى هذا الوضع إلى ابتعاد معظم الكتابات عن محاور التركيز التقليدية التي تحكم تناول عملية التطوير - كما هو قائم في الإطار السابق - النووي ، إلى تناول محورين أساسيين :

الأول : محاولة الحصول على معلومات محددة حول الظروف والملازمات التي مر بها البرنامج النووي الإسرائيلي منذ نهاية الستينات ، والتي أدت إلى امتلاك إسرائيل لتلك الترسانة ، وهي كتابات قليلة أهمها كتاب فرانك برنابي « القنبلة الخفية » . وكتاب سيمور هيرش « الخيار شمشون » .

الثاني : محاولة إعادة صياغة وتفسير دوافع إسرائيل النووية فيما يتصل بامتلاكها هذا الحجم الكبير من الأسلحة النووية ، وتلك النوعيات المتعددة منها في ضوء « معلومات قانونو » ، وتمثل كتابات هذا المحور تيارا رئيسيا لا يزال سائدا حتى الآن .

ومن مجمل ما رصد في هذين الاتجاهين ، ومما يمكن استنتاجه في هذا الصدد ، يمكن مناقشة عملية تطوير القوة النووية الإسرائيلية خلال السبعينات ،

والثمانينات على مستويين يتناول أولهما اتجاهات تطوير الترسانة النووية الإسرائيلية ، ويتناول ثانيهما دوافع عملية التطوير بصفة عامة .

أولا : اتجاهات تطوير القوة النووية الإسرائيلية :

تبعاً لما هو مائل على المستوى الدولي ، وما هو متصور بالنسبة لإسرائيل ، فلن الأخيرة قد قامت في البداية بإنتاج قنابل - رؤوس - ذرية من عيار ٢٠ كيلو طن ، ثم اتجهت إلى امتلاك أسلحة نووية تكتيكية ، ثم قامت بعد ذلك بإنتاج أسلحة هيدروجينية ونيوترونية ، ويمكن تناول اتجاهات تطوير تلك النوعيات المختلفة من الرؤوس النووية ، وما يرتبط بها من قضايا تكنولوجية (فنية) ، واستراتيجية كما يلي :

١ - اتجاه تطوير قنابل ذرية عيار ٢٠ كيلو طن (عيار ناجازاكي) :

لا يوجد مجال واسع للنقاش حول « نوع القنبلة » التي قرر « دايان » البدء في إنتاجها عام ١٩٦٨ ، فعلى الأرجح كانت تلك القنبلة من عيار ٢٠ كيلو طن تعتمد على البلوتونيوم - ٢٣٩ بحكم عدم توفر قدرة تكنولوجية لدى إسرائيل لتتبع إنتاج عيار أصغر من ذلك بافتراض أن إسرائيل كانت تفكر أساساً في العيارات الصغيرة الملائمة للاستخدام في مسرح عمليات صراعي ذي أبعاد جغرافية ضيقة .

وقد تمت الإشارة من قبل إلى أن مسألة التصغير - على الأرجح - كانت قائمة في الفكر الإسرائيلي عام ١٩٦٥ ، وقبل اتخاذ قرار بدء الإنتاج بثلاث سنوات ، عندما قرر « أشكول » تهدئة البرنامج النووي الإسرائيلي مع الاستمرار في الأبحاث بغرض تجاوز « عيار ناجازاكي » إلى عيارات أصغر . ولا تجدى - في هذا السياق - كثيراً مناقشة ما إذا كانت مراكز التطوير الإسرائيلية قد تمكنت في الفترة من منتصف عام ١٩٦٥ ، حتى أوائل عام ١٩٦٨ من امتلاك القدرة على تصميم وإنتاج قنابل أصغر أم لا ، فهي مسألة تتوقف على المعلومات المتاحة ، إلا أنه يمكن افتراض أن إسرائيل بدأت - دون انتظار - في إنتاج قنابل من عيار ناجازاكي « لفترة معينة ثم اتجهت إلى إنتاج قنابل ذرية - ليست تكتيكية - بعيار أصغر ربما يصل إلى ٢٠ كيلو طن .

ولا يطرح هذا الاتجاه مشكلة ظروف قرار التطوير ، أو صانع القرار ، فهو مرتبط بقرار امتلاك السلاح الذري ، لكنه يطرح قضايا أخرى مثل المدى الذي استمرت إسرائيل خلاله في إنتاجها ، ورؤية القيادات الإسرائيلية لاستخداماتها بعد

أن تم إنتاج قنابل أصغر . وقنابل أكبر منها ، وهي مسائل تتوقف مناقشتها على توافر معلومات محددة .

٢ - اتجاه تطوير أسلحة نووية تكتيكية :

لقد بدأت مراكز التطوير الإسرائيلية - حسب قرار مدرشا - في العمل بغرض تصميم رؤوس نارية صغيرة في عام ١٩٦٥ ، ومن المفترض أن جهود البحث والتطوير الخاصة بعملية التصغير قد ازدادت تركيزا بعد عام ١٩٦٨ بحيث تركزت بصورة كاملة على تلك العملية بعد أن كان خط إنتاج القنابل الذرية « العيارية » قد بدأ في العمل ، إلا أنه يمكن أيضا افتراض أن تلك الجهود قد انصبحت على تصغير القنابل الذرية ذاتها ، أكثر مما انصبحت على إنتاج أسلحة تكتيكية صغيرة كنتاجه تطويري مستقل بحد ذاته .

ولا مجال للافتراض - في هذا السياق - بأن عملية التطوير الإسرائيلية قد تقلصت في الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٣ ، فقد كانت شخصيتان من « مجموعة بن جوريون » تسيطران على رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع في تلك الفترة ، هما جولدا مائير التي تولت السلطة في مارس ١٩٦٩ عقب موت أشكول ، وموشى دايان . ورغم أن « مائير » لم تكن من الصقور النوويين ، وكانت تعارض الخيار العسكري النووي ، إلا أنها لم تكن كذلك من المعارضين الأقوياء المعروفين لتلك الأسلحة ، وعلى ذلك ، يمكن افتراض أن توجهات دايان النووية قد مارست تأثيراتها عبر تلك الفترة بلا عوائق كبيرة لاسيما في ظل عودة ما يسميه « يهودا بن منير » الطابع الخاص لصنع القرار في مرحلة بن جوريون ، حيث عملت مائير بالتعاون مع دايان على صناعة القرارات الرئيسية في إسرائيل في ظل وجود « المطبخ » الذي كان سمة من السمات البارزة لحكومتها كسياق محدد غير منظم وغير رسمي لصناعة قرارات الأمن الوطني (١٠٨) .

وحسب المصادر المتوافرة ، فلن إسرائيل كانت قد بدأت تعمل منذ بداية السبعينات على توسيع نطاق قوتها النووية كما وكيفا ، فكما يذكر مؤلفو كتاب « دقيقتان فوق بغداد » كانت إسرائيل - منذ هذا الوقت - تعمل على إقامة ترسانة تكتيكية بنفس القدر الذي تعمل به على إقامة ترسانة استراتيجية ، وكانت أهم اتجاهات التطوير « التكتيكي » ، التي عملت فيها إسرائيل خلال تلك الفترة هي محاولة تصميم وإنتاج « مدفع نووي » (١٠٩) . ويذكر « هيرش » أن إسرائيل قد بدأت في التوصل إلى نتائج هامة بصدد الأسلحة التكتيكية عام ١٩٧٣ « ففي هذا الوقت - ١٩٧٣ - حلت دايامونا الكثير من المشكلات الأساسية حول تصغير حجم الأسلحة النووية ،

وأمنت الرؤوس الحربية الأصغر حجما مصممي الأسلحة الإسرائيليين باحتمالات متنوعة تضمنت نشر أسلحة تكتيكية ذات قوة تفجيرية صغيرة لاستخدامها في ميدان القتال ، وقامت الولايات المتحدة بالموافقة على بيع مدافع بعيدة المدى لجيش الدفاع الإسرائيلي من عيار ١٧٥ ملم و ٢٠٣ ملم في أوائل السبعينات ، وهذه الأسلحة القادرة على ضرب أهداف على بعد ٢٥ ميلا أصبحت أيضا جزءاً من الخيار النووي الإسرائيلي^(١١٠) ويعنى ذلك أن إسرائيل تمكنت خلال تلك الفترة من إنتاج ذخائف نووية مدفعية .

ومن الممكن - بالطبع - تأكيد اتجاه إسرائيل في أوائل السبعينات إلى محاولة امتلاك أسلحة نووية تكتيكية ، بل أنها ربما تكون بدأت هذا الاتجاه قبل ذلك ، لكن لا يمكن الجزم بأن إسرائيل قد امتلكت أسلحة نووية تكتيكية قابلة للاستخدام قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فلم تتوافر أية إشارة حول ذلك ، وعلى الأرجح ، فإنها كانت قد بدأت تتوصل إلى نتائج هامة فقط عام ١٩٧٣ ، بما أدى إلى بدء المسير في ذلك الاتجاه عمليا ، ابتداء من أوائل عام ١٩٧٤ ، أو ربما من أواخر عام ١٩٧٣ بعد انتهاء الحرب ، ومن الصعب تقدير المدى الذي وصلت إليه عملية التصغير في إسرائيل من حيث نوعية الأسلحة وكفاءتها ، إلا أن ما يمكن تقديره هو أن إسرائيل قد طورت عملية التصغير في النصف الثاني من السبعينات بصورة ربما أتاحت لها امتلاك نوعيات مختلفة متطورة من الأسلحة النووية التكتيكية إذا كانت قد اتخذت قرارات بذلك بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

٣ - اتجاه تطوير أسلحة هيدروجينية - نيوترونية :

لم يكن من المتصور على نطاق واسع قبل « تقرير قانونو » عام ١٩٨٦ ، أن إسرائيل يمكن أن تكون قد اتجهت إلى إنتاج أسلحة هيدروجينية بحكم أمور كثيرة منها عدم ملائمة تلك القنبلة للاستخدام في مسرح عمليات إقليمي . لهذا مرت الاشارات المتعاقبة منذ عام ١٩٨٠ - وربما قبل ذلك - حول احتمالات إمتلاك إسرائيل أسلحة هيدروجينية دون تعليق في معظم الكتابات اللاحقة ، وفي الواقع فإن « قانونو » لم يذكر بشكل محدد أن إسرائيل قامت بإنتاج أسلحة هيدروجينية ، لكنه ذكر أنها قامت في الفترة بين ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ببناء وحدات تنتج وتجمع مواد متطورة ، وحسب ما ذكره العلماء الذين أطلعوا على التقرير ، فإن إسرائيل بإنتاجها لمواد الليثيوم - ٦ ، والتريتيوم ، والديوتيريوم ، إنما تنتج المواد الخام اللازمة لصنع المركبات التي تستخدم في رفع فاعلية وقوة الأسلحة الذرية البدائية إلى عشرة أضعاف مفعول القنبلة ذات قوة العشرين كيلو طن ، وهناك « صورتان » بالتحديد -

من الصور التي التقطها فانونو - تظهر ان استعمال مادتي التريتيوم ، والديوتيريوم اللتين يمكن استخدامهما في صنع السلام الأكثر قدرة على التدمير من كل ما عداه ، ألا وهو « القنبلة الحرارية - النووية » (١١١) ، وبالطبع فإنه طالما يمكن لإسرائيل إنتاج أسلحة هيدروجينية ، فإنه يمكنها صناعة القنابل النيوترونية التي تعتمد على نفس الأساس العلمي .

ولقد كانت معلومات « فانونو » بخصوص تلك المسألة - كما ذكر العلماء الذين اطلعوا عليها - من النوع الذي يصعب نفيه ، فقد قدم وصفا دقيقا لعملية إنتاج تلك المواد ، إضافة إلى صور « حقيقية » لبعض جوانب تلك العملية . وعموما ، فإن ثمة شواهد أخرى تم الكشف عنها على نطاق واسع في نفس مرحلة بناء الوحدات الجديدة في داييمونا تشير إلى أن عملية تطويرية هامة كانت تتم في هذه الفترة ، أهمها :

١ - محاولة إسرائيل تهريب أجهزة كرايترون Krytrons في أوائل الثمانينات . ففي الفترة بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٨٣ قامت إسرائيل بعملية تهريب حوالي ٨١٠ أجهزة من تلك الأجهزة من الولايات المتحدة ، وهي عبارة عن مفاتيح الكترونية عالية السرعة يمكن أن تستخدم « كتلك ميكانيكي ، أو زناد قذح ، في الأسلحة النووية ، واعترف وزير الدفاع الإسرائيلي بتلك العملية قائلا أنها - الأجهزة - تستخدم فقط في أبحاث تطوير الأسلحة التقليدية ، وليس للأغراض النووية ، وأعلن أن إسرائيل ستعيد الأجهزة التي لم تستخدمها ، وإن ما سوف تحتفظ به لن يستخدم لأغراض نووية (١١٢) ، وتثير هذه القضية تساؤلات مختلفة ، لكن المهم أن تلك الأجهزة متعددة الاستخدامات ، والتي توافق توقيت تهريبها مع توقيت بناء وحدات داييمونا الجديدة ، يمكن أن تستخدم - وهو أهم استخداماتها - بغرض ضبط عملية التفجير النووي في الأسلحة النووية ذات التصميمات المعقدة ، كالأسلحة الهيدروجينية ، والنيوترونية .

٢ - إجراء تجربة « جزر الأمير انوارد » في عام ١٩٧٩ ، فقد كان من المؤكد تقريبا أن إسرائيل قد قامت بإجراء هذه التجربة في جنوب الأطلنطي بالتعاون مع جنوب أفريقيا ، قبل أن يلى « فانونو » بمعلوماته ، وكان أهم سؤال طرح بهذا الصدد هو : « لماذا تخاطر إسرائيل بإجراء تجربة نووية في جنوب الأطلنطي مع أن اكتشاف الولايات المتحدة لذلك قد يرغمها على توقيع عقوبات ضد إسرائيل ، ومع أنه لم يعد من الضروري اختبار قنبلة نووية عن طريق تفجيرها ؟ » . وقد ذكرت مجلة « نيوزويك » الأمريكية التي طرحت هذا السؤال في تقرير هام لها عام ١٩٨٨ ، « أن الخبراء الأمريكيين لديهم الاجابة ، وهي أن إسرائيل كانت تطور قنبلة نووية -

حرارية أكثر تقدماً ، أى قنبلة هيدروجينية ، فذلك القنبلة لا يمكن تصنيعها بأمان ، وبطريقة موثوق فيها دون القيام بتجربتها عن طريق تججيرها ، ويقول مصدر مطلع على تقارير CIA ، أن إسرائيل بحلول عام ١٩٧٩ كانت لديها القدرة على إنتاج قنابل هيدروجينية (١١٣) .

وإذا كان المعلومات السابقة صحيحة ، فإنه لا توجد مشكلة في التوفيق بين تاريخ التفجير ، وتاريخ بناء وحدات دايמוنا ، أو تاريخ تهريب أجهزة « كرايترون » ، فمن المؤكد أن أية دولة ترغب في بناء وحدات كبيرة لإنتاج متطلبات تصنيع سلاح خاص كالسلاح الهيدروجيني ، ستقوم بتجربة جهاز ، اختباري لهذا السلاح قبل ذلك ، ولن تكون المواد والمعدات اللازمة لإنتاج هذا الجهاز ، مشكلة بالنسبة لدولة مثل إسرائيل ، فمن الممكن إنتاج الفريتيوم ، والديوتيريوم وفصل الليثيوم - ٦ على نطاق معمل محدد . كما أن حصولها على عدة أجهزة « كرايترون » ليس مشكلة طالما أنها تمكنت بعد ذلك من تهريب المئات منها بطريقة تكاد تكون رسمية ، من الولايات المتحدة .

وفي الواقع ، فإن أعقد قرار نوى يمكن تناوله من بين كافة القرارات المتصورة ، هو قرار السعي لإنتاج « القنبلة الهيدروجينية » إن كانت قد أنتجت ، فمن الممكن أن يكون الغرض الرئيسي من بناء وحدات دايمونا ، هو إنتاج أسلحة نيوترونية ، وبالتالي يدخل قرار الإنتاج ضمن قرارات عملية بناء الأسلحة التكتيكية ، لكن هناك - كما سبق - ما يشير إلى أن إسرائيل ربما أنتجت أسلحة هيدروجينية ، وهو ما يفترض أن ثمة قراراً قد اتخذ بذلك قبل سنوات من إجراء تجربة ١٩٧٩ ، وهناك تصوران حول صانعي مثل هذا القرار :

الأول : أن يكون القرار قد اتخذ في الفترة بين ١٩٧٤ - ١٩٧٦ ، وهو افتراض يرتبط بشواهد مختلفة ، أهمها وجود اتجاه قوى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ لدى إسرائيل لزيادة كم ، ونوع قوتها العسكرية بصورة لم يشهد لها تاريخ إسرائيل مثيلاً ، وقيام القيادات الإسرائيلية في هذا الوقت - ١٩٧٦ - برفع طاقة مفاعل دايمونا إلى ١٥٠ ميجاوات . إلا أن هناك شواهد مضادة ، فلم يكن في السلطة خلال تلك الفترة من « مجموعة بن جوريون » سوى « شيمون بيريز » - وهو صقر نوى - الذي كان يتولى وزارة الدفاع ، بينما كانت القيادتان الأخريان من الحنرين تقليدياً تهجها الأسلحة النووية ، وهما « أسحق رابين » رئيس الوزراء ، و « ايجال لون » وزير الخارجية . وكان الثلاثة أعضاء في « اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية » التي تشكلت بعد حرب أكتوبر لتتولى مسئولية إصدار القرارات الاستراتيجية ، وبالتالي ، فإنه لا يمكن نفي هذا الافتراض ، أو تأكيده .

الثاني : أن يكون هذا القرار قد اتخذ في الفترة بين ١٩٧٧ - ١٩٧٩ ، وهو افتراض يرجحه سيمور هيرش فقد « جاءت إلى السلطة في مايو ١٩٧٧ حكومة أكثر التزاما بالعمل بالخيار شمشون ، وضرورة وجود ترسانة نووية إسرائيلية ... وبدأ بيجن وائتلافه مصممين - كما سيظهرون بعد ذلك قبل حرب لبنان - على أنهم قادرون على استخدام قوة إسرائيل لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط » (١١٤) ، كما كان مناحيم بيجن صقرا نوويا قديما لم تتح له الظروف ليظهر في تاريخ البرنامج النووي الإسرائيلي ، ففي ١٧ يناير ١٩٦١ - بينما لم يكن أحد في إسرائيل يمكنه أن يتحدث صراحة عن الموضوع النووي - صرح مناحيم بيجن بأنه « لا سبب يمنع إسرائيل من الحصول على القنبلة الذرية ، إننا محاطون بأعداء ، ومثل هذه الطاقة ستكون رادعا يحول دون نشوب حرب ، فلم لا تكون هذه الطاقة لدينا » (١١٥) ، إضافة إلى ذلك ، فإن حكومة الليكود هي التي اتخذت واحدا من أكثر القرارات النووية الإسرائيلية خطورة ، وهو قرار إجراء تجربة « ١٩٧٩ ، النووية ، وبصرف النظر عن دوافع هذا القرار - فإنه يظهر أنها كانت مصممة على تطوير القدرة النووية الإسرائيلية ، وبالتالي ، يمكن بدرجة ما تأكيد هذا الافتراض .

ثانيا : دوافع تطوير ترسانة نووية كبيرة في إسرائيل :

إن السؤال الأساسي الذي أثاره « تقرير قانونو » كان سؤالا عن دوافع إسرائيل من تطوير هذه الترسانة الهائلة من الأسلحة النووية بالنسبة لدولة صغيرة ، فحسب هذا التقرير كان من الممكن أن يكون لدى إسرائيل من ١٥٠ - ٢٠٠ سلاح نووي ، كما كانت لديها أنواع متعددة من الرؤوس النووية لا يوجد بعضها لدى الدول الثلاث النووية الكبرى ، وهو ما دفع بعض الكتابات إلى وضع إسرائيل - إضافة إلى أنها الدولة النووية السادسة في العالم - في مرتبة « القوى النووية الكبيرة » ، ورغم أن ذلك ينطوي على مبالغة بالنظر إلى الوضع المقارن لكافة عناصر المنظومة النووية بين إسرائيل ، وكل من فرنسا ، وبريطانيا ، والصين ، إلا أن إسرائيل كانت بالمقاييس المتعارف عليها للقوى النووية الإقليمية « الصغيرة » قوة أكبر مما يجب ، أو مما كان مقصورا .

ولا ترتبط إجابة مثل هذا السؤال عادة بالبحث عن صانع قرار محدد ، أو دوافع وظروف وتوقيتات محددة ، ولكنها ترتبط أساسا باتجاهات تصيرية عامة تطرح عادة في الكتابات النظرية ، وتنطبق على كل حالة بدرجة من الدرجات .

وبالنسبة لإسرائيل ، فإن مدخل الإجابة على سؤال « لماذا قامت إسرائيل ببناء

قوة نووية كبيرة ؟ ، قد يعود إلى ما بعد انتهاء حرب الموييس عام ١٩٥٦ ، عندما قرر كل من بن جوريون ، وبيريز ، ودايان امتلاك مفاعل ذى طاقة كبيرة تكفى لتكوين قوة ذرية مستقلة تمثل ضمانا لأمن إسرائيل ، إلا أن هذا المدخل لا يقدم أكثر من ذلك ، فأيا كانت تصورات « مجموعة بن جوريون » وقتها لحجم تلك القوة الذرية ، فإنه لا يمكن القول أنهم كانوا يتصورون أن تصبح تلك القوة معادلة للقوة الفرنسية « المتوقعة » أيامها ، بالنظر لمستوى التخطيط الفرنسى للبرنامج النووى مقارنة بمثيله الإسرائيلى ، وهو ما يدعو للقول بأن تصور « مجموعة بن جوريون » هو امتلاك قوة متوسطة كافية لضمان أمن إسرائيل . كما لا يمكن التأكيد كذلك على أن « دايان » كان يخطط لامتلاك تلك الترسانة التى أوضحها تقرير فلانوى ، عندما اتخذ قرار بدء تصنيع القنبلة الأولى . وبالنسبة ، فإن « دوافع » بناء تلك القوة النووية الكبيرة ربما ترتبط كلها بعملية التطوير وقراراتها التى اتخذت خلال السبعينات والثمانينات والى تأثيره بالتوجهات والظروف السياسية السائدة خلال تلك المرحلة .

وبالطبع ، فإن الإطار « النموذجى » الملائم لمناقشة مثل هذه الدوافع - بصفة عامة - قد يكون الإطار الذى قدمه « هوج مايل » ، والذى يركز على دور كل مؤسسة من مؤسسات صنع القرار النووى ، واتجاهات ضغط كل منها ، كالتقادة السياسية ، والمؤسسة العسكرية ، والعلماء النوويين ، ومقاولى الدفاع ، والبرلمان ، ووزارات المالية ، والرأى العام . لكن مشكلة هذا الإطار أنه يرتبط بترسانات وأوضاع نووية معقدة بدرجة لا يمكن مقارنتها بمثيلاتها فى إسرائيل ، فقد يكون ما حدث فى إسرائيل أمراً أبسط بكثير مما شهدته تطورات الترسانات النووية للدول العظمى ، وحتى للدول الكبرى ، وهو ما دفع معظم الكتابات التى تناولت هذه المسألة بالنسبة لإسرائيل إلى التركيز على اتجاهات عامة لتفسير « دوافع إسرائيل » النووية .

ويمكن تحديد أهم عناصر الاجابة على السؤال السابق ، من خلال رصد اتجاهين أساسيين - دون التطرق إلى عناصر خاصة باستخدامات القوة النووية الإسرائيلية - هما اتجاه يركز على طبيعة عملية بناء القوة وآلياتها الذاتية ، واتجاه يركز على طبيعة الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية وذلك كما يلى :

١ - طبيعة عملية بناء القوة النووية فى إسرائيل :

تشير خبرة عملية بناء القوة النووية على المستوى الدولى ، إلى أن القوة النووية قد تتطور « وحدها »^(١١١) ، بحكم آلياتها الخاصة ، وخصائصها الذاتية . أى أنها قد تتطور « بالتصور الذاتى » بصرف النظر عن طبيعة الأهداف التى دفعت إلى امتلاكها ، وأيا كانت كتابتها فى مرحلة معينة لتحقيق تلك الأهداف ، ويشير « بروس

نارونلي ، إلى أن كل القوى النووية ، بما فيها القوى النووية ، المفترضة ، في الشرق الأوسط - إسرائيلية أو عربية - قد تخضع لنفس القاعدة ، حيث يقول (١١٧) :

« إن القرار بالحصول على أسلحة نووية لا يمكن الرجوع عنه إذا تم تطبيقه ، فعقارب المساعة لا تعود إلى الوراء ، والأكثر من هذا ، فهي لا تغف في مكانها ، ولا يوجد شيء اسمه برنامج تملح « محدود » ، يمكن له البقاء إلى مالا نهاية ، فهناك ضغوط جوهرية موجودة ستدفع بالبرنامج المذكور إلى مستويات أعلى باستمرار . وفي منطقة كالشرق الأوسط حيث الأمن قلق ومتفجر ، قد لا تكون « التأخيرات » المفروضة على النفس ممكنة ، فليس من المحتمل أن تكون هناك « قوة ضاربة » مصرية أو عراقية ، أو سورية ، أو إسرائيلية ، أكثر مما كانت . هنالك قوة ضاربة فرنسية قابلة للتطبيق ، فالدول المتجهة نحو التخطيط لحالة « ردع » تخدع نفسها إذا كانت تعتقد أن بإمكانها التوقف عند نقطة محددة يتم عندها ضمان توفّر ذلك الردع . »

وينطبق جوهر المنطق السابق - حسب كتابات كثيرة - على عملية بناء القوة النووية الإسرائيلية وتطورها بما يضر امتلاك إسرائيل هذا الحجم الكبير والنوعيات المتعددة للأسلحة النووية . وهو ما يعبر عنها « فرانك برنابي » - الذي يقبني هذا الاتجاه بشدة - بقوله : « بالرغم من أن القرار الأساسي الأول الخاص بإنتاج أسلحة نووية قد اتخذ لأسباب أمنية ، هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن التطويرات الحالية للأسلحة النووية في إسرائيل قد حدثت كنتيجة لقوة الدفع التكنولوجية الذاتية للبرنامج النووي الإسرائيلي أكثر منها كنتيجة لقرارات سياسية محددة ومقصودة » (١١٨) ، ويشرح « برنابي » وجهة نظره بقوله : إن التفسير الأقرب للواقع لتضخم وتطور الترسانة الإسرائيلية ، هو أن قوة الدفع التكنولوجية في البرنامج قد أصبحت طاغية ، ولم يعد في الإمكان وقفها ، ففي البداية أحتاجت إسرائيل إلى تشكيل فريق من العلماء والفنيين النوويين لتشغيل مفاعلاتها النووية ، ومصنع إعادة المعالجة ، وتصميم وتطوير وإنتاج الأسلحة النووية ، وهؤلاء الخبراء أصبحوا ينطلقون دائما إلى تصميم وإنتاج مزيد من الأسلحة التكنولوجية المتطورة لمجرد إقناع أنفسهم بضررهم على ذلك ، ولإرضاء ذاتهم . وهناك بالطبع ما يشير إلى أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية كانت متعاطفة مع مطالب العاملين في داييمونا بإنتاج مواد وأجزاء القنابل الهيدروجينية - مثلا - في النصف الثاني من السبعينات ، إلا أنه لا يوجد أي مبرر عسكري أو سياسي عقلاني لقيام إسرائيل بإنتاج مثل هذا السلاح (١١٩) .

ويؤكد د . أفنير كوهين كذلك على مركزية عوامل التسيير الذاتي والإغراء التكنولوجي في تطور الترسانات النووية في العالم - دون أن يحدد « الترسانة

الإسرائيلية ، صراحة - مستندلا على ذلك بعبارة « روبرت أوينهايمر ، المدير العلمي لمشروع مانهاتن التي قال فيها « عندما تعرف شيئا مغريا إغراء شديدا. من الناحية الفنية والمهنية ، فإنك لا تستطيع إلا أن تفعله ، ولا تبدأ بالتساؤل عن طبيعته الا بعد النجاح الفني الكبير » (١٢٠) .

وبالطبع ، فإن لعوامل التسيير الذاتي الكامنة في البنية النووية أهميتها الكبيرة ، فالحقائق البسيطة لتطور بناء القوة النووية تشير - كما ينكر « رونني جونز » - إلى أن الدولة النووية بمجرد أن تبدأ الإنتاج ، سوف تتجه إلى تطوير وامتلاك مستويات مختلفة من القدرات الكمية والنوعية النووية (١٢١) . ولم يكن من المتصور أن تقوم إسرائيل بتسريح علمائها ، وإغلاق منشآتها بمجرد امتلاك حد معين من الأسلحة النووية ، وليس من المتصور أيضا أن يظل هؤلاء في مواقعهم بلا عمل ، لكن أيضا توجد تطورات على مستوى معين لا تفسر بهذه الصورة ، فرفع قدرة مفاعل دايמוنا من ٧٠ إلى ١٥٠ ميجاوات عام ١٩٧٦ ، لا بد وأنه قد تم بقرار سياسي - عسكري ، وليس لأن عوامل التسيير الذاتي اقتضت ذلك ، ولا يمكن تصور أن دور العسكريين والسياسيين في عملية تطوير « أعداد » القنابل النووية الإسرائيلية لتصل إلى ٣٠٠ رأس نووي قد اقتصر على النظر إلى ما يفعله « علماء دايمونا » بعين الإعجاب ، كما أن تطوير نوعية معينة من القنابل - كالأسلحة الهيدروجينية ، والنيوترونية - يحتاج إلى « قرار خطير » بإجراء تجربة نووية ، لم يتم لمجرد أن العسكريين تعاطفوا مع مطالب العلماء بدخول باب الانتماء النووي ، لاسيما وأنه لا توجد ترسانات أخرى في المنطقة تخوض إسرائيل مباحا نوويا معها . فعوامل التسيير الذاتي المتضمنة في عملية بناء القوة هامة بالفعل لكن لاشك في أن هناك عوامل أخرى ، ربما تكون أكثر أهمية ، رغم أنها قد لا تكون عقلانية ، أو مستندة - في الأساس - إلى أسس استراتيجية يمكن فهمها .

٢ - طبيعة تطور الدوافع والتوجهات النووية الإسرائيلية :

رغم أنه يمكن إرجاع جزء من تطور عملية بناء القوة الإسرائيلية إلى « القصور الذاتي » ، فإن مسار البرنامج النووي الإسرائيلي خلال السبعينات تحديدا يوحي بأن امتلاك تلك القوة الكبيرة قد تم بفعل تطور الدوافع والتوجهات النووية الإسرائيلية ، كما تصورتها القيادات السياسية الحاكمة في ذلك الوقت ، لاسيما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، عندما ساد اتجاه عام لتطوير عناصر القوة العسكرية الإسرائيلية ، عبر عنه الرئيس الإسرائيلي « إفرام كاتسير » في تصريحاته الشهيرة في أول ديسمبر ١٩٧٤ بقوله « أننا سوف ندافع عن الدولة بكل الوسائل المتاحة لدينا ،

إننا يجب أن نطور قوة أكبر ، وأسلحة جديدة لحمية أنفسنا^(١٢٢) . وهنا يمكن افتراض أنه لو كانت هناك عوامل تمييز ذاتي ، فإنها قد وجدت إطارا ملائما تمارس خلاله تأثيراتها . وتختلف ممارسة عملية « التمييز الذاتي » لتأثيراتها في إطار سياسي - عسكري محدد عنه في الإطار المجرد السابق ، فتمتعضلة استراتيجية أساسية تطرح نفسها في تلك الحالة ، هي معضلة « حد الكفاية » إذ عادة ما يطرح سؤال حول حد الكفاية المطلوب لتحقيق هدف استراتيجي كالردع مثلا ، وعادة ما تكون الإجابة التي تضعها أية دولة - لا سيما دولة مثل إسرائيل - على هذا السؤال مبررة أو دافعة في اتجاه تضخيم القوة . ويعبر « أمين هويدي » عن تلك المعضلة بقوله : « ما هو حد الكفاية المطلوب ؟ ، هل الحد المطلوب هو أقل حجم ممكن يحقق الردع ، أم هو أكبر حجم ممكن لتحقيق الردع ؟ . إن الخلافات حول حد أمثل بعيدة عن الواقع ، فما من دولة يمكنها أن تحصل على أعلى قدر من الكفاية ، وتتردد ، ولو للحظة واحدة في تحقيق ذلك . وعلى هذا فإن حد الكفاية المطلوب هو أقصى حد يمكن الوصول إليه »^(١٢٣) .

وتبعا لذلك ، وكما هو واضح من تصريح « كاتسبر » ، ربما يكون الدافع الذي يمكن تصوره لامتلاك إسرائيل هذه الترسانة في ظل حقيقة « أن المؤسسات العسكرية - ومنها الإسرائيلية - تستخدم افتراضات التهديد في أسوأ حالة لتبرير الاستمرار في الحصول على مزيد من الأسلحة ، ووسائل التوصيل ، ولتبرير تطوير أنظمة تمليلية نووية حديثة »^(١٢٤) ، هو الحصول على قوة نووية تتيج مواجهة كافة مصادر التهديد المتصورة لأمن إسرائيل من أى اتجاه . « فمن الممكن للمخططين الإسرائيليين - كما يذكر برنابي - القول بأن إسرائيل تحتاج في المدى المتوسط والطويل إلى قوة استراتيجية كافية لمواجهة العديد من الأهداف (Targets) العسكرية في العالم الاسلامي مثلا ، لاسيما وأن إسرائيل تنتظر إلى وجود القنبلة لدى أى دولة إسلامية على أنها تهديد لأمنها »^(١٢٥) . فمثل هذا الدافع - أو الهدف الواسع - هو الوحيد الذي يمكن تصوره كمبرر استراتيجي « نظري » لامتلاك هذا الحجم من القوة .

لكن ، حسب معظم الكتابات التي تناولت دوافع امتلاك إسرائيل هذا الحجم من القوة ، فإن الترسانة الإسرائيلية ، بعناصرها الكمية . والنوعية التي وضحت منذ عام ١٩٨٦ تتجاوز أى هدف أممي معقول بما فيها ذلك الهدف الواسع . فمن ناحية يتجاوز حجم الترسانة الإسرائيلية كافة المبررات التي دفعت إسرائيل إلى إمتلاك تلك القوة ، فكما يذكر « رودي جونز » ، أنه إذا افترض مخططو القوة النووية الصغيرة أن بناء القوة يهدف إلى تحقيق « أغراض » « الردع النهائي » ، فإن التطبيق العملي الأساسي

لذلك يكون امتلاك « حجم قزمى » - حسب تعبيره - من القوة ، يستند إلى عدد صغير من الرؤوس النووية ، ووسيلة توصيل واحدة ، وسوف يكون ذلك كافياً لتحقيق هذا الهدف^(١٢٦) ، وعلى ذلك فإن هذا الحجم من القوة يتجاوز الهدف الاستراتيجى الشائع لإسرائيل من امتلاك الأسلحة النووية .

ومن ناحية أخرى ، فإن حجم الترسانة الإسرائيلية يتجاوز متطلبات أية أهداف إستراتيجية واسعة متصورة لإسرائيل ، فكما يقول رودنى جونز ، عندما لا يكون المخططون الاستراتيجيون فى الدول التى تواجه تهديدات أكثر تعقيداً فى البيئة المحيطة بها . قانعين بامتلاك « قوة نووية قزمية » - وهو يقصد هنا « القوة » بعناصرها المختلفة ، وليس الرؤوس النووية فقط - فإنهم يسعون إلى امتلاك نظم توصيل يتم إنتاجها بصورة تحقق إمكانات أكبر^(١٢٧) . فتتعد اتجاهات التهديد يستلزم - إذن - امتلاك وسائل توصيل ذات سمات مختلفة ، وليس بالضرورة عدداً كبير ، ونوعيات أكثر من الرؤوس النووية ، فدوافع تطوير إسرائيل ترسانتها النووية تتجاوز بكثير الدوافع الأمنية والأهداف الاستراتيجية التى تحكمته فى قرار امتلاك خيار عسكرى نووى ، وقرار صنع السلاح النووى عام ١٩٦٨ ، وكذلك المبرر الاستراتيجى المتصور نظرياً لامتلاك هذا الحجم من القوة .

وفى النهاية ، توضح سلسلة القرارات الاستراتيجية السابقة التى شكلت مسار عملية بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية الأسس والدوافع والآليات التى تمت من خلالها تلك العملية ، فقرار امتلاك خيار عسكرى نووى اتخذته « مجموعة قيادة » محدودة بهدف حيازة قوة نووية متكاملة تمكن إسرائيل من الدفاع عن أمنها الأساسى بقدرتها الذاتية فى مواجهة التغيرات المحتملة فى موازين القوة العسكرية فى المنطقة . وقرار إنتاج السلاح النووى اتخذ على الأرجح بواسطة وزير الدفاع الإسرائيلى ، ويتوافق إسرائيلى عام فى لحظة تاريخية استثنائية بالنسبة لإسرائيل . وساد بعد ذلك اتجاه عام لتطوير القوة النووية خلال السبعينات والثمانينات - فى ظل دوافع تكنولوجية واستراتيجية وسياسية مختلطة - باتجاه امتلاك ترسانة نووية متنوعة وهائلة الحجم . وسوف يتم تناول تلك الدوافع تفصيلاً فى الفصل التالى .

والخلاصة ، أن إسرائيل قد تمكنت من إقامة بنية نووية متكاملة خلال تاريخها النووى ، ولم تتوقف عن تطوير تلك البنية بعد امتلاكها للسلاح الذرى ، وقد أتاحت لها هذه البنية بناء وتطوير قوة نووية تجاوزت فى حجمها وعناصرها تلك الأهداف الأمنية الأساسية التى دفعتها فى البداية إلى التفكير فى امتلاك السلاح النووى .

ثانيا : خصائص القوة النووية الإسرائيلية

إن تحديد خصائص القوة النووية الإسرائيلية مسألة « تقديرية » تلمأ ، بحكم عدم وجود معلومات دقيقة حول عناصرها . وأوضاعها في هيكل القوة العسكرية الإسرائيلية ، لذا ، فإن أية محاولة من هذا القبيل هي محاولة تهدف إلى تحديد الملامح العامة لها ، وتطور عناصرها عبر الزمن ، وذلك بهدف بناء تحليل أكثر تماسكا لاستراتيجية استخدام إسرائيل لتلك القوة في إدارة الصراع ، ومدى قابليتها - القوة - لتحقيق أهداف تلك الاستراتيجية .

وبداية ، فإن هناك عدة اعتبارات تمثل محددات عامة لخصائص القوة النووية الإسرائيلية ، أهمها :

١ - سمات البرنامج النووي الإسرائيلي : فكما إتضح مما سبق ، فإن التخطيط لبناء القوة النووية الإسرائيلية تم على أساس بناء قوة نووية متكاملة نسبيا منذ البداية ، وليس امتلاك عدة رؤوس نووية ، وتطورت عملية بناء القوة ليصبح حجمها هائلا بما لا يتناسب مع أهداف امتلاكها ، كما أن التخطيط لاقامة « قاعدة القوة » - البنية - تم على أساس تحقيق استقلالية شبه كاملة في بناء وتطوير القوة بحيث لا تحتاج إسرائيل إلى مساعدة علمية وتكنولوجية خارجية مستمرة ، أو مساعدة في الحصول على متطلبات الاستمرار في الإنتاج ، وتلك الاستقلالية - كما يقول برنابي - هي التي تجعل القدرة النووية الإسرائيلية شديدة الخطورة (١٢٨) .

٢ - ملامح البنية النووية الإسرائيلية : فقد تمكنت إسرائيل من امتلاك عناصر بنية متكاملة اتاحت لها امتلاك أسلحة ذرية ، ثم أتاحت لها بصورة تدريجية عبر الزمن امتلاك بقية نوصيات الأسلحة النووية الأخرى ، ويبدو أن إسرائيل لم تكن قد توقفت عن التطوير حتى عام ١٩٨٦ رغم امتلاكها ترسانة نووية كبيرة فقد أشار « فانونو » في تقريره إلى وجود مشروع جديد تحت اسم « عملية هيب » وهو الاسم الرمزي الذي أطلق على أحدث برامجها لتصميم الأسلحة الذرية حسب أقواله (١٢٩) .

٣ - مبادئ استخدام الأسلحة النووية : فكما أن تحديد خصائص القوة شرط أساسي لتحليل استراتيجية استخدامها ، فإن المبادئ العامة لاستخدامها كما تصورها قادة إسرائيل قبل امتلاكها تعيد في فهم خصائصها ، إذ أن كل دولة تنتج الأسلحة القابلة والملائمة لتحقيق أهدافها ، وحتى إذا كان مسار تطور القوة - كما اتضح في الخبرة الدولية - يسير في اتجاهات محددة بحكم طبيعة التراكم التكنولوجي ، فإن كل دولة

تختار ، نميب عناصر القوة ، التي تلتك تصوراتها للمبادئ المرتبطة باستخدامها كما هو واضح فى ترسائات الدول ، الكبرى ، تحديدا .

إضافة إلى ماسبق ، فإن امتلاك وتطوير إسرائيل للرؤوس النووية قد توازى مع امتلاكها ثم تطويرها للعنصر الثانى الرئيسى فى القوة النووية ، وهو وسائل التوصيل ، بحيث كانت دائما - باستثناء فترات قصيرة - تمتلك وسائل التوصيل الملائمة لحمل الرؤوس النووية .

وتتألف القوة النووية الإسرائيلية - مثل أية قوة نووية أخرى - من أربعة عناصر رئيسية هى :

- ١ - الرؤوس النووية بنوعيات وأحجام مختلفة .
- ٢ - وسائل توصيل الرؤوس النووية إلى أهدافها .
- ٣ - قواعد إطلاق القذائف ووسائل التوصيل .
- ٤ - نظام "C3" للقيادة والسيطرة والاتصال .

وبالتبع فإن تلك العناصر تختلف فى خصائصها ومدى تعقيدها عن مثيلاتها لدى الدول النووية العظمى والكبرى ، لكن الأهم هو أنه لا تتوافر تقريبا معلومات هامة . أو دقيقة حول عناصر أساسية فى القوة النووية الإسرائيلية ، كنظام C3 ، أو أوضاع نشر كل من وسائل التوصيل وقواعد الإطلاق ، وحتى بالنسبة للرؤوس النووية . فإن هناك عناصر مجهولة تماما ، فالأمور السابقة ، وغيرها - كما يذكر « روبرت هركافى » - مغلفة بسرية تامة رغم أنه يجوز افتراض أن تلك المسائل تحظى بالاهتمام البالغ من جانب المخططين العسكريين الإسرائيليين (١٣٠) .

وصوف يتم تناول « خصائص القوة النووية الإسرائيلية » فى محورين :

الأول : عناصر القوة النووية الإسرائيلية ، وسيتناول العنصرين الأساسيين فى القوة الإسرائيلية وهما الرؤوس النووية من حيث عددها ، ونوعياتها ، ثم وسائل التوصيل النووية لدى إسرائيل ، بكل مايطرح من قضايا فى هذا الإطار . وصوف يتم إجماع العنصرين الآخرين فى المحور الثانى لارتباطهما به .

الثانى : قابلية القوة النووية الإسرائيلية للاستخدام الفعلى ، وسيتناول كافة القضايا المطروحة بالنسبة لأوضاع القوة الإسرائيلية ، وقابليتها للاستخدام الفعلى مثل التجارب النووية ، وخط الأمان ، وحد الكفالية ، وممالة إجماعها ونشرها ، بهدف تحليل إمكانية استخدامها فعليا عبر مسار الصراع .

١ - عناصر القوة النووية الإسرائيلية :

إن هذا المحور سوف يتناول - كما سبق القول - أوضاع وخصائص وقضايا كلا من الرؤوس النووية ووسائل توصيلها لدى إسرائيل ، وهما العنصران اللذان يمثلان - مع الفارق - محور التركيز في كل الكتابات التي تتناول القوة النووية الإسرائيلية .

أولاً : الرؤوس النووية الإسرائيلية :

تعتبر الرؤوس النووية هي محور التركيز الاساسي في دراسة القوة النووية الإسرائيلية ، بينما تعتبر العناصر الأخرى - رغم أهميتها القصوى - عناصر مكملة ، إذ أنها تستمد قيمتها كمنظومة تمليح وقيادة نووية من ارتباطها بالرؤوس النووية ، وحسب المداخل الأساسية لدراسة هذا العنصر يمكن تناوله على مستويين يركز الأول على : عدد ، الرؤوس النووية ، ويركز الثاني على « نوعياتها » ، وذلك كما يلي :

١ - عدد الرؤوس النووية الإسرائيلية :

في ظل غياب معلومات محددة حول عدد الرؤوس النووية التي تمتلكها إسرائيل إتجهت معظم الكتابات إلى تقدير عددها استناداً إلى كمية البلوتونيوم - ٢٣٩ التي يمكن استخلاصها من الوقود المحترق في مفاعل دايמוنا ، إضافة إلى كمية اليورانيوم - ٢٣٥ التي حصلت عليها إسرائيل في فترات مختلفة - وعلى الرغم من وجود تقديرات حول هذه المسألة تستند على « معلومات » كتقديرات بعض أجهزة الاستخبارات الغربية ، خصوصاً CIA ، إلا أن التضارب الشديد لتلك التقديرات ، وإستناد بعضها - على ما يبدو - على نفس « أساس البلوتونيوم » جعل التقديرات المبنية على حساب كمية « المواد النووية الصالحة لصنع الرؤوس النووية » تبدو وكأنه لا مفر منها في معظم الكتابات .

ومشكلة تلك التقديرات « الأخيرة » ، إنها - بعكس ما يبدو عليه - معقدة للغاية ، لدرجة أنها لا يمكن أن تقدم من الناحية الواقعية سوى صورة عامة يصعب الجزم بوجودها لحجم الرؤوس النووية الإسرائيلية ، بحكم استنادها على متغيرات متعددة ، ومركبة ، بعضها « مجهول » لدرجة أن معظم التقديرات قد تجاهلناها ، إضافة إلى أنها ارتبطت بمعلومات محددة حول « بنية إسرائيل النووية » ثبت في مراحل تالية أنها لم تكن صحيحة ، ربما على الإطلاق ، ومع ذلك ، فإنه لا توجد وسيلة أخرى للقيام بعملية التقدير ، لذا سيتم الاستناد عليها أساساً مع رصد صورة عامة « لحجم »

الرؤوس النووية الاسرائيلية بناء على الأسس الاخرى التي تمت دراسة هذه المسألة بواسطتها عبر مسار الصراع .

إن « فؤاد جابر » كان أفضل - وربما أول - من وضع أسس عملية حساب عدد الرؤوس النووية الاسرائيلية تبعا « لأسس البلوتونيوم » المستخلص من مفاعل دايמוنا سنويا استنادا إلى المعادلة التالية (١٣) :

$$\text{كمية البلوتونيوم} = ٢٣٩ - \text{طاقه مفاعل دايمونا} \times \frac{\text{عدد أيام عمل المفاعل في السنة}}{١٠٠٠}$$

ويشرح « جابر » الافتراضات التي تم بناء المعادلة على أساسها كما يلي :

١ - إن قدرة أى مفاعل على إنتاج البلوتونيوم تتوقف على كمية وقود اليورانيوم التي يقوم بحرقها ، وكل طن من اليورانيوم الخام يحرقه المفاعل - كما يقول - يمكن أن ينتج من ٣٠٠ - ١٠٠٠ جرام من البلوتونيوم - ٢٣٩ ، ويفترض أن إسرائيل تحصل من مفاعل دايمونا على (٣٠٠) جرام فقط من كل طن وقود ، إذ أن حصولها على (١٠٠٠) جرام يستلزم إبقاء الوقود لفترة طويلة مما يجعله أقل صلاحية لصناعة القنابل الذرية أى أن :

١ - طن يورانيوم ————— ٣٠٠ جرام بلوتونيوم — ٢٣٩ ،
وحسب معلوماته فإن إسرائيل تحتاج كل عام إلى ٢٤ طنا من اليورانيوم الخام لتتغلب المفاعل سنويا .

٢ - أن نسبة إنتاج البلوتونيوم في المفاعلات التي تعتمد على اليورانيوم الطبيعي كوقود هي حوالي (جرام) واحد لكل يوم عمل يولد فيه المفاعل ١٠٠٠ كيلو وات حرارى ، وبما أن طاقة مفاعل دايمونا حوالي (٢٤) ميجاوات ، فإن تلك الطاقة تعادل ٢٦ يوم عمل ذات ألف كيلو وات حرارى في اليوم الواحد ، أى أن مقابل كل « ميجاوات » حرارى تنتج عن طاقة التفاعل الانشطاري في المفاعل يتم إنتاج « جرام » واحد من البلوتونيوم . وبالتالي ، فإذا كانت المواصفات الميكانيكية للمفاعل تمكنه من العمل بطاقته القصوى لمدة ٣٠٠ يوم في السنة - وهو ما يفترض « جابر » أنه قائم بالنسبة للطاقة والأيام - فإنه يمكن حساب كمية البلوتونيوم الناتجة عن مفاعل دايمونا - بعد الفصل - تبعا للمعادلة السابقة بالشكل التالي :

$$٢٤ \times \frac{٣٠٠}{١٠٠٠} = ٧,٢ \text{ كيلو جرام من البلوتونيوم} - ٢٣٩ \text{ (سنويا)}$$

وبما أن الكتلة الحرجة التي تكفى لصناعة قنبلة ذرية - كما يفترض - هي

٥,٧٩ كيلو جرام من البلوتونيوم النقي ، فإن إسرائيل تستطيع أن تنتج في دايמוنا من البلوتونيوم ما يكفي لصناعة $\frac{1}{3}$ قنبلة منويا ، أى « أربع » قنابل كل ثلاث سنوات

إن تلك المعادلة هي التي استخدمت - بكل ما تضمنته من افتراضات مركبة - في معظم الكتابات لتقدير عدد الرؤوس النووية الاسرائيلية مع تغيير بعض مضامين عناصرها ، مثل طاقة المفاعل ، اضافة إلى « الكتلة الحرجة للقنبلة » التي تتوقف هي الاخرى على درجة نقاء البلوتونيوم - ٢٣٩ ، ومستوى التطور التكنولوجى لبنية إسرائيل النووية . وعلى ذلك فإن حساب عدد الرؤوس النووية الاسرائيلية يصبح مسألة بيسيرة ، إذ يتم « ضرب » كمية البلوتونيوم الناتجة منويا عن المفاعل في عدد السنوات التى تفصل عام التقدير عن عام ١٩٦٤ ، الذى أنتج المفاعل فيه أولى شحناته ، ثم « قسمة » الناتج على الكتلة الحرجة للقنبلة الذرية ليصبح الناتج النهائي معنلا لعدد الرؤوس النووية في عام التقدير ، وذلك كما يلي :

عدد الرؤوس النووية الاسرائيلية = $\frac{\text{كمية البلوتونيوم السنوية للمفاعل} \times \text{سنة التقدير} - ١٩٦٤}{\text{الكتلة الحرجة للرأس النووية}}$

وبناء على تلك المعادلة صدرت معظم التقديرات التي سادت خلال « السبعينات » تحديدا ، والتي كان بعضها يضيف عدد قنابل « اليورانيوم - ٢٣٥ » المهرب ، وبعضها يكتفى بالاستناد على كمية البلوتونيوم ، بل أن تلك المعادلة اكتسبت قوة لدرجة أن عددا من تقديرات النصف الأول من الثمانينات قد استند اليها - بنفس متغيرات « جابر » - رغم ظهور معلومات جديدة كانت كفيلة بإنهاء مصداقيتها ، وتعود قوة المعادلة إلى تحفظها الواضح في ظل حالة التعقيم الاسرائيلية ، بحيث وجدها عدد من الكتاب أكثر « أمنا » من الاستناد إلى متغيرات جديدة قد تكون غير دقيقة ، كقدرة إسرائيل على صناعة أسلحة نووية تكتيكية ، أو قيامها برفع طاقة المفاعل إلى ٧٠ ميجاوات . والمثير أن « بيتر براى » قد استند اليها في كتابه « ترسانة إسرائيل النووية » عام ١٩٨٤ كما هي دون احوال المتغيرات الجديدة . لقد كان من الواضح عبر الفترة السابقة أن المشكلة الرئيسية لتلك « المعادلة » تأتي من عاملين أساسيين :

١ - أن كثيراً من التقديرات قد افترضت أن إسرائيل تقوم بصناعة نوع واحد من الرؤوس النووية وهو « القنبلة الذرية » عيار ٢٠ كيلو طن ، وهي « القنبلة الصارية » ، وبالتالي ، فإن توزيع كمية البلوتونيوم - ٢٣٩ ، أيأ كانت طريقة حسابها

يتم على أساس الكتلة الحرجة لتلك القنبلة ، والتي يتفاوت حسابها أيضا بمدى واسع يبدأ من ٥,٧ كيلو جرام ، وحتى ١٠,١ كيلو جرام حسب مستوى التطور التكنولوجي المفترض لدى إسرائيل ، وحسب درجة نقاء البلوتونيوم ، ونوع التصميم « الذرى » ، وبالطبع كانت هناك تقديرات تبنى على افتراضات أكثر تعقيدا ، لكن الاتجاه العام ظل يسير في هذا الطريق .

ولقد جعل ذلك معظم التقديرات لا تقرب - بالضرورة - من الواقع الحقيقي ، فإذا كانت إسرائيل قد بدأت فعلا في انتاج أسلحة نووية بعد عام ١٩٧٣ ، ففي تلك الحالة - بافتراض ثبات قدرة المفاعل - سيكون لدى إسرائيل عدد من القنابل يختلف تماما عما كانت التقديرات تشير اليه وقتها .

٢ - أن كثيرا من تقديرات ١٩٧٠ - ١٩٨٥ قد افترضت ثبات متغير طاقة المفاعل حتى عندما أشارت المعلومات الى تحولها ، ففي عام ١٩٨٠ اشارت « الايكونومست » الى رفع طاقة المفاعل إلى ٧٠ ميجاوات ، ومع هذا فإنه تم تجاهل ذلك حتى في « تقرير فانونو » الذي كان يناقش كيفية رفع طاقة « دايמוنا » من ٢٦ إلى ١٥٠ ميجاوات . وعلى ذلك ، فإنه اذا كانت طاقة دايمونا قد رفعت قبل عام ١٩٧٦ إلى ٧٠ ميجاوات ، ثم رفعت بعد ذلك إلى ١٥٠ ميجاوات ، فإن كافة التقديرات التي استندت على أساس البلوتونيوم في تلك الفترة كانت غير صحيحة ، باستثناء تقديرات قليلة أدخلت « طاقة المفاعل الجديدة » في الحساب .

ولقد كان « تقرير فانونو » يمثل تحولا أساسيا في تقديرات أعداد الاسلحة النووية الاسرائيلية ، فقد أوضح متغيرات جديدة مختلفة - أهمها طاقة المفاعل - لم تكن توضع في الحساب من جانب معظم التقديرات .

في هذا السياق ، يمكن رصد بعض التقديرات الاساسية التي سادت خلال المبعينات والثمانينات ، ثم بداية التسعينات لعدد الرؤوس النووية الاسرائيلية بما يوضح « الصورة العامة » لتطور تلك الاعداد مع ملاحظتين :

١ - أن الرصد سوف يتضمن التقديرات التي تستند على « أساس البلوتونيوم » والتقديرات التي تدخل « اليورانيوم المهرب » في الحساب ، والتقديرات « المعلوماتية » مع توضيح أساس كل تقدير .

٢ - أن رصد التقديرات التي اعتمدت على « معادلة البلوتونيوم » سيركز على تلك التقديرات التي أدخلت - إلى حد ما - المضمون المتغير لعناصر المعادلة في الحساب .

ويقدم الجدول التالي أهم تلك التقديرات التي اكتسبت أهمية و شهرة ، خلال سنوات الصراع السابقة :

م	تواريخ وسنة التقدير	مصدر التقدير	أساس التقدير	عدد الرؤوس النووية
١	١٩٧٠	فؤاد جابر	كمية البلوتونيوم *	٥ - ٤
٢	١٩٧٣	"Time"	معلومات *	١٣
٣	١٩٧٥	محمود عزمي	كمية البلوتونيوم	١٢
٤	١٩٧٦	CIA	معلومات	٢٠ - ١٠
٥	١٩٨٤	رودني جونز	كمية البلوتونيوم + طاقة المفاعل ***	٦٠ - ١٥
٦	١٩٨٤	CISS	كمية البلوتونيوم + الكتلة الحرجة	١٠٠
٧	١٩٨٤	بيتر براى	كمية البلوتونيوم + كمية اليورانيوم	٤١ - ١١
٨	١٩٨٥	كروسمان - ميل	كمية البلوتونيوم + طاقة المفاعل + كمية اليورانيوم	١٤٠ - ١٠٠
٩	١٩٨٦	مسند التشكلى	كمية البلوتونيوم + كمية اليورانيوم	٤٥
١٠	١٩٨٦	تقرير ، فلتونو	كمية البلوتونيوم + طاقة المفاعل + الكتلة الحرجة	٢٠٠ - ١٠٠
١١	١٩٨٦	فرانك برنابى	كمية البلوتونيوم + طاقة المفاعل + الكتلة الحرجة	٢٥٠ - ١٠٠
١٢	١٩٨٨	IISS	كمية البلوتونيوم + الكتلة الحرجة	١٠٠ (منها نيوترونيا
١٣	١٩٩١	CIA	معلومات	٨٠ - ٦٠
١٤	١٩٩١	سجور هيرش	عام	٣٠٠ - عدة مئات

* كمية البلوتونيوم : تعنى تلك الكمية المستندة على الافتراضات التقليدية التي تمثل عناصر معادلة فؤاد جابر .

** معلومات : تعنى تقديراً مستنداً إلى مصادر ، وليس إقرارات .

*** كمية البلوتونيوم + طاقة المفاعل : تعنى استمرار نفس عناصر المعادلة مع إدخال متغير ، طاقة المفاعل الجديدة ، .

ويقدم الجدول السابق تقديرات متسلسلة زمنياً بنيت على أسس مختلفة .
أو مشتركة يمكن توضيحها كما يلي :

١ - يتكرر « فؤاد جابر » أن مفاعل دايמוنا ينتج منذ عام ١٩٦٦ كمية من البلوتونيوم تكفى لصنع قنبلة واحدة فى السنة طاقاتها ٢٠ كيلو طن ، ولو لم تستعمل تلك الكمية فى البحث والأغراض الأخرى ، وخصصت كلها لإنتاج السلاح سيكون لدى إسرائيل عام ١٩٧٠ ، أربع أو خمس قنابل (١٣٢) .

٢ - صدر تقرير مجلة « تايم » ، الشهر عام ١٩٧٦ تحت عنوان « كيف حصلت إسرائيل على القنبلة » ، تؤكد فيه المجلة أن إسرائيل عام ١٩٧٣ كانت تمتلك ١٤

قنبلة ذرية ، وأنها تستند في ذلك إلى أقوال « مسئولين إسرائيليين » ، وليس على تقييمات نظرية لكمية بلوتونيوم دايमونا ، وأكدت أن العلماء الاسرائيليين تمكنوا من تطوير طرق جديدة تسمح باختصار الوقت اللازم لانتاج القنابل الذرية بحيث استطاعوا في الفترة بين ١٩٦٨ - ١٩٧٣ تطوير ذلك العدد من الأسلحة الذرية (١٣٢) .

٣ - ينكر محمود عزمي أنه بافتراض أن انتاج المفاعل بكامل طاقته بدأ عام ١٩٦٥ ، فإنه يكون قد أنتج عام ١٩٧٤ نحو كيلو جراما من البلوتونيوم - ٢٣٩ ، وهي كمية تكفي لصنع حوالي ٨ قنابل ذرية من نوع ناجازاكي ، على اعتبار أن الكتلة الحرجة اللازمة لصنعها تساوي ١٠٤٤٨ جراما ، الا أنها تكفي لصنع نحو ١٤ قنبلة ذات إنشطار واحد تكفي لصنعها كمية من البلوتونيوم وزنها ٥,٥٠ كجم فقط ، ثم يؤكد اعتقاده بأن لدى اسرائيل نحو ١٢ قنبلة ذرية ، أو أكثر قليلا (١٣٤) .

٤ - في عام ١٩٧٦ صدر تقرير شهير نشرته صحيفة « واشنطن بوست » استنادا على معلومات لوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية تحت عنوان : CIA : اسرائيل تمتلك ١٠ - ٢٠ سلاحا ، وتؤكد فيه أن اسرائيل أصبحت - حسب تلك المعلومات - تمتلك هذا العدد من القنابل في ذلك العام (١٣٥) . وقد ترددت نفس المعلومات في نفس الفترة في معظم الصحف الأمريكية الكبرى .

٥ - في عام ١٩٨٤ ، ينكر « رونني جونز » أن مفاعل دايمونا الذي تبلغ طاقته ٢٦ ميجاوات يمكنه إنتاج كمية من البلوتونيوم تصل إلى ٨ كجم سنويا ، أو « سلاح واحد في العام » . وإذا كانت طاقته قد استمرت بلا اتساع منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٨٤ ، فإنها - اسرائيل - لم تنتج حتى الآن سوى ١٥ سلاحا نوويا . أما إذا كانت التقارير التي تشير إلى قيام اسرائيل بزيادة طاقة المفاعل إلى ٧٠ ميجاوات صحيحة ، فمن الممكن أن يكون المخزون الاسرائيلي من الأسلحة الذرية قد وصل حتى عام ١٩٨٤ إلى حوالي ٦٠ قنبلة (١٣٦) .

٦ - في أواخر عام ١٩٨٤ ، أعلن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن « CSIS » الوثيق الصلة بالبنجابون والذي يعمل في إطار جامعة « جورج تاون » ، أن اسرائيل تمتلك حوالي ١٠٠ رأس نووى ، ولم يحدد المركز قوة تلك الرؤوس ، لكن يرجح أن قوتها تبعا لهذا التقدير حوالي ١٠ كيلو طن لكل واحدة منها (١٣٧) .

٧ - في عام ١٩٨٤ أيضا ، يرصد « بيتر براى » في كتابه « ترسانة اسرائيل النووية » مايمكن اعتباره أفضل محاولة لتطبيق « المعادلة التقليدية » لحساب عدد

القتال النووي الاسرائيلية تقديريا بحديه الأدنى والأعلى ، مع ادخال كمية اليورانيوم - ١٣٥ المهربة في التقدير ، مستنتجا أن الحد الأدنى لعدد القنابل الذرية الاسرائيلية في هذا العام يبلغ ١١ قنبلة ، بينما يصل الحد الأعلى له إلى ٤١ قنبلة ، وذلك كما يلي (١٣٨) .

حجم ترسانة اسرائيل النووية

الرقم للتقديري الأدنى ، والرقم التقديري الاعلى لعدد القنابل الذرية الاسرائيلية مع حلول عام ١٩٨٤ .

المجموع الجزئي للقنابل الذرية	المجموع الجزئي للقنابل الذرية		قوة الانفجار	كتلة العرجة		اجمالي كمية اليورانيوم - ٢٣٥ التي تمت سرقتها	ليصل كمية فلوونوم - ٢٣٩ التي يمكن أنتؤها وفصلها منذ شهر ديسمبر ١٩٦٣	التقدير
	يورانيوم	فلوونوم		اليورانيوم	اليورانيوم			
	٢٣٥	٢٣٩		٢٣٩	٢٣٥			
				(بالكيلو جرام)	(بالكيلو جرام)		(بالكيلو جرام)	
١١		١١ أو ١٨	٢٠ أو ٦٠	٨ أو ٥	٨ أو ٥	١٧٥,٥	٩٠	الأدنى
٤١	١٠	٣٠	١٠	١٧	٥		١٥٦	الأعلى

٨ - في عام ١٩٨٥ ، وحسب تقديرات « أنتوني كروسمان » و « ريتشارد سيل » التي انتشرت في هذا الوقت . فإن اسرائيل كانت تمتلك ١٠٠ سلاح نووي على الأقل ، ويحتمل ١٤٠ سلاحا نوويا ، وينكر « ليونارد سبكتور » أن تلك التقديرات تفترض أن اسرائيل تمكنت من توسيع حجم كمية المواد النووية لديها بأكثر مما تقدر التحليلات التي تعتمد على المعلومات المتداولة حول طاقة مفاعل دايמוنا ، كما تفترض أيضا أن اسرائيل تمكنت من الحصول على « مواد انشطارية » من خلال السرقات من مصادر مختلفة (١٣٩) .

٩ - في عام ١٩٨٦ ، ينكر الفريق معهد الشانلي ، أن اسرائيل تمتلك حسب تقديراته حوالي ٤٥ رأسا حريبيا متوسطا قوة كل منها ٢٠ كيلو طن ، ويستند هذا التقدير إلى أن مفاعل دايمونا (٢٤ ميجاوات) يمكنه إنتاج من ٥ - ٨ كجم من

البلوتونيوم ، وبافتراض أن الكتلة الحرجة لقنبلة من العيار السابق ٨,٥ كجم من البلوتونيوم ، وبالتالي تمتلك اسرائيل نحو ١٤ قنبلة ذرية من البلوتونيوم ، اضافة الى قدرتها على إنتاج حوالي ٣٠ قنبلة من اليورانيوم الذى حصلت عليه من معامل «ابولو» الأمريكية ، ومن الممرقات الاخرى التى قامت بها(١٤٠) .

١٠ - فى عام ١٩٨٦ ، نشرت صحيفة «صنداي تايمز» تقريرها الشهير الذى تضمن معلومات «فانونو» ، حول صناعة الأسلحة النووية فى اسرائيل ، واستند التقدير الذى نشرته الصحيفة لعدد الأسلحة النووية الاسرائيلية إلى كمية البلوتونيوم التى أنتجها مفاعل دايמוنا (١٥٠ ميجاوات) خلال السنوات العشر التى عمل خلالها «فانونو» فى دايمونا (١٩٧٦ - ١٩٨٦) والتى تبلغ ٤٠٠ كجم ، ثم على أساس «الكتلة الحرجة» للقنبلة . فإذا كانت اسرائيل قد صنعت قنابل عيار ٢٠ كيلو طن ، يصبح العدد ١٠٠ قنبلة . أما إذا كانت قد أنتجت قنابل من عبارات أقل ، فإن ما أنتج من البلوتونيوم يكفى لصناعة ٢٠٠ قنبلة نووية(١٤١) ، ولم يدخل تقرير «صنداي تايمز» فى حساباته ما أنتج من البلوتونيوم قبل عام ١٩٧٦ ، وربما لو تم إدخال تلك الكمية السابقة ، لوصل «التقدير» إلى مابين ١٥٠ - ٣٠٠ سلاح نووى .

١١ - ينكر «فرانك برنابى» عام ١٩٨٦ - أنه حسب «معلومات فانونو» فإن الاسرائيليين ينتجون فى دايمونا حوالى ٤٠ كيلو جراما من البلوتونيوم - ٢٣٩ سنويا ، وأنهم يفعلون ذلك منذ عشر سنوات ، وربما عشرين سنة ، وتحتاج كل قنبلة إلى ٤ كجم من البلوتونيوم ، لذلك فإن اسرائيل قد أنتجت مقادير من البلوتونيوم تكفى لصنع مابين ١٠٠ - ٢٠٠ قنبلة نووية .

ويشير «برنابى» إلى اعداد «القنابل الهيدروجينية» لدى اسرائيل ، بقوله «أن اسرائيل أنتجت حوالى ١٧٠ كجم من الليثيوم - ٦ ، الذى يمكن إنتاج حوالى ٢٢٠ كجم من ليثيوم - ٦ ديوترايد على أساسه . وتحتاج القنبلة الهيدروجينية إلى حوالى ٦ كجم من ليثيوم - ديوترايد ، وعليه ربما تمتلك اسرائيل حوالى ٣٥ قنبلة هيدروجينية(١٤٢) . ويعد تقدير «برنابى» لاعداد قنابل اسرائيل الهيدروجينية هو أول تقدير بهذا الشأن .

١٢ - ذكر تقرير «الميزان العسكرى السنوى» الذى أصدره المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية (IISS) بلندن عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، بأن المعهد يعتقد أن اسرائيل تمتلك قدرات نووية استراتيجية ، وأشار إلى أن تقارير لم يتم التحقق منها - لكنه يرجحها - تفيد بأن عدد الرؤوس النووية التى أنتجتها اسرائيل يزيد عن ١٠٠ رأس نووى ، وأنها قد تتضمن أسلحة ذات اشعاع مكثف (نيوترونية)(١٤٣) .

١٣ - يذكر الكاتب الاسرائيلي «رامى طال» في تقرير له عام ١٩٩١ ، أن هناك معلومات تفيد ، بأن «المجلس القومي للمخابرات» - وهو هيئة معينة من قبل رئيس CIA - قد قدم تقريراً للرئيس الامريكى «جورج بوش» قبل وقت قصير من إعلانه مبادرته للحد من التسلح فى الشرق الأوسط فى مايو ١٩٩١ ، يؤكد أن اسرائيل لديها على الأقل ما بين ٦٠ - ٨٠ قنبلة نووية ، واستند التقرير فى ذلك إلى معلومات تم جمعها من CIA ، ووكالة الأمن القومى ، ووكالة المخابرات التابعة للبيتاجون ، ووكالة المخابرات التابعة لوزارة الطاقة^(١٤٤) .

١٤ - ينكر «سيمور هيرش» فى كتابه الشهير «الخيار شمشون» الذى صدر عام ١٩٩١ ، أن اسرائيل تمتلك ما يمكن تقديره بحوالى ٣٠٠ سلاح نووى ، استنادا على «معلومات فانو» واستنادا إلى معلوماته الخاصة . ويقول أن مفاعل دايونا الذى يعمل بطاقة تتراوح بين ١٢٠ - ١٥٠ ميجاوات - ينتج مواد مخصصة تكفى لصناعة مايتراوح بين ٤ - ١٢ قنبلة أو أكثر سنويا ، ويعتمد هذا على تصميم السلاح النووى^(١٤٥) ، وهكذا ، يبدو التقدير العددي الذى يقدمه «هيرش» مفتوحا تماما.

وفى الواقع ، فإن تقدير «هيرش» السابق لايعبر عن «معلوماته» بقدر ما يعبر عن تقدير نظرى يستند على الأسس التقليدية مع ادخال «المتغيرات الجديدة» فى الحساب ، إذ أن معلومات «هيرش» تفيد بأنه «فى منتصف الثمانينات» قام الفيزيائيون الاسرائيليون فى دايونا بانتاج «مئات» من الرؤوس النيوترونية ذات القوة المنخفضة^(١٤٦) ، وبالتالي فإن اسرائيل لم تقم بتوزيع مواردها النووية حسب عناصر المعادلة التقليدية .

ومن الواضح - كما تظهر التقديرات السابقة - أن تحديد «عدد» الرؤوس النووية الاسرائيلية بناء على أسس نظرية أمر فى غاية الصعوبة بعيدا عن وجود معلومات حول ماقامت اسرائيل به بالفعل ، فإذا كانت اسرائيل فى عام معين خلال نهاية السبعينات مثلا تمتلك حوالى ٤٠ كيلو جراما من البلوتونيوم - ٢٣٩ فإنها يمكن ان تستخدمها فى إنتاج ٤ قنابل ذرية من عيار ٢٠ كيلو طن ، أو ٨ قنابل ذرية من عيار ١٠ كيلو طن ، أو انتاج ٢٠ رأس نووى تكتيكى من عيار ٢ كيلو طن مثلا ، أو يمكنها أن تنتج تنويعا من تلك الرؤوس بنسب مختلفة . أما بالنسبة «للتقديرات المعلوماتية» السابقة ، فإنه لايمكن نفيها أو تأكيدها ، وبالتالي فإن ايجاد «تقدير نظرى» اقرب إلى الدقة - اذا لم نقبل التقديرات المعلوماتية - يمثلزم وضع فروض حول الخصائص المحتملة - على مستوى الرؤوس - للقوة النووية الاسرائيلية ، ثم تقدير كيفية «توزيع اسرائيل لموادها النووية» خلال عملية الانتاج ، بناء على تلك الافتراضات .

ولقد وضع « د . حامد ربيع » - بمشاركة بعض العلماء الفرنسيين من مركز الدراسات القومية في باريس - تقديرا حول حجم وخصائص القوة النووية الاسرائيلية يقترب من هذا المنطق الاخير إلى حد ما . وقد استند هذا التقدير في تحديده للمتغيرات التي تتحكم في نوعية وخصائص السلاح النووي الاسرائيلي على افتراض أساسي هو « سيطرة القنابل النووية للصغيرة » على القوة النووية الاسرائيلية . وبالتالي فإن اسرائيل - منذ عام ١٩٧٩ - لابد أن تتجه فقط لانتاج هذا النوع من القنابل ، بعد أن حصلت على « قنابل كبيرة » كافية في الاعوام السابقة لهذا العام ، بحكم ثلاثة أمور (١٤٧) :

١ - أن القنابل الصغيرة محدودة الاشعاع الذري ، رغم قدرتها التدميرية الرهيبة ، ومن ثم فإن اسرائيل تكون مطمئنة نسبيا .

٢ - توزع وتعدد الاهداف في منطقة الشرق الأوسط ، وبالتالي فإن الهدف هو الحاق أكبر اذى بأكبر عدد من الاهداف .

٣ - سهولة نقل القنابل الصغيرة مقارنة بالقنابل العملاقة ، اضافة إلى أن تكلفة انتاجها هي أقل بالضرورة .

وبناء على هذا الافتراض ، توصل التقدير إلى الصورة التالية لقوة اسرائيل النووية :

١ - امتلاك اسرائيل لحوالي ٣٠ قنبلة من زنة ٨ كيلو جرام من البلوتونيوم ، مع احتمال أن هذا العدد قد لا يتجاوز ١٠ قنابل ، وهو اجمالي العدد الذي تم انتاجه قليل النوجه إلى القنابل الصغيرة .

٢ - أن اسرائيل تمتلك عددا من القنابل أو الرؤوس التي يتراوح عددها بين ١٠٠ - ٢٠٠ قنبلة من النوع الصغير جدا ، والذي لا تتجاوز زنته ٢,٥ كيلو جرام ، وأساس هذا التقدير هو حجم البلوتونيوم المنتج ، والصور التي نشرها « فلنور » .

٣ - أن اسرائيل قادرة على أن تضيف إلى هذا العدد ٣ قنابل سنويا ، ابتداء من عام ١٩٨٦ الذي عرف فيه أنها تمتلك حوالي ٢٠٠ رأس نووي .

ورغم أن هذا التقدير ، يتجاهل أو يمسح عناصر ومعلومات هامة للغاية حول قوة اسرائيل النووية بحيث يصعب التأكيد على أنه يعبر عن أوضاع القوة النووية الاسرائيلية عام ١٩٨٩ ، الا أن « المنهج » الذي يتبناه يمكن أن يكون مفيدا تماما في ايجاد تقدير لعدد - ونوعيات الرؤوس النووية الاسرائيلية في أي سنة ، عبر مسار

الصراع اذا ما أدخلت كافة المتغيرات الأخرى في حساباته ، بحيث يتم التوصل في النهاية إلى « عدة أحجام » لعدد ونوعية الرؤوس النووية ، يستند كل حجم منها على افتراض معين يعبر عن الاعتبار المحتمل وجودها واقعياً في فترة زمنية محددة .

وبصفة عامة فإن تلك التقديرات السابقة أياً كانت الأسس التي تستند إليها توضح أن إسرائيل كانت تمتلك عبر مراحل الصراع المختلفة أعداداً كبيرة نسبياً من الرؤوس النووية ، التي تزايدت بالطراد من عام لآخر بحيث تزايدت بصورة مطردة كذلك قدرتها على التعامل مع أعداد أكبر من الأهداف المتنوعة ، وتزايدت قدرتها على التعامل بخيارات عديدة مع المواقف الصراعية المختلفة .

٢ - نوعية الرؤوس النووية الإسرائيلية :

ريما تكون نوعية الرؤوس النووية عنصراً أكثر تعقيداً من عدد الرؤوس النووية ، لأنه يستند أساساً على « المعلومات » وليس على التقديرات ، فالمواد الانشطارية تصلح لإنتاج مختلف أنواع الرؤوس النووية ، وتدخل في تركيب الرؤوس الهيدروجينية والنيوترونية مع إضافة مواد أخرى لها ، وتتوقف قدرة الدولة على تطوير كل من تلك النوعيات على عوامل مختلفة أهمها مستوى تطور بنيتها النووية ، وقدراتها التكنولوجية .

وتطرح مسألة « النوعية » - في دلالتها على خصائص القوة النووية الإسرائيلية - قضايا متعددة ، منها توقيت امتلاك إسرائيل لنوعيات محددة . وقابلية كل نوعية بحكم خصائصها الذاتية للاستخدام ، وعناصر كل « نوعية » منها ، وهو ما يمكن تناوله - بالنسبة للنوعيات التي تمتلكها إسرائيل - فيما يلي :

(أ) الرؤوس الذرية :

إن الرؤوس الذرية هي أول « فئة » من الرؤوس النووية امتلكتها إسرائيل ، ومن المرجح أنها استمرت في إنتاجها وتطويرها لفترة طويلة بعد ذلك تختلف التقديرات حولها ، ويصعب إيجاد « حكم » بشأنها ، وتطرح تلك النوعية عدة قضايا :

١ - عدد الرؤوس الذرية : ترجح كافة التقديرات السابقة ، أنها تمثل المكون الرئيسي لترسانة إسرائيل النووية ، فمعظم « الأعداد » المرصودة في الجدول السابق (ص ١٦٢) تمثل رؤوساً ذرية ، لكن من الواضح أن تلك التقديرات تعتبر الرؤوس الذرية « وحدة قياس » لقوة إسرائيل النووية ، أكثر مما تعتبرها مكوناً رئيسياً لها

بإستثناء تقديرات المبعينات ، وعدد من تقديرات النصف الأول من الثمانينات . ويتوقف ايجاد حكم دقيق بشأن هذه المسألة على المعلومات ، لكن من المتصور أن اسرائيل تمتلك اعدادا كبيرة منها ، وأن نسب تلك الرؤوس تتناقص مع تطور الترسانة الاسرائيلية ، فإذا كانت قد مثلت « كل » الترسانة في النصف الأول من المبعينات ، فإنها أصبحت تمثل « نصفها » في النصف الثاني من المبعينات ، والنصف الأول من الثمانينات وربما تقلصت نسبتها إلى « ثلث » - وقد يكون أقل - الترسانة بعد ذلك .

٢ - عيار الرؤوس النووية : تشير معظم التقديرات السابقة أن العيار الاساسي للرؤوس الذرية الاسرائيلية هو عيار « ناجازاكي » ، وهو ٢٠ كيلو طن . لكن بعض التقديرات - مثلما يذكر « برأي » - تقرر أنه يكاد يكون من المؤكد أن الاسرائيليين استخدموا مالىهم من بلوتونيوم لانتاج الكثير من الأسلحة النووية المتدنية القوة بدلا من قنبلة واحدة ، أو بضع قنابل عملاقة ذات قوة هائلة ، لأن الخيار الأول يمنح اسرائيل عدة امتيازات عسكرية هامة ، فعندما تكون القنابل أكثر عددا ، ولكنها أصغر حجما ، يمكن استخدامها لضرب عدد من الأهداف أكبر من عدد الأهداف التي يمكن ضربها بعدد أقل من القنابل ، وإن كانت أشد قوة^(١٤٨) ، فالعدد بالنسبة لاسرائيل أهم من القوة التدميرية .

ورغم أن « برأي » يقصد أن اسرائيل لم تنتج قنابل أكبر من ٢٠ كيلو طن ، فإن كتابات أخرى استخدمت نفس المقولة لافتراض أن اسرائيل قد أنتجت في الغالب قنابل ذرية - ليس المقصود تكتيكية - أقل من ٢٠ كيلو طن ، وبالتالي فإن اسرائيل قد اتجهت إلى إنتاج عيار آخر تماوى قوته التدميرية نصف القوة التدميرية لعيار ناجازاكي ، أى ١٠ كيلو طن ، وهو أمر واضح في بعض التقديرات السابقة .

٣ - شكل الرؤوس الذرية : إن الشككين الأساسيين للرؤوس الذرية هما : إما قنابل تلقى من القاذفات الثقيلة والمتوسطة وإما رؤوس يتم تحميلها في الصواريخ أرض - أرض متوسطة المدى ، ومن المؤكد أن الشكل الاساسي الذي تكونت منه قوة اسرائيل النووية عقب بداية الانتاج ، ولمنوعات ، كان « قنابل الطلقات » إلى أن تمكنت اسرائيل من تطوير حجم ووزن وأبعاد الرؤوس النووية بفرض تحميلها في رأس الصاروخ ، مع الاحتفاظ بنفس قوتها التدميرية ، أو تخفيض تلك القوة إلى حد ما ، فعملية التحميل تتطلب مستوى تكنولوجيا متقدما يتيح تصغير الرأس الحربي ، وتخفيف وزنها ، وتعديل شكلها بما يتلاءم مع شكل رأس الصاروخ ، ومن المرجح - بل المؤكد - أن اسرائيل قد تمكنت من القيام بذلك في النصف الأول من المبعينات .

٤ - « جاهزية ، الرؤوس الذرية : وهي إحدى القضايا التي شغلت كتابات كثيرة خلال السبعينات . فقد أثير بهذا الصدد سؤال حول ما إذا كانت إسرائيل قد قررت منذ البداية إنتاج « قابل ذرية مكتملة » أم إنتاج مكونات القنبلة وأجزائها فقط بصورة تتيح تجميعها خلال فترة زمنية قصيرة عند الضرورة ، وترتبت على هذه المسألة قضايا متعددة أهمها « القضية البيزنطية » التي تركز النقاش فيها حول ما إذا كان يصح القول بأن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية . إذا كانت قد قامت فقط بإنتاج مكونات القنبلة دون أن تقوم بتركيبها أم لا ؟ ، وما إذا كان يصح ذلك أن كانت قد قامت بتجميع الأجزاء دون أن تقوم بتركيب « المسبار الأخير » أم لا ؟ . وهي كلها أمور ليست ذات دلالات استراتيجية من أى نوع ، فالتمييز فى الواقع العملى - فى حالة إسرائيل أو غير إسرائيل - بين إمتلاك أجزاء القنبلة مفككة ، وبين إمتلاك القنبلة مكتملة لاسيما إذا كان الفاصل الزمنى بين الحالتين لا يتجاوز « الساعات » يشبه - كما يقول ستيف وايزمان ، وهيرت كرومنى - طرح سؤال متى تصبح القنبلة قنبلة (١٤٩) .

وعلى ذلك ، فإن إسرائيل تمتلك قابل ذرية ذات أعداد كبيرة ، بشكلين مختلفين ، وربما عيارين مختلفين كذلك ، وهى قابل مكتملة ، أو بالأصح قابلة للاستخدام وقت الضرورة .

(ب) الأسلحة النووية التكتيكية :

تمتلك إسرائيل أسلحة نووية تكتيكية منذ بداية النصف الثانى من السبعينات على الأرجح . وهى عبارة عن رؤوس « نووية » صغيرة للغاية ذات قوة تدميرية محدودة تستخدم عادة فى مسرح العمليات . ويقسم الكاتب الاسرائيلى « مفير سطيجلينس » الرؤوس النووية المخصصة للاستخدام فى ساحة القتال إلى نوعين أساسيين (١٥٠) .

١ - ميني نوك Mini-Nuke وهى كلمة كودية لأنواع مختلفة من القابيل الانتشارية التى تتراوح شحنتها - كما يقول - بين ٠.٠٥ - ٥٠ كيلو طن (ألف طن) .

٢ - قابل اشعاع مكثف (نيوترونية) تعتمد على التكنولوجيا التى تربط بين قدر ضئيل من القابيل الانتشارية وبين تركيز طاقة الصهر فى اتجاه إشعاع جزيئات « نيوترونات وإشعاعات جاما » على حساب القوة التدميرية (الصدمة - الحرارة) . لكن حسب معظم الكتابات ، فإن الرؤوس النووية التكتيكية تشمل على

الرؤوس النووية التي تصل قوتها إلى ٢ كيلو طن ، بل أن الرؤوس النووية التي تبلغ قوتها ٥ كيلو طن تعتبر بشكل ما رؤوسا تكتيكية ومن المعروف أن قوة قنبلة تقدر طاقتها التدميرية بـ ١ كيلو طن واحد تعادل القوة التدميرية لحوالي ١٠٠٠ طن من مادة "TNT" التقليدية .

وقد بدأت مسألة امتلاك اسرائيل لأسلحة نووية تكتيكية تثار على نطاق واسع عقب تجربة ١٩٧٩ ، النووية فهناك اتجاه واسع يقرر أن تلك التجربة تمت بفرض اختبار سلاح نووي تكتيكي - يوجد خلاف حول ما إذا كان انشطاريا . أم اندماجيا - يتمثل في : قنبلة مدفع نووية ، وحسب ما ينكره د . حامد ربيع نقلا عن مقال لامتياز اسرائيلي سابق في جامعة تل ابيب نشر في مجلة « ديرشبيجل » الالمانية ، فإن مواصفات تلك القنبلة - التي تمت صنعها بالتعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا كما يقول - كانت (١٥١) :

١ - قوتها التدميرية لانتجاوز ٢ كيلو طن ، وهو الأمر الذي يعني أن حدودها المكانية من حيث التدمير لن تتجاوز ٥٠ كلم^٢ ، أى مساحة لانتجاوز من حيث اتساعها ٧ كيلو متر طولاً في ٧ كيلو متر عرضاً .

٢ - أن تلك القنبلة يمكن أن تطلق من مدفع هاوتزر عيار ١٥٥ ملم ، أو من مدفع محمول على متن سفينة ، أو من صاروخ جو - أرض .

ويقرر « هيرش » كذلك أن تفجير ١٩٧٩ كان تفجيراً لقنبلة مدفعية نووية ذات قوة تدميرية منخفضة ويشير إلى أن اسرائيل قد قامت بإنتاج قذائف مدفعية نووية من عيارى ١٧٥ ، ٢٠٣ ملم (١٥٢) ، كما تؤكد مصادر متعددة أخرى - كالنشرة الاخبارية الصناعية « ايروسبيس ديلى » ، فى عددها الصادر فى ١ مايو ١٩٨٥ - أن لدى اسرائيل بعض القذائف المدفعية النووية (١٥٣) ، بل أن الفريق سعد الدين الشاذلى يشير إلى إمتلاك اسرائيل كافة أنواع وأوزان القذائف المدفعية النووية ، كما يشير إلى امتلاكها رؤوسا تكتيكية للصواريخ أرض - أرض قصيرة المدى مثل الصاروخ « لانس » (١٥٤) إضافة إلى ذلك ، فإن هناك مصادر متعددة تؤكد امتلاك اسرائيل لرؤوس نووية نيوترونية لامسيا بعد عام ١٩٨٢ ، وتصل تقديرات « هيرش » لأعداد تلك الرؤوس - حسب معلوماته - إلى عدة مئات (١٥٥) .

لكن ، باستثناء « القذائف المدفعية » و « رؤوس الصواريخ أرض - أرض قصيرة المدى » ، فإنه لا توجد مصادر معلومات متعددة ، أو مؤكدة تشير إلى امتلاك اسرائيل لأنواع أخرى من الأسلحة النووية التكتيكية ، فالفريق سعد الدين الشاذلى ، يؤكد قدرة اسرائيل على امتلاك كافة أنواع الرؤوس التكتيكية ، مقررًا أنه مادامت

إسرائيل تمتلك القدرة الفنية والإمكانات الصناعية لإنتاج القنابل الذرية ، والرؤوس التكتيكية للصواريخ أرض - أرض قصيرة المدى ، وللمدفعات ، « فإنها تستطيع أيضا أن تنتج رؤوسا نووية لاسلحة أمريكية لم يصق للولايات المتحدة أن تجهزها برؤوس نووية مثل الصاروخ الأمريكي جو - أرض من طراز « هاربون » (١٥٦) . وما هو أكثر إثارة من ذلك أن « ميمور هيرش » يشير إلى امتلاك إسرائيل بالفعل - طبقا لمعلومات لديه - « القابلية نووية » (١٥٧) ، لكن لا يمكن تأكيد « تقدير الشائلي » أو « معلومات هيرش » ، إلا أنه لا يمكن كذلك نفيهما ، أو تجاهلها ، وما يمكن فقط قوله هو أن السلاحين الآخرين يتطلبان لإنتاجهما مستويات تكنولوجية رفيعة يصعب الجزم بوجودها أو عدم وجودها لدى إسرائيل ، وأنه لا توجد مصادر معلومات تؤكد ذلك .

وعلى هذا ، فإن إسرائيل تمتلك بصورة قد تكون مؤكدة أنواعا هامة من الرؤوس النووية التكتيكية يرجح أنها حصلت عليها في النصف الثاني من السبعينات ، والنصف الأول من الثمانينات .

(ج) الرؤوس الهيدروجينية :

تمتلك إسرائيل الأسلحة الهيدروجينية - حسب معظم التقديرات - منذ أوائل الثمانينات ، إن لم يكن قبل ذلك . ويرى « فرانك برنابي » أنه لا يجب التشكيك كثيرا في تلك المسألة « ف لدى إسرائيل أفضل إحدى المجموعات ، بل وأفضلها من علماء الفيزياء النووية في العالم نسبة إلى عدد السكان ... فهم يتمتعون بالكفاءة ، لكن ما منعهم من إنتاجها هو الحصول على المواد ، وتلك كانت معضلة وجدوا لها حلا » (١٥٨) ، ويقدر « برنابي » ما تمتلكه إسرائيل من تلك القنابل بحوالي ٣٥ قنبلة عام ١٩٨٦ (١٥٩) ، وعادة ما تقاس طاقة انفجار القنبلة الهيدروجينية - حسب المعايير النووية - بالميجا طن ، وليس بالكيلو طن ، ويعادل الميجا طن قوة ١٠٠٠ كيلو طن ، أي مليون طن من مادة TNT التقليدية .

لكن القنبلة الهيدروجينية الإسرائيلية ليست في نفس قوة مثيلاتها على المستوى الدولي ، والتي تقاس « بالميجا طن » ، فحسب تقرير فانونو ، وتقديرات العلماء الذين تابعوه - كما يقول شلومو أهرونسون - « فإن وحدات إنتاج متطلبات القنبلة الهيدروجينية تمكن إسرائيل من إنتاج أسلحة هيدروجينية ذات طاقة تعادل عشرة أضعاف القنابل العادية ، أي حتى طاقة تبلغ ٢٠٠ كيلو طن لكل قنبلة » (١٦٠) . فطاقة القنبلة الإسرائيلية تعادل « خمس ميجا طن » ، وربما يصح الافتراض بأن إسرائيل لم تكن تريد إنتاج عيار أكثر قوة من ذلك .

على مستوى آخر ، يوجد مجال للنقاش حول « العدد » الذى يطرحه « برنابى » ، فهو يفترض أن كمية الليثيوم - ٦ ديوترايد التى أنتجتها إسرائيل حتى عام ١٩٨٦ قد وجهت كلها لصناعة « قنابل هيدروجينية » من العيار السابق ، لكن هناك مجالا للافتراض بأن إسرائيل قد وجهت معظم الكمية - ٢٢٠ كجم - نحو إنتاج رؤوس تكتيكية « نيوترونية » كاستمرار لتخطيطها السابق لعام ١٩٨٠ ، وبحكم ملازمة الأسلحة النيوترونية أكثر لأغراضها المتصورة ، بما لا يقارن بالأسلحة الهيدروجينية . وهذا لا يمنع بالطبع من أن إسرائيل قد تكون أنتجت عدة أسلحة هيدروجينية لمقتضيات التأثير النفسى ، والعظمة .

إن ، قد أكملت إسرائيل منظومة رؤوسها النووية خلال الثمانينات بامتلاك الرؤوس الهيدروجينية التى لم تكن معظم الكتابات تتصور إنتاجها نحو إنتاجها .

ثانيا : وسائل توصيل الرؤوس النووية :

إن المقولة الأساسية فى معظم الكتابات - إن لم يكن كلها - أن إسرائيل تمتلك وسائل مختلفة ومتنوعة لتوصيل رؤوسها النووية إلى الأهداف المختلفة فى مسرح الصراع ، فهى تمتلك قاذفات ثقيلة بعيدة المدى ، ومقاتلات قاذفة ملازمة لهذا الغرض ، وتمتلك كذلك صواريخ أرض - أرض متوسطة المدى - وطويلة المدى بالمعايير الإقليمية - تحمل رؤوسا نووية ، إضافة إلى نظم مختلفة لإطلاق وتوصيل الرؤوس النووية التكتيكية ، فلدى إسرائيل إذن قدرات توصيل يمكن أن تعمل على المستويين الاستراتيجى والعمليانى - التكتيكى ، لكن توجد ملاحظتان بالنسبة لهذه المقولة :

الأولى : إن عملية إمتلاك منظومة التوصيل المتكاملة قد تدرجت زمنيا عبر مراحل الصراع ، فلم تكن إسرائيل تمتلك كل هذه العناصر التسليحية فى السنوات الأولى للصراع ، إما بحكم عدم توافرها ، أو بحكم عدم تطوير الرأس النووى الملائم لحمله عليها .

الثانية : أن كل وسيلة من وسائل التوصيل السابقة تطرح قضايا تختلف عن القضايا التى تطرحها الوسائل الأخرى ، فيما يتصل بإستراتيجية إستخدامها والمهام التى يمكنها القيام بها ، وهى قضايا ترتبط بقدرة كل وسيلة على الأختراق أو البقاء ومداها ودقتها ، وغير ذلك .

ونظرا لاختلاف توقيت إمتلاك إسرائيل لكل « فئة » من نظم التوصيل

السابقة ، واختلاف ما تطرحه كل منها من قضايا ، يمكن مناقشة قضايا كل منها على حدة :

١ - وسائل التوصيل الجوية :

تمتلك إسرائيل منذ بداية إنتاجها للسلاح النووي عام ١٩٦٨ ، وسائل توصيل جوية إشتملت - عبر مسار الصراع - على قاذفات ثقيلة بعيدة المدى ، وقاذفات متوسطة ، ومقاتلات قاذفة قادرة على حمل أسلحة نووية ذات أوزان مختلفة لمديات مختلفة . ويرصد الجدول التالي ، أهم الطائرات الإسرائيلية التي يمكن أن تتحول إلى قاذفات نووية ، وخصائص كل منها من حيث المدى والحمولة (عام ١٩٨٤) :

الطائرة	التحدي	الحمولة (بالكيلو)	المدى الأقصى (بالكيلو)	المدى الأقصى (بالكيلو)
الف - ١٦ فلتكون	٧٥	١٢,٠٠٠	٥٧٥	١١٥٠
الف - ١٥ فلتكون	٤٠	١٦,٠٠٠	١٢٠٩	٢٤١٩
الف - ٤ فلتكون	١٦٠	١٦,٠٠٠	٧١٢	١٤٦٤
كثير	١٨٠	٩,٤٦٨	٤٧٧	٩٥٤
أي - ٤ سكاي هوك	١٨٥	٩,١٥٥	٣٣٥	٦٧٠
ميراج ٣ سي - جي	٢٠	٣,٠٠٠	٥٦٠	١١٢٠

المصدر : بيتر براى ، ترسلة إسرائيل للنووية ، مصدر سابق ، ص ١٩١ .

وتوجد ثلاثة عناصر أساسية ترتبط بوسائل التوصيل الجوية ، يمكن إجمالها فيما يلى :

١ - أن إسرائيل كانت تمتلك في كل مرحلة من مراحل الصراع وسيلة - أو وسائل - توصيل جوية ملائمة لحمل أسلحتها النووية ، ففي عام ١٩٦٥ ، وبمجرد إنتاج مفاعل داييمونا لكميات من البلوتونيوم ، بدأت إسرائيل تخطط كما ينكر ، ستيفن جرين ، للحصول على الطائرة فانقوم « أف - ٤ - إى » ، بينما كانت تلك الطائرة لاتزال فى طور التصميم ، وتمكنت من الحصول على ١٢ طائرة منها خلال سبتمبر - ديسمبر ١٩٦٩ لتكون أول وسيلة ملائمة تماماً ، لحمل رؤوسها النووية ، إذ كانت تلك الطائرة معدة ومجهزة للمهام النووية (١٦١) .

وكانت إسرائيل قد حصلت على ٤٨ قاذفة قتال من طراز سكاي هوك « أ - ٤ آى » بموجب صفقة عام ١٩٦٦ ، ثم تضاعفت أعداد تلك القاذفات إلى ١٠٠ قاذفة عام ١٩٧٠ (١٦٢) .

وخلال النصف الثاني من السبعينات ، والثمانينات حصلت إسرائيل على
المقاتلة القاذفة إف - ١٦ فالكون ، والقاذفة الأعراضية اف - ١٥ إيجل ، بأعداد
وصلت إلى ٧٥ طائرة من الطراز الأول و ٤٠ طائرة من الطراز الثاني عام
١٩٨٤ . وتزايدت تلك الأعداد بعد ذلك ، وكانت إسرائيل قد امتلكت في فترات
سابقة ، طائرات « ميراج - ٣ » ، و « كفير » ، وهي كلها طرازات قادرة على حمل
الرؤوس النووية بمعداتها الخاصة أو بتعديلات بسيطة .

٢ - إن المهمة الرئيسية لوسائل التوصيل الجوية هي حمل القنابل الذرية ذات
عيار ٢٠ كيلو طن ، وعيار ١٠ كيلو طن - إن وجدت - إضافة إلى الأسلحة
الهيدروجينية . لكن القاذفات المقاتلة والاعتراضية يمكنها كذلك العمل كمنصة إطلاق
للأسلحة النووية التكتيكية كالصواريخ جو - أرض إن كانت إسرائيل قد إمتلكتها ،
إضافة إلى مهام تكتيكية أخرى ، لكن تظل المهمة الأساسية لتلك الوسائل مهمة
استراتيجية .

ولقد كانت تلك الطائرات - حسب معظم المصادر - قادرة على حمل الرؤوس
الذرية التي أنتجتها إسرائيل وقت الحصول عليها ، وهي مسألة لاتثير قضايا ذات
أهمية إلا بخصوص السنوات الأولى لامتلاك إسرائيل للأسلحة الذرية . فيبتري رأى
ينكر أن وزن قنابل الجيل الأول في الترسانة الاسرائيلية قد يكون بين ٩٠٠٠ -
١٠٠٠٠ رطل (١١٣) ، بما يعنى أنها كانت ثقيلة للغاية . لكن « نيكولاس فاليري » ،
يقول إن تلك القنابل قد لا تزيد عن ٣٥٠٠ رطل (١٦٤) . بل أن هناك تقديرات أخرى
تشير إلى أن وزن القنابل الذرية البدائية الاسرائيلية ذات قوة ٢٠ كيلو طن كانت
تتراوح بين ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ كيلو جرام (١١٥) ، بما يعنى أن القاذفات الاسرائيلية
كانت قادرة على حمل أكثر من قبلة منها ، والوصول إلى مداها الأقصى في نفس
الوقت . وحتى لو كانت تقديرات « برى » صحيحة ، فإن القاذفة فانتوم إف - ٤
كانت قادرة على حمل قبلة واحدة ، والوصول بها إلى أقصى مدى لها خلال أوائل
السبعينات ، ولم تكن ثمة مشكلة في إعداد القنابل التي ينبغي توصيلها ، فقد كان لدى
اسرائيل في ذلك الوقت ١٢ قاذفة منها .

٣ - إن وسائل التوصيل الجوية الاسرائيلية تتمتع بمدى كبير حتى بحمولاتها
القصوى ، ويمدى أكبر - بالطبع - إذا تم تقليص الحمولة . فقاذفات إف - ٤ التي كانت
وسيلة التوصيل الرئيسية في السنوات الأولى - وربما بعد ذلك أيضا - تتمتع بمدى
يصل إلى ٢١٠٠ كلم ، أما إذا كانت حمولتها كاملة (٧٠٠٠ كجم) فإن مداها يصل
إلى ٨٠٠ كلم ذهابا وإيابا . وعادة ما لا توجد مشكلة المدى - الحمولة تلك عمليا ،

فدائما يتم تحميل القاذفة بحمولة تناسب المدى الذى سيتم التخطيط للوصول اليه ، مع الاستعاضة عن نقص الحمولة باستخدام طائرات اضافية ، إضافة إلى أن تلك المشكلات قد حلت بعد ذلك عن طريق تزويد القاذفة بخزانات وقود إضافية ، أو تزويدها بالوقود فى الجو .

ولقد استطاعت إسرائيل لبدء من النصف الثانى من السبعينات ، الحصول على طائرات بمدى وحمولة ملائمين لتحقيق أهدافها المفترضة كمقاتلات إف ١٦ ، وإف ١٥ . وبصفة عامة فإن مدى القاذفات الاسرائيلية كما يقول حسين أغا . يضع ضمن دائرة عملها مدنا عربية مثل بيروت ، دمشق ، القاهرة ، بغداد ، عمان ومنشآت حيوية كمد الغرات ومصافى النفط على الساحل السوري ، كما أن تخفيف الحمولة لهذه الطائرات بما يعادل الثلث تقريبا (أى ١٠٠٠ - ١٥٠٠ كلجم) يؤدى إلى وضع مدن جديدة مثل جدة والموصل والاسكندرية ، وأسوان داخل نطاق عمل القاذفات الاسرائيلية(١٦٦) ، وينكر روننى جونز أن قاذفات القنابل من طراز إف - ١٥ الإسرائيلية التى يعاد تزويدها بالوقود جوا فى مدى ١٢٥٠ ميلا يمكن - لو أعدت لمهام التفنن النووى - أن تغطي أجواء سوريا والأردن ومصر ، والعراق كاملة ، إضافة إلى معظم أجزاء إيران ، وليبيا وحوالى نصف السودان ، كما يمكنها أن تهدد مناطق القوقاز والقرم فى الاتحاد السوفيتى الذى قد يفكر فى الانتقام اذا استخدمت إسرائيل أسلحة نووية ضد سوريا(١٦٧) ، تبعا لحسابات تلك المرحلة .

كانت إسرائيل تمتلك - أذن - عبر مسار الصراع وسائل توصيل جوية قادرة على القيام بالمهام النووية المتطورة لها بكفاءة . لاسيما فى ظل تمتع بعضها بقدرة جيدة ، بل ومتفوقة على الاختراق . والبقاء بحكم معداتها وتجهيزاتها الالكترونية المتطورة - مثل اف - ١٦ واف - ١٥ . إضافة إلى قدراتها القتالية .

٢ - وسائل التوصيل الصاروخية :

برغم امتلاك إسرائيل « وسائل توصيل جوية » ذات كفاءة عالية ، فإن المقولة الرئيسية فى معظم الكتابات هى أن إسرائيل كانت تخطط منذ بداية اتخاذ برنامجها النووى مبارا عسكريا للاعتماد على الصواريخ أرض - أرض كوسيلة توصيل رئيسية ، لتكتسب رؤوسها النووية ملامح « السلاح المطلق » .

فلقد كانت إسرائيل قد بدأت برامج أبحاث لتطوير نظام صاروخى فى أواخر الخمسينيات ، وقامت فى ٥ يوليو ١٩٦١ - بينما كان مفاعل دايמוنا فى طور البناء - باختبار أول صاروخ أرض أرض من طراز « شافيت - ٢ » بحضور مجموعة بن

جوريون ورئيس الأركان وقتها « تمفى تسور » ثم أجرت الاختبار الثانى لصاروخ متعدد المراحل من طراز « شافيت - ٣ » فى أكتوبر من نفس العام ، لكن - كما ينكر فولد جابر - واجه برنامج الصواريخ صعوبات تكنولوجية - ربما تتصل بتطوير نظم التوجيه ، فتوقفت عملية الاختبارات ، وأبرمت إسرائيل عقدا - مع شركة « مارسيل داسو » الفرنسية لتطوير صاروخ موجه متوسط المدى ، وأقيمت تلك الاتفاقية سرا - مثل اتفاقية المفاعل - حتى اعترفت بها الحكومة الفرنسية فى يناير ١٩٦٦ (١٦٨) .

وقد ظهر بعد ذلك أن المواصفات المطلوبة التى كانت شركة « داسو » تطور على أساسها « الصاروخ » هى أن مدى الصاروخ يصل إلى ٣٠٠ ميل ، ويحمل رأسا حربية وزنها ١٢٠٠ رطل ، ويمكن إطلاقه من منصة متحركة ، ولا يزيد مدى الخطأ فيه عن دائرة إتساعها كيلو متر واحد ، وتحدد عام ١٩٧٠ لتسليمه (١٦٩) ، وهى المواصفات التى بدأت إسرائيل على أساسها تطوير برنامجها الصاروخى بعد ذلك عقب تسلمها « الصاروخ الفرنسى » .

وعبر مسار الصراع ، إمتلك إسرائيل طرازين من صواريخ « ام ، دى - ٦٦٠ » التى أطلق عليها اسم « جيركو » - أريحا - إيتداء من عام ١٩٧٠ ، كان الطراز الأول يقترب فى مواصفاته من الصاروخ الفرنسى ، بينما كان الطراز الثانى يختلف بصورة كبيرة عنه ، وهو طراز مطور إسرائيلياً ، ويمكن تناول أهم خصائص الطرازين ، وما يطرحه كل منهما من قضايا كوسائل توصيل نووية كما يلى :

١ - الصاروخ أرض - أرض جيركو - ١ :

تسلمت إسرائيل عام ١٩٧٠ - وربما قبل ذلك - تصميمات الصاروخ المتعاقد عليه مع شركة « داسو » مع ١٤ صاروخا من ذلك الطراز ، وبدأت إسرائيل فى إنتاج صواريخها الخاصة (جيركو) منذ عام ١٩٧١ ، على الأرجح ، وتتفق معظم الكتابات على أن إسرائيل قد أنتجت هذا الصاروخ منذ البداية ليحمل رأسا نووياً ، فقد (عبر الخبراء الأمريكيون - مثلا - أن نظام التوجيه الخاص بهذا الصاروخ غير مستقر إلى حد كبير ، وغير دقيق ، مما يفيد وفقاً للنتائج التى توصل إليها المحللون أن نوعاً واحداً من الرؤوس الحربية هو الذى سيكون ذا معنى بالنسبة له وهو الرأس النووية (١٧٠) وهو إمتحتاج صحيح ، فإفتراض أن « دائرة خطأ » صاروخ جيركو - ١ كانت « كيلو متر ، واحد فقط فإن استخدامه حاملا رأسا تقليديا لن يحقق نتائج ذات قيمة بالنسبة لهدف محدد ، أما بالنسبة « للصواريخ النووية » - كما ينكر المشير أبو غزالة - فإن المسألة تختلف ، إذ أنه لو سقط الصاروخ فى مساحة

(٢,٥ كيلو متر \times ٢ كيلو متر) فإن القوة التدميرية للرأس النووي تدمر هذه المساحة ، وليس مهما أن يسقط الصاروخ في أى نقطة داخل المساحة لأنه سينمرها(١٧١) .

ومن المؤكد - كما سبق القول - أن إسرائيل تمكنت خلال السبعينات من تركيب « رأس نووى » فى صاروخ جيركو - ١ ، لكن إحدى المشاكل الغامضة بهذا الصدد هي توقيت هذه العملية التى تتطلب مستوى تكنولوجيا معقدا ، فهناك من يصدر تقييمات متحفظة تماما حول هذه المسألة مثل « بيتر براى » الذى يشكك فى قدرة إسرائيل على القيام بذلك حتى عام ١٩٨٤ ، رغم أنه لم يملك إلا أن يفترض فى نهاية تحليله أن عملية التركيب قد تمت بالفعل(١٧٢) ، لكن معظم المصادر تشير - كما يذكر برنايى - إلى أن من المحتمل أن تكون عملية نشر الأسلحة النووية ، وإعلان حالة التأهب الشهيرة خلال حرب أكتوبر قد شملت صواريخ جيركو - ١ نووية(١٧٣) ، كما يؤكد تقرير « نايم » الشهير الذى كان أو ما نشر من معلومات حول « ناهب أكتوبر » وجود عدة صواريخ نووية لدى إسرائيل فى ذلك التوقيت(١٧٤) . كما يشير « هيرش » إلى أن إسرائيل كانت قد قامت عام ١٩٧٣ بتحميل رؤوس نووية على صاروخ جيركو - ١(١٧٥) . لذا فإن إسرائيل على الأرجح قد تمكنت بين عامى ١٩٧٢ - ١٩٧٣ من القيام بذلك العملية ، وإن كانت لا توجد معلومات حول الكفاءة التى تمت بها عملية التحميل ، والتى يمكن إفتراض أنها لم تكن ذات كفاءة عالية ، بدليل أن معظم المصادر التى أشارت إلى « ناهب ٨ أكتوبر » ركزت على أن إسرائيل قد اعتمدت فى تأهبها على قاذفات اف - ٤ ، وكثير ، وهو ما يشير إلى إحتمال عدم وجود ثقة من جانب القيادات الإسرائيلية فى سلامة عملية التحميل .

وإذا كان ذلك الافتراض الأخير صحيحا فإنه لا يرجع إلى أن إسرائيل كانت لا تزال تواجه مشاكل تصغير وزن القنبلة الذرية الأولى ليعادل وزن رأس صاروخ أريحا - ١ (٥٠٠ كجم) ، فثمة مصادر تشير إلى أن إسرائيل فى تلك الفترة كانت قادرة على إنتاج رؤوس ذرية وزنها ٤٥٠ كجم(١٧٦) ، وقد لا يرجع كذلك إلى مشكلة تعديل أبعاد القنبلة وحجمها . لكن على الأرجح ، فإن عدم كفاءة عملية التحميل كانت تعود إلى مشاكل ضبط توقيت التفجير ، والحفاظ على إتزان الصاروخ خلال توجهه نحو الهدف ، وبالطبع يمكن أفترض أن إسرائيل قد أتمت تلك العملية بكفاءة بعد فترة قصيرة من عام ١٩٧٣ .

٢ - الصاروخ أرض جيركو - ٢ :

رغم أنه لا يوجد غموض مقصود من جانب إسرائيل حول مسألة إمتلاكها للصواريخ أرض - أرض ، إلا أنها تحيط تفاصيل برنامجها الصاروخي بنوع من المرية ، وهي مسألة واضحة تماما بالنسبة للطراز المطور من صواريخ « جيركو » . فهناك مصادر مختلفة تشير إلى أن طرازاً مطوراً من صواريخ « جيركو » قد تم إنتاجه في أواخر السبعينات ، ونظراً لاختلاف مداه عن « جيركو - ١ » ، يشار إليه بأنه « جيركو - ٢ » ، لكن المعلومات شبه المؤكدة بالنسبة لهذا الطراز الأخير لم تظهر سوى في النصف الثاني من الثمانينات ، والتي تشير على الأرجح إلى طراز ثالث مطور ، وإن كان يطلق عليه كذلك « جيركو - ٢ » . وعموماً ، يبدو أن عملية تطوير « جيركو - ٢ » قد مرت بمرحلتين يمكن توضيحهما باختصار فيما يلي :

أ - الطراز الأول من جيركو - ٢ : أشارت عدة مصادر إلى تطوير هذا الطراز عام ١٩٧٧ ، فقد أشار « شيام بهاتيا » عن تقرير « اللايزر فر » البريطانية إلى قيام إسرائيل في ذلك العام بإختبار أحد طرازات « جيركو » المعلة القادرة على حمل ٧٥٠ كجم في إطار مشروع إسرائيلي - إيراني مشترك ، كما ذكر أن « دايان » قال لمسؤول إيراني كان يزور إسرائيل في تلك الفترة « أن هذا الصاروخ يمكن أن يعتبر صاروخاً برأس نووي » (١٧٧) . وقد أشار الخبير الأمريكي « ريتشارد ميل » إلى تطوير إسرائيل « صاروخاً نووياً » في تلك الفترة ، وحسب ما يقول « فإن إسرائيل قد قامت بتطوير رؤوس نووية لصواريخ أريحا - ٢ في معهد وايزمان ، وشارك علماء أمريكيون في عملية التطوير ، وقد وصف أحد هؤلاء العلماء الرأس النووي للصاروخ بأن طولها ٢ قدم ، وقطرها ٢٠ بوصة ، وزنتها ٢٢٦ رطلاً ، وقد تم ذلك كله - كما يقول - قبل عام ١٩٨١ (١٧٨) ، ورغم أن تلك المعلومات تلقى بظلال كثيفة على عملية « التحميل » كلها ، إلا أن الجزء الهام فيها يؤكد على وجود صاروخ نووي معدل تم تحميله برأس نووي « بكفاءة » في نهاية السبعينات .

ب - الطراز الثاني من صواريخ جيركو - ٢ : تم إختبار هذا الطراز في « مايو ١٩٨٧ » ، ثم مرتين بعد ذلك بمدى يصل إلى ٨٢٠ - ١٤٥٠ كيلو متراً ، وربما يكون هو نفس الطراز السابق معدلاً ، لكنه عموماً هو الذي يسمى « جيركو - ٢ » . وقد ذكرت مجلة الدفاع الدولي في يوليو ١٩٨٧ ، أن هذا الصاروخ يحمل رأساً نووية ، « أن التجربة الأخيرة للصاروخ هامة بمداهما الذي تحقق - ٨٢٠ كلم - لأنها تعني أن صواريخ إسرائيلية مسلحة برؤوس نووية يمكنها الوصول إلى العواصم الهامة « المعادية » بما فيها بغداد » (١٧٩) .

إن الصفة الأكثر أهمية بالنسبة لهذا الطراز هو «مدا» ، الذي يصل إلى ١٥٠٠ كم ، فقد كان مدى صاروخ جيركو - ١ قصيراً بما لا يمكن إسرائيل من تغطية كافة أهدافها النووية «صاروخيا» في المنطقة ، وبالتالي كان عليها أن تعتمد على القاذفات بعيدة المدى ، لكن «جيركو - ٢» ، على الأرجح يقوم بتغطية معظم أهداف القاذفات ، ويتلافى كذلك سلبات وسائل التوصيل الجوية ، فهو «سلاح مطلق» ، قادر على الاختراق . والبقاء ، إذ لا يوجد دفاع ضده . وحسب ما يشير «د . خليل الشقافي» ، فإن جيركو - ٢ قادر بمداه على تغطية جميع الأهداف داخل مصر ، سوريا ، العراق ، الأردن ، لبنان ، والكويت ، إضافة إلى شرق ليبيا ، وشمال السودان ، وشمال شرق السعودية ، والأهم - على مستوى معين - أن هذا الصاروخ كان يمكنه الوصول بمصادقية إلى الأجزاء الجنوبية من الاتحاد السوفيتي (١٨٠) .

إذن ، فإن إسرائيل أصبحت منذ عام ١٩٧٣ على الأرجح تمتلك وسائل توصيل صاروخية للأسلحة النووية ، وقامت بتطوير أسلحتها الصاروخية بعد ذلك حتى حصلت على «طرز ذي أهمية خاصة» في النصف الثاني من الثمانينات ، يمكنه أن يحمل الرؤوس الذرية الاستراتيجية ، وربما الرؤوس الهيدروجينية كذلك .

٣ - نظم التوصيل التكتيكية :

إذا كانت إسرائيل قد بدأت تطور أسلحة نووية تكتيكية منذ عام ١٩٧٤ ، فإنها كانت تمتلك وسائل توصيلها قبل ذلك ويقسم «منير مطيجليتس» ، الأسلحة النووية الخاصة بساحة القتال طبقاً لوسائل الإطلاق إلى ثلاثة أنواع هي :

١ - مدفعية ذات تسليم نووي ٢ - ألغام نووية

٣ - صواريخ قصيرة المدى (ابتداءً من عشرات الكيلو مترات)

ويضيف أن هناك قنابل صغيرة ، وصواريخ جو - أرض تحمل رؤوساً نووية ، لكن - كما يقول - هذين النوعين لا يستخدمان في المواجهة الميدانية فحسب (١٨١) ، وحسب ما يقوله «الفريق سعد الشاذلي» ، فإن إسرائيل تمتلك نظم لإرسال الأسلحة النووية التالية (١٨٢) :

١ - الصاروخ أرض - أرض قصير المدى من طراز «لاتس» ، الذي يبلغ مداه ١٢٠ كم ، وهو قادر على حمل الرؤوس النووية .

٢ - الهاوتزر عيار ٢٠٣ ملم ، وهو قادر على إطلاق قذائف نووية تكتيكية

من أنواع متعددة القوة ، ابتداء من القذائف ذات قوة ٢ كيلو طن ، وحتى قذائف قوتها ٥٠٠ كيلو طن بمدى ١٦ كم .

٣ - الهاوتزر (م - ٧١) عيار ١٥٥ ملم الذى يصل مداه إلى ٣٥ - ٤٠ كم . وهو الهاوتزر الذى قيل أنه أستخدم فى تجربة سبتمبر ١٩٧٩ النووية .

وفيما عدا ذلك ، تنكر مصادر مختلفة أن إسرائيل تمتلك وسائل أخرى متعددة لايصال الرؤوس النووية التكتيكية ، لكنها لا تؤكد . فيما عدا هيرش - قدرة إسرائيل على إنتاج رؤوسها التكتيكية ، فهناك عدة نظم تسليحية إضافية لايصال منها (١٨٣) :

١ - الصاروخ جو - أرض من طراز « هاريون » بمدى ١٠٠ كم .

٢ - الصاروخ المضاد للمفن جابريل - ٢ ، و ٣ بمدى ٤٠ ، و ٦٠ كم .

٣ - القذائف جو - أرض الموجهة بدقة مثل « مافريك » بمدى ٢٠ كم ،

ان مشكلة « الأسلحة النووية التكتيكية » قد تكون فى الواقع مشكلة « رؤوس » أكثر منها مشكلة « نظم إيصال » . فإذا كانت إسرائيل قد تمكنت بالفعل من امتلاك القدرة على إنتاج الغام نووية ، أو « رؤوس حربية أصغر حجما تكفى لأن توضع فى حقيبة أوراق » (١٨٤) كما يقول هيرش ، فإنها لن تعمد وسيلة لتطوير نظم لايصالها . لكن الأهم من ذلك ، هو أن امتلاك إسرائيل لتلك الرؤوس النووية الصغيرة ، لن يؤدى فقط إلى إضافة مهام جديدة للأسلحة النووية الاسرائيلية . على المستوى التكتيكي والعملياتي ، لكن أيضا إلى نوع من إعادة الحسابات الشاملة على صعيد كافة وسائل الإيصال النووى ، بحيث يمكن « للقاذفات » مثلا أن تعمل كمنصة إطلاق لأسلحة نووية تكتيكية ، وليس فقط كوسيلة إطلاق للأسلحة النووية الاستراتيجية .

وفى النهاية ، فلن إسرائيل - إذن - قد تمكنت عبر مسار الصراع - مع تفاوت الدرجة فى كل فترة - من امتلاك أعداد متزايدة ونوعيات مختلفة من الرؤوس النووية ، إضافة إلى وسائل إيصال ملائمة لتلك الرؤوس ، وهو مكان يمكنها - حسب مستوى الامتلاك - من العمل على مستويات مختلفة ابتداء من ممارسة الردع ، أو الحرب الشاملة ، وحتى خوض حرب محدودة باستخدام أسلحة تكتيكية ، أو القيام بمهام ميدانية محددة باستخدام تلك الأسلحة الصغيرة ، لكن ينبغي التأكيد مرة أخرى على أن كثيرا مما سبق نكره يستند إلى افتراضات ، أو معلومات قد لا تكون دقيقة ، أو مؤكدة تماما .

٢ - قابلية القوة النووية الاسرائيلية للاستخدام « الفعلى » .

إن إمكانية « الاستخدام الفعلى » لأسلحة إسرائيل النووية هي المعيار الذى يحدد مصداقية التهديد باستخدامها ، إذا افترضنا أن « التهديد » هو شكل الاستخدام الرئيسى لها عبر مسار الصراع . طالما أنها لم تستخدم بالفعل ، ومن الواضح - مما سبق - أن إسرائيل تمتلك ترسانة نووية متكاملة كانت « نظريا » قابلة للاستخدام بقرار سياسى ، إلا أن مسألة الاستخدام - أو التهديد به - بالنسبة لإسرائيل تحديدا تطرح عدة قضايا أساسية ترتبط بقابلية هذه القوة النووية للاستخدام بحكم خصائصها الذاتية ، وأوضاعها العامة ، وبحكم أبعاد مسرح العمليات الذى تعمل فيه ، وأهدافها (targets) المحتملة .

إن « القابلية للاستخدام » تتوقف إذن على متغيرات بسيطة تتدخل فى العلاقة العامة بين امتلاك السلاح وبين القدرة على استخدامه . وفى هذا الإطار يمكن تحليل قابلية القوة النووية للاستخدام من خلال دراسة عدة محدّدات ارتبطت بالقوة النووية الاسرائيلية تحديداً ، وهى :

- ١ - « حد الكفاية » للقوة النووية الاسرائيلية .
 - ٢ - إختبار كفاءة الأسلحة النووية الاسرائيلية .
 - ٣ - « خط الأمان » للتعجيرات النووية الاسرائيلية .
 - ٤ - إندماج ونشر عناصر القوة النووية الاسرائيلية .
- وسوف يتم تناول كل من تلك المحدّدات فى إطار المعلومات المتاحة ، وبدون تفصيلات واسعة ، فى الإطار التالى :

أولاً : حد الكفاية للقوة النووية الاسرائيلية .

إن مناقشة مسألة « كفاية » أسلحة إسرائيل النووية بالنسبة لعدد الأهداف المعادية المحتملة فى التخطيط النووى الاسرائيلى ، ثم قدرة تلك الأسلحة على إلحاق نسب تدمير كافية بتلك الأهداف بما يردع الدول العربية عن شن هجوم ضد إسرائيل ، مسألة تبدو أحياناً بلا مضمون حقيقى . فهى فى الأساس من قضايا « التوازن النووى » ، ولهست من قضايا الاحتكار النووى ، إذ أن وجود توازن يدفع كل دولة لامتلاك عدد أكبر من الأسلحة ، ونوعيات أكثر تطوراً منها ، تحت تأثير الهبات نظام

الردع المعقدة ، وبالتالي لايفترض أن هذه القضية قائمة في الصراع العربي الاسرائيلي من الأساس .

الأكثر من ذلك ، أن ماهو مطروح في الصراع العربي الاسرائيلي ، هو أن إسرائيل قد سعت - كما وضح خلال الثمانينات - إلى إمتلاك أعداد من الأسلحة النووية لايوجد مبرر «أمنى» حقيقى لامتلاكها بما فى ذلك مبرر تعدد الأهداف (Targets) ومصادر التهديد ، وسعت كذلك لامتلاك نوعيات من الأسلحة تسبب قدرا من التدمير لايوجد هدف (Target) بحجم يبرر إمتلاكها ، وبالتالي فإن المطروح هو القضية العكسية وليس القضية الاماسية .

ومع ذلك نظل مسألة « حد الكفاية » هامة للغاية ، لأنها تلقى الضوء على قضية « فائض القوة » الاسرائيلية بشكل أكثر تحديدا من أية اتجاهات نظرية ، ولأنها كذلك من القضايا المطروحة ، والهامة ، فى كتابات جادة تتناول استراتيجية استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية ، فهى ترتبط بقضايا الاستخدام الاستراتيجى المتصور للقوة النووية فى التخطيط النووى الاسرائيلي ، بقدر ما ترتبط بمسألة بناء القوة النووية الاسرائيلية .

وبداية ، فإن المحدد الاماسى لكفاية الأسلحة النووية الاسرائيلية من حيث عددها وقوتها التدميرية هو عدد الأهداف المحتمل ضربها ، إضافة إلى « حجم » تلك الأهداف ، والذي يفترض أنه يتحكم فى تخطيط عملية تحديد « القوة التدميرية » للأسلحة النووية . وفى هذا الاطار ، فإن المقولة السائدة حول التخطيط النووى الاسرائيلي هى أنه يقوم على افتراض تعدد مصادر التهديد ، واحتمال حدوث « حالة » سيئة تواجه فيها إسرائيل كافة تلك المصادر مجتمعة . إلا أنه لايمكن الاقرار ببساطة بأن منطق « أسوأ حالة » يصلح فى التخطيط النووى ، كما هو عليه فى التخطيط التقليدى ، فمن الممكن تصور أوضاع نظرية تدفع إسرائيل إلى وضع القوة العسكرية العراقية مثلا فى حسابات بنائها لقوتها التقليدية ، إذ قد تقوم العراق فى ظرف ما يدفع عدة فرق عسكرية للاشتراك فى معركة تدور على جبهة الجولان - كما حدث جزئيا - أو على الجبهة الاردنية ، لكن يصعب تصور أوضاع متعددة تصبح فيها العراق جزءا أساسيا فى التخطيط النووى الاسرائيلي ، فإستثناء تلك الحالة « النادرة » التى حدثت عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ لاتوجد حالات أخرى ، مع ملاحظة ان العراق - إضافة إلى ليبيا - قد تكونا حالتين متصورتين قياسا إلى دول أخرى كتونس ، أو السودان أو اليمن ، أو المعودية ، وغيرها .

ومع ذلك ، يمكن الافتراض أن إسرائيل تخطط فى بناء قوتها الاستراتيجية

على أساس عدد الأهداف القائمة في كل دول المواجهة ، إضافة إلى العراق ، وليبيا ، وحتى السعودية . كما توحى بذلك معظم الكتابات . وبناء على ذلك فإن الأهداف التي تستهدف إسرائيل لإستخدام قوتها النووية ضدها تصبح كما هو موضح في جدول : شاي فيلمان ، التالي :

البيانات	السنة	الهدف	عدد السكان	النسبة	البيانات	السنة	الهدف	عدد السكان	النسبة
الدولة					الدولة				
مصر	١٩٧٧	—	٢٨,٧٤٠,٠٠٠	٢٥	العراق	١٩٧٥	—	١١,٩١٠,٠٠٠	١٣
	١٩٧٥	—	٣٧,٢٢٠,٠٠٠			١٩٦٨	—	٨,٨٦٠,٠٠٠	
	١٩٧٥	القاهرة	٥,٩٢١,٠٠٠			١٩٦٥	بنغازي	١,٤٩١,٠٠٠	
	١٩٧٥	الاسكندرية	٢,٢٢٠,٠٠٠			—	المنصورة	٠,٢١١,٠٠٠	
		الجيزة	٠,٨٩٢,٠٠٠			المرسى	٠,٢٦٤,٠٠٠		
		اسوان	٠,٢٥٨,٠٠٠						
سوريا	١٩٧٧	—	٧,٨٤٠,٠٠٠	٢٨	ليبيا	١٩٧٥	—	١,٩٤٠,٠٠٠	١١
	١٩٧٧	دمشق	١,٠٩٧,٠٠٠			١٩٧٥	طرابلس	٠,٤٢٦,٠٠٠	
						١٩٧٥	بنغازي	٠,٣٧٩,٠٠٠	
الأردن	١٩٧٦	—	٢,٧٨٠,٠٠٠	٣٨	السعودية	١٩٧٧	—	٩,٥٢٥,٠٠٠	١١
	١٩٧٦	حماة	٠,٦٧٢,٠٠٠			١٩٧٤	—	٨,٧١٠,٠٠٠	
		الزرقاء	٠,٢٥١,٠٠٠			١٩٧٤	قربان	٠,٦٦٧,٠٠٠	
		أريحا	٠,١٣١,٠٠٠			—	جدة	٠,٥١١,٠٠٠	
						الطائف	٠,٢٠٥,٠٠٠		

* النسبة : تعني نسبة سكان الإهداف إلى مجموع السكان العالم في الدولة
المصدر : شاي فيلمان ، الخيار النووي الاسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٦٣ - ٦٤ .

ويطرح « شاي فيلمان » في تناوله للأهداف المحتملة للقوة النووية لاسرائيل ، وحد الكفاية المطلوب للتعامل مع تلك الأهداف ، واحدا من أهم « التحليلات » التي تستند على أسس استراتيجية في تناولها لهذه المسألة ، حيث يقول : إن السمة البارزة في هذه الدول هي تجمع الأهداف ذات القيمة ، ففي معظم دول المنطقة لا توجد أكثر من ٣ - ٥ أهداف ذات أهمية استراتيجية ، وتتميز هذه الأهداف بواسطة الأسلحة النووية سيحرم هذه الدول ، على الأقل كما هي معروفه لنا الآن ، فتدمير ٣ - ٤ أهداف في كل دولة تدميرا تاما قد يقضى على ٢٠ - ٣٠ في المائة من سكانها ، وهذا يترك أثرا بعيدا عن الدول التي يتم ضربها ، فبالنسبة لمعظم هذه الدول تتركز أمالها من أجل مستقبل أفضل على ٣ - ٥ أهداف وهي الأهداف المذكورة ، إذ أن كل مايمت

للقرن العشرين بصفة يتركز في هذه الأهداف . مثل أهم المراكز التجارية ، الفنية ، الصناعية ، الأكاديمية ، العسكرية والسياسية ، فجميعها تتركز في هذه الأهداف ، ويمكن أن تضاف إلى « أهداف الجدول » عدة أهداف استراتيجية في كل دولة من هذه الدول ، مثل حقول النفط في السعودية ، العراق ، وليبيا ، ومد الفرات في سوريا ، ومد اسوان (المد العالي) في مصر لاستكمال خريطة الأهداف العربية .

وعلى ذلك ، فإن التجمعات السكانية الواردة في الجدول ، بالإضافة إلى حقول النفط والسمود تصل إلى ما بين ٢٥ - ٣٥ هدفا بارزا ، ومن المحتمل أن يتطلب تدميرها تدميرًا كاملاً ، أكثر من الحجم الطبيعي المقدر للقوة النووية الإسرائيلية . عام ١٩٨٢ - أي ما بين ٣٠ - ٤٠ قبيلة ذات قوة ٢٠ - ٦٠ كيلو طن لكل واحدة ، لكن من أجل الردع الفعال ، تعتبر هذه القوة - كما ينكر فيلدمان - كافية وأكثر (١٨٥) .

إن ، حسب ما يقول فيلدمان في تقديره « الذائع الثميرة » ، فإن ٣٠ - ٤٠ قبيلة استراتيجية ذات قوة ٢٠ - ٦٠ كيلو طن كافية لتدمير الأهداف المتصورة لإسرائيل في كل من مصر ، سوريا ، الأردن ، العراق ، ليبيا ، والسعودية على المستوى الاستراتيجي ، وإذا كانت القوة التدميرية المعيارية للقنابل الذرية الإسرائيلية - كما سبق - تبلغ ٢٠ كيلو طن على الأرجح ، وإذا كانت إسرائيل تستخدم تلك النوعية وحدها ، فربما ستحتاج إسرائيل إلى أعداد أكبر قليلاً قد تصل إلى ٦٠ قبيلة . أما إذا كانت إسرائيل تستخدم قنابلها الهيدروجينية التي تبلغ قوتها ٢٠٠ كيلو طن ، فإنها ستحتاج إلى أعداد أقل بكثير ، لكن من المتصور منطقياً أنها قد تستخدم قنابلها الهيدروجينية ضد العواصم الكبرى بينما تستخدم قنابلها الذرية ذات العيارين ٢٠ - ١٠ كيلو طن ضد المدن الكبيرة ، والأهداف الحيوية الأخرى ، وبالتالي ، فإنها لن تحتاج - تبعاً لأهداف فيلدمان - إلا إلى ما يلي :

١ - حوالي ٦ قنابل هيدروجينية من عيار ٢٠٠ كيلو طن على الأكثر للتعامل مع ٦ عواصم عربية .

٢ - حوالي ٨ قنابل ذرية عيار ٢٠ كيلو طن للتعامل مع المدن الكبيرة في الدول العربية .

٣ - حوالي ١٢ قبيلة ذرية عيار ١٠ كيلو طن على الأكثر للتعامل مع الأهداف الحيوية ، والمدن العربية الصغيرة .

وبالتالي ، فإن إسرائيل لم تكن في حاجة إلا إلى حوالي ٢٦ سلاحاً نووياً متنوعاً

بمعايير مستوى نوعية قوتها خلال الثمانينات لبناء استراتيجية نووية ممتاسكة ، أما بمعايير السبعينات ، فإن ما هو أقل من « تقدير فيلمان » كان يكفي لبناء تلك الاستراتيجية .

على مستوى آخر ، فإن للكتابات العربية التي تتناول « حد الكفاية » لترسيانة إسرائيل النووية تتوصل إلى نتائج مختلفة بحكم استنادها على أساس مختلف ، كما يوضح الأستاذ « أمين هويدى » فى الجدول « التالى » الذى يقدر فيه عدد الرؤوس الذرية اللازمة لضرب بعض المدن العربية و « الإسرائيلية » ، فبالأعلى على العدد اللازم لتمجير المدن الموفيتية كما توضحه بعض الدراسات التى تتناول تأثير الرؤوس الذرية على بعض المدن الموفيتية فى إطار التخطيط الأمريكى لاستخدام القوة النووية على المستوى الدولى .

عدد الرؤوس الذرية اللازمة لضرب بعض المدن العربية والإسرائيلية فبالأعلى على العدد اللازم للمدن الموفيتية*

المدن العربية والإسرائيلية			المدن الروسية		عدد الرؤوس الذرية التى تحتاجها كل منها	
المدينة	التعداد (بالآلاف)	المدينة	التعداد (بالآلاف)	٤٠ كيلو طن	٥٠ كيلو طن	١ ميجا طن
القاهرة الكبرى	٨٥٣٩	موسكو	٧١٧٢	٤٨	٤٣	٦
بغداد	٣٢٠٥	لينجراد	٤٤٠٢	٣٥	٣١	٤
صان	٧٣٢	ريجا	٧٤٣	١٤	١٢	٢
الرياض	٦٦٦	فرونيز	٦٥٥	١٠	٩	١
دمشق	٨٣٦	أوديسا	٨٣٢	١٣	١١	٢
تل أبيب	٢٣٦	تومسك	٣٤٨	٥	٥	١

* الأرقام الواردة فى الجدول تعتمد على تقديرات عامى ١٩٨٠ - ١٩٨٢ .

المصدر : أمين هويدى ، الصراع العربى الاسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى . مصدر سابق ، ص ١٩٨

ويرصد الكاتب ثلاث ملاحظات على هذا الجدول - « ذى الأهمية القصوى » حسب تعبيره - هى (١٨٦) :

١ - أن تمجير مدينة من المدن يحتاج إلى عدد كبير من الرؤوس الذرية ذات القوة الكبيرة التى قد تصل إلى ٤٠ أو ٥٠ كيلو طن ، أو يمكن أن يرتفع ذلك إلى أحجام تصل قوتها إلى الميجا طن ومضاعفاتها .

٢ - فى حالة توافر رؤوس ذرية بقوة أقل (٥ كيلو طن ، ١٠ كيلو طن ، ٢٠ كيلو طن) ستحتاج الاغراض ذات القيمة المضادة لتدميرها كاملة إلى أضعاف هذه الأعداد المشار إليها فى الجدول ، أما إذا وجهت الرؤوس الذرية لضرب أغراض ذات قوة مضادة ، فإن الأمر سوف يحتاج إلى أعداد أكبر ووسائل إطلاق أنق .

٣ - إذا كان المراد هو إحداث مجرد خسائر جسيمة فى الاغراض ذات القيمة ، المضادة ، أو الاغراض ذات القوة المضادة ، فإن هذا ممكن حدوثه من الطرفين - اسرائيل والعرب - بأعداد قليلة من الرؤوس الذرية ، وبأعداد كبيرة من الأملحة التقليدية وفوق التقليدية .

ومشكلة هذه الطريقة فى حساب « حد الكفاية » - حتى لو كانت تقريبية - هو منهجها ذاته ، فقد تم الاعتماد على عملية حسابية تتم على مستوى الصراع الدولى فى ظل « نظام توازن نووى » معقد ، وليس على أساس تحليل طبيعة الأهداف الإقليمية ذاتها ، وبالتالي فإن النتيجة التى يتم التوصل إليها هى أن « العواصم العربية الخمس » - المرصودة فى الجدول - فقط تحتاج إلى ١٢٠ قنبلة ذرية من عيار ٤٠ كيلو طن لكي يتم تدميرها ، وهو رقم يمثل ثلاثة أضعاف ما افترض « فيلدمان » أنه عدد كاف أقصى (٤٠ قنبلة) بقوة قصوى (٤٠ كيلو طن) لتدمير ٣٥ هدفا عربيا ، وليس فقط خمسة أهداف عربية كبيرة . وحسب نفس الطريقة ، فإنه إذا تم افتراض أن إسرائيل سوف تستخدم القنابل « الاستراتيجية » التى يرجح أنها تمثل القطاع الرئيسى فى ترسانتها - وهى القنابل عيار ٢٠ كيلو طن - فإنها تحتاج إلى ٢٤٠ قنبلة لتدمير خمس عواصم عربية .

ويعتمد « خليل الشقافى » على نفس الأساس - فيما يبدو - فى تقديره لعدد القنابل الإسرائيلية اللازمة لتدمير الأهداف العربية المتصورة لها ، فكما يقول « إن التدمير الشامل لمدن مصر الرئيسية الثلاث (القاهرة ، الاسكندرية ، والجيزة) ، والتى تبلغ مساحتها حوالى ١٤٤ كلم ، وعدد سكانها حوالى ١١,٥ مليون نسمة سيتطلب حوالى ١٢ قنبلة نووية ، كما تحتاج إسرائيل ما بين ٢ - ٤ قنابل بقوة ٢٠ كيلو طن لكل منها من أجل التدمير الكلى لكل مركز سكانى رئيسى فى بلدان عربية أخرى ، ويتطلب تدمير ما بين ١٥ - ٢٥ مدينة عربية رئيسية فى خمسة بلدان عربية ما يتراوح بين ٦٠ و ١٠٠ قنبلة نووية » (١٨٧) ، وهى كذلك أرقام تعادل أضعاف ما يشير إليه « فيلدمان » .

إن الطريقة السابقة تعتمد على طريقة حساب معقدة على مستوى الصراع الدولى ترتبط بامتلاك القدرة على التدمير المؤكد المتبادل (MAD) ، أو امتلاك

المقدرة المؤكدة على تدمير نسبة معينة - غالبا هي نسبة كبيرة - من سكان وموارد الدولة الأخرى كشرط ضروري في ظل وجود التوازن النووي ، وسيناريوهات الضربة النووية الأولى ، والثانية ، وهي حسابات لازمة لاستقرار ميزان الردع بين الطرفين ، كما أن هذه « الطريقة » ترتبط بتصور معين لاستخدام القوة على المستوى الأقصى من مستويات الحرب النووية ، وهو مستوى « الحرب النووية الشاملة » ، التي يهدف كل طرف خلالها إلى إحداث « تدمير شامل » لمقدرات الخصم وبالتالي ، فإن لهذه الطريقة من الحسابات سياقها المحدد .

لكن بالنسبة للوضع النووي في المنطقة ، فإن هذا السياق غير قائم ، في ظل امتلاك إسرائيل وحدها للأسلحة النووية ، التي قد يكفي وجود عدد قليل منها ، أو حتى مجرد وجودها ، دون الدخول في معضلة الكمية والنوعية لتحقيق أهداف إسرائيل الأساسية ، لاسيما في ظل واقع أن عدد وطبيعة الأهداف المحتملة لا يبرر على الإطلاق امتلاك « قوة » بهدف تدميرها جميعا ، أو تدميرها بالكامل . فلا توجد لدى أية دولة عربية سوى مدينة أو إثنين هامتين ، لدرجة أن تدمير كبراهما - العاصمة - قد يعيد الدولة إلى « العصور الوسطى » ، كما يقول شاي فيلتمان^(١٨٨) ، كما أنه لا توجد قيادة سياسية يمكن أن ترهن عاصمتها - أو حتى ميناها الأساسية - مقابل هدف سياسي ما أيا كان هذا الهدف .

ومع ذلك ففئة احتمال بأن إسرائيل قد تكون تفكر « بمنطق خارج عن سياقه » ، أي منطق القوى العظمى في بناء قواتها النووية ، وهو منطق لا يبرر لإسرائيل فقط هذا الحجم من القوة الذي وضع أنها سعت لامتلاكه ، لكنه أيضا يدفع لافتراض بأن إسرائيل لاتزال تطور حجم قوتها النووية حتى الآن في ظل شعور بأنها لم تصل إلى « حد الكفاية » بعد . وهنا يجب التمييز بين مستويين من القوة النووية (٣) التي يمكن أن يمارس هذا المنطق تأثيراته عليهما :

١ - مستوى القوة الاستراتيجية : وهو المستوى الذي تمت المناقشة السابقة في إطاره ، فمن المحتمل أن تكون إسرائيل تفكر في احتمالات وجود « ضربة أولى عربية » - بعكس ما هو قائم في ظل الاحتكار - بصورة ما ، كأن تقوم الدول العربية بشن هجوم شامل تستخدم خلاله الصواريخ أرض - أرض ، والقاذفات ، والمقاتلات للقائفة مستخدمة ذخائر تقليدية شديدة الانفجار ، أو أسلحة كيميائية وبيولوجية فيما يشبه « الضربة الأولى » . ومن المقصور في هذه الحالة أن الضربة الشاملة قد تؤدي إلى إلحاق خسائر شديدة بقوة إسرائيل النووية سواء بتدمير قواعد الإطلاق ، أو نظم التوصيل ، أو ممتدعات تخزين الأسلحة النووية ، أو مراكز القيادة النووية بما يؤدي إلى شلل جزئي ، أو متوسط لقدرة الرد الإسرائيلية النووية .

بناء على مثل هذا السيناريو « النظري » يمكن أن تكون إسرائيل قد بررت لنفسها امتلاك قوة نووية كبيرة « محمية » . وهو بالطبع سيناريو لم يطرح خلال مسار الصراع بلية صورة تبرر اعتماده كأساس جاد لامتلاك قوة كبيرة . فعندما هدد الرئيس عبد الناصر في سنة ١٩٦٦ بشن هجوم وقائي ضد إسرائيل ، كان يقصد - بافتراض أنه كان جادا - قصف مرفق واحد محدد هو « مفاعل دايمونا » . وعندما هدد الرئيس صدام حسين في إبريل ١٩٩٠ بضرب إسرائيل كيماويا - وهي ضربة مضادة وليست أولى - حدد بنفسه نسبة الخصائر المحتملة لمثل تلك العملية الواسعة بتأكيده على « حرق نصف إسرائيل » ، وليس كلها - فلم تكن مثل هذه الأمور لتجعل إسرائيل تفكر في امتلاك ترسانة استراتيجية كبيرة تحسبا لهذا الاحتمال .

٢ - مستوى القوى التكتيكية : فإذا صح افتراض أن العدد الأكبر لاسلحة إسرائيل النووية يتركز في اسلحة نووية تكتيكية ، وليس استراتيجية - وهو ما يستبعد « تحليل فيلتمان » - فإن المنطق الإسرائيلي في تلك الحالة لا يستند إلى فكرة امتلاك « حد معين » من تلك الاسلحة - ٦٠ ملاحا تكتيكا مثلا - يتيح لها هزيمة القوات المهاجمة ، لكنه قد يكون مستندا إلى منطق القوى العظمى في تخطيطها لاستخدام الأسلحة التكتيكية - الذي تحكمه اعتبارات تدفع في اتجاه التفكير في تدمير « القوات المهاجمة » بصورة شبه كاملة - طالما أنها قد تكون امتلكت - كما ذكر « هيرش » - « المئات من الأسلحة التكتيكية » .

فلقد قامت القيادة الامريكية بتحليل تدريبات استخدام الاسلحة النووية التكتيكية في اطار معركة تخوضها ١٠٠ كتيبة و ٧٠٠ سرية في مختلف حالات الموقف القتالي ، وتوصلت إلى نتائج هامة - بعد دراسة استمرت ٥ سنوات - حول متوسط قوة الشحنات النووية التكتيكية اللازمة لتدمير الوحدات موضوع التجربة ، كما يلي (١٨٩) :

الهدف الذي يجب تدميره	شحنة للنووية اللازمة
١ - سرية مشاة ميكانيكية	٢ كيلو طن
٢ - كتيبة مشاة « مشاة مع الانتشار بين السرايا والكتائب »	٣٠ كيلو طن
٣ - قيادة قتالية « مؤلفة من ٣ كتائب »	٣٠٠ - ٥٠٠ كيلو طن
٤ - فرقة مدرعة في منطقة المعشد	٤ ميجا طن

وإذا كانت إسرائيل تفكر تبعا لمثل هذه الحسابات ، والتي تشير إلى أنها يجب أن تمتلك ما بين ١٥٠ - ٢٥٠ قنبلة نووية تكتيكية من عيار ٢ كيلو طن لكي تكون قادرة على تدمير «لواء» واحد مؤلف من ٣ كتائب ، فإنها لن تصل إلى «حد الكفاية» حتى لو امتلكت ٢٠٠٠ سلاح نووي (تكتيكي) .

وفي النهاية يمكن الوصول إلى نتيجتين أساسيتين تعبران عن معضلة حد الكفاية هما .

١ - أن إسرائيل لم تكن - تبعا لمنطق فيلتمان - تمتلك عبر مسار الصراع « حد الكفاية» فقط ، لكنها تمتلك « فائض قوة» لا يوجد مبرر استراتيجي لامتلاكه ، مقارنة بالتحديات التي تواجهها ، فحوالي ٢٦ قنبلة متنوعة كانت كافية لبناء «ردع استراتيجي» ذي مصداقية ، يمكن أن يضاف إليها ٦٠ سلاحا نوويا تكتيكيًا للتعامل مع قوات مهاجمة في مسرح العمليات إذا كان الردع الاستراتيجي سيخلف « فجوة ردع» معينة تستغلها الدول العربية لشن حروب متوسطة النطاق .

٢ - أن إسرائيل - إن كانت تفكر بمنطق الدول العظمى - لن تمتلك على الإطلاق ما يمكن أن يعتبر بالنسبة لها «كافيا» لتحقيق أهدافها ، أو إقناعها بأنها آمنة . وسوف تستمر في انتاج وتطوير وتخزين اسلحة نووية طالما انها تمتلك القدرة على ذلك ، وطالما يسمح « المناخ الميأسى الدولي» لها بذلك .

إذن على مستوى من المستويات ، فإن إسرائيل تمتلك ما يزيد عن « حد الكفاية» النووي ، والذي يكفي لبناء استراتيجية نووية متعاضدة وذات مصداقية ، بصرف النظر عن تلك التوجهات الإسرائيلية التي تدفعها إلى الاستمرار في مضاعفة قوتها النووية .

ثانيا : اختيار كفاءة الاسلحة النووية الإسرائيلية .

إن أية مناقشة متعمقة على المستوى النظري لعلاقة التجارب النووية بقبالية القوة النووية الإسرائيلية للاستخدام الفعلي من شأنها أن تلقى بظلال كثيفة على امكانية اعتماد إسرائيل بإطمئنان على قوتها النووية في بناء استراتيجية ذات مصداقية ، لا سيما بالنسبة للأسلحة التكتيكية الانتشارية ، والهيدروجينية ، والنيوترونية ، التي يستلزم تطويرها اختيار كفاءتها ومدى تطابق قوتها التدميرية الفعلية . مع قوتها التدميرية المفترضة ، لكن هذه الدراسة - مثل دراسات كثيرة - تفترض أن الاسلحة النووية الإسرائيلية قابلة للاستخدام الفعلي دون حاجة لإجراء تجارب نووية مكثفة ،

مثلما كان الحال بالنسبة للدول العظمى والكبرى التي طورت قوتها النووية خلال الخمسينات والستينات ، ويستند هذا الافتراض إلى ثلاثة عوامل ، هي :

١ - أن إسرائيل قد قامت بتطوير أسلحتها النووية التي تحتاج بالضرورة إلى اجراء عمليات تجارب نووية في وقت متأخر - السبعينات - بحيث كانت قدرة على الاستفادة بشكل ما من نتائج عمليات التطوير السابقة . فحسب معظم الكتابات ، فإن السلاح الذري ، العياري ، لا يحتاج إلى اختبار طالما أنه يصمم وفقا لما هو معروف حول تصميماته ، لكن ما يحتاج إلى اختبار هو الأسلحة النووية التكتيكية التي يستلزم تطويرها القيام بعمليات تصغير متتالية ، والأسلحة الهيدروجينية والنيوترونية ذات التصميمات المعقدة التي تبنى على نظريات الانشطار . والاندماج النووي معا ، والتي لايمكن الوثوق في كفاءتها دون اختبارها .

ان الحقائق المتعلقة بالاختبارات النووية تدفع عادة إلى الحذر في اطلاق أحكام محددة حول قابلية اسلحة إسرائيل النووية على مستويات معينة للاستخدام الفعلي . لكن ثمة حقيقة هامة ، هي أن إسرائيل قد بدأت خوض مجال التصغير والتكبير في وقت متأخر تماما ، فقد كانت الولايات المتحدة وفرنسا مثلا دولتين تعملان في ظل « مجاهل نووية » ، بحيث كانتا ترتادان مجالا جديدا عليهما أن تتأكدا من كل نتيجة تتوصلان اليها فيه . ولم يكن الحال هكذا بالنسبة لاسرائيل التي بدأت عمليات التطوير في السبعينات في ظل معرفتها ودراستها لما تم التوصل اليه بالنسبة للدول السابقة ، وفي ظل احتماليين آخرين أكثر أهمية :

(أ) أن تكون إسرائيل قد تمكنت من الحصول على التصميمات الدقيقة النووية التي تحتاج - بالضرورة - إلى اختبار بوسيلة ما من هيئات التطوير الامريكية والفرنسية ، فالحصول على التصميمات أسهل بالتأكيد من الحصول على « يورانيوم مخضب بطريق التهريب » ، من معامل « نيوميك » ، الأمريكية . ويشير « هيرش » ، بوضوح إلى احتمال أن تكون إسرائيل « قد نجحت بشكل أو بآخر في الحصول بصورة غير شرعية على نتائج الاختبارات الامريكية » (١٠) ، كما يشير « بيرر » ، بيان ، إلى « أن تطوير القنبلة الهيدروجينية الإسرائيلية كان ينطوي أيضا على « علاقة فرنسية » (١١) ، بما يعني ان إسرائيل قد حصلت من فرنسا على تسهيلات هامة بهذا الصدد ، وكان افتراض عدم حاجة السلاح الذري إلى « الاختبار » يعتمد على افتراض أنه تم تصميمه بنفس الطريقة المسائدة ، فإنه يمكن بشكل ما - مع الاقرار بوجود تعقيدات مختلفة - افتراض أن الحصول على تصميمات دقيقة للأسلحة التكتيكية ، والهيدروجينية يسهل عملية انتاجها دون الحاجة إلى اختبارات بالمعنى التقليدي .

(ب) أن إسرائيل قد حصلت بالفعل على تسهيلات هائلة في مجال الاختبار النووي من جانب فرنسا بحيث يمكن افتراض أنها حصلت على قدرة عالية على تصميم أسلحة نووية معقدة دون اختبارها ، فوقاً للاتفاقية الإسرائيلية - الفرنسية عام ١٩٥٧ ، كان ثمة نص حول التعاون في هذا المجال بين الطرفين ، بما مكن علماء إسرائيل من المشاركة في التجارب النووية الفرنسية التي أجريت بين عامي ١٩٦٠ ، و ١٩٦٤ في مركز التجارب الفرنسي بصحراء الجزائر . ويشير كل من ستيف وايزمان ، وهيرت كروسنى في كتابهما « القبلة الإسلامية » ، إلى أن إسرائيل قد استفادت تملأ من التجارب النووية الفرنسية ، وإن لم يكن ذلك قد تم عن طريق المشاركة المباشرة في عمليات الاختبار ، فإن العلماء الإسرائيليين قد حصلوا على كافة البيانات الأساسية الخاصة بالتجارب ، وتصميم وإداء الأسلحة النووية ، إذ كان النص الدقيق ليند « المشاركة في الاختبارات » الذي وافقت عليه فرنسا في اتفاقيتها مع إسرائيل يشير إلى إتاحة حصول إسرائيل غير المقيد على بيانات التفجيرات النووية الفرنسية (١١٢) ، إلا أن « أرمنت لوفيفر » يؤكد أن علماء إسرائيل قد شاركوا في التجارب ، بل أنه يشير إلى أن من المحتمل أن تكون فرنسا قد ساعدت إسرائيل في تصميم وتفجير القبلة التجريبية الأولى لها في إحدى مناطق التجارب الفرنسية في الجزائر (١١٣) ، وأياً كانت دقة تلك المعلومات ، فمن المؤكد أن إسرائيل حصلت على خبرة مباشرة في هذا المجال ، لاسيما وأن فرنسا كانت تقوم بإجراء تجارب في تلك الفترة - (١٩٦٠ - ١٩٦٤) - على عمليات التصغير النووي .

٢ - أن إسرائيل تمتلك قاعدة تكنولوجية « نووية » متطورة تتيح لها اتباع بدائل وخيارات مختلفة لضمان كفاءة الانتاج دون اختبار على بعض المستويات ، فالعلماء الإسرائيليون - حسب كتابات مختلفة - يتمتعون بدرجة من الكفاءة يفترض معها أنهم قادرون على الاستفادة من نتائج التفجيرات السابقة في تصميم أسلحة جديدة دون نسبة خطأ تذكر ، إضافة إلى ذلك « فإن الإسرائيليين - كما يقول برنابى - يلجأون إلى تصميم الأسلحة النووية باستخدام أساليب « الانفجار الداخلي » - وليس آلية المدفع - وهي أساليب لا تحتاج إلى تجارب واسعة النطاق ، كما أنهم يستطيعون التأكيد من أن الأسلحة التي يقومون بتصميمها تولد انفجارات مع قوتها التدميرية ضمن حدود تقيدهم بشرط أن تكون المواد المستخدمة في العملية الانشطارية هي البروتانيوم ، أو البلوتونيوم من النوع المخصص لصنع السلاح النووي (١١٤) .

وكما هو سائد ، فإن من الممكن استبدال عملية التفجير النووي بإجراء الحسابات الخاصة بالقوة التدميرية للسلاح بواسطة أجهزة الكمبيوتر العملاقة

(الموير كومبيوتر) ، أو الاقتصار على التصميم الدقيق للملاح من اجراء الحسابات على أجهزة الكترونية أقل تعقيدا . لكن ذلك ينطبق - تحديدا - على الأسلحة التكتيكية الانشطارية ، أما بالنسبة للأسلحة الهيدروجينية أو النيوترونية المعقدة في تصميمها ، فإنها لاتصبح قابلة للاستخدام - حسب معظم الآراء - الا بعد إجراء اختبار نووى لها ، رغم أن آراء أخرى تقرر أن من الممكن إجراء حسابات قوة تفجيرها باستخدام أجهزة «الموير كومبيوتر» .

ولقد سعت إسرائيل طوال النصف الثاني من الثمانينات إلى الحصول على ثلاثة أجهزة كومبيوتر عملاقة من الولايات المتحدة ، الا أنها لم تتمكن من ذلك حتى الآن^(١٩٥) ، وقد ذكر تقرير صادر عن معهد ابحاث الدفاع التابع للبتاجون عام ١٩٨٩ ، أن إسرائيل لم تتمكن « حتى الآن » من إجراء الحسابات والاحصاءات اللازمة لصنع القنبلة الهيدروجينية ، وسوف يمكنها حصولها على تلك الأجهزة من إجراء تلك الحسابات ، وأضاف التقرير « أن رفض الولايات المتحدة بيعها هذه الأجهزة سيحطل محاولات إسرائيل لصنع القنبلة الهيدروجينية ، فإن العمليات التي يقوم بها هذا «الموير كومبيوتر» في شهر يستغرق إجراؤها حوالي ٨ سنوات فيما لو أجرتها إسرائيل بالمعدات الموجودة لديها^(١٩٦) ، وبالطبع لا مجال للافتراض بأن إسرائيل قد قامت بتلك الحسابات عن طريق أجهزة غير متطورة ، إذ أن موثوقيتها ستكون ضعيفة ، لذا فإن المشكلة الوحيدة الجادة الخاصة بأهمية الاختبار بالنسبة لإسرائيل هي مشكلة « القنبلة الهيدروجينية » ، وبالتالي « النيوترونية » .

٣ - أن هناك معلومات شبه مؤكدة حول قيام إسرائيل بإجراء تجربة نووية واحدة - على الأقل - في سبتمبر ١٩٧٩ ، مع إشارات هلمة بأن تلك التجربة « كانت تتعلق بجهاز نووى إنماجي . فمن المؤكد أن إسرائيل قد فكرت بالضرورة في معضلة « التجارب النووية » ، بالنسبة لها في ظل وجود قيد جغرافي على قدرتها على إجراء تجارب نووية يتمثل في مساحتها الصغيرة قبل عام ١٩٦٧ ، ثم قيد مياसी قوى على قيامها - مثل كل دول العتبة النووية - بذلك . ولفترض أن إسرائيل كان يمكنها بصورة ما أن تتجاوز القيد المياसी ، فإن القيد الجغرافي - حتى بعد ١٩٦٧ - لم يكن يتيح أمامها سوى خيارين :

الأول : إجراء تجربة نووية « تحت الأرض » في صحراء النقب ، التي تعد المكان الوحيد الملائم لذلك في إسرائيل .

الثاني : إجراء تجربة نووية خارج إسرائيل في اراضي دولة أخرى ، أو عبر البحار .

وتتوافر معلومات - تتفاوت في مدى مصداقيتها - حول قيامها بإتباع هذين الخيارين ، وهو ما يمكن تناوله بإيجاز شديد في نقطتين :

١ - أن هناك احتمالا بأن تكون إسرائيل قد أجرت تجربة لجهاز نووي على عمق ٨٠٠ متر تحت سطح الأرض بصحراء النقب في نهاية سبتمبر ، أو بداية أكتوبر ١٩٦٦ ، وقد قدم « فؤاد جابر » ، في عام ١٩٧١ تصورا « فنيا » تفصيليا لكيفية إجراء إسرائيل مثل تلك التجربة (١٩٧) ، وتناول د . تيسير الفاشف بصورة موسعة في دراسة له عام ١٩٨٧ للمؤشرات المؤيدة ، والمؤشرات النافية لحدوث تلك التجربة (١٩٨) . ويتضح مما استعرضه د . الفاشف أن هذه المسألة خلافية إلى حد كبير ، لكن توجد بعض النقاط الهامة بخصوص احتمالات حدوث تلك التجربة . ففي ٢٠ أغسطس عام ١٩٦٥ - أي قبل إجراء التجربة المحتملة بعلم - ذكر « هيكال » في مقال له بعنوان « الخطر الذري يحوم حول أفاق الشرق الأوسط » ، أن « إسرائيل على مقربة من إمكانية تفجير جهاز نووي ، مضيفا « أنني متيقن من ذلك » (١٩٩) ، كما أن اللواء « حسان سويلم » أشار في دراسة له إلى يوم محدد أجريت التجربة فيه ، وهو يوم ٣ أكتوبر ١٩٦٦ (٢٠٠) .

وعموما ، فإنه لا يمكن نفي أو تأكيد احتمالات حدوث مثل هذه التجربة ، فلم تكن هناك لدى « حكومة اشكول » ، في ذلك الوقت تلك الدوافع القوية التي تجعلها تقدم على مثل هذه المخاطرة ، لاسيما بعد تعهدا للولايات المتحدة بعدم اتخاذ قرار بدء إنتاج السلاح النووي بشهور قليلة ، لاسيما أن إسرائيل كان يمكنها في أي وقت إنتاج السلاح الذري الأول دون حاجة إلى إجراء تفجير نووي . ويكاد يكون الاحتمال المرجح الذي يمكن أن يدفع إسرائيل إلى القيام بذلك هو أن علماء إسرائيل كانوا قد صمموا « جهازا نوويا » بطاقة أقل من القوة التدميرية « لعيار ناجازاكي » حسب توجيهات « اشكول » ، وتمكنوا بصورة ما من اقناعه للقيام بتلك العملية ، وهو احتمال لا يمكن إصدار أحكام بشأنه .

٢ - أن إسرائيل قد أجرت بالفعل - حسب معظم المصادر - تجربة نووية يوم ٢٢ سبتمبر عام ١٩٧٩ ، بالقرب من جزيرتي الامير انوارد على مسافة ١٥٠٠ ميلا جنوب شرقي رأس الرجاء الصالح وهناك « كم هائل » من الكتابات حول تلك التجربة وملاسماتها ، ورد فعل الادارة الامريكية - ادارة كارتر - تجاهها إلا أن أهم تلك الكتابات تؤكد أن ما حدث يوم ٢٢ سبتمبر كان « تجربة نووية » ، وأن اشارات وقوع الانفجار التي أرسلها القصر الصناعي الأمريكي « فيلا » كانت مؤكدة ، وينفرد « ستيفن جرين » في كتابه « بالسيف » بتقديم عرض تفصيلي حول كيفية ودوافع

الإدارة الأمريكية للتغطية على ما قامت به إسرائيل (٢٠١)، أما «فرانك برنابي» فيقيم عددا من الأخطاء العلمية والعملية الهامة التي تشير إلى أن تفجيراً نووياً قد حدث في ذلك التاريخ (٢٠٢) .

وتشير معظم الكتابات التي تتناول تلك التجربة إلى أنها تجربة مشتركة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا ، إلا أن «هيرش» يشير إلى أنها كانت أقرب إلى تجربة إسرائيلية ، إذ أنها تمت بمقتضى اتفاق عقده «عيزرا وايزمان» وزير الدفاع الإسرائيلي فتمت إسرائيل بمقتضاه إلى جنوب أفريقيا التكنولوجيا والمعدات التي يتطلبها إنتاج قذائف مدفعية نووية (٢٠٣) ، وربما اقتصر دور جنوب أفريقيا في تلك العملية على تقديم المدفع عيار ١٥٥ ملم التي قامت بتطويره إلى إسرائيل - وهو المدفع المستخدم في إجراء التجربة - إضافة إلى تقديمها تسهيلات إجراء التجربة ، ويقرر «برنابي» كذلك انها كانت تجربة إسرائيلية ، وليست تجربة مشتركة (٢٠٤) .

وتشير بعض الكتابات إلى أن التجربة كانت تتعلق بسلح نووى «انشطاري» تكتيكي (٢٠٥) ، إلا أن معظم آراء العلماء المتخصصين تشير - كما يقول «برنابي» - إلى أنه «إذا كانت إسرائيل قد أجرت تفجيراً نووياً ، فإنه يعتبر دليلاً على أنها تجري تجربة لتصميم «قنبلة هيدروجينية» (٢٠٦) . وينكر «برنابي» أن تقدير علماء مركز «لوس الاموس» - وهو مختبر للأسلحة النووية في لوس انجلوس - الأمريكي ، هو أن الانفجار كان صغيراً نسبياً بما يعادل ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ طن من مادة TNT ، وأنه قد يكون اختصاراً لقنبلة نيوترونية ، لكنه - أي برنابي - يستبعد احتمال أن يكون الانفجار ناتجاً عن «قنبلة نيوترونية» ، ويؤكد أنه قد يكون لآلية قذح (جهاز تفجير) القنبلة الهيدروجينية The Triggering mechanism for a Thermonuclear weccapan (٢٠٧) ، ويشير د. نيوودر تيلور العالم الفيزيائي الشهير - كذلك - إلى مثل هذا الاحتمال على سبيل القطع ، فعندما سأل «ستيفن جرين» عما إذا كان في صور قانون ومعلوماته - وكان قد اطلع عليها - دليل على أن برنامج الأسلحة الإسرائيلي قد اختبر سلفاً ، قال :

«بالطبع ، ومن دون أدنى شك .. لقد كانت إسرائيل تنتج أسلحة نووية حرارية صغيرة ، إنما قوية ، من ضمن برنامج متقدم ، والشئ المهم في هذه العملية بالذات ، هو أن تعزيز قدرة الأسلحة يولد شكوكاً أثناء عملية إنتاج الأسلحة ، فلا يمكن في الحقيقة القيام بذلك من دون إجراء تجارب ، إذ أن أقل خطأ في حسابات الصهر - واندخال الديوتيريوم في الأسلحة يؤدي إلى هدر المواد المكونة للأسلحة ، الضرورية لأية عملية إنتاج . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن من الضروري فحص

الاجزاء المعدنية المخصصة ، وهذه العملية لا يمكن القيام بها عبر « رسومات بيانية » ، و « جداول مستعارة أو مسروقة » .. إن إسرائيل قامت بتجربة جهاز نووى مصغر (٢٠٨) .

- ومن مجمل النقاط الثلاث السابقة يمكن تأكيد افتراض قابلية الأسلحة النووية الإسرائيلية للاستخدام ، اما لأن بعضها لم يكن فى حاجة اصلا إلى اختبار ، أو لأن بعضها الآخر صمم على اساس خبرة سابقة بشكل دقيق للغاية ، أو أختبر « كومبيوتريا » ، أو لأن تلك الأسلحة التى كانت فى حاجة إلى اختبار قد أختبرت بالفعل .

ثالثا : « خط الأمان » ، للتفجيرات النووية الإسرائيلية .

إن تحديد خط الأمان النووى Nuclear Safety Line من أهم محددات قابلية القوة النووية الإسرائيلية للاستخدام الفعلى ، إذ أنها قوة نووية تعمل فى مسرح عمليات اقليمى ذى أبعاد جغرافية ضيقة اضافة إلى أنه ملاصق لثلاثة اقاليم دولية أخرى ، فخط الأمان النووى لايشمل فقط أرض ومواطنى إسرائيل لكنه يشمل كذلك أراضي الدول المحيطة ، فإسرائيل لن تستخدم أسلحتها النووية بصورة قد تؤدى إلى إلحاق خسائر بجنوب أوروبا ، أو بقوات الدول العظمى فى المنطقة ، وسوف يتركز النقاش على احتمالات تأثر « أرض إسرائيل » فقط بالتفجيرات النووية التى يمكن أن تنتج عن استخدامها للمسلح النووى مع افتراض أنه فى كل الأحوال ستكون الأطراف أو القوات « المحايدة » القريبة عرضة للتأثر بصورة ما .

وبداية ، فإن احتمالات تأثر إسرائيل من جراء استخدامها للمسلح النووى ضد الدول العربية يتوقف على ثلاثة عوامل أساسية . ويشتمل كل عامل منها على عناصر فرعية ، هذه العوامل هى :

- ١ - نوع المسلح النووى الذى سوف تستخدمه إسرائيل ضد الدولة العربية الهدف .
- ٢ - المسافة التى تفصل بين إسرائيل ، وبين الدولة العربية الهدف .
- ٣ - طريقة تفجير المسلح النووى (فى الهواء - على سطح الأرض) + اتجاهات الرياح فى المنطقة .

وفى الواقع ، فإن مناقشة هذه المسألة تنسم بالتعقيد الشديد ، إذ لا بد من إيجاد علاقات بين العناصر التى يتضمنها كل عامل ، وكافة العناصر التى يشتمل عليها العامل الآخر ، فإذا ما إقترضنا بالنسبة « للعامل الأول » ، أن إسرائيل يمكنها استخدام

ثلاثة أنواع من الأسلحة النووية هي الأسلحة الذرية ، والهيدروجينية ، والتكتيكية ، ولو أن الأخيرة ذات طابع مختلف . ولو افترضنا - بالنسبة - للعامل الثاني ، أنه يمكن أن يتم استخدام السلاح النووي ضد عاصمة قريبة كدمشق ، أو ضد عاصمة بعيدة نسبيا كطرابلس . ولو افترضنا أنه بالنسبة - للعامل الثالث - ، في أحد شعبه - يمكن تفجير السلاح النووي في الهواء فوق الهدف كما يمكن تفجيره على سطح الأرض ، فإنه يمكن تصور ما لا يقل عن (١٥) افتراضا حول خط الأمان النووي الإسرائيلي في كل حالة من حالات استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية ، والتي منها - الحالات - على سبيل المثال :

(أ) حالة استخدام قنبلة ذرية بقوة ٢٠ كيلو طن بأسلوب التفجير في الهواء ضد دمشق .

(ب) حالة استخدام قنبلة هيدروجينية بقوة ٢٠٠ كيلو طن بأسلوب التفجير على سطح الأرض ضد طرابلس .

(ج) حالة استخدام قذيفة نووية تكتيكية ضد القوات السورية - وهي ليست متضمنة في الافتراضات - في الجولان .

ففي كل حالة من تلك الحالات - وغيرها - تتدخل عوامل معقدة في تحديد احتمالات تأثر إسرائيل من جراء « الانفجار النووي » ، إذ أن كل عامل من العوامل السابقة ينتج تأثيرات مختلفة مقارنة بالآخر ، فالقنبلة الذرية تنتج قدرا أقل من التدمير مع قدر أكبر من الإشعاعات مقارنة بالقنبلة الهيدروجينية ، كما أن الغبار النووي الناتج عن تفجير سطحي أكبر بكثير من ذلك الناتج عن تفجير هوائي يعكس الآثار التدميرية لكل منهما ، كما أن التفجير في منطقة قريبة سوف ينتج بالضرورة آثارا أكبر من تفجير يتم في منطقة بعيدة أيا كان السلاح المستخدم ، وأيا كانت طريقة التفجير ، كما أن الآثار الناتجة عن انفجار سلاح تكتيكي تتوقف على عوامل أعقد من نظيره الاستراتيجي بحكم أنه سيستخدم في مسرح العمليات الملاصق للدولة .

ويعني كل ذلك أن من الصعب إيجاد افتراضات عامة بسيطة حول هذا الموضوع بشكل يقطع بأن إسرائيل سوف تتأثر من جراء استخدامها لأسلحتها النووية ضد الدول العربية ، أو أنها لن تتأثر بذلك . ويبدو أن الأمر يستلزم إجراء دراسات واسعة حول نوعيات الأسلحة المحتملة ، والنواتج التدميرية والإشعاعية لكل منها ، والمفاقات التي تفصل بين أهداف مختلفة وإسرائيل ، ومسار تيارات الهواء في المنطقة مع ربط تلك العوامل وغيرها - بصورة تمكن من تحليل هذه المسألة بدقة

بعيدا عن العبارات العامة المائدة بشأنها في المنطقة على مستوى الكتابات والتصريحات الرسمية على حد سواء .

في هذا السياق يمكن طرح ثلاث مقولات أساسية حول « خط الأمان النووي » ، لأسلحة إسرائيل النووية :

١ - أن القاعدة العامة هي أن احتمالات تأثر إسرائيل من جراء استخدامها لأسلحتها النووية ضد أهداف عربية لاتفصلها عنها مسافات كبيرة - مع تثبيت العوامل الأخرى - ستكون عالية ، والعكس صحيح ، فإن احتمالات تأثرها من استخدامها أسلحتها ضد أهداف بعيدة لن تكون عالية ، فإعتبارات المسافة حاسمة . فكما ينكر « أحمد سامح الخالدي » في مقال له بعنوان « القوى الضاربة في الشرق الاوسط » ، نشره بمجلة « أتلان » الأمريكية في مارس ١٩٦٧ « إن أى قبلة يتم إطلاقها على سوريا ، أو الاردن ، أو لبنان سوف يكون تأثيرها الإشعاعي على إسرائيل قائما ، والهدف العربي الوحيد - كما يقول - الذي يمكن لإسرائيل أن تستخدم القبلة الذرية ضده هو القاهرة » (٢٠٩) ، فقد كانت مسألة المسافة في الأذهان منذ سنوات طويلة .

وعلى ذلك يمكن افتراض ان إسرائيل تستطيع استخدام قوتها « الذرية » بطريقة أكثر أمنا ضد الأهداف البعيدة ، عنها بالنسبة للدول المجاورة ، ومع ذلك يمكن افتراض أن إسرائيل يمكنها الحد من التأثير المحتمل للتفجيرات القريبة عليها باستخدام « الرؤوس التكتيكية » استخداما استراتيجيا ، مع تفجيرها في الهواء ، ويمكنها اتباع نفس النمط ضد الأهداف البعيدة لتحصل على نسبة أمن شبه كاملة .

٢ - أن القاعدة العامة هي أن احتمالات تأثر إسرائيل « بالغبار الذري » ، ستكون أعلى في حالة اتباعها طريقة التفجير على سطح الأرض منها في حالة اتباعها طريقة التفجيرات الهوائية . فالباحث البريطاني « دون كير » ينكر ان الاضرار التي قد تصيب إسرائيل من جراء عملية التفجير تنحصر في حالة « التفجير الأرضي » ، اذ ان نسبة الغبار الذري تكون عالية ، لذا فإنه إذا استخدمت تلك الطريقة ضد سوريا ومصر على وجه الخصوص فإن هناك احتمالا لأن يصيب الغبار إسرائيل ، لكن نسبة تمدد الغبار ستتوقف على قوة الرياح وقت الانفجار (٢١٠) . ويذكر « برنابي » انه اذا استهدفت إسرائيل مدنا أو مراكز سكانية عربية « عندئذ يستطيعون تفجير قنابلهم النووية على ارتفاع كبير جدا فوق الأهداف المعنية ، في هذه الحالة سيكون ما يصيبهم من التساقط النووي والأشعاع محدودا » (٢١١) . وترتبط هذه المسألة بتيارات الهواء في المنطقة ، فهناك اتجاهات تشير إلى ظواهر « دوران الهواء » التي منبجمل السحابة الذرية تتحرك من دولة لأخرى ، لكن هناك آراء تشير إلى النمط

الثابت لاتجاهات الريح المؤثرة على مناخ المنطقة أغلب فترات العام ، وهو نمط يجعل « دون كير » مثلاً يفلر بالقول « ان من المحتمل الا تتأثر إسرائيل ابداً من محاولة التفجير » (٢١٢) .

وعلى ذلك ، فإن ثمة طرقاً يمكن أن تجعل إسرائيل لاتتأثر إلى حد ما من جراء الانفجار النووي ، لا سيما في ظل امتلاكها الأسلحة النووية ذات طاقة انفجار ضعيفة .

٣ - ان القاعدة العامة هي ان استخدام إسرائيل لاسلحة نووية ذات قوة تدميرية كبيرة سيؤثر عليها بكثير من استخدامها أسلحة ذات قوة تدميرية صغيرة . فهناك مجال للافتراض بأن استخدام إسرائيل للسلاح الهيدروجيني - رغم أنه لا يتجاوز ٢٠٠ كيلو طن في قوته - سوف يؤثر عليها بالضرورة ، وهو ما لا يمكن افتراض حدوثه بالضرورة في حالة استخدامها للسلاح الذري . كما يمكن افتراض ان « الاستخدام المحسوب ، للأسلحة النووية التكتيكية في مسرح العمليات قد لا يؤثر على إسرائيل بالضرورة كذلك .

لكن ، يبدو أن من الصعب تثبيت العوامل الأخرى بالنسبة « لهذا العامل ، الا في حالات واضحة ، كحالة استخدام إسرائيل لاسلحة هيدروجينية ضد « دول الطوق » ، مثلاً ، اذ لا مفر في تلك الحالة من افتراض ان إسرائيل سوف تتأثر تدميرياً واشعاعياً أي كانت طريقة التفجير ، وكذلك حالة استخدام قنابل ذرية من عيار ٢٠ كيلو طن ضد دمشق أو عمان أو بيروت ، وربما أيضاً حالة استخدام قنابل تكتيكية من عيار ٢ كيلو طن في الجولان تحديداً ، إذ أن التأثيرات قد تختلف عما ستكون عليه إذا استخدمت في سيناء .

وعلى ذلك يمكن صياغة افتراضين عامين ، من مجمل النقاط الثلاث ، هما :

(أ) كلما استخدمت إسرائيل قنابل نووية ذات قوة تدميرية صغيرة ، بطريقة التفجير في الهواء ، ضد أهداف بعيدة ، قلت احتمالات تأثرها بالانفجار النووي .

(ب) كلما استخدمت إسرائيل قنابل نووية ذات قوة تدميرية كبيرة بطريقة التفجير على سطح الأرض ، ضد أهداف قريبة ، زادت احتمالات تأثرها بالانفجار النووي .

في النهاية ، لا يمكن - اذن - افتراض ان أسلحة إسرائيل النووية غير قابلة للاستخدام لمجرد ضيق الأبعاد الجغرافية للمنطقة التي تجعل تحديد خط أمانها النووي صعباً ، فهي تمتلك ترسانة متنوعة ، ووسائل إيصال مختلفة ، وتترك بالطبع التأثيرات التدميرية لاسلحتها أكثر من أي طرف آخر . لكن لا يمكن في الوقت ذاته

افتراض ان إسرائيل تمتلك قوة نووية قابلة للاستخدام بشكل كامل ، فقيّد خط الامان ، ليس مجرد مسألة نظرية يمكن وضع افتراضات محددة بشأنها ، ثم الاعتماد على تلك الافتراضات في التخطيط النووي ، اذ انه عندما يأتي وقت الضرورة الذي يحتمل ان تستخدم فيه تلك الأسلحة ان تكون الظروف ملائمة بالتاكيد لمرعاة « الشروط الاكاديمية » ، التي تضمن عدم تأثر إسرائيل تدميرياً أو اشعاعياً ، لاسيما . وهذا هو الأهم - أن الحالات الأساسية لإستخدام إسرائيل أسلحتها النووية هي حالات الإستخدام ضد دول المواجهة المجاورة لها ، وهي تلك الدول التي تعتبر احتمالات تأثر إسرائيل باستخدامها لاسلحتها النووية ضدها - بحكم عامل المسافة - كبيراً للغاية ، وهو ما سيطلب منها إجراء حسابات معقدة ان تكون بالضرورة دقيقة بحكم احتمالات تدخل أى طرف غير محسوب كاتجاهات الرياح في لحظة الانفجار . فترسانة إسرائيل النووية يمكن ان تكون قابلة للاستخدام على هذا المستوى ، لكنها قابلة مقيدة تماماً بعوامل معقدة .

رابعاً : اجماع ونشر الأسلحة النووية الإسرائيلية :

تعتبر مسألة نشر Deployment الأسلحة النووية الإسرائيلية ، وادماجها في هيكل القوة العسكرية الإسرائيلية من أهم محددات قابليتها للاستخدام في ادارة الصراع . فالوضع شبه الرسمي لتلك الترسنة هي أنها « أسلحة في البندرم ، Weapons in the Basement » ، أى أنها أسلحة توجد في المخازن ، وانست قوة نووية بالمعنى المفهوم . فتشكيل قوة نووية يستلزم ، اضافة إلى وسائل التوصيل وقواعد الاطلاق ، عناصر بشرية تتألف من تشكيلات مدربة على استخدامها ، وقيادة عامة بشكل ما لادارة تلك العملية ، ومناطق تركز لعناصر توصيلها ، وهي كلها عناصر شبه مجهولة بالنسبة للقوة الإسرائيلية بحكم طبيعة السياسة النووية الإسرائيلية التي تأسست على عدم الاعتراف بامتلاك الأسلحة النووية .

إن هذه الصمة لترسانة إسرائيل النووية ، التي تفترض أنها مجرد « أسلحة بلا تشكيلات » ، تثير مسألة قابليتها للاستخدام ، والمؤال الاساسى في هذا السياق يدور حول ما يسمى « الجاهزية » ، أو وضع القتالى لعناصر الترسنة . فهل يمكن للقيادة الإسرائيلية أن تستخدم قوتها النووية في الطرف الذى ترى فيه ان استخدامها يبدو ضروريا ؟ وبمعنى آخر ، هل تنتيج « جاهزية » تلك الأسلحة للقيادة الإسرائيلية استخدامها فى توقيت ملائم ؟ ، وهل هناك عناصر مدربة قادرة على استخدامها ؟ وهل توجد خطط محددة لاهدافها ، وقيادة مستقلة للاشراف على تنفيذ ، أو تعديل

وتطوير تلك الخطط ؟ ، وهل توجد تسهيلات فنية وعسكرية تتيح سرعة تحريك عناصر المنظومة النووية ووضعها في حالة الاستعداد ؟ .

لقد كانت مثل هذه الأسئلة دائما وعبر مراحل الصراع المختلفة مجرد تساؤلات بلا أجابة . وهو ما اثار سؤلين آخرين أكثر أهمية يمثلان « مدخل » تناول هذه المسألة هما :

١ - هل يمكن افتراض ان إسرائيل قد قامت بإنتاج كل هذا العدد الهائل المتنوع من الأسلحة النووية ، ثم قامت بوضعه « في البندرم » ، انتظارا لظروف الاعلان عن امتلاكها لتلك الأسلحة ، ودون أن تقوم بتكثيف قوة نووية حقيقية مؤلفة من أسلحة واطقم لاستخدامها وقت الضرورة ؟

وهو سؤال كان دائما من الصعب الاجابة عليه « بنعم » ، فلا يمكن تصور أن كل ما كانت تفعله إسرائيل هو « تخزين » أسلحتها النووية انتظارا لظروف الاعلان عنها ، وهي الظروف التي سيُمكنها فيها ادماج تلك الأسلحة في هيكـل قواتها العسكرية ، وتشكيل وحدات نووية استراتيجية وقـتالية . لكن ما يمكن تصويره أن دولة بذلت مجهودات كبيرة لامتلاك أسلحة نووية سوف تتجه بالضرورة إلى نشرها بمستوى معين يجعلها قابلة للاستخدام . فالاجابة المتصورة أنها قامت بعملية « نشر ما » ، وهي اجابة ترتب عليها طرح السؤال الثاني .

٢ - ما هو المدى الذي يمكن أن تكون إسرائيل قد وصلت اليه في عملية ادماجها ونشرها لأسلحتها النووية ؟ وهو سؤال تحكمت في اجابته « إعتبارات نظرية » اساسية طرحت في كتابات مختلفة ، أهمها :

(أ) أن من المتصور أن إسرائيل قد نشرت قواتها بمدى لا يخل بإعتبارات السرية التي تفرضها سياستها النووية ، بحيث يتم ادماج ونشر تلك الحجم وتلك النوعية من القوة التي يمكن تشكيلها دون أن يعرف كثيرون بوجودها ، ودون أن تتسرب عنها معلومات محددة إلى الداخل أو الخارج .

(ب) أن من المتصور أن إسرائيل قد نشرت عناصر قوة كافية لتحقيق اغراضها الاساسية ، وقابلة للاستخدام في أى وقت تتطلب الظروف استخدامها فيه .

وبناء على الاجابة المفترضة لهذين السؤالين يمكن القول أن هناك « قوة نووية شبه متكاملة » تم تشكيلها ونشرها بمستوى ما في إسرائيل ، تشتمل على قيادة ، ونظام اتصالات وسيطرة ، وفنيين ممثلين عن الصيانة والنقل والتركيب في وسائل

الاطلاق ، واطقم مسئولية عن الاستخدام ، اضافة إلى وسائل التوصيل ونظم الاطلاق بالطبع .

ولقد تمسرت عبر سنوات الصراع ، منذ النصف الثاني من التسعينات ، وعلى اوقات متباعدة بعض المعلومات التي تتيج تكوين فكرة عامة للغاية حول هيكل وعناصر وخصائص واوضاع تشكيل ونشر « القوة النووية المحدودة » الإسرائيلية ، وهي معلومات تردت على نطاق واسع بصياغات محددة تؤكد أنها - في معظمها - ذات مصدر واحد ، ويمكن رصد تلك المعلومات ومدلولاتها ، طبقا لاهم ثلاثة مصادر تضمنت إشارات حول تلك القوة خلال السنوات السابقة ، كما يلي :

١ - تقرير مجلة « تايم » الأمريكية الذي نشر في ١٢ ابريل عام ١٩٧٦ تحت عنوان « كيف حصلت إسرائيل على القنبلة » ؟ . وهو تقرير تضمن معلومات مختلفة حول أمور كثيرة أهمها - على هذا المستوى - الفقرة التي تشير إلى ما يلي (٢١٣) :

« وفي الساعة العاشرة من مساء يوم ٨ أكتوبر ، ابلغ قائد الجبهة الشمالية الإسرائيلية اللواء « اسحق حوفي » رئيسه أنه غير واثق من قدرة قواته على الصمود أكثر من ذلك ، وبعد منتصف ليل ذلك اليوم حذر وزير الدفاع رئيسة الوزراء جولدا مائير بوجود قاتلا « هذه هي نهاية الهيكل الثالث » ، فقامت جولدا مائير اثر ذلك باعطاء دايان تصريحا باستخدام أسلحة يوم القيامة الإسرائيلية ، وما ان كان يتم الانتهاء من تركيب اجزاء كل قنبلة حتى جرى نقلها على جناح السرعة إلى وحدات سلاح الجو التي تقف في لنتظارها ، لكن قبل ان يجرى وضع وضبط أجهزة التفجير في اى من تلك القنابل اخذت مجريات الممارك على كلا الجبهتين تتحول لصالح إسرائيل . »

وتشير الفقرة السابقة - بافتراض صحتها - إلى اوضاع القوة النووية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ ، والتي يمكن رصد بعض ملامحها - في ذلك الوقت - فيما يلي :

(أ) ان قيادة القوة النووية الإسرائيلية « العليا » تخضع مباشرة لاولامر « رئيس الوزراء » وهو أمر متصور ومنطقي باعتبار ان قرار استخدام القوة العسكرية قرار سياسي ، وليس عسكريا . فإذا كان « دايان » قد استطاع في وقت ما - في ظل ظروف خاصة - اعطاء امر ببدء انتاج الملاح النووي ، فلن قرار استخدام القوة النووية يختلف عن قرار انتاج الأسلحة ، وكافة القرارات التطويرية الأخرى ، وربما ترجع جنود ذلك إلى قرارات « اشكول » التي احال فيها الاشراف على الشؤون النووية إلى « مكتب رئيس الوزراء » بدلا من وزارة الدفاع ، رغم أنه كان ايضا وزيرا للدفاع في ذلك الوقت (١٩٦٦) .

ويؤكد تقرير لمجلة « نيوزويك » الأمريكية نشر في يوليو ١٩٨٨ هذه المقولة بقوله أنه « بالنسبة للمسائل المتعلقة بإمكانية استخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية ، وتوقيت هذا الاستخدام ، فهي من اختصاص مكتب رئيس الوزراء ، وذلك على الرغم من أنها تناقش بصفة دورية في مداوالات « منتدى رؤساء الوزراء » ، والذي يضم رئيس الحكومة الحالي ، ورؤساء الحكومات السابقين^(٢١٤) . وبالطبع فإن هذا الوضع لم يتغير خلال سنوات الصراع التالية .

(ب) إن القنابل الذرية الإسرائيلية - حسب التقرير - لم تكن حتى أكتوبر ١٩٧٣ « جاهزة » للاستخدام الفوري ، فقد كانت أجزاء القنابل تخزن مفككة . ويشير التقرير إلى أن الفترة اللازمة لتجهيز القنابل وتركيبها للاستخدام تصل إلى (٧٨) ساعة ، وهي مسألة غير متصورة بالنظر للتوقيتات التي يوردها التقرير ذاته ، فإذا كانت عملية التركيب قد بدأت بعد منتصف ليل ٨ أكتوبر ، وأنهت تقريبا مع تحول المعارك على الجبهة ، فإن المعارك - التي دعت إلى حدوث التأهب - كانت قد تحولت تماما على جبهة الجولان بعد أقل من (١٢) ساعة ، وليس بعد (٧٨) ساعة . وحتى إذا كانت تلك القنابل « مفككة » ، فإن ذلك لا يترتب عليه أية آثار استراتيجية ، إذ لا يمكن لاية دولة عربية أن تراهن على هذا « الفاصل الزمني » في القيام بأعمال عسكرية واسعة النطاق تبرر - لو كانت القنابل مكتملة - استخدام الأسلحة النووية .

وعلى أي حال ، فإن التقرير نفسه يشير إلى أنه بعد انتهاء هذه الأزمة نقلت القنابل إلى مستودعات تخزينها في الصحراء « حيث لا تزال جاهزة للاستخدام » . ويصر بيتر براى « هذا التعبير على « انه يعنى أن تلك الأسلحة لم تفكك من جديد ، بل احتفظ بها كاملة وجاهزة للاستخدام العملياني^(٢١٥) . كما أن التقرير نفسه - بعيدا عن القنابل الثلاث عشرة التي كانت مفككة - يشير إلى ان هناك صواريخ نووية تمت تعبئتها ، بما يعنى بوضوح أن هناك رؤوسا نووية كانت جاهزة تماما للاستخدام .

(جـ) ان هناك قوة جوية استراتيجية تتألف من قاذفات اف - ٤ ، وكفير ، كانت مخصصة لاستخدام الأسلحة النووية وقت الضرورة . فهناك مرب أو أكثر - فى ذلك الوقت كان معدا بصورة من الصور ، ومجهزا فنيا ، ومدربا على كيفية استخدام الأسلحة الذرية . وهو أمر واضح من التقرير ، كما أنه كان أمرا مدركا من جانب العرب ، فقد أشارت صحيفة الأهرام فى يوليو ١٩٧٠ ، إلى ان إسرائيل تحاول تجهيز طائرات الفانتوم التي حصلت عليها « أخيرا » من الولايات المتحدة بأجهزة حمل السلاح النووي^(٢١٦) ، لكن ربما تكون المعلومة الادق هي ان إسرائيل قد

حصلت على قاذفات « اف - ٤ »، مجهزة فنيا لمهام التنف النوى . المهم ان هناك عناصر توصيل جوية ، - وربما صاروخية - وكانت تمثل جزءا من قوة نووية إسرائيلية منذ البداية .

٢ - تقارير « ريتشارد سيل » التي تم تداولها على نطاق واسع عام ١٩٨٥ ، والتي نشرت في النشرة العملية الأمريكية "Aerospace Daily" بتاريخ ١ مايو ١٩٨٥ ، وبتاريخ ١٧ مايو ١٩٨٥ ، والتي نكر فيها ان إسرائيل قامت منذ عام ١٩٨١ بنشر صواريخ جيركو - ٢ المحملة برؤوس نووية ، والتي يصل مداها إلى ٤٠٠ ميل في صحراء النقب ومرتفعات الجولان ، وان للصواريخ التي تم نشرها في النقب محملة على عربات مكك حديدية ، مخفية في كهوف نحتت في الصخور بينما حملت صواريخ الجولان على شاحنات (منصات) لطلاق دعمت بشبكة من الأنفاق والتصهيلات النووية (٢١٧) .

وإذا كانت تلك المعلومات صحيحة ، فإن إسرائيل تكون قد بدأت تعتمد في تشكيل قوتها النووية منذ أواخر السبعينات على وسائل التوصيل الصاروخية التي تتألف من طراز جيركو - ٢ الاول الذي تم انتاجه في تلك الآونة ، ومن الواضح أنها شكلت « قواعد اطلاق » متحركة ومحمية للصواريخ ، وقد ترددت هذه المعلومات على نطاق واسع بعد نشرها في هذين التقريرين في مختلف الكتابات الغربية والعربية والإسرائيلية على حد سواء ، فقد نكر الكاتب السوري « بسام السلي » ، نقلا عن صحيفة « هارتس » الإسرائيلية بتاريخ ٥ مايو ١٩٨٥ ، إن إسرائيل قامت بنشر صواريخ نووية في الجولان على ظهر ناقلات ، ونكر ان الصحيفة زعمت ان هذا الاجراء جاء ردا على قيام سوريا بنصب صواريخ ام اس - ٢١ في البقاع(٢١٨) ، لكن كما هو واضح من المعلومة الاصلية ، فإن إسرائيل قامت بعملية النشر عام ١٩٨١ قبل حصول سوريا على تلك الصواريخ .

وقبل تقارير « سيل » ترددت افتراضات حول الأسلحة الصاروخية النووية الإسرائيلية ، أهمها افتراض طرحته دراسة لمعهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة « جورج تاون » في نوفمبر ١٩٨٤ ، مضمونه أن باستطاعة إسرائيل نشر ٢٤ صاروخا نوويا خلال ساعات(٢١٩) ، وهو ما يوضح - اضافة إلى تقرير « سيل » - ان قوة نووية صاروخية إسرائيلية قد دخلت الخدمة ، ربما قبل ظهور تلك المعلومات بمنوات .

٣ - كتاب « ميمور هيرش » « الخيار شمشون » الذي نشر في عام ١٩٩١ متضمنا سبيلا من المعلومات حول هذا الموضوع ، وهي معلومات محددة للغاية حول انماج

ونشر وقادة اسلحة إسرائيل النووية . لكن على الرغم من ان بعض ملنشر فى المصدرين السابقين يؤكد بعض ما جاء به « هيرش » ، فإنه لا توجد - بصفة عامة - مصادر معلومات سابقة لتاريخ صدور هذا الكتاب تؤكد أو حتى تشير إلى ما جاء فيه إجمالا ، ولم يصدر حتى منتصف عام ١٩٩٣ ما يؤكد تلك المعلومات ، وإنما تتناقضها مختلف المصادر كما هى - وبالطبع فإن مصادر رسمية إسرائيلية قد نفتها تماما .

ويمكن هنا رصد بعض ما جاء فى « الكتاب » نظرا لأهميته فى تحليل تلك المسألة : -

(أ) أن هناك هيكلا محددا - شهد تطورات هامة - لقيادة القوة النووية الإسرائيلية ، « فى مرحلة مبكرة تم الاتفاق على عدم تسليح وإطلاق سلاح نووى بدون أمر مباشر من رئيس الوزراء ، ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش ، وفيما بعد تم تعديل إجراءات المشاركة لتتضمن قائد سلاح الجو الإسرائيلى(٢٢٠) . أى ان القيادة النووية الإسرائيلية تحولت إلى قيادة « رباعية » .

إضافة إلى ذلك ، توجد « هيئة تخطيط » ضمن القيادة العامة تختص بتحديد أهداف Targets الأسلحة النووية ، ويختلف عدد الاهداف التى يتم تحديدها فى التخطيط النووى الإسرائيلى تبعا لرؤية القيادة السياسية والعسكرية فى وقت معين ، « فقد ادت رؤية « شارون » - وزير دفاع حكومة بيغن الثانية - المتسعة لأمن إسرائيل القومى ، والتهديد السوفيتى ، إلى زيادة مفاجئة « فى مجال التخطيط النووى ، ونطاق عدد الاهداف التى يتم تحديدها »(٢٢١) . أى ان هناك قوة نووية إسرائيلية ذات هيكل قيادة يعمل وكأنها قوة نووية معلنة ، وتجرى عملية التخطيط النووى فعليا على هذا الاساس ، فعندما حدد « شارون » أهدافا جديدة داخل الاتحاد السوفيتى لاسلحة إسرائيل النووية ، تم - كما يذكر هيرش - تحديد عدد من الصواريخ للقيام بتلك المهمة ، وبدأت عملية واسعة لجمع المعلومات حول تلك الاهداف من أجل ضبط عملية التوجيه(٢٢٢) .

(ب) أن إسرائيل قد قامت بنشر اسلحتها النووية واندماجها على مستوى معين فى هيكل قوتها العسكرية ، وقد لا يكون هذا جديدا ، الا ان معلومات ، هيرش « تشير إلى ان عملية الجمع والنشر قد تمت فى معظم الأحيان عقب إنتاج كل سلاح جديد مباشرة ، فقد قامت إسرائيل منذ انتاج الأسلحة النووية الأولى بتشكيل سرب من طائرات اف - ٤ للقاذرة على حمل اسلحة نووية ، وهى معلومات مرجحة من قبل ، وتم وضع هذا السرب فى حالة تأهب طوال الاربع والعشرين ساعة فى مخابيه

تحت الأرض في قاعدة « تل نوف » الجوية ، وتم اختيار طيارين من صفوة سلاح الجو الإسرائيلي للعمل على هذا السرب بعد ان تم تدريبهم تدريبا خاصا ، ومنهم من مناقشة مهمتهم مع أى شخص فى الخارج . وفى عام ١٩٧١ بدأت عملية تحميل الرؤوس النووية فى صواريخ « جيركو » بحيث كان لدى إسرائيل - على الأقل - ثلاث منصات اطلاق للصواريخ معدة للعمليات العسكرية عام ١٩٧٣ (٢٢٣) ، وقد تولت القوات الجوية الإسرائيلية مسئولية نظام جيركو الصاروخى - بمداه الذى يزداد بانتظام - فيما بعد (٢٢٤) .

ويعنى ذلك أن عملية النشر وتشكيل هيكل القيادة « العملياتية » يتم فى وقت قريب للغاية - إن لم يكن فى نفس الوقت - من انتاج السلاح النووى « الاستراتيجى » ، إن كانت معلومات هيرش صحيحة .

(ج) إن الأسلحة التكتيكية خضعت لنفس قاعدة نشر عناصر القوة النووية بعد فترة قصيرة من انتاجها ، وهو ما يعنى ان هناك « قوة نووية تكتيكية » فى الخدمة . فكما يقول « هيرش » ، تمكنت إسرائيل عام ١٩٧٣ من حل مشاكل التصغير ، التى كانت تمكثها - من بين عدة أمور - من انتاج قذائف مدفعية نووية ، ورغم حصولها على مدافع بعيدة المدى من عيارى ١٧٥ ملم ، ٢٠٣ ملم فى أوائل السبعينات ، إلا أنها كانت فى تلك المرحلة تقوم ببرنامج واسع لتطوير المدفعية ، وتركز البرنامج اساسا على تطوير مدفع يبلغ مداه أكثر من ٤٥ ميلا - مع نووى ، « ومع وصول السلاح الجديد إلى المستوى اللائق للاستخدام فى ميدان القتال » كان هناك أمر يجب كتابته ، وبرنامج تدريبى ينبغى تنفيذه (٢٢٥) .

وينكر « هيرش » فى موضع آخر من كتابه « ان القادة الميدانيين الإسرائيليين قد قبلوا قذائف المدفعية النووية ، والالغام النووية الأرضية ، كمتطلبات ضرورية للمعركة فى الميدان كوسيلة أخرى لغاية (٢٢٦) . أى ان إسرائيل قامت بنشر وحدات من المدفعية النووية ، والاهم من ذلك - حسب معلوماته - أنها قامت بنشر الغام نووية على طول حدود الجولان منذ أوائل الثمانينات (٢٢٧) . ويعنى كل ذلك ان هناك أسلحة تكتيكية تعمل ضمن التشكيلات والخطط العسكرية الإسرائيلية .

وتثير معلومات « هيرش » قضايا مختلفة ، فقد يكون ممكنا تصور وجود « هيكل قوة نووية استراتيجية » ، ويمكن تجاوزا تصور ان إسرائيل قامت بتشكيل هذا الهيكل فور اتمام عملية الانتاج بمستوى معين ، لكن يصعب تصور تشكيلها « قوة نووية تكتيكية » دون ان تتمتع دائرة العارفين بالسر النووى لدرجة يصبح معها معروفا بالفعل وكان إسرائيل دولة نووية معلنة مثل بقية الدول الأخرى . لذا يمكن

افترض أن إسرائيل كانت أكثر حذرا على هذا المستوى ، ولم تقتصر وكأنها الولايات المتحدة أو فرنسا . ولاتوجد معلومات أخرى تشير إلى قيامها بذلك ، كما لا توجد من الأصل معلومات تشير إلى امتلاك إسرائيل أو نشرها « الغاما نووية » .

وفي النهاية ، فإن الموقف شبه الرسمي الإسرائيلي هو « ان الأسلحة في القيو » . وانها لم تخرج أو تنشر . وتعتبر كتابات مختلفة عن قواعدها بذلك ، كما يقول « الكولونيل اندرو دونكان » في دراسة له عام ١٩٨٤ ، « حتى الان فان الأسلحة النووية لم يتم ادماجها في تسليح دول الشرق الاوسط ، ولم تتدرب قوات أى من هذه الدول على العمل في ظروف نووية (٢٢٨) . ويشير « افرام عنبار » بهذا الصدد إلى ان الجيش الإسرائيلي لم يضطرب بشأن الرادع النووي (٢٢٩) . كما يذكر « برنابى » ان بعض الصقور في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية - وعلى رأسهم وزير الدفاع السابق ارئيل شارون - يقفون ضد الأسلحة النووية لانهم يريدون زيادة قوة إسرائيل العسكرية التقليدية (٢٣٠) . فمعظم الكتابات ترجح ان إسرائيل لم تدمج قواتها النووية - لاسيما التكتيكية - في هيكل قواتها المسلحة ، وأن الجيش لم يضطرب في هذا الاتجاه ، بل أن هناك كتابات تشير إلى وجود ضغوط ميسامية أمريكية على إسرائيل بهذا الخصوص ، فحسب ما يقول بسام العملى « حثت أمريكا إسرائيل أكثر من مرة على إدراج الأسلحة النووية ضمن تسليحها الدفاعي » (٢٣١) .

وفي الواقع ، فإنه يمكن تصور أن إسرائيل قامت بالماج ونشر أسلحتها النووية بمستوى معين في هيكل قواتها العسكرية ، لاسيما تلك العناصر التسلحية التي يمكن إدارة عملية السرية بكفاءة نسبية بخصوصها ، بعيدا عن عمليات الدمج التكتيكية الواسعة التي تتطلب تدريب قوات كبيرة العدد ، وربما تغيير بعض ملامح « خطة عمليات الجيش » بأكملها . وبالتالي يمكن تصور ان القوة النووية الإسرائيلية قابلة للاستخدام على هذا المستوى ، حتى في حالة افتراض انها لا تزال في القيو ، « فبالنسبة لدولة تمتلك تكنولوجيا متطورة في منطقة ما - كما يقول رودنى جونز - سوف تكون هناك فجوة ضئيلة ، أو ان تكون هناك فجوة على الإطلاق - زمنا . بين امتلاك « عدد صغير » من الرؤوس النووية ، بين امتلاك وتشغيل واستخدام قوة نووية صغيرة حقيقية » (٢٣٢) .

ومن مجمل العناصر الاربعة السابقة يمكن القول ان القوة النووية الإسرائيلية قابلة للاستخدام ، وأنه لا توجد موانع حقيقية - باستثناء بعض القيود الخاصة بخط أمن إسرائيل النووي - على مستوى خصائص تلك القوة ، أو وضعها ضمن هيكل القوة العسكرية الإسرائيلية ، يعوق استخدامها في إدارة الصراع .

والخلاصة : أن إسرائيل تمتلك قوة نووية ذات عناصر متكاملة ، وقابلة - إلى حد كبير - للاستخدام ، تتيج لها بناء استراتيجية نووية متعددة الاستخدامات ، ذات مصداقية في إطار استراتيجيتها العامة لإدارة الصراع ، وفي إطار أهدافها الرئيسية التي دفعتها إلى امتلاك السلاح النووي ، مضافا إليها أهداف جديدة تستند على الكم المتصاعد والنوعيات المتطورة من الرؤوس النووية التي تظهر تباعا مع مسيرة الانتاج والتطوير ، فكما أن العرض يمكن أن يخلق طلبه في الاقتصاد ، فإن الأسلحة قد تخلق استخداماتها ، لاسيما وإنها قوة وحيدة في ظل وضع احتكار نووي في المنطقة .

مصادر الفصل الأول

- (١) بيتر براى ، ترسانة إسرائيل النووية ، ترجمة منير غنام ، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ .
- (٢) Leonard S. Spector, The New Nuclear Nations, New York : Random House, Inc. 1985 p. 138.
- (٣) Seymour M. Hersh, The Samson Option : Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy, New York : Random House, 1991, pp. 218 - 219.
- (٤) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، ترجمة زهدى جابر الله ، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، ١٩٧١ ، ص ٢٥ .
- (٥) عاموس بيرلمان ، ميشال هاندل ، يورى بارجوزيف ، دقيقتان فوق بغداد ، سلسلة كتب مترجمة ٧٦٢ ، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، بدون تاريخ ، ص ١٩ .
- (٦) Frank Barnaby, The Invisible Bomb : The Nuclear Arms Race in The Middle East, London : I. B. Tauris & Co.Ltd., 1986, p. 67.
- (٧) Leonard S. Spector, Nuclear Proliferation Today, New York : Vintage Books, 1984, pp. 146 - 147.
- ويلتزم «مبتكر» في رسده لمعظم تلك العناصر بالهيكل السائد لدورة الوقود النووي (انظر الشكل رقم ١ في الأشكال التوضيحية بملاحق الدراسة) .
- (٨) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٢٦ - ٢٧ .
- (٩) المصدر السابق ، ص ٢٧ .
- (١٠) جوديث بيريلا ، السباق النووي بين العرب وإسرائيل .. البحث عن طريق ، القاهرة : دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ ، ص ٤١ .
- (١١) بيتر براى ، ترسانة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ٤٩ .
- (١٢) د . توماس النشيف ، إسرائيل والأسلحة النووية ، شؤون فلسطينية ، العدد ١٦٠ - ١٦١ ، يوليو - أغسطس ١٩٨٦ ، ص ٧٨ .
- (١٣) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٣ .
- (١٤) بيتر براى ، ترسانة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ٥٧ .
- (١٥) للمصدر السابق ، ص ٥٧ - ٦٠ .
- (١٦) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٣٨ - ٤٠ .
- (١٧) بيتر براى ، ترسانة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ٣٣ .
- (١٨) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., p. 27.
- (١٩) The Middle East Nuclear Race, The Economist's Foreign Report, August 13; 1980.
- (٢٠) Arnold Kramiah, The Bombs of Balmibarb, In: Rodney W. Jones. (Ed.), Small Nuclear Forces and U.S. Security Policy. Lbrington, Mass: Lexington Books, 1984, p.28.
- (٢١) Revealed: The Secrets of Israel's Nuclear Arsenal, Sunday Times, October 3, 1986.
- (٢٢) د . عبد الجواد صارة ، إسرائيل والتسلح النووي وقضية السلام ، الأمالي - القاهرة - ١٩٨٧/١/١٤ .
- (٢٣) Shyam Bhatia, Nuclear rivals in The Middle East, London and New York: Routledge, 1988, P.35.
- (٢٤) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., pp. 26-28.
- (٢٥) د . فرانك برنابي ، إسرائيل تنتج أسلحة هيروجنية ، حوار أجرته معه شؤون فلسطينية ، العدد ١٨٩ ، فبراير ١٩٨٨ ، ص ٦٨ .
- (٢٦) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., pp. 35-46
- (٢٧) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., p 28.
- (٢٨) Shyam Bhatia, Nuclear Rivals in The Middle East, Op. Cit., P. 39.

- (٢٩) ستيفن جرين ، الاحتياز : علاقات أمريكا السرية بإسرائيل ، نيقوسيا : شركة الخدمات. القسرية المستقلة / المحذورة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ . ص ١٤٤ .
- (٣٠) بيتر براى ، ترسعة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .
- (٣١) د . محمود خيرى بنونه ، السياسة النووية لإسرائيل ، القاهرة : دار الشعب ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٠ ، ص ٦٤ .
- (٣٢) د . تيموثى التانف ، إسرائيل والأسلحة النووية ، شؤون فلسطينية ، العدد ١٦٦ - ١٦٧ ، يناير - فبراير ، ١٩٨٧ ، ص ٧٩ .
- (٣٣) بيتر براى ، ترسعة إسرائيل النووية ، سابق ، ص ١٣٤ - ١٤٥ .
- (٣٤) شلومو أمرونسون ، إستراتيجية إسرائيل النووية ، فى إفرام عنبار ، ولخرون ، السلاح القوي فى الإستراتيجية الإسرائيلية ، نيقوسيا : وكالة المنار الصحفية والنشر المحذورة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ ، ص ١٨٤ .
- (٣٥) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., p.78.
- (٣٦) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p 131.
- (٣٧) Revealed: The Secrets of Israel's Nuclear Arsenal, Sunday Times, October 5, 1986.
- (٣٨) الموقى الموداه النووية ، أو عالم الصناعات النووية السرية .
- (٣٩) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., pp. 11-12
- (٤٠) بيتر براى ، ترسعة إسرائيل النووية ، مصدر سابق . ص ٦٦ .
- (٤١) شلومو أمرونسون ، إستراتيجية إسرائيل النووية ، فى : إفرام عنبار ، وأخرون ، مصدر سابق ، ص ١٨٦ .
- (٤٢) عاموس بيرلمانتر ، ميشال هاندل ، يورى بارجوزيف ، ديفتقان فرق بغداد ، مصدر سابق ، ص ٤٧ .
- (٤٣) المصدر السابق ، ص ٤٧ - ٤٨ .
- (٤٤) اللواء مدوح عطية ، القنبلة الذرية الإسرائيلية ... الحقائق والدوافع ، الدفاع العربى ، السنة ١٣ ، العدد ١٠ ، يناير ١٩٨٩ ، ص ٢٥ .
- (٤٥) Shyam Bhatia, Nuclear Rivals in The Middle East, Op Cit, P. 36.
- (٤٦) بيتر براى ، ترسعة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ١٧٢ .
- (٤٧) فى عام ١٩٨٠ ، صادرت الرقعة الإسرائيلية كتابا شهيرا لصحيفين إسرائيليين هما : علمى دور أون : و ايلي تافير ، كان عنوانه : ان يبقى أمد بعنا . وحسب كافة المصادر التى تتناول هذا الموضوع ، فقد كان الكتابان يشيران إلى أن إسرائيل قد تكون أمتلكت ، القدرة : على إنتاج الأسلحة الهيدروجينية قبل عام ١٩٨٠ .
- (٤٨) Revealed: The Secrets of Israel's Nuclear Arsenal, Sunday Times, October 5, 1986.
- (٤٩) إن قرارات تطوير قوة نووية أخذت بكتير مما برصد فى هذه للدراسة ، فهى تتضمن عدد الأحصص له من القرارات الفرعية الخاصة بتطوير كل عنصر من عناصر القوة النووية (أنظر الشكل رقم ٢ بملحق للدراسة) .
- (٥٠) د . تيسير التانف ، التهديد القوي الإسرائيلى ، المستقبل العربى ، العدد ١٠٣ ، سبتمبر ١٩٨٩ ، ص ٤ - ٥ .
- (٥١) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية وإستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٧٦ .
- (٥٢) محمود عزمى ، القنابل القوي الإسرائيلية ضرورية إستراتيجية ، شؤون فلسطينية ، العدد ٤٣ ، مارس ١٩٧٥ ، ص ٩٢ .
- (٥٣) Seymour M. Hersh, the Samson Option, Op. Cit., p. 20.
- (٥٤) عاموس بيرلمانتر ، ميشال هاندل ، يورى بارجوزيف ، ديفتقان فرق بغداد ، مصدر سابق ، ص ١٥ .
- (٥٥) عاموس بيرلمانتر ، ميشال هاندل ، يورى بارجوزيف ، ديفتقان فرق بغداد ، مصدر سابق ، ص ١٦ .
- (٥٦) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p. 25.
- (٥٧) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., p.6.
- (٥٨) عاموس بيرلمانتر ، ميشال هاندل ، يورى بارجوزيف ، ديفتقان فرق بغداد ، مصدر سابق ، ص ١٧ .
- (٥٩) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p.41.
- (٦٠) دنان رافيف ، يوسى سلمان ، الوحدة السرية لشيمون بيريز ، معاريف ، ١٩٨٩/١٠/٢٠ .
- (٦١) دنان رافيف ، يوسى سلمان ، الوحدة السرية لشيمون بيريز ، معاريف ، ١٩٨٩/١٠/٢٠ .
- (٦٢) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p. 131.

- (٦٣) Ibid., P. 40.
- (٦٤) Ibid., P. 43.
- (٦٥) دان هوروفيتس ، الثابت والمتغير في السياسة الأمنية الإسرائيلية ، في دان هوروفيتس ، وآخرون الثالث والمتغير في الاستراتيجية الإسرائيلية ، نيفوسيا ، وكالة المنار للمصطفة والنشر المحدودة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ ، ص ٧٨ .
- (٦٦) Frank Barmaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., p.5.
- (٦٧) عاموس بيرلمانز ، ميشال هاندل ، يوري بارجوزيف ، ديفتان فرق بغداد ، مصدر سابق ، ص ١٨٨ .
- (٦٨) Seymour M. Hersh, The Samson, Op. Cit., p.43.
- (٦٩) عاموس بيرلمانز ، العسكريون والسياسة في إسرائيل ، دمشق : مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٥ ، ص ص ٧٠ - ٧٢ .
- (٧٠) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٦٧ .
- (٧١) عاموس بيرلمانز ، العسكريون والسياسة في إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٧٢ .
- (٧٢) يهودا بن منير ، صناعة قرارات الأمن الوطني في إسرائيل ، ترجمة بدر عقيلي ، عمان: دار الجليل للنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ ، ص ١٠٣ .
- (٧٣) Yair Evron, Conceptions of Nuclear Threshold: Israel, in: Regina Cowen Karp. (Ed.), Security with Nuclear Weapons?: Different Perspectives on National Security. SIPRI, New York: Oxford University Press, 1991, p.211.
- (٧٤) يهودا بن منير ، صناعة قرارات الأمن الوطني في إسرائيل ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .
- (٧٥) دافيد رافيف ، يوسي ملمان ، الوحدة السرية لشومون بيريز ، معاريف ، ١٩٨٩/١٠/٢٠ .
- (٧٦) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .
- (٧٧) دافيد رافيف ، يوسي ملمان ، الوحدة السرية لشومون بيريز ، معاريف ، ١٩٨٩/١٠/٢٠ .
- (٧٨) المصدر السابق .
- (٧٩) عاموس بيرلمانز ، العسكريون والسياسة في إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٣٣ .
- (٨٠) د . تيمور للانشاف ، التهديد النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ص ١٠ - ١١ .
- (٨١) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p. 130.
- (٨٢) Ibid, p136.
- (٨٣) عاموس بيرلمانز ، العسكريون والسياسة في إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٣٧ .
- (٨٤) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., pp.136-139.
- (٨٥) د . عباس رشدي العمري ، الخيار النووي الإسرائيلي والميلاق الحضاري ، السياسة الدولية ، العدد ٨٨ ، إبريل ١٩٨٧ ، ص ٣٦٣ .
- (٨٦) ستيفن جرين ، الانحياز : علاقات أمريكا السرية بإسرائيل ، نيفوسيا : شركة الخدمات النشوية المصنفة / المحدودة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ ، ص ١٥٣ .
- (٨٧) د . تيمور للانشاف ، التهديد النووي الإسرائيلي ، سابق ، ص ١٠ .
- (٨٨) عاموس بيرلمانز ، العسكريون والسياسة في إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١١٤ .
- (٨٩) المصدر السابق . ص ١٣٠ .
- (٩٠) ستيفن جرين ، الانحياز ، مصدر سابق ، ص ١٥٣ .
- (٩١) العبارة لأشكول ، أنظر : Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p.139.
- (٩٢) د . عباس رشدي العمري ، الخيار النووي الإسرائيلي والميلاق الحضاري ، مصدر سابق ، ص ٣٦٣ .
- (٩٣) محمود عزمي ، الخيار النووي الإسرائيلي ضرورة استراتيجية ، شؤون فلسطينية ، العدد ٤٣ ، مارس ١٩٧٥ ، ص ٩٤ .
- (٩٤) عاموس بيرلمانز ، ميشال هاندل ، يوري بارجوزيف ، ديفتان فرق بغداد ، مصدر سابق ، ص ص ٣٩ - ٤٠ .
- (٩٥) ستيفن جرين ، الانحياز ، مصدر سابق ، ص ١٤٤ .
- (٩٦) المصدر السابق ، ص ١٥٣ .
- (٩٧) شلومو أهرنسون ، استراتيجية إسرائيل النووية ، في إفرم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٨٥ .

- (٩٨) علموس بيرلمانتر ، ميشيل هاندل ، يوري بارجوزيف ، دقيقتان فوق بغداد ، مصدر سابق ، ص ٤٠ .
(٩٩) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p.131.
(١٠٠) علموس بيرلمانتر ، العسكريون والسياسة في إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٣٦ .
(١٠١) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust: The Strategic and Diplomatic Implications of The Israel Nuclear Weapons Program, Colorado Seminoty, University of Denver, 1977, p.74.
(١٠٢) علموس بيرلمانتر ، العسكريون والسياسة في إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٣٩ .
(١٠٣) علموس بيرلمانتر ، العسكريون والسياسة في إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٤٠ .
(١٠٤) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op Cit, p. 179.
(١٠٥) فزاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٦٤ .
(١٠٦) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit, p. 180.
(١٠٧) علموس بيرلمانتر ، ميشيل هاندل ، يوري بارجوزيف ، دقيقتان فوق بغداد ، مصدر سابق ، ص ٤٠ - ٤١ .
(١٠٨) يهودا بن منير ، صناعة قرارات الأمن الوطني في إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٥٩ .
(١٠٩) علموس بيرلمانتر ، ميشيل هاندل ، يوري بارجوزيف ، دقيقتان فوق بغداد ، مصدر سابق ، ص ٤٧ - ٤٩ .
(١١٠) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p.216.
(١١١) Revealed: The Secrets of Israel's Nuclear Arsenal, Sunday Times, October 5, 1986
(١١٢) Leonard S. Spector, The new Nuclear Nations, Op. Cit., pp. 41-44.
(١١٣) The Nuclear Club: Its Four Newest Mewsweek, July 11, 1988.
(١١٤) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p. 259
(١١٥) حسين مصطفى ، إسرائيل والقنبلة الذرية ، بيروت : دار الكلية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٦١ ، ص ١٥٠ .
(١١٦) ينكر ، هوج مايل ، نموذجنا لذلك بقوله ، أن تطور مدار الترسنات النووية ، يشبه ، قصة ، رجل يركب حصانا ويفقد بسرعة بالغة ، ويمر بأحد الواقعين في الطريق ، ويناديه هذا ، إلى أين أنت ذاهب ؟ ، فريد ، أسأل الحصان ، ، ويقول ، مايل ، يدور أن الترسنات هي التي تقول . أنظر : Hugh Miall, Nuclear weapons: who's in charge, London: The Macmillan Press Ltd., 1987, p.IX.
(١١٧) بروس نارونلي ، عوالم بلا نهاية : برامج التسليح النووي والآثار المفترية عليها بالنسبة لدول الشرق الأوسط ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٥ ، أكتوبر ١٩٨٢ ، ص ١٨ .
(١١٨) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., p. XIV.
(١١٩) Ibid., pp. 54-55.
(١٢٠) إيفير كوهين ، الخروج من التعتيم إلى منطقة منزوعة السلاح ، في : أفريم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٥٤ .
(١٢١) Rodney W. Jones, (Ed.), Small Nuclear forces and U.S. Security Policy, Op. Cit., P.38.
(١٢٢) Shyam Bhatia, Nuclear rivals in The Middle East, Op. Cit., P.43.
(١٢٣) أمين هويدى ، الصراع العربى الإسرائيلى بين الواقع التقليدى ، والردع النووى ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ، ص ١٤٧ .
(١٢٤) Hugh Miall, Nuclear Weapons: Who's in Charge? Op. Cit., p. IX.
(١٢٥) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., p39.
(١٢٦) Rodney W. Jones, (Ed.), Small Nuclear Forces and U.S. Security Policy, Op. Cit., p.39
(١٢٧) Rodney W. Jones, (Ed.), Small Nuclear Forces and U.S. Security Policy Op. Cit. p.39.
(١٢٨) حوار مع فريك برنانى ، ولضع كتاب ، القنبلة غير المرئية ، مجلة اليوم السابع ، ١٩ / ٦ / ١٩٨٩ .
(١٢٩) Revealed: The Secrets of Israel's Nuclear Arsenal, Time, April 12'1976.
(١٣٠) روبرت هركافى ، البقاء بالضرورة ، في : لويس رينيه بيريز ، الأمن ثم التمار : استراتيجيات إسرائيل النووية ، سلسلة كتب مترجمة ٧٨٥ ، القاهرة : الهيئة العامة للاعلامات ، بدون تاريخ ، ص ١١٦ .

- (١٣١) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية وإستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .
- (١٣٢) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية وإستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٩٨ .
- (١٣٣) How Israel Got the Bomb, Time, April 12, 1976. (١٣٤) محمود عزمي ، الخيار النووي الإسرائيلي ضرورة إستراتيجية ، مصدر سابق ، ص ٩٣ .
- (١٣٥) CIA. Israel Has 10-20 A- Weapons Washington Post, March 15, 1976. (١٣٦) Rodney W. Jones, Small Nuclear Forces and U. S. Security Policy, Op.Cit., pp.27-28. (١٣٧) Saad El Shazly, The Arab Military Option, American Mideast Research, P. 41, 1986. (١٣٨) بيتر براى ، ترسلة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ١٥١ .
- (١٣٩) Leonard S. Spector, The New Nuclear Nations Op. Cit., pp. 130-140. (١٤٠) Saad El Shazly, The Arab Military Option, Op. Cit., pp.40-41. (١٤١) Revealed: The Secrets of Israel's Nuclear Arsenal, October 5, 1986. (١٤٢) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., p.25 (١٤٣) The Military Balance (IISS), 1988-1989. (١٤٤) راسى طلال ، إسرائيل تحتفظ بـ ٨٠ قنبلة نووية ، يديوت احرونوت ، ٢١ / ٦ / ١٩٩١ .
- (١٤٥) Seymour M. Hersh, The Samson Option, op. Cit., pp. 203-204. (١٤٦) Ibid., p. 319. (١٤٧) د . حامد ربيع ، مصر والحرب للقاحمة ، الحلقة التاسعة ، الوفد - القاهرة . ٨ / ٣١ / ١٩٨٩ .
- (١٤٨) بيتر براى ، ترسلة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .
- (١٤٩) Steve Weissman and Herbert Krosney, The Islamic Bomb, New Delhi: Vision Books Put Ltd, p. 50, 1983. (١٥٠) مثير سيجلينس ، ليس أكثر من أهون الشرين ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .
- (١٥١) د . حامد ربيع ، مصر والحرب للقاحمة ، الحلقة الثامنة ، الوفد - القاهرة . ١٧ / ٨ / ١٩٨٩ .
- (١٥٢) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p.276. (١٥٣) د . خليل الشافعى ، المتطلبات التقنية للدفع النووى فى الشرق الأوسط ، الفكر الإستراتيجى العربى ، السنة السابعة المحدثان ٧٣ - ٧٤ ، يناير - أبريل ١٩٨٨ ، ص ١٤ .
- (١٥٤) Saad El Shazly, The Arab Military Option, Op. Cit., p.42. (١٥٥) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p.319. (١٥٦) الفريق سعد الدين الشاذلى ، الخيار العسكري العربى ١٩٨٣ - ١٩٩٣ ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص ٦٧ .
- (١٥٧) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p.312. (١٥٨) د . فريدك برنابى ، إسرائيل تنتج أسلحة هيدروجينية ، حوار أجرته معه شئون فلسطينية ، مصدر سابق ، ص ٦٩ .
- (١٥٩) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., p.25. (١٦٠) شلومو أهروسمون ، بين فستونو واللاقي ، ملحق عال هشتمار ، ١١ / ٩ / ١٩٨٧ .
- (١٦١) ستيفن جرين ، بالسيف : أمريكا وإسرائيل فى الشرق الأوسط ، ترجمة د . محمود زايد ، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٩ ، ص ٢٩ - ٣١ .
- (١٦٢) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية وإستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١١٨ .
- (١٦٣) بيتر براى ، ترسلة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ١٧٤ .
- (١٦٤) المصدر السابق ، ص ١٧٤ .
- (١٦٥) حسين أغا ، أحمد سامح الفاضلى ، فلمس جعفر ، الفترة العسكرية الإسرائيلية ، سلسلة الدراسات الإستراتيجية ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .
- (١٦٦) المصدر : السابق ص ١٠٩ .

- (١٦٧) راسل هاواي ، حرب الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، حوار مع د . روني جونز ، مجلة المجلة - لندن - ١٧ / ٨ / ١٩٨٤ .
- (١٦٨) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٦٦ .
- (١٦٩) المصدر السابق ص ١١٧ .
- (١٧٠) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p.125.
- (١٧١) حوار أجرته مجلة لكتوير - القاهرة - مع المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة في ٢٤ / ٤ / ١٩٨٨ .
- (١٧٢) بيتر براى ترسلة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ١٧٢ - ١٨٠ .
- (١٧٣) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., p.23.
- (١٧٤) How Israel Got the Bomb, Time, April 12, 1976.
- (١٧٥) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p.216.
- (١٧٦) حسين أغا ، أحمد سامح الخالدي ، قاسم جعفر ، لقوة العسكرية الاسرائيلية ، مصدر سابق ، ص ١٠٣ .
- (١٧٧) Shyam Bhatia, Nuclear Rivals in The Middle East, Op. Cit., p. 36.
- (١٧٨) Leonard S.Spector, The New Nuclear Nations, Op. Cit., p.139.
- (١٧٩) Israel's Jericho IRBM Completes Long Rang Test, International Defense Review Vol. 19, (١٩٩٠ No. 7/1987. p. 857.
- (١٨٠) د . خليل الشافعي ، المتطلبات التقنية للدفع النووي في الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ٢٦ .
- (١٨١) مفير سطيعليلش ، ليس أكثر من أهون الشرين ، في : إفرام عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٢٩ .
- (١٨٢) Saad El Shazly, The Arab Military Option, Op. Cit., p.42.
- (١٨٣) بيتر براى ، ترسلة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ١٨١ .
- (١٨٤) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p. 216.
- (١٨٥) شامى فيلتمان ، الخيار النووي الاسرائيلي ، ترجمة غازي السعدى ، عمان : دار الجليل للنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ، ص ٦٣ - ٦٤ .
- (١٨٦) أمين هويدي ، الصراع العربي الاسرائيلي بين الرادع والتقليد والرداع النووي ، مصدر سابق ، ص ١٩٨ - ١٩٩ .
- (١٨٧) د . خليل الشافعي ، المتطلبات التقنية للدفع النووي في الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .
- (١٨٨) شامى فيلتمان ، الخيار النووي الاسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٦٣ - ٦٤ .
- (١٨٩) العميد إبراهيم كلفيا ، الانتشار والحشد المنتشر في الحروب النووية - الصاروخية ، الدفاع العربي ، السنة الثالثة ، العدد ١٠ ، يوليو ١٩٨٥ ، ص ٢٦ .
- (١٩٠) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Cit., p. 206.
- (١٩١) شلومو أهرونسون ، لاستراتيجية إسرائيل النووية ، في : إفرام عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٨٦ .
- (١٩٢) Steve Weissman and Herbert Krosney, The Islamic Bomb, Op.Cit., pp. 112-113.
- (١٩٣) د . تيمور النخلف ، إسرائيل والتجارب النووية ، شلون فلسطينية ، العدد ١٦٦ - ١٦٧ ، يناير - فبراير ١٩٨٧ ، ص ٧١ .
- (١٩٤) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., p.13.
- (١٩٥) حصلت إسرائيل في أوائل عام ١٩٩١ على جهازين من الكومبيوترات المتعلقة ، من بريطانيا ، إلا أنها ليست أجهزة سوبر كومبيوتر ، بالسة التي كانت تريدتها . قنطر : العالم اليوم - القاهرة - ١٩٩٢/١/١٢ .
- (١٩٦) تقرير أمريكي حول قبلة إسرائيل للهيدروجينية ، الأهرام - القاهرة - ١٩٨٩/١١/٢٧ .
- (١٩٧) بسمها جابر ، تجربة مفكرة لتقلان ، ، نظير فؤاد جابر الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٩٧ - ١٠٠ .
- (١٩٨) د . تيمور النخلف ، إسرائيل والتجارب النووية ، مصدر سابق ، ص ٧١ - ٧٢ .
- (١٩٩) محمد حسين هيكل ، الخطر الذي يحوم حول أطلق الشرق ، الاهرام ، ١٩٦٥/٨/٢٠ .

- (٢٠٠) ل. حسان سويلم ، التحالف العسكري بين بريطانيا وتل أبيب .. الحقائق والدلالات ، المنار ، السنة الخامسة ، العدد ٦٠ ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ٣١ .
- (٢٠١) ستيفن جرين ، بالسيف ، مصدر سابق ص ١٤٩ - ١٧٨ .
- (٢٠٢) Frank Barnaby, The Invisible Bomb. Op. Cit., pp.12-14. (٢٠٢)
- (٢٠٣) Seymour M.Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p.267. (٢٠٣)
- (٢٠٤) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., p.12. (٢٠٤)
- (٢٠٥) د. حامد ربيع ، مصر والحرب الثالثة ، الحلقة الثالثة ، الوفد - القاهرة . ١٩٨٩/٨/١٧ .
- (٢٠٦) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., pp. 14. (٢٠٦)
- (٢٠٧) Ibid., pp. 17-21. (٢٠٧)
- (٢٠٨) ستيفن جرين بالسيف ، مصدر سابق ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .
- (٢٠٩) حسن أغا ، مصر .. إسرائيل والقنبلة الذرية ، الطليعة ، السنة ١١ ، العدد ٩ ، سبتمبر ١٩٧٥ ، ص ٢٣ .
- (٢١٠) مسيرة القوة النووية الإسرائيلية ، بالارقام ، مجلة الحوادث ، ١٨/١٠/١٩٨٥ .
- (٢١١) حوار مع فرانك برنابي ، واضع كتاب ، القنبلة غير المرئية ، مجلة اليوم السابع ، ١٩/٦/١٩٨٩ .
- (٢١٢) مسيرة القوة النووية الإسرائيلية بالارقام ، مجلة الحوادث ، ١٨/١٠/١٩٨٥ .
- (٢١٣) How Israel Got the Bomb, Time, April 12, 1976. (٢١٣)
- (٢١٤) The Nuclear Club: Its Four Members, Newsweek, July 11, 1968. (٢١٤)
- (٢١٥) بيتر براى ، ترجمة إسرائيل للقنوية ، مصدر سابق ، ص ١٥٧ - ١٥٨ .
- (٢١٦) د. محمود خليل بنونة ، القنبلة النووية لإسرائيل مصدر سابق ، ص ٨ .
- (٢١٧) Leonard S. Spector, The New Nuclear Nations. Op. Cit., pp.26-139. (٢١٧)
- (٢١٨) بسم الصلي ، التسليح النووي الإسرائيلي واستراتيجية الردع ، الدفاع العربي ، السنة الثامنة ، العدد ١٢ ، سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ٢٣ .
- (٢١٩) المصدر السابق ، ص ٢٣ .
- (٢٢٠) Seymour M. Hersh, The Samson Option, op. Cit., p. 217. (٢٢٠)
- (٢٢١) Ibid., p. 301. (٢٢١)
- (٢٢٢) Ibid, p. 301 (٢٢٢)
- (٢٢٣) Ibid, p. 216. (٢٢٣)
- (٢٢٤) Ibid., p. 301. (٢٢٤)
- (٢٢٥) Symour M. Hersh, The Samson Option, op. Cit., p. 319. (٢٢٥)
- (٢٢٦) Ibid., p. 319. (٢٢٦)
- (٢٢٧) Ibid., p. 301. (٢٢٧)
- (٢٢٨) Colonel Andrew Ducas, The Military Threat to Israel, in Charles Tripp (Ed.), Regional Security in the Middle East, London: Gower Publishing Company LTD, 1984, p. 114. (٢٢٨)
- (٢٢٩) إغرام عنيلر ، إسرائيل والأسلحة النووية منذ أكتوبر ١٩٧٣ ، في ، لويس ريتون هيريز ، مصدر سابق ، ص ٧٣ - ٧٤ .
- (٢٣٠) Frank Branaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., pp. 47-48. (٢٣٠)
- (٢٣١) بسم الصلي ، التسليح النووي الإسرائيلي واستراتيجية الردع ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .
- (٢٣٢) Rodney W.Jones, Small Nuclear Forces and U.S Security policy, Op. Cit., PP.37-38. (٢٣٢)

◆ الفصل التالي ◆

تهديدات مكتومة : السياسة النووية الإسرائيلية

« إن الخيار شمشون لم يعد الخيار الوحيد المتاح لإسرائيل »

سيمور هيرش

◆ مقدمة ◆

يقصد بالمسياسة النووية الإسرائيلية تلك التوجهات السياسية - العسكرية الرسمية وغير الرسمية التي ترتبط بامتلاك واستخدام السلاح النووي ، إضافة إلى تلك التوجهات الخاصة بتشكيل وإرساء أوضاع البيئة الاستراتيجية الإقليمية الملائمة لاستخدام هذا السلاح دون قيود مضادة . وتنتمى السياسة النووية الإسرائيلية بالتعقيد الشديد بحكم وضع إسرائيل النووي المعقد . فإسرائيل رسمياً دولة من دول « العتبة النووية » لا تمتلك سوى قدرة نووية متطورة - سواء في شكل خيار نووى عال ، أو قنابل مفككة في القبر - قابلة للتحويل خلال ساعات إلى أسلحة نووية قابلة للاستخدام . لكنها واقعياً - مع التجاوز الشديد - « قوة نووية صغيرة تمتلك أسلحة نووية بعدد ونوعية معينة تتطور عبر مسار الصراع ، وبالتالي فإن هناك مستويين للتعامل مع استخدامات القوة في السياسة النووية الإسرائيلية .

الأول : مستوى استخدامات القوة - أو بصورة أدق « القدرة »^(١) - في الاستراتيجية النووية المعلنة التي تستند على السياسة النووية الرسمية الممنعة عبر مسار الصراع حتى الآن .

الثاني : مستوى الاستخدامات « المحتملة » للقوة التي تمتلكها إسرائيل بالفعل ، والتي تمثل - تلك الاستخدامات المحتملة - إما استخدامات قائمة ومعتمدة دون إعلان ، أو خيارات متاحة لاستخدام الأسلحة النووية إذا ما تم الإعلان عن وجود السلاح النووي مستقبلاً .

ومن الممكن تحليل السياسة النووية الإسرائيلية - من زاوية استخدام القوة - تبعاً لهذين المستويين بحيث يتم تناول استخدامات القوة النووية في الاستراتيجية الرسمية المستندة على السياسة المعلنة ، ثم تناول الاستخدامات المحتملة لها استناداً على المعلومات المتوافرة حول حجم وخصائص القوة النووية الإسرائيلية بعيداً عما يتم الإيحاء به على المستوى الرسمي . لكن مشكلة هذا المنخل أن المستويين السابقين لا يعبران عن كافة عناصر السياسة النووية الإسرائيلية ، إذ أن وجود سياسة نووية رسمية لا تعبر في الواقع عن القوة النووية الحقيقية قد أدى إلى ظهور تيارات استراتيجية رسمية وغير رسمية داخل إسرائيل تدفع في اتجاه تبني سياسة نووية معلنة تستند على القوة الحقيقية القائمة ، أو تدفع باتجاه توسيع الأهداف السياسية .

العسكرية الخاصة باستخدام الأسلحة النووية التي تضخمت في حجمها ونوعياتها . إضافة لذلك ، فقد أدى التحليل الرسمي للأوضاع الاستراتيجية الإقليمية إلى ظهور اتجاه قوى يدفع في اتجاه المحافظة على وضع الاحتكار النووي الإسرائيلي في المنطقة ، كما أدى إلى ظهور موجة من التحليلات حول الأسلحة النووية في علاقتها باحتمالات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ، وتبعاً لذلك تبلور مستويان أساسيان للسياسة النووية الإسرائيلية :

الأول : مستوى السياسة النووية الرسمية الإسرائيلية ، والتي تعبر عنها صياغات محددة يمكن من خلالها تحليل التوجهات الرسمية ، واستخدام القوة النووية في إطار تلك التوجهات .

الثاني : مستوى التيارات الاستراتيجية النووية القائمة بموازاة السياسة الرسمية ، والتي تدفع في اتجاه تطوير تلك السياسة ، أو تغييرها ، أو إيجاد المناخ الملائم لعملها .

ويعبر المستوى الأول عن التوجهات النووية التي ترتبط بالتصريحات الرسمية المعلنة ، إضافة إلى ما هو سائد من تفسيرات شبه رسمية ، أو أكاديمية لتلك التصريحات ، وهي التفسيرات التي تشكل أسس ما يسمى « السياسة النووية شبه الرسمية » التي يمكن من خلالها تحليل استخدامات « الأداة النووية » في السياسة الرسمية ، ويشتمل هذا المستوى (السياسة النووية الرسمية وشبه الرسمية) على مكونين رئيسيين :

- ١ - المفهوم أو المبدأ الاستراتيجي الرئيسي الذي يحكم التوجه الإسرائيلي العام على المستوى النووي ، وهو الذي يسمى عادة « الاستراتيجية النووية الإسرائيلية » .
- ٢ - أنماط استخدام الأداة (القوة - القدرة) النووية الإسرائيلية في ظل هذا المفهوم لتحقيق الأهداف السياسية - العسكرية لإسرائيل .

أما المستوى الثاني ، فيشتمل على عدة تيارات استراتيجية تعبر عن توجهات رسمية - غير رسمية تمثل - إضافة إلى المستوى الأول - مكونات أخرى للسياسة النووية العامة لإسرائيل ، وهي تيارات تولدت بحكم وضع إسرائيل النووي المعقد ، واتخذت عبر مسار الصراع شكل « أطر عامة » يدور من خلالها نقاش عام ورسمي حول القضايا النووية المطروحة أمام إسرائيل . وترجع أهمية هذا النقاش إلى طبيعة العلاقة المركبة التي تربط تلك التيارات بالسياسة الرسمية ، فقد يتم تبني بعض المفاهيم المطروحة في النقاش رسمياً ، أو يتم تبني بعضها عملياً دون أن يتم ذلك

رسميا ، إضافة إلى أن بعض المفاهيم المطروحة قد تظهر في السياسة النووية الرسمية لإسرائيل مستقبلا . وهناك أربع قضايا رئيسية دار حولها النقاش الرسمي والعالم في إسرائيل - بخصوص استخدامات القوة النووية - خلال السبعينات والثمانينات ، وأوائل التسعينات ، هي :

١ - قضية التحول إلى تبنى استراتيجية نووية معلنة ، وهي قضية تناقش على المستويين الرسمي والعام على حد سواء ، ويشترك في مناقشتها مسئولون رسميون ، وأكاديميون ، وصحفيون ، وغيرهم ، وهي أبرز قضايا السياسة النووية الإسرائيلية .

٢ - قضية التعامل مع المحاولات العربية لامتلاك السلاح النووي ، وهي قضية كانت مطروحة للنقاش الرسمي والعام ، وكانت تمثل مبدأ معروفا ، غير معلن ، في إطار السياسة النووية شبه الرسمية حتى قامت حكومة بيغن الثانية بتبنيها رسميا عام ١٩٨١ ، ليصبح جزءا من السياسة النووية الرسمية المعلنة تحت اسم « مبدأ بيغن » .

٣ - قضية التوسع في استخدام الأسلحة النووية ، وهي قضية تخضع للنقاش العام بقدر ما تخضع للنقاش في الدوائر الحكومية كذلك ، بدافع تطوير القوة النووية أو بفعل تطور تلك القوة ، وقد بدا أن بعض الاتجاهات المتضمنة فيها قد تم تبنيها بصورة شبه رسمية في بعض الفترات .

٤ - قضية العلاقة بين الأسلحة النووية والتسوية السلمية للصراع ، وهي قضية هامة طرحت بكثافة عبر مسار الصراع في إطار تصورات حول تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ، ثم طرحت في إطار موجة نقاش مكثفة عام ١٩٩١ عندما بدأت عملية التسوية الشاملة للصراع .

في هذا السياق ، تطرح المستويات والاتجاهات والنتائج السابقة قضايا تختلف باختلاف المدخل أو الزاوية التي يتم التحليل من خلالها . وتركز هذه الدراسة - حسب موضوعها - على دراسة قضايا استخدام القوة النووية في إدارة الصراع ، وبالتالي فإن دراسة تلك القضايا مستم من خلال التركيز على دلالاتها وتأثيراتها بالنسبة لمبادئ وأنماط ومحددات استخدام إسرائيل لقوتها النووية في إدارة الصراع ، وتبعاً لذلك سيتم تناول السياسة النووية الإسرائيلية على مستويين :

الأول : الاستراتيجية النووية الرسمية - شبه الرسمية لإسرائيل^(٢) : وهي استراتيجية لا تزال « استراتيجية فرعية » ضمن إطار الاستراتيجية الأمنية القومية الإسرائيلية التي تستند بصورة رئيسية حتى الآن على « الاستراتيجية العسكرية التقليدية » ، وتحكمها المفاهيم والمبادئ الاستراتيجية التقليدية ، « فلم تعلن أية

حكومة إسرائيلية بصورة صريحة وقاطعة عن امتلاكها للبلح النووي ، أو أن السلاح الذرى هو عنصر أساسى - أو عنصر ما - فى سياساتها الأمنية (٢) ، وبالتالي فإن الاستراتيجية النووية الرسمية - شبه الرسمية ليست استراتيجية رسمية ، ولا تتضمن بشكلها الرسمى إقرارا بوجود سلاح نووى ذى استخدامات محددة ، لكن تلك الاستخدامات مفهومة بوضوح ضمنا بصورة غير رسمية .

ويطرح هذا المستوى ، اسم المفهوم الاستراتيجى المبادئ (الاستراتيجية) فى السياسة النووية المعلنة الرسمية - شبه الرسمية لإسرائيل ، وأنماط استخدام الأداة النووية التى يطرحها هذا المفهوم ، إضافة إلى القضايا التى يطرحها ، اتجاه التخلي عن المفهوم الاستراتيجى الرسمى ، أى التحول إلى سياسة نووية معلنة ، وهو اتجاه يرتبط بشكل وثيق بتلك الاستراتيجية .

الثالث : الاستخدامات المحتملة للأسلحة النووية الإسرائيلية : فقد تطورت القوة النووية الإسرائيلية عبر مسار الصراع ، بكم وكيف يتجاوز قاعدة القوة المطلوبة ، لتحقيق الاستخدامات المعتمدة بصورة رسمية - شبه رسمية فى الاستراتيجية المعلنة ، وبالتالي فإن هناك استخدامات أخرى متعددة للأسلحة النووية الموجودة فى « البدوم » ، والتى تم نشرها دون إعلان ، وكان من الممكن أن تعبر عن نفسها وقت الضرورة ، كما أن من المفترض أن الأطراف الأخرى فى الصراع يمكن أن تكون قد وضعت تلك الاستخدامات فى اعتبارها عند صياغتها لسياستها تجاه إسرائيل ، فيما لو كانت تعلم بوجود تلك الأسلحة ، وباستخداماتها الأخرى « المحتملة » فهناك - إذن - أنماط استخدام خارج أنماط الاستخدام المفهومة « المعلن عنها » بإشارات رسمية .

وسوف تطرح فى هذا المستوى ، الاستخدامات المحتملة ، أو الخيارات المتاحة أمام إسرائيل لاستخدام القوة النووية من واقع خصائص تلك القوة كما أوضحتها الفصل الثالث ، وليس من واقع ما هو مفهوم أو مشار إليه ضمنا فى السياسة النووية الرسمية المعلنة ، بافتراض أن تلك الاستخدامات تعبر عن استخدامات محتملة غير رسمية ، وغير معلنة فى الاستراتيجية الإسرائيلية ، أو تعبر عن « استخدامات مقوفة » ، مستقبلا - أو خيارات متاحة - للأسلحة النووية إذا ماتم تبني استراتيجية معلنة . ويتضمن هذا المبحث مقولات التيار الإسرائيلى الذى يدفع نحو التوسع فى استخدام القوة النووية عما هو قائم ، أو مفهوم ضمنا فى الاستراتيجية النووية الرسمية .

أولا :

الاستراتيجية النووية الرسمية - شبه الرسمية لإسرائيل

إن استراتيجية استخدام القوة النووية ليست انكماسا لخصائص القوة النووية فقط ، فهناك عوامل مختلفة تتدخل فى صياغتها بحيث يصبح شكلها النهائي معبرا عما هو أوسع من الاعتبارات الخاصة بخصائص القوة التى تستند إليها ، وتطرح استراتيجية إسرائيل النووية تلك المسألة بصورة أعقد مما تطرحها أية استراتيجية نووية أخرى فى العالم ، فإسرائيل من الناحية الرسمية دولة عتبة نووية تتبنى بصورة معلنة استراتيجية تتبناها عادة تلك الفئة التى لا تمتلك سوى قدرة نووية تكاد أن تكون قوة نووية ، كما أنها من الناحية الرسمية تتبنى استراتيجية نووية « غامضة » تتضمن مبادئ استخدام نووية تكاد تتطابق مع ما أملتته دوافع سعيها لامتلاك الخيار العسكرى النووى ، كما أنها على المستوى الواقعى « دولة نووية صغيرة » - وكبيرة فى الثمانينات - تمتلك قوة نووية بحجم ونوعية يفوقان ما هو متصور لإسناد تلك المبادئ المفهومة فى إطار الاستراتيجية شبه الرسمية ، بما يعنى أن لديها « خيارات » بدون استراتيجية معلنة .

إضافة إلى كل ذلك ، فإن إسرائيل تتمتع بوضع احتكار نووى فى مواجهة الأطراف العربية ، وبالتالي فإن أنماط استخداماتها لقوتها النووية تختلف إلى حد ما عن الأنماط المتصورة لاستخدامات القوة النووية لدولة تمتلك قوة نووية فى ظل علاقات توازن نووى ، سواء كانت دولة نووية معلنة كالولايات المتحدة ، أو دولة عتبة نووية كباكستان ، ويمكن أن يضاف إلى ذلك تلك التعقيدات التى تطرحها طبيعة الصراع العربى الإسرائيلى وأطرافه على أنماط استخدام إسرائيل لقوتها النووية ، فالاستراتيجية النووية الإسرائيلية ، أيا كان مستواها ، ذات طبيعة خاصة إلى حد كبير .

ويتناول هذا المستوى مبادئ وأنماط ومحددات استخدام « الأداة النووية » الإسرائيلية على مستوى الاستراتيجية النووية الرسمية - شبه الرسمية الإسرائيلية الممتدة على السياسة النووية المعلنة ، مع تقييم لتلك الاستراتيجية من وجهة نظر إسرائيلية من خلال طرح مقولات اتجاه التحول إلى سياسة نووية معلنة . وردود الاتجاه المبادئ المضاد الذى يؤيد الإبقاء على الاستراتيجية الرسمية القائمة ، وذلك من خلال ثلاثة محاور :

- أ - أسس وعناصر المياسة النووية الرسمية - شبه الرسمية .
- ب - استخدامات « الأداة النووية » في الاستراتيجية الرسمية - شبه الرسمية .
- ج - تقييم الاستراتيجية النووية الرسمية : نوافع التغيير وأسس الاستمرارية .

١ - أسس وعناصر المياسة النووية الرسمية - شبه الرسمية الإسرائيلية :

نتلخص المياسة النووية الرسمية لإسرائيل في عبارة محددة شديدة الغموض تتكرر بشكل منتظم على لسان المسؤولين الإسرائيليين هي « أن إسرائيل لن تكون الدولة الأولى التي تدخل السلاح النووي إلى المنطقة ، لكنها لن تكون الدولة الثانية التي تفعل ذلك » . وهناك صياغات أخرى تختلف اختلافا بسيطاً في كلماتها ، لكنها لا تخرج في مضمونها عن الصياغة السابقة ، كما أن هناك مسئولين إسرائيليين - أهمهم موشى ديان - أدلوا في أوقات مختلفة بتصريحات قد يختلف مضمونها إلى حد ما عن تلك الصياغة ، لكن تلك التصريحات أدخلت - بالمعايير الإسرائيلية - في نطاق المياسة شبه الرسمية ، أو اعتبرت - إن كانت مشطبة للغاية - معبرة عن آراء شخصية لا تدخل في إطار المياسة الرسمية .

وقد أدى غموض وبملاطه العبارة السابقة إلى ظهور عدد كبير من المصطلحات تعبر عن مضمون المياسة النووية الإسرائيلية^(٤) ، فكما ينكر الأكاديمي الإسرائيلي مثير سطلجيتس « من المؤلف إطلاق تسميات شبه متناوبة على » ، « المفهوم الاستراتيجي » الذي تسترشد به تلك المياسة : « قبلة في القبول » ، « غموض موجة » ، « ضبابية ردعية » ، وما شابه ذلك ، ويرى سطلجيتس أن أكثر التسميات صواباً وصحة هو « سياسة التهديد النووي المستتر »^(٥) . لكن حسب معظم الكتابات ، فإن التعبير الأكثر دقة هو سياسة ، أو « استراتيجية الغموض النووي » . وهو تعبير تضاف إليه أحيانا كلمات أخرى مثل « الموجة » ، أو « المتعمد » ، أو « المقصود » ، أو « المخطط » ، أو « المدروس » ، وهي كلها كلمات تشير إلى أن تلك الاستراتيجية ليست تعبيراً تلقائياً ، أو واقعياً عن وضع إسرائيل النووي الحقيقي ، وإنما هي استراتيجية تمت صياغتها بشكل مدروس لأغراض أو ظروف سياسية محددة .

وفي الواقع ، فلن أية تسمية للمياسة النووية الإسرائيلية تعبر عن رؤية محددة لأهمية ومركزية عنصر معين من عناصر تلك السياسة حسب غرض الدراسة التي تنبئ تلك التسمية . فدراسة شكل استخدام القوة النووية يدفع في اتجاه تبني تسمية

تختلف عما تفرضه دراسة نمط استخدام تلك القوة ، أو أهداف استخدامها ، أو قاعدة القوة التي تستند عليها .

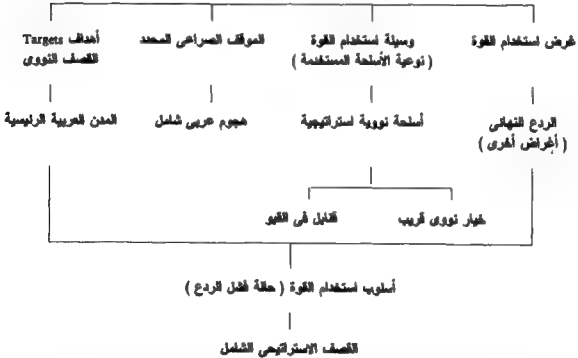
ويعبر الشكل التالي عن مجمل عناصر ومكونات السياسة النووية الإسرائيلية الرسمية ، ، بما قد يفيد في تحليل تلك العناصر التي تعبر عن كل منها : مفاهيم مختلفة :

السياسة النووية الرسمية - شبه الرسمية

المفهوم الاستراتيجي الرئيسي
(القموض النووي لمتعدد)

شكل استخدام القوة
(التهديد المستمر)

نمط استخدام القوة



ومن الواضح ، كما يظهر هذا الشكل ، أن كل تسمية من التسميات التي أطلقت على سياسة إسرائيل النووية تعبر عن مضمون مختلف . فتعبير « القموض النووي » ،

يمثل محتوى المبدأ الاستراتيجي الرئيسي في السياسة النووية الإسرائيلية ، وهو التعبير الأكثر انضباطاً^(١) ، و« التهديد المستمر » ، يشير إلى شكل استخدام القوة ، و« الردع النهائي » ، بالمثل يشير إلى غرض إسرائيل من استخدام قوتها النووية في ظل عدم إعلانها عن تلك القوة ، أى نمط الاستخدام الممنند على قاعدة قوة غير محددة المعالم . أما تعبيرات « الخيار النووي » ، و« قنابل في القبو » فهي تشير إلى قاعدة القوة الإسرائيلية بأشكالها المفهومة من الصياغات المختلفة للعبارة الرسمية التي تصدر عن استراتيجية إسرائيل النووية .

وبالطبع ، فإن كافة المفاهيم السابقة - ما عدا مفهوم « القموض النووي » - لا تعبر حرقياً عن السياسة النووية الرسمية لإسرائيل بمعناها المحدد الذى يفترض عدم امتلاك إسرائيل أسلحة نووية ، لكنها تعبر عن المضمون شبه الرسمى لتلك السياسة ، والذى يفترض ضمناً أن إسرائيل تمتلك قوة نووية قابلة للاستخدام ، سواء فى شكل « خيار قريب » ، يمكن تحويله إلى قوة فى وقت قصير لدرجة أنه يكاد يكون قوة بالفعل ، أو فى شكل « قنابل فى القبو » يمكن إخراجها بقرار سياسى . وبصفة عامة ، فإن هذا « المحور » سيلتزم بالمفاهيم المرتبطة بالمستوى شبه الرسمى ، إذ ليس من المنطقي الالتزام حرفياً « بنص رسمى » وضع عمداً بغرض التضليل .

فى هذا السياق يمكن تناول أسس وعناصر السياسة النووية الرسمية - شبه الرسمية الإسرائيلية فى نقطتين :

٢- أولاً : أسس السياسة النووية الإسرائيلية :

لقد تكونت السياسة النووية الرسمية لإسرائيل فى إطار محاولة الإجابة على سؤال محدد واجه قادة إسرائيل ابتداء من عام ١٩٦٠ عندما اكتشف أمر مفاعل دايמוنا ، هو : هل تسعى إسرائيل لامتلاك السلاح النووى ؟ ، وفى تلك المرحلة المبكرة من مسار البرنامج النووى المسمى (١٩٦٠ - ١٩٦٤) كانت الإجابة الواضحة على هذا السؤال بالنفى القاطع ، فقد صرح بن جوريون أمام الكنيست فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٠ بأن مركز دايמוنا أقيم لأغراض سلمية فقط ، وأنه سبق لإسرائيل أن اقترحت على الدول العربية نزاعاً شاملاً للسلاح من المنطقة كلها ، وفى يونيو ١٩٦٣ - بعد تشكيل حكومة أشكول بشهر واحد - صرح البروفيسور شمعون يفتاح المدير العلمى لبرنامج التطوير فى وزارة الدفاع « بأن إسرائيل لن تقوم مفاعلاً فصل

كيميائيا لإعداد البلوتونيوم الذى ينتجه مفاعل دايمونا^(٧) ، ولم تخرج التصريحات الأخرى عن هذا الإطار .

وتوضح مجمل تصريحات وتصورات تلك الفترة : أن سياسة التعتيم لم يخطط لها ، ولم توضع كاستراتيجية محسوبة للمدى الطويل ، ففى تلك المراحل المبكرة (١٩٥٦ - ١٩٦٣ / ١٩٦٤) يبدو أنها كانت تكتيكية أكثر ، استهدفت التميؤ وإخفاء جهود البحث ، وكانت - بدرجة أقل - عملا فكريا سياسيا - استراتيجيا للإمساك بالحبيل من كلا الطرفين^(٨) ، أى أنه لم تكن هناك استراتيجية ، لكن مجرد تصريحات تصدر لأغراض محددة . وقد بدأ هذا الوضع فى التحول ابتداء من ديسمبر ١٩٦٤ ، وحتى أوائل عام ١٩٦٦ حين صدرت تصريحات مختلفة تعبر عن مقدمات سياسة الغموض فى الوقت الذى كان النقاش العام والمصرى الذى انتهى « بقرار مدرشا » محتكما ، إلى أن أصدر « ليفى أشكول » تصريحاته المعروفة أمام الكنيست فى ١٨ مايو ١٩٦٦ ، موضعا الموقف الرسمى لسياسة إسرائيل النووية بقوله « لن نكون أول من يدخل الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط »^(٩) ، والتي كان يعبر فيها - على المستوى شبه الرسمى - عن أن إسرائيل سوف تحتفظ فقط بخيار نووى ولن تتخذ قرار إنتاج السلاح ، وهى التصريحات التى تعتبر - فى معظم الكتابات - بداية صيغة الغموض النووى ، كأول تعبير « استراتيجى » عن سياسة نووية ذات أهداف محددة .

لكن تصريحات أشكول ، وما تلتها من تصريحات رسمية حتى عام ١٩٦٧ لم تكن تعبر عن تلك السياسة المتكاملة التى تبلورت فيما بعد ، فكما يقول أفنير كوهين « يبدو أن هذا التعتيم قد حال فى سنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٧ دون حدوث احتكاك بالدول الكبرى ، وخصوصا بالولايات المتحدة ، وقل الحافز لدى الدول العربية على السعى لامتلاك السلاح النووى ، وأدى إلى نوع من الحل الوسيط بين نظريات استراتيجية محلية ، لكنه لم يصبح نظاما استراتيجيا موجها ، وذا بعد رادع^(١٠) » ، فقد كانت تصريحات أشكول تمثل الشق الأول فقط من « استراتيجية الغموض النووى » .

بعد عام ١٩٦٧ ، اكتملت معالم الاستراتيجية النووية الرسمية المستمرة حتى الآن بصنور تصريحات إيجال آلون المعروفة التى كرر فيها « عبارة أشكول » ، ثم أضاف « لكنها لن تكون الدولة الثانية التى تفعل ذلك » ، وهى تصريحات مخطط لها ، صدرت - فيما يبدو - إثر تفاهم تم بين دايان ، وآلون خلال تلك الشهور التى كان « دايان » يسعى خلالها لاتخاذ قرار بدء إنتاج السلاح النووى ، ووافق آلون بمقتضاه على تبنى سياسة المجموعة النووية الخاصة بيده إنتاج السلاح النووى ، ووافق دايان على تبنى صياغات المجموعة غير النووية لتصبح أساسا لسياسة إسرائيل الرسمية .

ويؤكد « أورئيل بن حانان » في تقرير له نشر عام ١٩٨٩ ، أن سياسة إسرائيل الرسمية كانت نتيجة لتلك العملية التفاوضية بقوله « يبدو أن الاستراتيجية النووية الإسرائيلية تبلورت في نهاية الامر كنتاج لحل وسط بين المؤيدين والمعارضين ، وتضمنت هذه الاستراتيجية أساسين رئيسيين :

الأول : ضبابية نووية : بمعنى أن إسرائيل لن تستخدم قدرتها على التهديد النووي استخداما مباشرا ، أو علنيا . وتمثلت هذه السياسة الضبابية في الصيغة التي وضعها في حينه « إيجال آلون » ، والتي استمرت تتكرر بعد ذلك ..

الثاني : أن الخيار النووي سيكون بمثابة سلاح المخرج الأخير ، فقط ، والعمل على امتلاك إسرائيل أسلحة نووية أو استكمالها ، وتحقيق الخيار النووي لن يتم إلا إذا واجهت إسرائيل خطرا يتهدد وجودها عقب انهيار كامل لقوتها العسكرية التقليدية ،^(١١) .

وفي الواقع ، فإن « بن حانان » يعبر في مقولته السابقة عن « السياسة الرسمية - شبه الرسمية » وليس عن كل ما تم الاتفاق عليه بالفعل ، والذي يتمثل في أساسين رئيسيين :

١ - أن تستمر التوجهات النووية الرسمية « على أساس أفكار » المجموعة غير النووية ، والتي تمثل في الأساسين المباينين اللذين طرحهما « بن حانان » ، بحيث يتم التزام تصريحات يبدو منها أن إسرائيل لم تنتج سلاحا نوويا ، ولن تكون الدولة الأولى التي تنتج ، وإنما هي تحتفظ « بخيار نووى قريب » يمكن تحويله بسرعة إلى سلاح نووى إذا اقتضت الظروف ذلك . وتتمثل تلك الظروف في أوضاع عسكرية خطيرة تنهار فيها القوة العسكرية التقليدية لإسرائيل بحيث لا يكون أمامها مفر من إنتاج السلاح النووي بسرعة لاستخدامه « كملاذ أخير » .

٢ - أن تتجه السياسة النووية الإسرائيلية « عمليا » ، وبشكل غير معلن ، إلى بدء الانتاج الفعلي للأسلحة النووية ، وتطويرها على أساس « أفكار المجموعة النووية » ، على أن يظل ذلك سرا تملما ، حتى تبدو إسرائيل وكأنها تعتمد في « قاعدة قوة » استراتيجيتها الرسمية على خيار نووى قريب ، وليس على أسلحة نووية تم إنتاجها بالفعل ، وهو الشئ الذي لا يعبر عنه أى كاتب إسرائيلي بصورة واضحة لأنه يعنى أن إسرائيل قد قامت بإنتاج أسلحة نووية في تلك الفترة رغم التزامها رسميا بامتلاك « خيار نووى » فقط .

ولقد عبر « شلومو أهرومنسون » عن مضمون العملية التفاوضية التي أنتجت

تلك السياسة الرسمية بقوله : أن مدرسة بن جوريون - بيريذ التي أقامت المفاعل كانت تؤيد « استراتيجية نووية » لا خيارا نوويا فحصب ، أى استخداما سياسيا ونفسيا لتهديد الدول العربية بالخطر النووي ، ولهذا سعت منذ البداية لامتلاك وسائل التوصيل أيضا ، وليس القنبلة فحصب ، إذ كان « بن جوريون » متشابها إزاء قوة إسرائيل الرادعة التقليدية على المدنيين المتوسط والبعيد ، وقدرتها على التأثير فى الدول العربية باتجاه قبول إسرائيل .

أما أشכול وشركاؤه مثل إيجال آلون وإسرائيل جاليلي فكانوا يتخوفون من إدخال العنصر النووي إلى الشرق الأوسط - أى من تبنى نظرية أمنية تعتمد جزئيا على ردع نووى - بغض النظر عن إقامة بنية تحتية تكنولوجية لإنتاج القنبلة ، وهى البنية التى كانت قائمة على أى حال ، فقد كانوا يعتقدون أن إدخال إسرائيل للعامل النووى سيؤدى إلى ظهور القنبلة فى الجانب العربى ، واستخدام العرب لها على الفور ضد إسرائيل بمجرد أن تصبح فى حوزتهم^(١٢) . وبناء على « الحل الوسط » سارت السياسة النووية الإسرائيلية العامة فى اتجاهين منفصلين ، أحدهما خاص بالسياسة الرسمية صاغته المجموعة غير النووية تتحرك إسرائيل بمقتضاه وكأنها لا تمتلك « استراتيجية نووية » بمفهومها التقليدى ، وثانيهما خاص بالسياسة العملية ، رسمته المجموعة النووية تتحرك إسرائيل تبعا له وكأن لديها « استراتيجية نووية » مثل أية دولة نووية أخرى .

ثانيا : عناصر السياسة النووية الرسمية - شبه الرسمية لإسرائيل :

بناء على الأمتس السابقة التى صيغت على أساسها السياسة النووية الرسمية ، والتفسيرات ، والتحليلات التى دارت حولها ، يمكن تحليل عناصر السياسة النووية الرسمية بالتركيز على العنصرين الرئيسيين فيها ، وهما المفهوم الاستراتيجى السائد (الاستراتيجية) فيها ، وشكل استخدام القوة النووية فى ظل هذا المفهوم ، وذلك كما يلى :

١ - المفهوم الاستراتيجى الرئيسى (الاستراتيجية) فى السياسة النووية الرسمية - شبه الرسمية لإسرائيل :

من الواضح أن المفهوم الرئيسى فى تلك السياسة هو « الفموض المتعمد » الذى ترمم إسرائيل لنفسها من خلاله صورة تقليدية لدولة تقف على عتبة العصر النووى ، وعلى بعد

خطوة واحدة من دخول النادي النووي رسميا دون أن تقدم على اجتياز تلك الخطوة . وينصب هذا الغموض في الأساس على قدرة إسرائيل النووية ، وهو ما عبر عنه « إيمانويل تسيبوري » مدير إدارة نزع السلاح الخارجية الإسرائيلية عام ١٩٨٨ عندما مثل عما إذا كانت إسرائيل تمتلك أسلحة نووية بقوله « عندما يواجه هذا السؤال مباشرة ، فإنه عادة لا توجد إجابة^(١٢) » ، لكن أفنير كوهين يتقدم خطوة هامة في تحليل مجال الغموض بقوله إن « الغموض الذي تم تبنيه لا يتصل فقط بقدرة إسرائيل النووية ، لكنه يدور أيضا حول ما هو أهم من ذلك » نوايا إسرائيل النووية^(١٤) .

ويرى « منير سطيحييتس » أن هذا الوضع لا يمكن أن يتغير جوهريا إلا إذا تحقق أحد الشرطين التاليين تحققا كاملا :

١ - أن تعلن حكومة إسرائيل ، وبصورة شبه رسمية تبني استراتيجية نووية معينة سواء لأهداف الردع والدفاع ، أو لمتطلبات تتعلق بأوضاع وملامبات قصيرة بومسامة دبلوماسية .

٢ - أن يتم إيجاد أدلة واضحة وقاطعة على تطوير ونشر أسلحة نووية ، و / أو إنماجها في إطار الجيش الإسرائيلي^(١٥) .

ولم يتحقق الشرط الأول عبر مسار الصراع حتى الآن ، فقد ظلت استراتيجية الغموض كما هي منذ إنتاج إسرائيل للسلاح النووي ، « ولم تتخذ أية خطوة - كما يقول يوفال نعمان - كان من الممكن اعتبارها إعلانا إسرائيليا بشأن وجود ردع نووي ، حتى في ظل لحظات التوتر خلال الحربين اللتين أعقبتا تطوير البنية الأساسية - حرب ١٩٦٧ ، وحرب ١٩٧٣ - عندما كان من الممكن أن ينتظر من إسرائيل إن كانت لديها « الطاقة » فعلا أن تستخدمها أيضا^(١٦) » ، وبالفعل ، لم يصدر عبر ٢٥ سنة بعد إنتاج السلاح النووي « تصريح رسمي ، واحد ، يؤكد أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية ، وفي الحالات التي صدرت فيها تصريحات تقترب من هذا المضمون في ظروف مختلفة ، صدرت على الفور تأكيدات إسرائيلية على السيادة النووية الرسمية ، أو حتى نفى صريح لأن يكون المقصود مما قيل هو أن إسرائيل تمتلك سلاحا نوويا .

أما بالنسبة للشرط الثاني ، فإنه أيا كانت مصداقية الأدلة التي تشير إلى امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية - كما حدث في حالة « قانونو » - فإنه من غير الممكن اعتبارها تغييرا لسياسة الغموض ما لم تعترف إسرائيل صراحة بذلك . وبالطبع ليس المقصود هنا أن الدول العربية تصدق أنه ليس لدى إسرائيل سلاح نووي ، لكن المقصود أنها

لا يمكنها أن تمتد إلى تلك الأدلة ، أو تحتج بها . في عملية التفاوض مثلا . لإثبات ملكية إسرائيل أسلحة نووية ، وهو أمر واضح في حالة الولايات المتحدة ، التي لم تتخذ أى إجراء هام ضد إسرائيل لامتلاكها تلك الأسلحة رغم علمها للمؤكد بتفاصيل الترسانة الإسرائيلية . فأدلة قانون وتقرير CIA ، وغيرها ، قد أثرت بالطبع على عناصر هامة في السياسة النووية الرسمية الإسرائيلية . فتمط الردع أصبح « بلا شك ، مثلا . لكنها لم تؤثر بصورة قاطعة في جوهر مبدأ التفاوض النووي .

على الرغم من ذلك ، فإن « مجال » مبدأ التفاوض النووي قد شهد تطورات هامة عبر مسار الصراع ، دون أن يتبدل جوهرها ، فمنذ بداية السياسة النووية الرسمية لم يكن هناك شك حول « قدرة » إسرائيل النووية ، ولم تقصد إسرائيل أن تضفى أى شك حولها ، لكن ما قصد أساما بالتفاوض والشك هو « السلاح » ، ويتميز آخر « قاعدة القوة » التي تمتد إليها استراتيجية التفاوض ، وهي القاعدة التي مرت بثلاث مراحل رئيسية :

الأولى : مرحلة ١٩٦٨ - ١٩٧٤ : فقد كانت إسرائيل تركز على المستوى شبه الرسمي لسياستها النووية - أى ما تريد أن يفهم من عبارتها الرسمية - على أنها تمتلك « خيارا نوويا قريبا » كقاعدة قوة لأتماط استخدامها لأدائها النووية ، فقد كان التهديد الإسرائيلي المتضمن في السياسة الرسمية يقوم على أساس وجود خيار قابل للتحويل عند الضرورة ، « فاستعداد الخيار النووي - حسب تعبيرات شاي فيلتمان - معناه أن سلاحا نوويا عمليا لم ينتج بعد ، على الرغم من توفر القدرة - غير المشكوك فيها - على إنتاجه في غضون وقت قصير نسبيا » (١٧) .

ويطرح « الياهو سلبير » - وهو كاتب إسرائيلي - تحليلًا هامًا للاستراتيجية النووية الإسرائيلية المستندة على خيار نووى ، وتأثيراتها على الدول العربية ، بقوله : إن العرب سيكونون أمام معلومين أكينين هما لمصلحة إسرائيل ، أولهما القدرة الذرية الإسرائيلية المتفوقة ، سواء في شكل بنية كاملة قادرة على إنتاج السلاح النووي في وقت قصير للغاية ، أو شكل « أجهزة ذرية » يمكن تحويلها إلى أداة عسكرية في وقت قصير ، وجود « خط أحمر » تعتبر إسرائيل اجتياز العرب له تهديدا لوجودها يستلزم استخدام هذا السلاح . لكن العرب سيكونون أمام ثلاثة أمور مجهولة :

- ١ - الفترة (إذا وجدت) اللازمة لإسرائيل كي تعبر من وضع إلى آخر .
- ٢ - مكان وقوع الخط الأحمر .

٣ - طبيعة رد فعل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على هذا الوضع (١٨) .

ويحكم الطبيعة الغامضة لتلك السياسة يوجد اختلاف ما في تحديد المقصود بمثل هذا الخط الأحمر . فبينما قرر « ياكير ايفرون » في تحليله الحرفي « للعبارة الرسمية » أن الخط الأحمر الذي سيجعل إسرائيل تتحول من وضع إلى آخر هو امتلاك دولة عربية بصورة من الصور للأسلحة النووية (١٩) ، ينكر معظم الكتاب أنه بصرف النظر عن امتلاك دولة عربية لهذا السلاح من عدمه ، سوف تعبر إسرائيل المتهبة النووية إذا قامت دولة عربية بتهديد وجودها الأساسي ، ولا يوجد تناقض بين التحليلين . فالأول يعبر عن حالة قيامها بإنتاج السلاح النووي ، والثاني يعبر عن إنتاجها له بهدف استخدامه مباشرة .

الثانية : مرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٦ : بدأت تلك المرحلة بأحد أشهر التصريحات الإسرائيلية حول السياسة النووية ، وهو تصريح الرئيس الإسرائيلي « إفرانيم كاتسير » في أول ديسمبر ١٩٧٤ الذي قال فيه « لقد كان في نية إسرائيل دائما أن تتوافر لديها القدرة النووية . ونحن لدينا الآن هذه القدرة ، وإذا ما ظهرت الحاجة إليها ، تستطيع إسرائيل أن تحول هذه القدرة إلى حقيقة في وقت قصير للغاية » (٢٠) . ورغم أن الرئيس الإسرائيلي قد رفض الرد على تساؤلات المراسلين الصحفيين عقب هذا التصريح حول الفترة اللازمة لتحويل تلك القدرة إلى واقع « فإن مسؤولي مكتبه لاحظوا أن تصريح الرئيس يعلن عن قدرات وخبرات إسرائيلية يمكن موضوعيا لإسرائيل تطبيقها إذا أرادت » (٢١) . وحسب معظم الكتابات في هذا الوقت اعتبر تصريح الرئيس الإسرائيلي خروجاً عن السياسة الرسمية ، لكن اتضح بعد ذلك ، عندما تكرر هذا التصريح على لسان مسؤولين آخرين ، أن ما حدث هو أن السياسة النووية الرسمية قد انتقلت إلى مرحلة جديدة دفعت إلى ظهورها أوضاع إسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ (٢٢) .

ولم يكن هذا الانتقال يرتبط بالمفهوم الاستراتيجي الذي يحكم السياسة الرسمية . الفروض المعتمد - فلم يكن تصريح « كاتسير » خروجاً عن هذا المفهوم ، لكنه كان يرتبط « بقاعدة قوة » الاستراتيجية النووية الرسمية . فعلى المستوى شبه الرسمي كان مفهوماً أن إسرائيل قد انتقلت من الاستناد إلى « خيار نووي » إلى الاستناد على « قنابل في القبر » ، فكما ينكر بيتر براى « تم تفسير أقوال كاتسير بأنها تعني أن إسرائيل قد صنعت قنابل ذرية ، أو الأجزاء المكونة لها ، ولكنها لم تجهزها لتصبح صالحة للاستخدام ، أو أنها لم تدخلها ضمن قواتها الدفاعية . وتعني أقوال الرئيس أن إسرائيل تقف على أهبة الاستعداد لفعل ذلك

إذا قام أى من أعداء إسرائيل بإلحاق أسلحة تعمل بالانشطار النووى أو الانتماج النووى^(٢٣) ، لكن بعيدا عن تحفظ « برأى يقول فيلتمان » ، استعداد قبلة فى القبول ، معناه أن الملاح النووى تم إنتاجه فعلا فى حين لا يزال أمر إنتاجه سرا^(٢٤) .

وقد استمرت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين فى تلك المرحلة تعبر عن الاتجاه الجديد « ولم تستطع الرقابة فرض تعميم تام على كلام قاله علانية بعض قادة الدولة ، وبينهم وزير الدفاع ، وإن كان فى بعض الأحيان من دون تنسيق مع زملائهم فى الحكومة »^(٢٥) ، ولكن مع ذلك ظل هناك حد واضح لم يتجاوزه أحد ، فقد كان كل المقصود من تلك التصريحات هو إنهاء « المجهول الأول » الذى تحدث عنه « الياهو سلبيتز » الذى يشير إلى وجود « فترة لازمة للانتقال من الخيار إلى السلاح » ، فلم تعد تلك الفترة قائمة ، أو أنها تضاعفت - كما يقول اللواء طلعت مسلم - حتى اقتربت من « الصفر »^(٢٦) ، بحيث كان يمكن القول أن هناك سلاحا نوويا لدى إسرائيل ، فى نفس الوقت الذى أصبحت فيه « سياسة الفموض » تمارس مهامها فى اتجاه التشكيل فى قابلية القتال المرجح وجودها فى القبول للاستخدام ، وهو وضع كان يحقق لإسرائيل مزايا ظاهرة - كما يقول د . تيسير الناشف - منها أنه يسمح لها بحيازة الأسلحة النووية ، وبالتهديد النووى دون الاضطرار إلى دفع الثمن السياسى الكامل لانتهاج السياسة النووية الصريحة القائمة على حيازة الأسلحة النووية^(٢٧) .

الثالثة : مرحلة ١٩٨٦ - ٠٠٠٠ : وهى المرحلة التى بدأت بنشر « تقرير قانونو » حول ترسانة إسرائيل النووية ، وقد أتت أهمية ذلك التقرير من أنها كانت المرة الأولى التى تصدر فيها معلومات حول أسلحة إسرائيل النووية من « مصدر إسرائيلى » معلوم ، إضافة إلى وجود اتجاه قوى يعتقد أن الحكومة الإسرائيلية - رغم أنها نفت رسميا كالعادة صحة هذه المعلومات - كانت مصدر تريب تلك المعلومات ، فكما يذكر « فرانك برنابى » الذى أجرى حوارات مطولة مع قانونو « لم أشك لحظة فى أن قانونو كان أداة طيعة للموساد » ، فإسرائيل قد استخدمته دون علمه لخدمة هدف إبلاغ العالم بنشاطات إسرائيل النووية^(٢٨) ، وهو ما يعتقد كذلك عدد من الكتاب والمعلقين الإسرائيليين أنفسهم .

وعلى الرغم من أن المسؤولين الإسرائيليين قد استمروا فى إعادة وتكرار تصريحاتهم القديمة - كما يذكر « بهاتيا » - إلا أن تلك التصريحات قد فقدت الكثير من مصداقيتها^(٢٩) ، فلقد كانت معلومات قانونو تطورا أساميا فى السياسة النووية الرسمية وشبه الرسمية الإسرائيلية ، على مستويين :

أ - مستوى المفهوم الاستراتيجي ذاته ، فقد فقد مفهوم الغموض معناه المتعلق « بقدرة إسرائيل النووية » ، إذ أصبح واضحا بأدلة لا تقبل الشك - حسب شهادة برنابي ، وتيلور - أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية ، وبالتالي - كما قال زئيف شيف في إحدى عباراته الهامة - « لم يعد السؤال حاليا ما إذا كانت إسرائيل تستطيع إنتاج سلاح نووي ، وهل لديها مثل هذا السلاح ، بل ما إذا كان الأمر (يقصد الكشف عن وجود السلاح) مطلوبا ، وما إذا كان من الأجدى إعلان ذلك على الملأ » (٣٠) . وعلى ذلك فإن « مجال الغموض » - على مستوى القدرة - قد تقلص إلى مجرد « غطاء رسمي » لسلاح موجود ، فلم يعد دور الغموض هو التشكيك في وجود السلاح النووي ، أو في مدى قابليته للاستخدام ، لكن في مجرد كونه عدم إعلان أو اعتراف أو إقرار رسمي بأن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية قابلة للاستخدام .

ب - مستوى « قاعدة قوة » الاستراتيجية الإسرائيلية ، فقد أصبح واضحا أن ما هو قائم في إسرائيل ليس مجرد « قتال في القبر » ، لكن « ترسانة في القبر » ، وأن قاعدة قوة الاستراتيجية الإسرائيلية لم تكن تتألف فقط من أسلحة ذرية استراتيجية وتكتيكية - حسب ما كان قد بدأ يتأكد في أواخر السبعينات - لكنها تتألف كذلك من أسلحة هيدروجينية ونيوترونية .

ولقد أدى هذان التطوران خلال تلك المرحلة إلى نصاعد التركيز على دلالات مفهوم الغموض على مستوى « نوايا إسرائيل النووية » ، إذ كان مفهوما بصورة شبه رسمية خلال المرحلتين المابقتين أن نوايا إسرائيل في استخدام أداها النووية تنصب على استخدامها كملاذ أخير . إضافة إلى الاستخدامات السياسية الأخرى . لكن في تلك المرحلة وضح أن قاعدة القوة النووية الإسرائيلية تتجاوز في حجمها ونوعية عناصرها ذلك الخبر القريب الذي يكاد يكون سلاحا ، أو تلك القنابل المجودة في القبر ، اللذين استند عليهما تصور « الملاذ الأخير » .

٢ - شكل استخدام القوة في الاستراتيجية النووية الرسمية - شبه الرسمية لإسرائيل

إن « التهديد المبتذر » هو الشكل الأساسي لاستخدام القوة في الاستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل ، فحسبما يذكر « مطيجليتمس » لا نقوم إسرائيل باستخدام التهديد استخداما مباشرا أو سافرا ، فهي تقوم بحشد أقصى الجهود في المجال النووي للتأثير في تصور الخصم ، كما تحشد القوة الإسرائيلية الشاملة ، ولا تستغل بتهور الاحتكار النووي المتكهن به في موضوعات ملحة تتعلق بالمواجهة الإقليمية ، أو فيما

هو أسوأ من ذلك ، أى فى متطلبات سياسية داخلية^(٣١) ، ويبدو أن المضمون التهديدى لسياسة إسرائيل النووية من الوضوح لدرجة أن « سطييجيتس » يعتبر أن التهديد النووى المستتر Tacit Nuclear Threat - وليس الغموض النووى المتعمد - هو المفهوم الاستراتيجى الرئيسى فى السياسة النووية الإسرائيلية .

لكن يجب التمييز بين اتجاهين رئيسيين للتهديد فى سياسة إسرائيل النووية العامة ، يمكن استنباطهما من تحليل العبارة الرسمية الإسرائيلية التى تشير معظم التحليلات إلى أن شقها الأول (أن إسرائيل لن تكون الدولة الأولى التى تدخل الأسلحة النووية إلى المنطقة) لا يتضمن تهديدا واضحا ، لكن تلك الإضافة الهامة التى ألحقت بالسياسة النووية الرسمية فى أواخر الستينات (لكنها لن تكون الدولة الثانية التى تفعل ذلك) هى التى « قد تركت مجالا أوسع للتعتيم ، وتضمنت كذلك نغمة معينة من التهديد »^(٣٢) ، فتحليل « شاي فيلتمان » لذلك الشق الثانى يشير إلى أنه يعنى « أن إسرائيل إما أنها ستمنع أية دولة عربية فى المنطقة من أن تسبقنا إلى إدخال سلاح نووى إلى الشرق الأوسط ، وأما أنها ستطور قدرة تصاعد على التسلح بسلاح نووى ، أى أنها سوف تستخدم واحدا من كلا البديلين أو كليهما معا »^(٣٣) ، وبالتالي يمكن رصد الاتجاهين التهديديين كما يلى :

١ - الاتجاه الأول : التهديد بمنع الدول العربية من امتلاك أسلحة نووية :

إن ما يمكن فهمه من العبارة الرسمية « الحرفية » ، ليس هو أن إسرائيل ستمنع الدول العربية من امتلاك السلاح النووى ، لكن أنها ستقوم بتحويل خيارها النووى إلى « سلاح » قبل أن تدخله أية دولة عربية إلى المنطقة ، لكن هناك صياغات أخرى تم تداولها خلال السبعينات « للشق الثانى » من العبارة قادت إلى هذا التفسير ، أهمها صياغة « اسحاق رابين » التى نكرها عام ١٩٧٤ فى سياق تعليقه للتليفزيون البريطانى حول « تصريح كاتسير » ، « التى قال فيها » غير أننا لا يمكن أن نسمح لأنفسنا أن نكون ثانى دولة تفعل ذلك »^(٣٤) ، « التى شرحتها فى نفس الحوار بقوله « أننا لا نملك تكلفة أن يسبقنا أحد إلى امتلاك القدرة الذرية فى الشرق الأوسط ، ولكننا أيضا لا نملك تحمل تكلفة أن نكون الأول »^(٣٥) ، ومن هنا جاء تفسير فيلتمان حول احتمال أن تكون إسرائيل تهدد بمنع الدول العربية من امتلاك السلاح النووى قبل أن يكرر « بيجن » ذلك صراحة فى أوائل الثمانينات .

وفى الواقع ، فإن هذا الاتجاه التهديدى الذى يستند إلى تفسير شكلى للعبارة الرسمية الإسرائيلية ليس تهديدا نوويا ، إذ أنه لا يرتبط باستخدام السلاح النووى ،

بل باستخدام وسائل مختلفة - ليس من بينها الأداة النووية - لمنع الدول العربية من امتلاك السلاح النووي ، إلا إذا كانت إسرائيل تهدد ضمنا بأنها سوف تقدم على إمتلاك السلاح النووى إذا حاولت دولة عربية امتلاكه . وعموما فإن هذا التهديد قد أصبح معطنا ، ولم يعد مستترا منذ أوائل الثمانينات ، ورغم ذلك استمر قادة إسرائيل فى استخدام « العبارة الرسمية » ، بما يعنى أنه لم يكن « جوهر » السياسة النووية الرسمية .

٢ - الاتجاه الثانى : التهديد باستخدام « الأداة النووية » فى اتجاهات مختلفة .

وهذا الاتجاه هو جوهر مضمون السياسة النووية الإسرائيلية . فعلى الرغم من أنه يمكن استشفافه من التحليل الشكلى للمثق الثانى من العبارة الرسمية كما أوضح فيلمان ، إلا أنه لا يستند إلى مثل هذه التفسيرات الحرفية ، بل إلى ما هو أكثر جوهرية ، فمجرد إشارة قادة إسرائيل إلى امتلاكهم « خيارا نوويا قريبا » ، يعنى امتلاك إسرائيل أداة نووية قابلة للاستخدام فى حالات معينة ، وهو ما وضح بعد ذلك فى دفعهم - من خلال التصريحات - فى اتجاه أن يفهم أن لدى إسرائيل « قابل فى القبو » ، ثم دفعهم - من خلال تمرير المعلومات - فى اتجاه أن يصبح مؤكدا لدى الآخرين أن لديهم ، ليس فقط « قابل » لكن « ترسانة نووية متكاملة » ، قابلة للاستخدام فى اتجاهات مختلفة - فجوهر التهديد فى السياسة النووية الإسرائيلية هو تهديد « بأداة نووية » يختلف شكله من مرحلة لأخرى ، ففى الستينات كانت إسرائيل تهدد « نوويا » بتحويل قدرتها النووية إلى خيار عسكرى نووى قريب لأغراض المساومة ، أو الردع النهائى بينما كانت قد قامت بذلك بالفعل ، واستمر هذا التهديد فى المراحل التالية كما يلى :

١ - فى المرحلة الأولى : ١٩٦٨ - ١٩٧٤ ، كانت إسرائيل تهدد نوويا بتحويل خيارها العسكرى القريب إلى « سلاح نووى » لأغراض مختلفة ، بينما كانت قد قامت بذلك بالفعل .

٢ - فى المرحلة الثانية : ١٩٧٤ - ١٩٨٦ ، كانت إسرائيل تهدد نوويا بإخراج « قابل فى القبو » ، إلى مسرح العمليات لتصبح قابلة للاستخدام بصورة غير مشكوك فيها ، بينما كانت قد قامت بذلك على مستوى معين .

٣ - فى المرحلة الثالثة : ١٩٨٦ - ٢٠٠٠ ، كانت إسرائيل تهدد نوويا بالإعلان الرسمى ، عن وجود ترسانتها النووية التى بدأ أنها أصبحت خارج القبو ،

بينما كانت قد قُدمت دليلا لا يقبل الشك على وجود تلك الترسانة ، وهي المرحلة المستمرة حتى الآن ، والتي شهدت تحولا أساسيا عام ١٩٩١ عندما بدأت « التسمية الشاملة » ، التي يبدو فيها أن للدول العربية هي التي ستطالب إسرائيل خلال عملية التفاوض بالكشف رسميا عن ترسانتها النووية بينما وضح أن إسرائيل ستماطل ، أو ستساوم بخصوص تلك المطالب .

ولقد اتسمت التهديدات الإسرائيلية على هذا المستوى « بالاستتار » منذ البداية ، فلم تصدر تهديدات نووية إسرائيلية واضحة منذ امتلاكها للسلاح النووي ، ولكن هناك أكاديميين - مثل شلومو أهرنسون - يعتقدون أن التهديد الإسرائيلي لم يعد مستترا منذ نشر تقرير قانونو عام ١٩٨٦ ، فهو يقول أن قانونو « سلبنا استراتيجية التهديد النووي الخفي ، وجولها إلى تهديد نووي علني » (٣٦) .

وفي الواقع ، فإن هذا الشكل المستمر للتهديد ، لم يكن اختيارا بالنسبة لإسرائيل ، بل كان حتمية أملت لها « جنلية » رغبة اتجاه أساسى فى إسرائيل بالاستناد على السلاح النووي فى إطار استراتيجية مغلقة ، وخشية اتجاه أساسى آخر من التدايعيات التي قد تترتب على مثل هذا الأمر ، ومهدت لها قبل ذلك حالة السرية التي فرضتها إسرائيل على نشاطاتها النووية . لكن بصرف النظر عما إذا كان إرساء إسرائيل لهذا الشكل التهديدى إجباريا ، أم اختياريا ، فإنه كان ملائما تماما لظروفها وأهدافها ، إذ كان التهديد الخفي ، أو « شبه الخفي » - على حد تعبير أهرنسون - هو التهديد « الذى ليس من حق عدو أن يتجاهله - لكنه لا يندفع بسببه إلى وضع خطط طوارئ لميزانته - أو إلى تبني - لفترة طويلة - موقف يعنى أنه ليس خائفا من هذا التهديد ، أو أنه لا يؤمن بجديته ، كما كان « ألون » واثقا بأنه سيحدث فعلا » (٣٧) .

ومع ذلك ، فإنه لا يمكن المبالغة - كما يفعل أهرنسون ومعظم كتاب إسرائيل - فى الأهمية الاستراتيجية لتلك السمة « الخفية » ، إذ أن الدول العربية لم تتصرف على أساس ما تقرأه من بين سطور المياسة الرسمية لإسرائيل ، لكن على أساس معلوماتها وتقديراتها الخاصة حول قدرات ونوايا إسرائيل النووية ، وإن كانت هذه السمة - وهنا تكمن أهميتها الحقيقية - قد جعلت النظم العربية التي قررت لمسبب ما أن لا تبذل جهودا كافية لامتلاك السلاح النووي « المضاد » لا تشعر بحرج بالغ لعدم قيامها بذلك .

والخلاصة : أن السياسة النووية الإسرائيلية الرسمية - شبه الرسمية قد بنيت على أسس تسالومية مخططة بصورة جيدة ، لا تعبر عن واقع القوة النووية الحقيقية

لدى إسرائيل ، وتطورت بعد ذلك - عبر مراحل مختلفة - مع تطور القوة النووية الإسرائيلية محتفظة بنفس الأسس الأولى بدرجات متفاوتة . وبناء على ذلك ، عبرت عناصر تلك السياسة عن « أسسها الأولى » ، فتم تبني مفهوم الغموض المتعمد ، وشكل التهديد المستمر ، وتطورت مضامين تلك العناصر مع تطور السياسة النووية مع احتفاظها بخصائصها العامة أيضا .

٢ - استخدامات القوة النووية في الاستراتيجية الرسمية - شبه الرسمية لإسرائيل :

إن المشكلة المنهجية الأساسية في دراسة استخدامات « القوة » النووية في الاستراتيجية الرسمية الإسرائيلية هي أن إسرائيل على هذا المستوى دولة لا تمتلك أسلحة نووية حتى الآن ، وبالتالي لا توجد لها استراتيجية نووية - بالمعنى التقليدي للمصطلح - طالما أن تلك الأسلحة غير موجودة ، فاستراتيجية الغموض النووي التي تمثل جوهر سياستها الرسمية مجرد صياغة غامضة تعبر عن وضع دولة تقف على العتبة النووية دون أن تعبرها ، لذا قد يبدو أنه لا يوجد مجال لدراسة استخدامات القوة النووية الإسرائيلية بنفس أسلوب دراسة استخدام القوة النووية في الاستراتيجية الأمريكية مثلا ، إلا عندما تعلن إسرائيل عن امتلاكها للسلاح النووي ، وتصوراتها لاستخدامه . لكن الوضع النووي الإسرائيلي ليس بهذا الجمود ، فمن المفهوم - بصورة شبه رسمية - أن لدى إسرائيل « أداة نووية » ، تهدد باستخدامها بصورة مستترة ، وحتى على المستوى الرسمي ، فإن أحدا من المسؤولين الإسرائيليين لا ينكر أن لديهم - حسب طريقة شيمون بيريز في التعبير - « شيئا ما في دايמוنا » (٣٨) ، وبالتالي يوجد مجال واسع لدراسة استخدام إسرائيل لتلك الأداة ، أو حتى ذلك « الشيء » في إطار الاستراتيجية النووية الرسمية ، لكن شرط وجود « الأداة » - بصرف النظر عن الإعلان عن وجودها أو عدم الإعلان - لا يكفي وحده للحكم بأن الاستراتيجية الرسمية قد مارست مهمة التأثير في سلوك الأطراف الأخرى - إضافة إلى مهمة التعقيم على وضع إسرائيل النووي - عبر مسار الصراع ، فهناك شرطان أساسيان آخران لا بد من توافرها لدراسة استخدامات الأداة النووية الإسرائيلية رسميا ، هما :

١ - إدراك الدول العربية لوجود تلك الأداة - إن لم يكن السلاح - لدى إسرائيل .

٢ - وجود تصورات إسرائيلية مفهومة - ولو في شكل إشارات عامة - حول استخدامات تلك الأداة .

وتفترض الدراسة في هذا المحور أن هذين الشرطين كانا متوافرين بصورة ما خلال السنوات التي أعقبت إنتاج إسرائيل لسلحها النووي ، وصياغتها لامتراتيجية استخدامه ، وهو ما يمكن مناقشته فيما يلي :

١ - إدراك الدول العربية لوجود السلاح النووي الإسرائيلي :

حسب معظم الدراسات الاستراتيجية ، فإن وجود القوة وحدها لا يكفي للحديث عن مصداقية أى استخدام من استخدماتها ، إذ لا بد من إدراك الطرف ، الهدف ، لوجودها ، وهناك ما يشير إلى أن القادة العرب كانوا يدركون وجود الأسلحة النووية الإسرائيلية منذ السنوات الأولى لامتلاك إسرائيل لها ، إن لم يكن منذ تاريخ إنتاجها ، بصرف النظر عما صرح به بعضهم فى فترات تالية حول تلك المسألة . فقد كانت تلك التصريحات تأتى فى إطار « سياسة متعمدة » - مثل السياسة الإسرائيلية - تخفى وراءها أهدافا سياسية - عسكرية مختلفة بعيدا عما كان مفهومها جيدا بالنسبة لهم . فلا يمكن - بهذا الصدد - النظر بجديّة لافتراض سائد فى معظم الكتابات الإسرائيلية مضمونه أن مستوى إدراك الدول العربية لوجود السلاح النووي الإسرائيلي يتوقف على الإشارات الإسرائيلية حول هذا الموضوع . فالدول العربية هى « دول » لديها أجهزة استخباراتها ومسئولها الخاصة فى الحصول على المعلومات ، وليس متصورا أن تعتمد على تصريحات إسرائيلية غامضة لبناء تصوراتها حول مسألة خطيرة على أمنها ، كالمسألة النووية .

وثمة مؤشرات متعددة تثبت أن الدول العربية كانت تدرك منذ البداية أن إسرائيل قد امتلكت ملاحا نوويا ، فكما يؤكد « هيكل » ، لم تكن محاولات إسرائيل لامتلاك القنبلة النووية ، وامتلاكها ، غائبة عن المراكز المؤثرة فى السياسة العربية^(٣٩) ، إذ كانت بعض الأطراف العربية - خاصة مصر والفلسطينيون - قد بدأت تتابع منذ البداية نشاطات إسرائيل النووية ، فى ظل تصور لما تمثله من تهديد لأمنها ، أو لوجودها ، أو على الأقل تحديا لمكانتها وأهدافها الاستراتيجية . وهو ما اتضح فى وقت مبكر ، فعلى خطاب لعبد الناصر فى ٢٣ ديسمبر - نكرى « العدوان الثلاثى » - عام ١٩٦٠ ، أى بعد كشف بن جوريون أمر مفاعل داييمونا بيوم واحد ، قال « إذا كانت إسرائيل تستطيع أن تصنع قنبلة ذرية ، فنحن أيضا نستطيع أن نصنعها » ، وعلق ببعض العبارات حول هذا الموضوع ثم قال « منعصل على الأسلحة الذرية بأى ثمن كان ، لأن الموضوع موضوع مصير ، ولن نقبل أن نصبح شعبا من اللاجئين »^(٤٠) . وفى مقال كتبه هيكل بعنوان « الخطر الذرى يحوم حول

آفاق الشرق الأوسط ، فى ١٩٦٥/٨/٢٠ قال أنه أصبح متيقنا من أن إسرائيل سوف تصبح بعد سنتين أو ثلاث على أكثر تقدير على مقربة من إمكانية صنع قنبلة ذرية^(٤١) ، ثم عاد هيكل فى مقال له بعد أقل من شهرين بعنوان « الظروف المتغيرة » ليدعو صراحة إلى توجيه ضربة وقائية ضد « مراكز الاحتمالات الذرية الإسرائيلية » قبل أن تتحقق تلك الاحتمالات^(٤٢) .

وفى تلك الفترة ، عرض الموضوع النووى الإسرائيلى على « قمة الملوك والرؤساء العرب » فى الدار البيضاء التى عقدت عام ١٩٦٥ ، ثم أمام رؤساء الحكومات العربية فى الدورة الثالثة لاجتماعاتهم عام ١٩٦٦ ، وقام ببحثه مجلس الدفاع الأعلى ، وأعلن يومئذ أن قرارات ومناقشات المجلس ، من المفروض أن تبقى فى أعلى مراحل الكتمان ، نظرا لاعتبارات الأمن القومى العربى^(٤٣) ، وفى تلك الفترة أيضا بدأ الرئيس عبد الناصر يسعى للحصول على « قنبلة ذرية » من الاتحاد السوفيتى ، ثم للحصول على ضمانات نووية سوفيتية .

بعد عام ١٩٦٧ ، يشير الفريق سعد الدين الشاذلى إلى اجتماع عقد عام ١٩٦٩ بين عبد الناصر ، ومجموعة من قادة القوات المسلحة المصرية أثرت فيه مسألة « أن إسرائيل قد اقتربت تماما من امتلاك قنبلة ذرية^(٤٤) » ، ويرصد هيكل فى كتابه « الطريق إلى رمضان » واقعة حول لقاء عبد الناصر والمعيد القذافى عام ١٩٧٠ ، سأله القذافى خلاله : هل لدى الإسرائيليين قنابل نووية ؟ ، فأجاب عبد الناصر ، أن ذلك احتمال قوى جدا^(٤٥) ، وفى حوار الرئيس السادات مع صحيفة « إطلاعات » الإيرانية عام ١٩٧٥ ذكر أنه يعتقد أن لدى إسرائيل أسلحة نووية ، وأن على مصر أن تحاول امتلاك هذا النوع من الأسلحة هى أيضا نتيجة امتلاك إسرائيل له^(٤٦) ، رغم أن الرئيس السادات كان يذكر العكس أحيانا ، وفى تصريح لياسر عرفات ، أدلى به لصحيفة نيويورك تايمز فى ٤ أبريل ١٩٧٥ ، أكد فيه أن مصادر منظمة التحرير الفلسطينية فى إسرائيل تؤكد امتلاك إسرائيل ما بين ٣ - ٥ قنابل ذرية^(٤٧) ، ويمكن رصد عدد آخر من التصريحات بهذا الشأن فى السنوات التالية .

إن القادة العرب لم يكونوا فقط - كما هو واضح - يدركون فقط وجود القوة النووية الإسرائيلية لكن أيضا ، كانت لبعضهم تقديرات محددة بشأنها ، ولم تكن لديهم - على الأرجح - أوهام خاصة بكون تلك الأسلحة مفككة ، أو مكتملة ، فكما يذكر برناي « من وجهة نظر مصر ، أو أية دولة عربية أخرى ، فإن هذين الأمرين شيء واحد ، فإذا صنعت إسرائيل أجزاء الأسلحة النووية ، يمكنها تجميعها بسرعة »^(٤٨) .

٢ - تصورات إسرائيل « شبه الرسمية » حول استخدامات الأداة النووية .

إذا كانت السياسة الرسمية الإسرائيلية في تطوراتها المختلفة قد كشفت عن وجود « أداة نووية » ممكنة الاستخدام ، فإنها لم تكشف عن التصور القائم بصورة رسمية لاستخدامها ، وهو للتصور الذي يمكن بناء عليه تحديد « أنماط الاستخدام » المحتمل وجودها بشكل مؤكد في التخطيط النووي الرسمي لإسرائيل ، والتي يحتمل أن قادة إسرائيل كانوا يهدفون إلى تحقيقها عندما كانوا يهددون كل مرة « بأداتهم النووية » ، لكن يمكن افتراض أن تلك الأنماط كانت مفهومة - مثلما كان وجود القوة مفهوما - عبر مسار الصراع ، استنادا على عاملين :

الأول : أن مجرد وجود القوة يفرض تأثيراته حتى دون أن تقوم الدولة بصياغة استراتيجية استخدام محددة بدقة لها ، فكما يقول شيللنج « إذا امتلكت الدولة قوة عسكرية كافية ، فإنها قد لا تحتاج إلى المساومة »^(٩) ، وهي مقولة تنطبق بصورة معدلة على السلاح النووي تحديدا الذي يفرض تأثيراته لمجرد وجوده في اتجاه تحقيق الأهداف الاستراتيجية المعروفة مسلفا للدولة ، حتى إذا لم تربط الدولة مباشرة بين تلك « الأهداف الاستراتيجية » المعلنة ، وهذه الأسلحة تحديدا . فإذا كان أحد أهداف إسرائيل الأساسية هو ردع الدول العربية عن شن هجوم شامل ضدها ، فإن « وجود » السلاح النووي يدعم هذا الهدف دون أن تؤكد إسرائيل صراحة أن « الردع » - على هذا المستوى - هو أحد استخدامات قوتها النووية ، أو تهدد الدول العربية صراحة باستخدامها إذا فكرت في شن مثل هذا الهجوم . والمقصود هنا بالطبع تلك « الأهداف » التي يمكن للقوة النووية - بحكم طبيعتها - أن تدعمها ، إذ أن القوة النووية تستخدم عادة للردع ، وأحيانا للتأثير النفسي ، لكنها - كما يفترض أنه مفهوم بالنسبة لأطراف الصراع - لا تستخدم للإجبار إلا في ظل شروط خاصة .

الثاني : أنه كان مفهوما على المستوى شبه الرسمي أن الاستخدام المقرر للأداة النووية منذ تم الاتفاق على صياغة الاستراتيجية الفاعضة عام ١٩٦٨ ، هو استخدام « الملاذ الأخير » ، فإسرائيل لم تكن لتحول الخيار النووي القريب إلى سلاح . كما كان مفهوما - أو خرج القنابل من القبو إلا إذا تعرض وجودها للخطر ، كما كان واضحا للدول العربية . أن إسرائيل تستخدم قوتها النووية للتأثير النفسي تجاهها ، كما كان معروفا كذلك أن إسرائيل قد استخدمت أداتها النووية مرارا كأداة للمساومة السياسية تجاه الولايات المتحدة ، وتجاه الدول العربية كذلك . وفيما عدا ذلك كانت هناك أنماط استخدام أخرى ترددها الكتابات المختلفة ، خاصة بعد انضاح

امتلاك إسرائيل قوة نووية تكتيكية وهيدروجينية - لكن لم تكن هناك تصورات واضحة رسمية أو شبه رسمية بشأنها ، ولم يكن هناك - فيما يبدو - استعداد عربي لتسديدها .

إن ، لم تكن هناك فقط تصورات مفهومة حول الاستخدامات المحتملة « الأساسية » لأداة إسرائيل النووية ، لكن كان هناك أيضا - وهو ما يمكن تأكيده (٥٠) - إدراك عربي بشكل ما بوجود وطبيعة تلك التصورات .

وعلى أية حال ، فإنه بناء على ما سبق يمكن مناقشة استخدامات « الأداة النووية » الإسرائيلية وكأن تلك « الأداة » هي قوة نووية قابلة - في عناصرها الرئيسية - للاستخدام في إطار استراتيجية نووية محددة على مستوى أهدافها الاستراتيجية العامة ، لكن هناك بدلية محددين أساسيين لتحليل استخدامات القوة النووية في الاستراتيجية الرسمية الإسرائيلية ، هما :

١ - أن التحليل يتم على أساس أن القوة النووية المستخدمة في التهديد المستمر هي « قوة نووية استراتيجية » ، قائمة ، سواء كخيار قريب ، أو قابل في القبول ، أو غيرها ، دون وضع أية تفاصيل في الحسبان ، كعدد الرؤوس النووية التي تشتمل عليها تلك القوة مثلا ، أو وسائل توصيلها ، أو نوعيات الرؤوس النووية . ففي ظل « الغموض » يصعب افتراض أن الدول العربية تدرك ، أو تأخذ في حساباتها بصورة كاملة كافة التفاصيل الدقيقة لعناصر قوة إسرائيل النووية ، أو أن إسرائيل كانت قادرة على نشر كافة عناصر ترسانتها وكأنها دولة نووية معلنة ، إضافة إلى ذلك ، فإن قوة إسرائيل النووية كانت خلال سنوات الصراع الأولى « قوة ذرية » ، تشتمل فقط على عناصر بسيطة .

٢ - إن التحليل يتم على أساس أن استخدامات تلك القوة النووية تستند على « الأهداف الاستراتيجية » الرئيسية لإسرائيل ، فلا توجد « أهداف » أقل من ذلك يمكن إخراج القتال من قبوها لتحقيقها ، وإحدى التسميات الموحية التي توضح هذا الأمر هي تسمية « بوير بل » ، لاستراتيجية إسرائيل النووية « استراتيجية الكلب النائم » Asleeping Dog Strategy (٥١) ، فالأسلحة النووية الإسرائيلية - حسب الممارسة الرسمية - قوة نائمة ، تحقق التأثيرات التي يمكن أن تحققها بوضعها هذا ، فهي تردع أي طرف عن الاقتراب خشيعة ليقاطعها ، وتقضي على فكرة محاولة الإضرار بإسرائيل ، ويمكن لإسرائيل أن تتعامل مع الأطراف الأخرى مهذبة - بصورة مستترة - ليقاطعها ، كل ذلك دون أن توقفها بالفعل (تعلن عنها وتنتشرها)

للقيام بمهام محددة أخرى ، فقرة إسرائيل النووية رسميا لا تقوم إلا بالمهام التي يمكن أن يقوم بها « كلب نائم » .

وبناء على هذين المحددين ، يمكن تناول الاستخدامات « الرئيسية » كما تم التخطيط لها في السياسة النووية الرسمية الإسرائيلية عبر مسار الصراع ، والتي يوجد توافق عام نمبى حولها ، مع اختلاف درجة التوافق بالنسبة لكل منها ، وهى :

١ - استخدام القوة النووية كأداة ردع نهائية ضد الدول العربية .

٢ - استخدام القوة النووية كأداة مساومة سياسية فى الصراع .

٣ - استخدام القوة النووية كأداة للاجبار ضد الدول العربية .

٤ - استخدام القوة النووية كأداة للتأثير النفسى ضد العرب .

أولا : القوة النووية كأداة ردع نهائية ضد الدول العربية :

إن معظم الكتابات الإسرائيلية ، والغربية ، وبعض الكتابات العربية تقرر أن الاستخدام الأساسى الأول للمسلح النووى الإسرائيلى فى الاستراتيجية الرسمية هو « الردع » ، والمقصود هنا ، نمط سياسى - عسكرى خاص من الردع يتلاءم فى شكله ومضمونه مع طبيعة المفهوم المسيطر على السياسة الرسمية ، وهو مفهوم القموض النووى ، ومع طبيعة مشكلة الأمن الإسرائيلى ، وهو ما يمكن تناوله كما يلى :

١ - شكل الردع الإسرائيلى : « الردع بالشك » .

بحكم سيادة مفهوم القموض فى السياسة النووية الرسمية بما لا يتيح الإعلان الصريح عن وجود « قوة » نووية ، فإن نمط « الردع الأساسى » الإسرائيلى قد اتخذ شكل « الردع من خلال عدم اليقين » ، Deterrence Through uncertainty ، أو كما هو سائد « الردع بالشك » . وتعود الأسس النظرية لهذا النمط إلى عام ١٩٦٦ عندما كانت السياسة النووية الإسرائيلية فى طور التكوين ، وكان النقاش العام فى إسرائيل

قد اُتسع عقب إعلان « ليفي اشكول » قرارات أبريل - مايو الشهيرة ، فقد امتد النقاش إلى الكنيست ، وخلال جلسة عقدت يوم ٥ يوليو ١٩٦٦ ركز بعض نواب اليسار على أهمية تحديد سياسة نووية ثابتة متهمين حكومة أشكول بعدم تحديد موقفها بدقة من مسألة التصالح النووي ، وهو ما دفع « شيمون بيريز » القائم بأعمال الحكومة ، وأبرز أعضاء المجموعة النووية إلى التعقيب بقوله « إنني لا أرى سببا لإقدام دولة إسرائيل على طمأنة « ناصر » من هذا المنبر ، والسماح له بأن يعرف ما نفعله وما لا نفعله ، إنني أعرف أن العرب يشكون في نوايانا النووية ، وأعرف أن هذا الشك قوة رادعة ، فلماذا نخفف هذه الشكوك ، ولماذا نعمل على إيضاحها؟ » (٥٢) .

إن الردع النووي الإسرائيلي - حسب عبارة بيريز - يستند إلى « قوة » تنور حول وجودها الشكوك ، إلا أن تحليلا أكثر عمقا لروبرت هركافي بنى على أساس الممارسات الإسرائيلية يشير إلى « أن استراتيجية الردع الإسرائيلية المتضمنة في سياسة القموض النووي استندت على درجة من عدم اليقين - وليس الشك - حول قوة إسرائيل النووية » . فمبدأ الردع الإسرائيلي - كما يقول - لم يمارس على أساس التعمييق المستمر للشك ، لكن على أساس خليط من العناصر المكشوفة والمستترة ، المعروفة جزئيا والمشار إليها وغير المعروفة (٥٣) . ويهدف الردع الإسرائيلي - من خلال الاستناد على تأثيرات « وجود » قوة لا يوجد يقين بشأنها - إلى منع الدول العربية من شن هجوم ضد إسرائيل ، دون أن تضطر الأخيرة إلى الإعلان عن وجود تلك القوة ، أو التهديد صراحة باستخدامها . أي أن الاستراتيجية النووية الإسرائيلية - كما يقول إيفير كوهين - « سياسة تستهدف الردع لكن من دون تهديدات » (٥٤) .

ولقد استمر هذا الشكل الردعي قائما عبر مراحل تطور الاستراتيجية النووية دون تبدل جذري ، لكنه شهد تطورات أساسية . فمن المفترض أن نسبة عدم اليقين - أو للشك - قد تضاعفت باطراد مع تطور استراتيجية القموض النووي . فنسبة الشك في مرحلة استنادها إلى « خيار نووي » كانت أكبر بالتأكيد من نسبتها . عندما تم التحول إلى الاستناد على « قبالة في القبو » ، وإن كان « فيلدمان » يرى « أن المقارنة بين الخيار النووي وبين قبلة في القبو تظهر أن تأثيراتهما في مجال الردع متشابهة ، فقوة الردع لهذين الاستعدادين متماثلة ، غير أنهما يختلفان في غايتهما وحساسيتهما » (٥٥) ، ومن المؤكد كذلك أن التأثيرات الردعية لقاعدة القوة التي تم الكشف عنها عام ١٩٨٦ كانت شبه يقينية . تتضاعف فيها درجة الشك إلى مستويات متدنية ، إن كانت قد ظلت قائمة من الأساس .

٢ - مضمون الردع الإسرائيلي : « الردع النهائي » ،

يوجد اتفاق شبه كامل - كما ينكر « ليونارد سيكتور » - « علي » أن من المرجح أن إسرائيل تنظر إلى الأسلحة النووية باعتبارها « الملاذ الأخير » ، The Last Resort ، أي تهديد يستعمل فقط لردع الأعداء عن تلك الأعمال القسوى التي يمكن أن تهدد وجود إسرائيل ذاته ،^(٥٦) ، وهو ما يؤكد كذلك دان هوروفيتس بقوله « أن الاستخدام الممكن لخيار نووي في إطار السياسة الرسمية المعلنة ، إنما هو سلاح المخرج الأخير »^(٥٧) ، وهو ما يشير إليه كذلك « هر كافي » بتأكيد « أن سياسة الغموض المقصود ترتبط بأنماط استخدام محددة هي الملاذ الأخير ، والتأثير النفسي »^(٥٨) ، فالسلاح النووي الإسرائيلي - حسب التصورات الرسمية - هو أداة ردع / استخدام نهائية ضد العمليات العسكرية العربية الشاملة المشتركة التي تستهدف إنهاء وجود إسرائيل .

ويفترض سيناريو « الملاذ الأخير » - كما ينكر هر كافي - حدوث هجوم عربي تقليدي ضد إسرائيل على كافة الجبهات ، مع عدم قدرة القوات التقليدية الإسرائيلية على الدفاع عن الدولة ، مع عدم وجود ضمان بأن الولايات المتحدة يمكن أن تتدخل بفعالية في وقت ملائم ، مع عدم فعالية مواقف الأمم المتحدة ، أو الدول الأخرى . ويتطور الموقف بعد ذلك إلى احتمال حدوث انهيار للقوة العسكرية الإسرائيلية مع احتمال تعرض المدنيين الإسرائيليين لمذبحة شاملة ونهائية^(٥٩) . ففي هذه الحالة سوف تطرح بصورة حادة احتمالات استخدام إسرائيل للسلاح النووي في أشكال مختلفة ، أهمها ثلاثة أشكال محتملة :

١ - تهديد الدول العربية باستخدام الأسلحة النووية الاستراتيجية . إذا لم يتوقف الهجوم العربي الشامل الذي يهدد وجود إسرائيل على الفور ، وهو شكل التهديد الذي يسمى « الردع النهائي » .

٢ - استخدام إسرائيلي محدود للسلاح النووي ضد هدف عربي منعزل لإثبات جدية التهديد ، أو بدء سلم الاستخدام الواسع بضرب مدن عربية - دون العواصم - كبيرة ، وهي الاستخدامات التي تسمى ضربات التحذير أو الإنذار ، أو الرد الانتقائي المتصاعد .

٣ - استخدام شامل للأسلحة النووية الاستراتيجية ضد كافة المدن والأهداف

الحوية العربية التي يمكن لأسلحة إسرائيل أن تصل إليها ، في الوقت الذي يتوغل فيه الهجوم العربي - بافتراض أنه لم يرتدع - داخل إسرائيل ، وهو الاستخدام الذي يسمى « الرد النووي الانتقامي الشامل » الذي يسمى في معظم الكتابات « الخيار شمعون » .

إذن توجد شروط محددة للاستخدام في تلك الحالة ، يحددها د . حامد ربيع فيما يلي (١٠) :

أ - أن تكون هناك حرب هزمت فيها إسرائيل .

ب - أن تكون الهزيمة قد وصلت إلى حد لم يعد من الممكن بخصومه تجنب استئصال الدولة اليهودية .

ج - أن تكون القوى الدولية (خاصة الولايات المتحدة) قد أعلنت أو أظهرت إرادة التخلي عن إسرائيل .

ومن الواضح أن هذا السيناريو يتضمن شكلين لاستخدام القوة النووية ، إذا تم تجاوز تلك الأشكال غير المتفق عليها لرد الفعل الإسرائيلي المحتمل في تلك الحالة ، كضربات التحذير والإنذار أو الرد الانتقامي المتصاعد ، وهي أشكال قد لا تتيح الظروف لإسرائيل اتباعها بحكم ضالة عمقها الاستراتيجي ، وضيق الوقت ، وحالة الرعب القائمة . وهذان الشكلان - كما سبق - هما :

١ - الردع النهائي : وهو شكل للتهديد باستخدام القوة ، مضمونه قيام إسرائيل بتحويل « الخيار » إلى « سلاح » ، أو إخراج القنابل من القبو ، أو تعبئة الترسانة القائمة ، ثم تهديد الدول العربية بالقصف النووي الشامل إذا لم يتوقف الهجوم . وحسب كافة الكتابات ، فإن هذا التهديد يتم بمصادقية مطلقة تقريبا ، إذ أنه يتم في سياق تعرض بقاء الدولة للخطر ، أو لما يسميه إيفير كوهين « حالة الطوارئ القصوى » ، وهي لحظة فريدة من وجهة نظر شعب ، حيث تشعر الجماعة السياسية بتهديد هائل لوجودها ، بفعل وجود خطر يثير رعبا يتجاوز الحدود المتعارف عليها للخوف العادي الذي تنيره الحرب (١١) ، وبالتالي لن يكون هناك مجال أمام العرب للشك في مصداقية التهديد الإسرائيلي ، وفي أن السلاح النووي سوف يستخدم إذا لم يتوقف الهجوم .

ويرى معظم الكتاب الإسرائيليين أن « الردع النهائي » يتمتع بمصداقية بدون أن تغفل إسرائيل عن امتلاكها للسلاح النووي ، ويدون أن تهديد صراحة باستخدامه ، أو حتى : كما يقول إيفير كوهين - دون أن تلزم بالقيد النظرية للردع ، إذ يمكن إرساء نظم ردع واقعي لـ « مخرج أخير » من دون توجيه تهديدات نووية ، ومن دون أى نظام ردع نووى بالمعنى المألوف ، وعلى العكس من نظام الردع النووى للدول الكبرى ، والذي يحدث ديناميكيا من التهديد ، فإن للصفة المميزة للردع الموثوق به فى نظام المخرج الأخير ، هى انعدام صفة التهديدات ، (١٦) .

٢ - الضرورة الانتقامية الشاملة : وهو شكل فعلى عنيف لاستخدام القوة النووية ، سوف ينفذ إذا لم يرتدع العرب عن الاستمرار فى الهجوم ، وقاموا بدخول إسرائيل التى تستدعى خبرة « على وعلى أعدائى » التاريخية لتقوم بتدمير المنطقة - وهو استخدام أثار جدلا واسعا فى الكتابات الإسرائيلية بما أدى إلى تطوير الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى - العام وليس الرسمى - لآليات استخدامات جديدة للسلاح النووى ليس موضعها استراتيجية إسرائيل الرسمية التى تتضمن الاستخدامات شبه المؤكدة ، والمتوافق عليها فقط .

إن أساس هذا الاستخدام « بمضمونه السابق » يعود إلى دوافع إسرائيل الأولى لامتلاك السلاح النووى ، فكما ينكر إيفير كوهين ، كان الخوف من الكارثة على رأس نظرية إسرائيل الأمنية بفعل الرفض العربى المستمر لقبول شرعية إسرائيل ككيان سياسى ، والمصحوب من حين لآخر بعبارات مثل « القائها فى البحر » . لذا فإن إسرائيل - كما يقول - لو لم يضعوا فى الاعتبار احتمال اللجوء إلى « المخرج الأخير » كجزء من نظرية إسرائيل الاستراتيجية لأظهروا أنهم يفكرون إلى المسؤولية الوطنية ، (١٧) . فلقد كانت احتمالات الكارثة هى التى دفعت لامتلاك السلاح النووى ، إذ لم يكن السلاح التقليدى من منظور قادة إسرائيل يمكنه أن يمثل ضمانا كافية لأمن إسرائيل على هذا المستوى فى المستقبل بفعل احتمالات تغير ميزان القوة العسكرية التقليدية بين العرب وإسرائيل . لذا بدأ بالتنمية لهم ، أن الاتجاه إلى امتلاك سلاح مطلق تنتم تأثيراته بالثبات مهما تغيرت موازين القوة - بعكس السلاح التقليدى - مسألة شبه حتمية من أجل تأمين وجود إسرائيل . فلقد كان السلاح النووى - كما ينكر محمود عزمى - فى تقدير الذهن الإسرائيلى « الصهيونى » نوعا من الضمانة الاحتياطية الأخيرة للحيلولة دون حدوث « ممادة » جديدة فى العصر الحديث (١٨) .

لكن ، ربما لم تكن دوافع الامتلاك فى الخمسينات توجد فى ، التصور الإسرائيلى ، بنفس الصورة ، المنظمة ، التى تطرح بها الآن ، لذا فإن معظم الآراء السابقة حول الضمانة النووية المطلوبة للوقت الذى تنقد فيه إسرائيل تفوقها العسكرى التقليدى على العرب ، ربما كانت وقتها - كما ينكر « فرانك برنانى » - أقرب لردود فعل غريزية أكثر منها كأراء مدروسة ، فالإسرائيليون - كما يقول - يشعرون باستمرار أنهم محاصرون ، ولا يمكنهم الاعتماد على غيرهم فى حمايتهم ، كما أنهم لا يتقون فى الاتفاقيات مع الدول الأخرى ، ويشعرون أن هامش الحركة لديهم ضئيل ، وبالتالي ، فحتى إذا كانوا قد فكروا فى أن استخدام السلاح النووى بتلك الصورة التى يريدون امتلاكه من أجلها - وهى الملائم الأخير - سيكون « عملا انتحاريا » ، وبالتالي غير منطقي ، فإن ذلك لم يكن ليوثر على النتيجة التى يتوصلون إليها ، وهى وجوب امتلاك السلاح النووى^(٦٥) ، وهكذا ، فإن الدوافع ، والتصورات الإسرائيلية - حتى على هذا المستوى الذى يبدو منطقيا - أعقد بكثير مما تبدو عليه .

ثانيا : القوة النووية كأداة مساومة سياسية فى الصراع .

إن استخدام « القدرة - القوة » النووية الإسرائيلية كأداة مساومة سياسية هو الاستخدام الأساسى الثانى التالى فى الأهمية للاستخدام السابق فى الميامة النووية الرسمية لإسرائيل ، وهو استخدام واضح بدرجة تجعل من الممكن رصد أمثلة عملية على « حدوثه » بالفعل ، وليس مجرد تصورات حول « وجوده » ضمن التخطيط النووى الإسرائيلى الرسمى .

وتعتبر « المساومة » ، نمط استخدام سياسى بالأساس عناصر القوة النووية "The Nuclear Power" ، وليس نمط استخدام سياسى - عسكرى محدد للقوات النووية The Nuclear Force كما هو الحال فى الاستخدام السابق ، إذ أن المساومة لا تحمل مضامين إكراهية تهديدية مباشرة ، وإن كانت تشتمل - مع ذلك - على بعد إكراهى تهديدى غير مباشر ، مستتر وخافت . وهو نمط استخدمته إسرائيل عبر الصراع منذ ما قبل امتلاك السلاح النووى بفترة طويلة فى إدارة « العلاقات » مع الولايات المتحدة بقرض أساسى هو الحصول على ما تريده من صفقات تسليحية كبيرة أو متطورة ، كما استخدمته فى إدارة « الصراع » مع الدول العربية للضغط عليها - وليس إجبارها - باتجاه الإقدام على التفاوض المباشر معها ، وتسوية

الصراع ، أو - وهو شكل تماوى سيتضح أكثر بعد عام ١٩٩١ - باتجاه تقديم تنازلات تسليحية هامة .

ويمكن تناول ملامح هذا النمط ، وتقييمه على المستويين السابقين ، كما يلي :

١ - المساومة النووية مع الولايات المتحدة .

كان استخدام إسرائيل لوضعها النووى كورقة تفاوض أحد الاستخدامات السياسية الأساسية الواضحة خلال الستينات وأوائل السبعينات ، ولعل « نموذج أشكول - جومنون » ، فى مايو ١٩٦٦ من أوضح النماذج بهذا الشأن ، فقد أعلن « أشكول » ، ما أسماه « هيرش » ، قرارات مدرشا ، يوم ١٨ مايو فى الكنيست بعد أن كانت قد اتخذت فعليا بما يقرب من عام كامل - وهى فترة لازمة لإتمام التفاوض مع الولايات المتحدة - لتحصل إسرائيل فى اليوم التالى (١٩ مايو) على أكبر صفقة تسليحية فى تاريخ علاقات الدولتين حتى ذلك الوقت . ويرصد سيمور هيرش - وهى معلومات تؤكد مصادره متعددة - فى كتابه « الخيار شمشون » ، أكثر من أربع حالات واضحة قامت إسرائيل خلالها باستخدام وضعها النووى - قدرتها على تحويل الخيار إلى سلاح - فى الحصول على صفقات أو تعهدات تسليحية أمريكية فى الفترة ما بين عامى ١٩٦٠ - ١٩٦٨ قبل أن تقوم بإنتاج سلاحها النووى ، أو قامت خلالها الإدارة الأمريكية باستخدام ورقة تقديم الأسلحة من أجل الحصول على تعهدات إسرائيلية خاصة بوقف البرنامج النووى العسكرى الإسرائيلى .

لقد كانت أول صفقة تسليحية مؤكدة تمت على هذا الأساس هى صفقة صواريخ « هوك » ، الأمريكية الشهيرة التى تعهد كينيدي بتقديمها لإسرائيل - التى كانت قد طلبتها - خلال اجتماعه مع بن جوريون فى مايو ١٩٦١ مقابل تعهد إسرائيل بعدم بدء برنامج نووى عسكرى ، وقبول مستوى من التفقيش الأمريكى على عناصر البنية النووية المتوافرة لديها^(٦٦) . وكانت الصفقة الأخيرة الواضحة التى تمت على هذا الأساس هى صفقة قاذفات فانتوم اف - ٤ المتطورة التى تم التفاهم عليها مع إدارة جومنون فى يناير ١٩٦٨ بعد أن كانت إسرائيل قد ألححت طويلا للحصول عليها ، والتى كان جومنون يعتقد أنه يمكن الحصول مقابل تقديمها على موافقة إسرائيلية بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وقبول تفقيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية على منشآتها النووية^(٦٧) . وتوضح الصفقة الأخيرة أن مرحلة جديدة فى العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية كانت على وشك أن تبدأ ، وهى مرحلة ربما

لم تكن إسرائيل تحتاج فيها « للمساومة النووية » بنفس الدرجة التي شهدتها الستينيات ، إذ أن إسرائيل لم تحصل على طائرات إف - ٤ دون أن تتعهد بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة فقط ، لكنها حصلت أيضا في تطور مثير على المعدات والأنظمة اللازمة لاستخدام تلك الطائرات بفعالية في مهام القصف النووي .

إن واقع مرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٨ يشير إلى عملية مساومة متبادلة تستخدم فيها إسرائيل وبقائها النووية للحصول على أسلحة متطورة ، وتستخدم فيها الإدارة الأمريكية وبقائها التسليحية - أحيانا بمبادرة منها - للحصول على تقنيات نووية إسرائيلية . فلم تكن عملية المساومة ذات اتجاه واحد ، إذ كانت إسرائيل تمتثل حالة القموض المحيطة بقدراتها النووية في مختلف محاولاتها الهادفة إلى الحصول على مزيد من الدعم الأمريكي العسكري والسياسي والاقتصادي ، وذلك تحت شعار ضرورة المحافظة على التفوق التقليدي مقابل عدم اللجوء إلى الخيار العسكري النووي ، كما أن وجهات نظر أمريكية رسمية أشارت في أكثر من مناسبة إلى ضرورة عدم دفع إسرائيل إلى اللجوء للخيار النووي كتبرير للمساعدات العسكرية والاقتصادية الضخمة التي تمنحها الولايات المتحدة لها من أجل الحفاظ على ميزان القوى التقليدي في المنطقة^(٦٨) ، فكما يذكر حافظ اسماعيل « أبغ الرئيس الأمريكي ليندون جونسون الرئيس عبد الناصر عام ١٩٦٥ أن أمريكا ستبلغ إسرائيل حتى لا تلجأ إلى تصنيع السلاح النووي^(٦٩) .

وبالطبع ، لا توجد حاجة للتأكيد على وجود علاقة بين الشكل الغامض للسياسة النووية الرسمية ، وفعالية هذا الاستخدام التساومي تحديدا . إذ أنها قوية لدرجة أن « فؤاد جابر » يقول إن سياسة تجنب كافة التصريحات الإسرائيلية سواء كانت رسمية أو غير رسمية ، بشكل مقصود كل تحديد معين يتناول خطط المستقبل وأهدافه في الحقل النووي بالذات « موضوعة للحفاظ على المرونة والقدرة على التكيف اللازمين للنجاح في استغلال الخيار النووي كأداة مساومة ثمينة في معاملات إسرائيل مع المصادر التي تزودها وتزودها ، وخصوصا مع الولايات المتحدة »^(٧٠) . ولا يقصد « جابر » بالطبع أن يقرر بأن تلك السياسة الغامضة قد وضعت خصيصا لتستخدم كأداة مساومية ، لكنه يؤكد على ارتباط هذا الاستخدام التساومي تحديدا بالسياسة النووية الرسمية الإسرائيلية .

لكن مع كل ذلك ، يصعب التأكيد على أن العامل النووي كان عاملا رئيسيا ، أو حتى عاملا هاما في الصفقات التسليحية الإسرائيلية - الأمريكية عبر مسار

العلاقات بينها طوال سنوات الصراع الماضية . فمن المؤكد أن العامل النووي - الذي لم يكن قد أصبح « السلاح النووي » بعد - قد لعب دوراً في شئ الإدارة الأمريكية في عهد كل من كينيدي ، ثم جونسون حتى عام ١٩٦٨ عن الالتزام بالإعلان الثلاثي الذي صدر عام ١٩٥٠ بخصوص تقديم الأسلحة لدول الشرق الأوسط ، وقد يكون هذا الدرو « أساسياً » في تلك السنوات ، لكن العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية دخلت بعد عام ١٩٦٧ - وربما قبل ذلك بمستوى ما - مرحلة أصبحت فيها مسألة الصفقات التسلحية والمساعدات العسكرية - إضافة إلى الدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية - جزءاً من علاقة معقدة تلتزم فيها الولايات المتحدة بضمان أمن إسرائيل ، وتفوقها العسكري على دول المواجهة العربية ، لإعتبارات عديدة لا يمثل « العامل النووي » أهمية فيها .

إن الرؤية الأمريكية لمصلحتها الاستراتيجية في المنطقة ، والدور الذي لعبته إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية خلال الفترة الماضية ، والدور الذي يلعبه اليهود في الانتخابات الأمريكية ، ودور جماعات الضغط الإسرائيلية في الحياة السياسية الأمريكية ، وقدر إسرائيل - وجماعة ضغطها - على استخدام وسائلها المختلفة لتبرير مطالبها العسكرية في مؤسسات صنع القرار الأمريكي ، هي عوامل لعبت أدواراً أساسية في قيام الإدارات الأمريكية المتعاقبة بتقديم مساعدات عسكرية تسليحية ومالية لإسرائيل ، بما لا يقارن بتأثير العامل النووي في السياسة الأمريكية على هذا المستوى ، ربما لا يقارن بتأثير « العامل النووي » - سلباً أو إيجاباً - في نمط علاقات أخرى كالعلاقات الأمريكية الباكستانية على سبيل المثال ، بحيث يمكن افتراض أنه لو لم يكن العامل النووي قائماً خلال السبعينات والثمانينات لما اختلف مسار العلاقات العسكرية الأمريكية - الإسرائيلية كثيراً عما حدث بالفعل . أما مسألة تبرير بعض الشخصيات الأمريكية لعقد بعض الصفقات التسلحية ، أو لمد الجسور الجوية التسلحية على نطاق واسع لإسرائيل ، بالعامل النووي في أوقات معينة ، فإنها مسألة ترتبط بعلاقات الولايات المتحدة بالدول العربية ، وليس بعلاقتها مع إسرائيل .

لقد وصلت قوة العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية إلى درجة أن « شاي فيلتمان » قد ذكر عام ١٩٨٢ أنه لو أعلنت إسرائيل عن امتلاكها للسلاح النووي ، وتبنّت استراتيجية ردع علفية - وهو إجراء يتصور أنه يمكن أن يؤدي إلى رد فعل أمريكي شديد غير متشكوك فيه - فلن رد الفعل الأمريكي سوف يكون « مضطرباً » . وقد لا يؤدي إلى قطع المساعدات عن إسرائيل ، بفعل وجود تلك العوامل الأخرى الأكثر

أهمية التي تجعل من إسرائيل « حالة أمريكية خاصة » ، وذلك على الرغم من وجود « تعديل جلين » على قانون المساعدات الخارجية الأمريكية الذي أقر عام ١٩٦٧ حظر تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية ، أو قروض لشراء أسلحة ، إلا للدول التي لا تعرف بأنها ذات قدرات نووية ، والتي تقوم بإجراء تفجير نووي ، وقانون منع الانتشار النووي الذي أقر عام ١٩٧٨ بأن التعاون الأمريكي مع أية دولة لا تمتلك أسلحة نووية يتوقف إذا ما قامت هذه الدولة بتفجير نووي^(٧١) . فإذا كانت تلك العوامل الأخرى بهذه القوة التي تجعل « فيلتمان » يتصور أن الولايات المتحدة لن تقطع مساعداتها العسكرية عن إسرائيل في مثل هذه الحالة ، فإنها بدون شك ذات قوة تتيح لإسرائيل الحصول على تلك المساعدات دون الحاجة لمثل هذه المساومات النووية .

وربما تكون هناك حالة واحدة - بعد إنتاج إسرائيل لسلحها النووي - تبدو ظاهريا استثناء مما سبق ، وهي حالة استخدام إسرائيل للتهديد باستعمال السلاح النووي خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، بفرض ابتزاز الإدارة الأمريكية للضغط عليها من أجل التعميل بتقديم الأسلحة النووية التي كانت إسرائيل قد طلبتها في الأيام الأولى للحرب^(٧٢) ، ودفع الإدارة الأمريكية إلى تغيير موقفها الخاص بعدم إمداد إسرائيل بكميات كبيرة من الأسلحة ، وهو التهديد الذي يضر - حسب بعض الكتابات - « الجسر الجوي الأمريكي » الشهير الذي تم بعد ذلك كرد فعل له . إلا أن التحليل المتأنى لتلك الحالة لا يثبت فقط أن العوامل الأخرى كانت هي التي تمارس تأثيراتها ، لكنه يثبت أيضا أن هناك حدودا لتأثير استخدام السلاح النووي - وهو هنا سلاح ، وليس خيارا كما كان في الستينات - كأداة مساومة وضغط تهدف إلى الحصول على صفقات تسليحية كبيرة ، ومتطورة .

٢ - المساومة النووية مع الدول العربية :

مثلما كان الحال مع الولايات المتحدة في الستينات ، استخدمت إسرائيل « أدواتها » - قدرتها وقوتها - النووية سياسيا في إدارة صراعها مع الدول العربية ابتداء من السنوات الأولى لتوجهها نحو امتلاك السلاح النووي وحتى السنوات القليلة الماضية ، وذلك في إطار سياستها النووية الرسمية . « فقد بدأت إسرائيل استخدام الورقة النووية لديها في وقت مبكر للغاية لفرض تسوية غير مقبولة - كما يقول د .

عبد المنعم سعيد - على الدول العربية - ففي عام ١٩٥٩ ، وقبل نمو القدرة النووية الإسرائيلية ، عرض بن جوريون على الكنيست الإسرائيلي ، حتى يجهز الوقت الذي يكون فيه نزاع السلاح على المستوى العالمي أمرا واردا ، فإن حكومة إسرائيل تقترح على جيرانها العرب - مصر ، والسعودية ، والعراق ، والأردن ، وسوريا ، ولبنان - معاهدة للنزع الشامل للسلاح ، وتمريخ القوات في إسرائيل والدول العربية المذكورة على شرط أن تضمن التفويض المتبادل والحر المستمر وقد أعاد بن جوريون هذا العرض في الكنيست عام ١٩٦٢ ليضمن القدرات النووية كذلك (٧٣) . وكان بن جوريون قد أكد أيضا في خطابه الشهير الذي ألقاه في الكنيست في ديسمبر ١٩٦٠ ، إثر اقتضاح أمر مفاعل دايبونا ، أنه سبق لإسرائيل أن اقترحت على الدول العربية نزعا شاملا للسلاح من المنطقة كلها مع ضمانات تفويض متبادلة (٧٤) .

ويصرف النظر عن الاعتبارات التي دفعت بن جوريون لإعلان مبادرة ١٩٥٩ ، لم يكن متصورا - حتى إذا لم تكن الدول العربية ترفض مبدأ التسوية في ذلك الوقت - أن تقبل الدول العربية نزعا شاملا للأسلحة التقليدية لست دول عربية مقابل نزع أسلحة إسرائيل التقليدية كأساس منطقي لتسوية ما ، ولم يكن ما أثير في ديسمبر ١٩٦٠ يضيف جديدا ، إلا أن « بن جوريون » على الأرجح كان يهدف لاحتواء رد الفعل الناتج عن اقتضاح أمر المفاعل - وعموما ، فإن القدرة النووية لم تكن قد دخلت حتى هذا الوقت كعنصر في عملية المساومة الإسرائيلية ، إلا كإطار عام ضاغط يحيط بمبادرة ١٩٦٠ « المعادة » التي طرحها « بن جوريون » إثر اعترافه بامتلاك إسرائيل لمفاعل نووي . وقد دخلت تلك القدرة كعنصر أساسي لأول مرة في عملية التساوم في مبادرة ١٩٦٢ . وفي هذه الحالة ، فإن « عملية التساوم » - بالمعنى الحرفي - كانت تهدف إلى مقايضة قدرات إسرائيل النووية والتقليدية بالقدرات التقليدية والنووية المحتملة للدول العربية المست . لكن في الواقع ، فإن تلك المبادرة - مثل المبادرات السابقة - كانت تهدف إلى الضغط على الدول العربية بغرض الإقدام على تسوية الصراع مع إسرائيل ، وهو ما يسميه « عبد المنعم سعيد » بمقايضة قدرات إسرائيل النووية آنذاك مقابل سلام واعتراف لا تقبله الدول العربية (٧٥) .

بعد ذلك بسنوات ، رفضت إسرائيل التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ ، واستمرت في هذا الرفض عبر السنوات التالية . وحسب ما ينكر منير بدوي ، كانت « إسرائيل في استمرار موقفيها هذا بعدم الالتزام بأي قيد يفوق قدرتها النووية ضمانا لاستقلال الإمكانية التفاوضية لهذه القدرة » والتي يمكن

أن تقدمها بدخولها في أي من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتمسح النووي . في أية مناسبة لاحقة قد ترى فيها إسرائيل فرصة للاستمرار بمقدرتها النووية (٧٦) .

وفي نهاية عام ١٩٧٤ ، امتنعت إسرائيل عن تأييد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٦٢ بتاريخ ٣ / ١٢ / ١٩٧٤ بإقامة منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط ، والذي كان قد اتخذ بناء على مشروع إيراني - مصري بهذا الشأن ، مبررة هذا الموقف بأنه يمكن تحقيق هذا الهدف بشكل أفضل عن طريق عقد مشاورات بين دول المنطقة مباشرة . وهو ما أكدته بعد ذلك « إيغال ألون » - وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك - في ٣٠ سبتمبر ١٩٧٥ ، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقتراحه الذي يصفه « إفرام عنيار » بما يسميه « حدثاً نووياً بالغ الخطورة » ، والذي تضمن « إجراء مشاورات مع جميع الدول المهمة بخلق منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط قتلًا : « تؤيد إسرائيل الإقتراح بوجود منطقة منزوعة السلاح في الشرق الأوسط ، وستكون مستعدة للدخول في مفاوضات مع كافة الدول المعنية من أجل الوصول إلى هذا الهدف ، ونقصد بالمفاوضات عملية مشاورات بين الحكومات تشبه تلك التي سبقت قبول « معاهدة ثلاثلوكو » ، وغيرها من الوسائل الدبلوماسية كالميثاق ، ونحن لا نعتقد أن هذا الأمر الخطير يمكن إقراره من خلال المراسلات عن طريق السكرتير العام (٧٧) .

واستمر الموقف الإسرائيلي على ما هو عليه حتى عام ١٩٨١ ، عندما « وافقت » إسرائيل على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة - السابق - الذي كان يصدر سنوياً ، مع تحفظ أساسي ، فقد ربطت إسرائيل موافقتها على إقامة المنطقة المقترحة ، بالمفاوضات المباشرة ، التي تقود إلى عقد مؤتمر إقليمي لدول المنطقة (٧٨) ، وطوال الثمانينيات رفضت إسرائيل بحث إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، - وهو المقترح الذي كانت مصر تتبناه خلال تلك المرحلة - إلا بنص الأمم السابقة ، كما رفضت كذلك المبادرة المصرية المطورة التي طرحت في أبريل ١٩٩٠ حول إزالة أسلحة التدمير الشامل ، كلها ، من المنطقة على نفس الأسس التساوية التي تهدف إلى الضغط على العرب لقبول التفاوض المباشر ويده التسوية ، ثم اتجهت بعد ذلك بعزم واحد (١٩٩١) عندما بدأت عملية التفاوض المباشر بالفعل - لأسباب لا علاقة لها بالمساومة النووية - إلى إعادة التأكيد على مقترحاتها الأولى التي تربط بين التفاوض حول الأسلحة التقليدية ، وبين التفاهم حول الأسلحة النووية .

إن إسرائيل - كما هو واضح مما سبق - قد استخدمت قوتها النووية كأداة مباداة مع الدول العربية بصورة أعقد بكثير مما استخدمتها به مع الولايات المتحدة في الستينات ، فقد كان الاستخدام الإسرائيلي للمقترحات النووية ، يهدف - كما هو

مفترض - إلى الضغط على الدول العربية للإقدام على التفاوض المباشر مع إسرائيل ، تسوية الصراع . ومن الناحية النظرية يمكن إقراض أن هناك منطقتين يمكنهما إسناد عملية تحقيق مثل هذا الهدف :

الأول : منطق المساومة المصحوبة بالإغراء ، ويستند هذا المنطق إلى تصور بأن العرب يخشون من وجود السلاح النووي في يد إسرائيل ويعتبرونه تهديدا لمصالحهم العليا ، وبالتالي يمكن أن تتم مقايضتهم على الإقدام على التسوية وقبول إسرائيل مقابل نزع مثل هذا السلاح .

الثاني : منطق المساومة المصحوبة بالإكراه . ويستند هذا المنطق إلى تصور بأن العرب يخشون من وجود السلاح في يد إسرائيل ويعتبرونه تهديدا لمصالحهم العليا ، وبالتالي يمكن الضغط عليهم للإقدام على التفاوض حول « السلاح » بشروط إسرائيل ، مع الضغط عليهم لتقديم تنازلات إضافية ، وسوف تتضمن عملية التفاوض المباشر في حد ذاتها اعترافا بوجود إسرائيل ، وقبلها لها .

وقد اعتمدت إسرائيل في استخدامهما « لأداتها النووية » على المنطق الثاني ، فجوهر عملية المساومة الإسرائيلية كان أعمق من مجرد التسامح على التفاوض المباشر . « فقد ربطت إسرائيل - منذ البداية - بين نزع السلاح النووي ونزع السلاح التقليدي ، بحيث رأت أن نزع السلاح التقليدي يعد شرطا أساسيا يجب تحقيقه بكل الإلتزام قبل أى خطوات نحو نزع السلاح النووي » (٧٩) ، وهو أمر واضح تماما في مقترحات « بن جوريون » التي تبدو وكأنها مبادرات تطرح لتفرض ، كما أن مقترحات « ألون » - التي طرحت في ظل امتلاك إسرائيل فعليا للأسلحة النووية - لم تكن لتؤدى إلى تحقيق أى غرض عرعى ذى أهمية حتى لو كانت عملية التفاوض ستتركز على الأسلحة النووية فقط دون ربطها بالأسلحة التقليدية . فحتى لو كانت الدول العربية قد أقنعت على التفاوض المباشر مع الاعتراف بوجود إسرائيل ، فإن من المؤكد - كما يقول د. تيسير الناشف - أن إسرائيل لم تكن لتفكك ، أو تنزع أسلحتها النووية (٨٠) ، وهو أمر يقرره معظم من تناولوا هذا الموضوع « فإن من الصعب تصور أن دولة ما تمتلك القنبلة النووية سوف توافق على التخلي عن هذه القنبلة » (٨١) .

ولقد كانت « مقترحات ألون » واضحة بخصوص تلك المسألة ، إذ استندت إسرائيل إلى نموذج « اتفاقية ثلاثيولكو » التي عقدت عام ١٩٦٧ بين دول أمريكا اللاتينية . وبغض النظر عن كافة التعقيدات التي تطرحها تلك الاتفاقية في شروط سريانها ، والتصديق عليها وعلى البروتوكولات الملحق بها ، وإجراءات التنفيذ المتضمنة فيها ، وسماحها لأى طرف بالخروج منها « بإرادة منفردة » ، فإن أهم ملامحها هي أنه تم التمييز فيها بين الأسلحة النووية - وهي ما تمنحه الاتفاقية - وبين

المتفجرات (الأجهزة) النووية للأغراض السلمية . وحسب معظم التقييمات الدولية لتلك الإتفاقية ، فإنه تمييز غير ممكن من الناحية الفنية^(٨٦)، إضافة إلى أن الآثار الاستراتيجية لوجود « الجهاز النووي » لا تختلف كثيرا عن آثار وجود « سلاح نووي » ، وقد أكدت بعض الكتابات الإسرائيلية ذلك الإتجاه بوضوح ، فكما يقول د. إيلان نواتي - وهو أحد مؤيدي نزع السلاح - « فلا شك في أن إسرائيل تفضل معاهدة تترك لها أكبر الخيارات النووية ، وفي المقابل تمنع العرب من تطوير سلاح نووي^(٨٧) ».

إن ، لم يكن العرب ليحصلوا على شيء في الوقت الذي سيقتدون فيه « خيارهم النووي » المتصور رسميا . فحتى لو كانت الدول العربية - تبعا لمنطق المساومة المصحوبة بالإكراه - تخشى من وجود السلاح النووي الإسرائيلي لدرجة أنها يمكن أن « تكره » على الإقدام على التفاوض المباشر مع إسرائيل ، فإن هذه الخطوة ذاتها لم تكن لتحقيق لهم التحرر من هذا السلاح ، واستنادا إلى مثل هذا التحليل يقرر الأكاديمي الإسرائيلي « يورام نمرود » - وهو أحد الداعين لتوقيع معاهدة عدم الانتشار - « أن موافق إسرائيل بشأن التسلح النووي ، ونزع التسلح متناقضة^(٨٨) » . فلو كانت إسرائيل تهدف بالفعل إلى الضغط على العرب للإقدام على التسوية قامت باتباع منطق « المساومة المصحوبة بالإغراء » ، بحيث يكون هناك مكسب واضح للعرب مقابل إقدامهم على التسوية .

إن اتباع إسرائيل - إن - لمنطق المساومة ذات الطابع الإكراهي يعني أحد أمرين :

١ - أن إسرائيل كانت تفترض أن العرب يخشون سلاحها النووي لدرجة « الهلع » ، وبالتالي سيكونون على استعداد - حسب مقترحات بن جوريون - للتفاوض حول نزع كافة أسلحتهم التقليدية مقابل الخلاص من « الإجمالات النووية » ، أو - حسب مقترحات ألون - للدخول في عملية تفاوض دون أية حسابات طالما أن نتيجة المفاوضات ستقرض وضعا أقل خطورة ، وهو افتراض لا توجد مؤشرات بصدده . فلا يوجد كاتب إسرائيلي واحد - ربما باستثناء شلومو أهرنسون - يقرر أن مخاوف العرب من « القنبلة » تصل إلى هذا المستوى الذي يجعلهم يقدمون على الإستجابة لمثل هذه المقترحات .

٢ - أن إسرائيل لم تكن تنظر إلى السلاح النووي بجدية « كأداة مساومة » ، في مواجهة الدول العربية على مستوى الضغط عليهم يفرض الإقدام على التفاوض المباشر ، ولم تستخدمه بجدية « على هذا المستوى » لتحقيق ذلك الغرض ، وهو الإقراض المرجح . ففي تحليل « إفرام عنبار » لمقترحات ألون ، التي تعتبر « ثورة » في وجهة نظره ، يقدم خمسة تصورات لإقناع إسرائيل ذلك الموقف ،

أضعفها . و آخرها هو احتمال أن تكون إسرائيل تقصد فعلا إنشاء منطقة منزوعة السلاح نوويا في الشرق الأوسط ، بل أنه يرجح أن هدف إرضاء إيران - صاحبة مشروع للقرار الخاص بإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط عام ١٩٧٤ - يحتل أولوية عن هدف إنشاء تلك المنطقة فعليا (٨٥) .

وعلى ذلك ، يمكن القول أن إسرائيل لم تطرح السلاح النووي كأداة مساومة بغرض دفع الدول العربية على الإقدام إلى التسوية أو التفاوض المباشر بصورة جادة ، فإن كانت إسرائيل قد سمعت إلى تحقيق هذا الغرض نوويا ، ربما تكون قد سمعت إليه في إطار استخدام نمط سياسي - عسكري من أنماط استخدام القوة النووية هو الإكراه ، وليس من خلال نمط سياسي ذي مضمون إكراهي خافت ، بدا أنه يستخدم ظاهريا لهذا الغرض - هو المساومة - في حين أن المقترحات النووية الإسرائيلية كانت ترتبط في واقع الأمر بموقف إسرائيل كقوة تواجه ضغوطا دولية بشأن وضعها النووي أو موقفها من الإتفاقيات النووية الدولية ، أو ربما بأهداف دعائية أو سياسية داخلية .

ومع هذا يمكن افتراض وجود احتمال بأن إسرائيل كانت تستخدم ، ورقتها النووية ، كأداة مساومة في إدارة صراعها مع الدول العربية ، وأن كل مقترحاتها السابقة كانت تهدف بالفعل إلى الضغط على الدول العربية للإقدام على التفاوض المباشر والتسوية في ظل تصور ما لدى إسرائيل بأن مثل هذا الاستخدام يمكن أن يحقق أغراضه . ويستند مثل هذا الافتراض إلى العبارات المباشرة التي طرحها كل من « بن جوريون » و « ألون » ، ووجود اتجاه رسمي - تمثله هذه المقترحات - في السياسة الإسرائيلية الرسمية يدعو إلى نزع السلاح النووي في المنطقة بالآليات التي تقترحها إسرائيل .

وإذا كان هذا الافتراض صحيحا ، فإنه يمكن القول إن هذا النمط السياسي لاستخدام السلاح النووي لم يكن ذا مصداقية عبر مسار الصراع ، فالدول العربية لم تستجيب لإقتراحات بن جوريون في حينها ، ولا لمقترحات ألون عام ١٩٧٥ . ولا يوجد ما يشير إلى أن إقدام مصر على التفاوض المباشر مع إسرائيل لتسوية الصراع معها عام ١٩٧٧ كان استجابة لهذا المنطق التساومي ذي الطابع الإكراهي ، فلا يوجد في إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة عام ١٩٧٩ بند وأخذ « نووى » ، كما يصعب تفسير إقدام الدول العربية على التفاوض المباشر خلال عام ١٩٩١ بتأثير تلك الأداة بشكل استخدامها التساومي . قضية - التسلح النووي - في المنطقة هي مجرد بند رئيسي على جدول أعمال لجنة التسليح والأمن الإقليمي التي تعد واحدة من لجان التفاوض متعدد الأطراف ، فليست هي بؤرة التفاوض في عملية التسوية ، بل إنها - على الأرجح - مسألة مؤجلة .

والخلاصة ، أن إسرائيل قد استخدمت قدرتها - قوتها النووية بصورة معلنة كأداة تساومية عبر مسار الصراع فى مواجهة الدول العربية بفرض دفعها إلى التسوية والتفاوض ، لكنها على الأرجح لم تكن تستخدمها بصورة جدية لتحقيق هذا الهدف . أما إذا كانت قد استخدمتها لتحقيقه بصورة متعمدة و جدية ، فإن هذا الاستخدام كان تقريبا بلا مصداقية .

ثالثا - القوة النووية كأداة للإجبار ضد الدول العربية :

إن معظم الكتابات الإسرائيلية والفربية لا تشير إلى أن « نمط الإجبار » يعتبر نمطا متصورا لاستخدام القوة النووية فى السياسة الرسمية الإسرائيلية - إذ أن من الصعب - حسب التيار السائد فى تلك الكتابات - استخدام السلاح النووى بصفة عامة لتحقيق هدف الإجبار تحديدا حتى فى ظل احتكار نووى ، لكن هناك انجاها ساقنا فى الكتابات العربية يشير إلى أن الإجبار النووى يعد أحد الاستخدامات الأساسية فى السياسة النووية الرسمية لإسرائيل ، وهو الاتجاه الذى سيتم الإستناد إليه فى تحليل هذا النمط .

وفى الواقع ، فإنه على الرغم من وجود هدف « إجبار » الدول العربية على قبول تسوية ثلاثم تصورات إسرائيل كهدف استراتيجى رئيسى فى استراتيجيتها الأمنية القومية ، فإنه لا توجد مؤشرات أساسية فى الفترة التى تم فيها التخطيط لامتلاك إسرائيل للسلاح النووى تشير إلى أن قادة إسرائيل كانوا يعتقدون أن السلاح النووى يمكن أن يقوم بمهمة « الإجبار » بالمفهوم السابق كمهمة رئيسية مستقلة . وكما يبدو من معظم الكتابات الإسرائيلية ، فإن الإجبار ليس هدفا محددًا قائما بذاته للقوة النووية ، لكنه يأتي كنتيجة مباشرة لنجاح إسرائيل فى تحقيق الردع النهائى . إذ يتصور أن وجود « الردع النهائى المطلق » سيؤدى إلى إنهاء التصورات العربية بإمكانية القضاء على إسرائيل ، وبالتالي لن يكون أمام العرب إلا الاتجاه إلى تسوية الصراع . أى أنهم سيقومون بما لا يريدون القيام به . وهو مستوى من الإجبار يختلف عن الشكل « النموذجى » لهذا النمط الذى يفترض أنه يعنى إكراه العرب مباشرة على قبول تسوية إسرائيلية لا تتفق مع أهدافهم ومصالحهم عن طريق التهديد النووى .

أما بالنسبة للكتابات العربية ، فهناك اتجاهان رئيسيان فى تناول نمط « الإجبار » فى الاستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل يطرح كل منهما تصورا لشكل « الإجبار النووى » الإسرائيلى ، كما يلى :

الاتجاه الأول : يرى أن الإجبار يمثل نمطا أساسيا لاستخدام القوة النووية

الإسرائيلية ، بل أنه هو النمط الأساسي لاستخدام تلك القوة فاللواء ممدوح عطيه يرى أن هدف إسرائيل من إمتلاكها لقوتها النووية هو « فرض الإرادة السياسية على الدول العربية » (٨٦) . ويقرر د. نافع الحسن أن الإكراه - المقصود الإجبار - هدف أساسي للاستراتيجية النووية الإسرائيلية « فقد جاء أول تبرير للتسلح النووي الإسرائيلي على لسان « شيمون بيريز » عام ١٩٦٢ حيث تحدث إلى صحيفة « دافار » الإسرائيلية اليومية بصفته المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية عن نظرية الجيش الإسرائيلي المتعلقة « بالإكراه غير التقليدى » ، وفيما بعد - كما يقول - عمد خبير بارز في برنامج التسلح النووي الإسرائيلي ، وهو « يائير ايفرون » ، إلى تفسير هذه النظرية على الوجه التالي « إن الحصول على نظام متفوق للملاحقة يعنى إمكانية استعماله للإكراه ، أى إكراه الطرف الآخر على القبول بالمطالب السياسية الإسرائيلية التي تتضمن المطالبة بقبول الوضع القائم على الأرض ، وتوقيع إتفاقية سلام مع إسرائيل » (٨٧) .

لكن أهم تحليل عربي لمسياسة « الإجبار » الإسرائيلية جاء فى دراسة د. عبد المنعم سعيد « استراتيجية إسرائيل النووية » التي نشرها عام ١٩٨٤ ، حيث يقوم بتحليل المقومات النظرية الأساسية للردع على المستوى الدولي ، والمقومات التاريخية للردع فى الصراع العربى الإسرائيلى مشيراً إلى نتيجتين :

(أ) أن الحديث عن الردع يتطلب نوعاً من الاعتماد المتبادل القائم على فكرة قدرة طرفى الصراع على إيذاء كل منهما الآخر بشكل إن لم يكن متكافئاً تماماً ، فإنه يتضمن حداً أدنى من القدرة على الإضرار لدى كل طرف قد تكفى لإيجاد نوع من التوازن .

(ب) أن تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى لا يشير إلى أن الجانب العربى كان الجانب الذى يقوم بالمعنوان أو الهجوم ، إضافة إلى أن الأهداف السياسية والأمنية الإسرائيلية أخذت فى التمدد والتوسع ، كما أن مساحة إسرائيل الجغرافية أخذت فى التوسع كذلك .

وعلى ذلك ، يقرر د. عبد المنعم سعيد أن المقومات الأساسية للردع غير متوافرة ، كما أن مقوماته التاريخية مشكوك فيها . ويخلص فى النهاية إلى القول « إن استراتيجية إسرائيل النووية - بناء على ما سبق ذكره - تقوم فى الواقع ، ليس على الدفاع والردع ، وإنما على الإجبار وفرض المكالفة والسمة ، ومن المتوقع أن يستمر ذلك حتى يتم تصحيح التوازن الإستراتيجى بين الطرفين » (٨٨) .

وفى هذا السياق توجد ملاحظتان :

١ - أن حديث « بيريز » - على الأرجح - كان فى إطار تناوله لمبادئ استخدام

القوة العسكرية التقليدية الإسرائيلية بأسلوب غير تقليدى ، فاستخدامات القوة العسكرية هي كلها استخدامات « إكراهية » ، والإكراه غير التقليدى هو أسلوب استخدام غير تقليدى ، وليس « إجبارا » . ويبدو أن تحليل د. نافع الحصن قد استند إلى تحليل « ستيفن جرين » لمبارة بيريز في إطار تناوله - جرين - للأسباب التى دعت إسرائيل عام ١٩٥٧ إلى أن تأخذ على عاتقها التفقات والمخاطر المتعلقة ببرنامج الأسلحة النووية^(٨٩) ، وهو تحليل ترجيحى بسيط للغاية لا يستند على أسس قوية . فدوافع إسرائيل الأولى لامتلاك السلاح النووى لم تكن ترتبط بشكل ميزان القوة العسكرية أو آخر الخمسينات بقدر ما كانت ترتبط بمستقبل هذا الميزان . كما لا توجد تصريحات أخرى لمشيمون بيريز ، أو غيره من القادة الإسرائيليين - ربما باستثناء تصريحات دايان بعد عام ١٩٧٣ التى لم تكن تعبر عن وجهة نظر رسمية - يمكن أن يفهم منها أن « الإجبار » استخدام معتمد للسلاح النووى .

٢ - إن كلا من د. عبد المنعم سعيد ويلثير أيفرون لا يتناولان على الأرجح استخدامات القوة النووية في سياسة إسرائيل الرسمية ، لكنهما يتناولان « الاستخدامات المحتملة » للقوة النووية الإسرائيلية ، وهي كثيرة جدا ، ولا تقتصر على « الإجبار » ، بل قد تصل إلى أنماط استخدام فعلية هجومية للقوة النووية . وهي عادة استخدامات لا يوجد اتفاق حول إمكانية القيام بها ، ولا حول « مصداقيتها » ، فى التأثير على الملوك العربى ، فهي استخدامات قائمة « احتماليا » ، وليس بصورة شبه مؤكدة مثلما هو الحال بالنسبة للردع النهائى ، والمساومة .

وحتى مع افتراض أن إسرائيل تفكر « بصورة شبه رسمية » فى استخدام أسلحتها النووية لأغراض الإجبار ، فإن مثل هذا الإجبار سوف يكون مختلفا فى شكله ومضمونه عن « نموذج الإجبار » لدرجة أنه لن يكون إجبارا بالمعنى التقليدى . فالإجبار هو استخدام سياسى - عسكرى للقوة النووية يستند إلى إمكانية استخدام تلك القوة فعليا « بنمطها الهجومى » ، فى حالة فشل الإجبار . ولا تشير الكتابات الإسرائيلية ، ولا التصريحات - إلى أن إسرائيل تلوح فى سياستها الرسمية بمثل هذا الاستخدام الهجومى إذا لم يرضخ العرب لمطالبها ، ويصعب أن يصدق العرب مثل تلك « الإشارات » ، بإفراض حدوثها .

الاتجاه الثالث : يرى أن جوهر « الردع » الإسرائيلى هو « الإجبار » ، فلا يوجد نمط مستقل للإجبار فى السياسة الإسرائيلية ، لكن مضمون ونطاق الردع يطرحان هذا النمط بقوة فى ظل الطبيعة الخاصة للصراع العربى الإسرائيلى ، وطبيعة القضايا المتصارع عليها فيه . وتعد دراسة د. كاطم هاشم نعمة « إدراك الردع فى الصراع العربى الإسرائيلى » ، من أهم الدراسات التى تعتبر عن هذا الاتجاه . فهو ينطلق من دراسة مضامين الردع التقليدى الإسرائيلية مفرقا أنها

مضامين إرغامية . فكرة الحدود الآمنة مثلا - كما يقول - هي سياسة إرغامية (٩٠) ، وليست ردعية دفاعية .

ويتأسس مثل هذا الحكم في دراسة د. نعمة ، وفي الدراسات المتشابهة ، على الربط بين مجال استخدام القوة ونمط استخدامها ، أى بين الوضع السياسى الذى تهدف الدولة إلى تغييره أو الحفاظ عليه ، وأهدافها المحددة من استخدام القوة . وبالنسبة لإسرائيل فإن الوضع الذى يرتبط استخدام القوة به هو « إحتلالها للأرض العربية بعد ١٩٦٧ » ، فإذا كان من ضمن أهداف القوة النووية الإسرائيلية « ردع » العرب عن استخدام القوة لاستعادة تلك الأرض المحتلة ، فإن تلك السياسة فى مضمونها « سياسة إجبار » رغم إتخاذها شكل « سياسة ردع » . فإسرائيل لا تردع محاولات لمهاجمتها ، لكنها « تجبر » دولا على التخلي عن أراضيها من خلال التهديد باستخدام القوة إذا فكرت فى استخدام القوة لتحرير تلك الأراضي .

وبناء على مثل هذا التحليل ، يخلص د. كاظم نعمة إلى القول « إن الردع الإسرائيلى .. هو إرغام قبل أن يكون ردعا .. لذلك فإن إدراك العرب لمجمل السياسة النووية الإسرائيلية يتبدى إدراكا للإرغام أكثر مما هو إدراك للردع » (٩١) . كما يقرر اللواء ممدوح عطية أن أحد أهداف إسرائيل النووية « منع الدول العربية من إرغام إسرائيل على الإنسحاب من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بالوسائل العسكرية » (٩٢) .

وفى الواقع ، فإن هذا الإتجاه يوضح أن تعقيدات الصراع العربى الإسرائيلى ، وطبيعة القيم المتصارع عليها فيه ، وأوضاع تلك القيم عبر مسارها ، وإحتلال إسرائيل لأراضى عربية ، وأهداف الدول العربية فى مجملها تجاه إسرائيل ، كلها أمور تجعل تطبيق أنماط استخدام القوة « بنماذجها النقية » التجريدية مسألة غير متصورة عمليا ، كما يوضح أن النماذج الشكلية المعبرة عن أماليب ممارسة للتأثير ، والتي تشير إلى أطراف الصراع برموز (أ) ، و (ب) ، وللقيمة المتصارع عليها بالرمز (ج) ، تظل نماذج نظرية « تعليمية » إذا لم ترتبط بضمامين مواقف الأطراف وأهدافهم والقيم محل الصراع ، ومع هذا ، فإن الإتجاه السابق يثير نقطتين :

١ - أنه إذا كانت إسرائيل تمارس « الردع » النووى فى « نطاق » الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ لمنع الدول العربية من شن حرب محدودة لتحريرها ، يصبح هذا الردع - إلى حد كبير - إرغاميا .

٢ - أنه إذا كانت إسرائيل تمارس « الردع » النووى فى « نطاق » أرض إسرائيل ما قبل عام ١٩٦٧ لمنع الدول العربية من شن حرب شاملة لتحرير فلسطين المحتلة ، فمن الصعب أن يقال أن هذا الردع « إجباريا » .

ومناقشة هذه الميالة تتوقف على « الإبراهيم » . فعندما تمارس إسرائيل الردع في إطار « دولتها » ، فإنها لا تعتقد أنه « إجبار » بصرف النظر عما إذا كان العرب - أو الفلسطينيون تحديداً - يعتقدون أن تلك الأرض هي حقاً مشروع فلسطيني مقتصب . فهذا النمط في التخطيط الرسمي الإسرائيلي « ردع » . أما إذا كانت إسرائيل تمارس « الردع » في إطار « الأرض المحتلة » ، فإنها تمارسه يقيناً بمضمون « إرغامى » . إلا أنه لا يوجد ما يؤكد أن إسرائيل قد اعتمدت في استراتيجيتها الرسمية نمطاً للردع النووي يهدف إلى منع العرب من القيام بشن حرب محدودة - في إطار الأرض المحتلة - ضدها . فمثل هذا « النمط » هو استخدام من الاستخدامات المحتملة التي يدور حولها النقاش ، وليس نمطاً أساسياً متفقاً عليه ، وبالتالي يصعب الإقرار بوجود « إجبار » إسرائيلي متضمناً في نمط الردع النووي الرسمي .

والخلاصة ، أنه يصعب التسليم بوجود « الإجبار » كنمط مستقل لاستخدام القوة النووية في الاستراتيجية الرسمية الإسرائيلية ، وإذا كان قائماً على مستوى معين متضمناً في الردع ، فإنه لا يوجد إتفاق حول مصداقية تأثيره على هذا المستوى .

رابعاً - القوة النووية كأداة للتأثير النفسي ضد العرب :

إن « التأثير النفسي » هو أحد أنماط استخدام القوة النووية المرتبطة بالسياسة الرسمية الإسرائيلية بصورة « مؤكدة » (١٦) . وهو نمط سياسى يهدف لاستخدام تلك القوة ، ولا يحتاج إلى تخطيط ، إذ أن مجرد وجود القوة النووية في ظل وضع إحتمال - أى دون وجود سلاح مضاد بعيد تأثيراتها - ينتج أوتوماتيكياً مثل هذه التأثيرات ، لكنه مع ذلك ليس نمطاً بسيطاً في تحليله إذا تم تناوله « كنمط استخدام استراتيجى مخطط » في الاستراتيجية الرسمية الإسرائيلية . فمن تلك الزاوية يوجد مستويان لتحليل هذا النمط :

الأول : التأثير النفسى كنمط سياسى مستقل لاستخدام القوة النووية . يهدف إلى إحداث تأثير معنوى ونفسى على القادة والنخب السياسية والشعوب العربية ، ليس لغرض مجتهد يذوقه ، لكن بغرض التأثير العام على أعصاب القيادة في إدارتها للصراع ، وتوجهات النخبة إزاء الصراع . والروح المعنوية العامة للشعب ، والتي تعد عنصراً من عناصر قوة الدول في إدارتها لمثل هذا الصراع ، ولقد أشارت « جوديث بيريرا » إلى هذا الاستخدام بقولها أن القيمة الحقيقية - من وجهة نظر معينة - للتعبئة النووية بالنسبة لأي دولة في الشرق الأوسط هي قيمة معنوية ... ويبدو أن سياق التسليح النووي في الشرق الأوسط إنما هو - أولاً وأخيراً - حرب

أعصاب»^(٩١) ، وربما يكون ذلك أيضا هو المقصود بعبارة المثير أبو عزالة أن إسرائيل تثبت ما يطلق عليه «استراتيجية القموض النووي» ، وهو أيضا ما يدخل في إطار سياسة اللعب بأعصاب الجميع^(٩٢) . وقد أشار «هيكل» ، إلى مثل هذا الاستخدام في مقال له نشر في مايو ١٩٦٩ بعنوان جنرال اسمه «الفلل» ، استعرض فيه دراسات ليهو شقاط هركابي رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية وقتها حول تأثيرات إحكام الحصار حول إمكانية التحرك المصري سياسيا وعسكريا على الشخصية المصرية ، مشيرا إلى عبارة أن ذلك الحصار - حسب دراسة هركابي - سيؤدي إلى ظهور مال يتحول لقوة ضاغطة للإنقضاض أو للإنفضاض^(٩٣) .

إن ، يستهدف هذا الاستخدام إحداث خلخلة سيكولوجية عامة في النول العربية . وبالطبع توجد علاقة قوية بين الشكل الفاض للاستراتيجية الإسرائيلية والفعالية المفترضة ، لهذا الاستخدام ، إذا أن وجود «المجهول النووي» لدى إسرائيل يمكن أن يضخم تأثيراته بأكثر مما يمكن أن يترتب على سياسة نووية معلنة ، إذ أن أي «خبر» تقوم إسرائيل بتسريبه عمدا في إطار عملية التأثير النفسي قد يخلق دوائر تتسع باستمرار كالنولر الناتجة عن لقاء حجر في الماء .

الثاني : التأثير النفسي نو الإجهاد الإكراهي الذي يدفع في اتجاهات عامة معنية . فالردع والإجبار كمنطقتين لاستخدام القوة النووية يشتملان على أبعاد سيكولوجية أساسية ، فطالما أنهما لهما نمطين للاستخدام الفعلي للقوة ، فإنهما يوجهان إلى إرادة وأعصاب الخصم مستهدفين التأثير فيها للإمتناع عن ، أو القيام بعمل ما ، لذا تشيع مصطلحات كالردع السياسي أو الردع السيكولوجي ، ومن المفترض أن يعالج هذا البعد في إطار تحليل الردع النووي أو الإجبار النووي الإسرائيلي ، إلا أنه يكتسب «موقعا مستقلا» كمستوى من مستويات نمط التأثير النفسي لمبنيين :

١ - أن الردع النووي «الرسمي» الإسرائيلي يعمل على مستوى لا يجعله في حاجة لتدعيم مصداقيته سيكولوجيا .

٢ - أن إسرائيل لم تأمل - على الأرجح - في استخدام سلاحها النووي كسلاح إجبار ، ولم تخطط لذلك .

في هذا السياق ، فإن إسرائيل استخدمت «قوتها النووية» للإكراه - وليس الإجبار - النفسي ، كمستوى مستقل من مستويات «التأثير النفسي» بفرض إيجاد مناخ عام يدعم أهداف الردع في الاستراتيجية الأمنية للقومية - وليس النووية بالضرورة - الإسرائيلية ، ويدعم كذلك أهداف «الإجبار» للقائم في تلك الاستراتيجية القومية . فالسلاح النووي يهدف إلى إيجاد مناخ لإنهاء أية أفكار أو معتقدات قد تكون لدى العرب ، دولاً وحكومات - حول إمكانية القضاء على إسرائيل - وإمكانية قول

دولة فلسطين الكاملة مرة أخرى بهدف إلى إنهاء أية أفكار لدى العرب بخصوص دور القوة العسكرية « الحاسم » في إدارة الصراع بما يوجد مناخا عاما يدفع ، أو يجبر العرب على المير ، في اتجاه التسوية ، وهو استخدام « معقد » ربما يكون موجها ضد الشعوب والقوى السياسية تحديدا ، وهي التي تستقر لديها عادة « أو هام » غير محددة بخصوص الصراع ، أكثر مما هو موجه للحكومات والنخب السياسية التي تدرك عادة « حقائق القوة » .

وفي الواقع ، فإن وجود هذا الاستخدام هو الذي دفع إتجاهها واسعا في الكتابات العربية إلى الحديث عن وجود نمط « إجبار استراتيجي » في الاستراتيجية النووية الإسرائيلية ، في حين أن ما هو قائم بالفعل هو نمط للإكراه النفسي الذي يستهدف إيجاد فتاعات عامة في المعتقدات ، وليس إيجاد سلوكيات سياسية - عسكرية محددة في الاستراتيجيات . وقد عبر فؤاد جابر عام ١٩٧٠ عن ذلك بقوله ، « قد ينتظر أن يولد هذا السلاح على الجبهة السياسية تدريجيا ضغوفا شديدة داخل المعسكر العربي تدفعه إلى التفاوض في تسوية تخلصه من خطر الهجوم النووي » (١٧) . ويشير أمين هويدى إلى أن أحد دوافع اتباع إسرائيل استراتيجية الغموض ربما يكون « التخويف » لدفع العرب باتجاه السلام ، لكن - كما يقول - قد يحدث أنه بدلا من أن يكون الشك عامل تخويف يصبح على العكس عامل تنشيط للحوافز العربية ، ومن ثم لا يتجه العرب للسلام ورقابهم تحت رادع نووى يجعل السلام استسلاما (١٨) . وتأتى أهمية الإشارة الأخيرة من أنها تشكك في أن هذا الاستخدام - رغم وجوده - قد ينتج آثاره المتصورة .

والخلاصة ، أن هناك استخداما نفسيا قائما للسلاح النووي في السياسة النووية الرسمية لإسرائيل بهدف إلى إيجاد « قلق » نفسية عامة في الدول العربية ، أو إيجاد فتاعات عامة معينة بخصوص قضايا الصراع في الاتجاه الذي يخدم أهداف إسرائيل الاستراتيجية القومية .

في النهاية ، يمكن القول أن الاستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل تشمل على عدة أنماط سياسية وسياسية - عسكرية لاستخدام السلاح النووي . أولها وأهمها الردع النهائي الذي يتمتع بمصادقية لا شك فيها ، ثم المساومة السياسية الضاغطة التي تحيط بها ملازمات مختلفة تجعلها أداة معقدة الاستخدام لا تتمتع بالمصادقية المتصورة لها ، إضافة إلى التأثير النفسي العام والإكراهي الذي يصعب الحكم على مصداقيته أو تأثيرات استخدامه . ومن المرجح أن إسرائيل لم تعتمد « الإكراه » كنمط متكامل ذي شكل ومضمون مستقلين لاستخدام قوتها النووية في إدارة الصراع ، فقد استندت في تحقيق غرض الإكراه على نجاح الردع بافتراض أن عدم قدرة العرب على تهديد إسرائيل عسكريا ستؤدي إلى اتجاههم للتعامل معها سياسيا ،

ثم على تأثيرات الاستخدام النفسى ذى الاتجاه الإكراهى بافتراض أن وجود السلاح النووى سيمهد الطريق نفسيا لاتجاه العرب إلى التسمية المياسمية للصراع .

٣ - تقييم الاستراتيجية النووية الرسمية : نوافع التغيير وأسس الاستمرارية :

لقد أدت التعقيدات السابقة الخاصة بغموض استخدامات القوة النووية الإسرائيلية ، وعدم وضوح موقع السلاح النووى فى الاستراتيجية الامنية الإسرائيلية ، وفى هيكل القوة العسكرية الإسرائيلية ، إضافة إلى متغيرات سياسية ، وعسكرية واقتصادية مختلفة إلى إثارة جدل واسع فى إسرائيل حول « استراتيجية الغموض النووى » . فقد بدت هذه الاستراتيجية لبعض الإسرائيليين - على حد وصف هركافى - مثل « الانعقافات الموقعة بالأحرف الأولى » (٩١) ، إذ أنها بالقطع « استراتيجية » ، ولكنها لم تكن مثل كل الاستراتيجيات المكتملة واضحة المعالم ، بالرغم من وجود قوة نووية قابلة للاستخدام يمكن على أساسها بناء استراتيجية محددة ، لذا لم تكد تمضى عدة سنوات على صياغتها حتى ظهر اتجاه استراتيجى ينادى بتخلى إسرائيل عن تلك الاستراتيجية ، وإعلان إمتلاكها للسلاح النووى وتبنيها إستراتيجية نووية معلنة .

وعبر ما يقرب من ١٥ سنة امتدت من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٩٠ ، انشغل الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى « النووى » بالنقاش الذى دار حول « استراتيجية الغموض النووى » ، بين تيارين يدعو أحدهما للتخلى عنها وتبنى استراتيجية معلنة ، ويدعو ثانيهما إلى الإبقاء عليها ، وعدم تبني استراتيجية معلنة ، وذلك خلال ثلاث موجات رئيسية من النقاش العام والرسمى المكثف تمت فى الفترات التالية (١٠٠) :

الأولى : بدأت عام ١٩٧٥ عقب « تصريح كاتسير » واستمرت عامين تقريبا .

الثانية : بدأت عام ١٩٨٢ عقب صدور كتاب فيلتمان « ردع نووى إسرائيلى : استراتيجية للثمانينات » ، واستمرت لمدة عام تقريبا .

الثالثة : بدأت عام ١٩٨٦ عقب صدور « تقرير فانونو » واستمرت بصورة مكثفة لما يقرب من ثلاث سنوات .

لقد بدأت موجة النقاش الأولى - كما هو مبين - عام ١٩٧٥ ، ولم يتوقف النقاش بعد ذلك ، لكنه كان يثور بفعل أحداث معينة ثم يخبو مرة أخرى ، فى ظل مناخ من الحماسية الشديدة المحيطة به على مستوى مضامين المقولات ، أو صياغة العبارات . ولقد وصل الأمر بأحد الأكاديميين الإسرائيليين وهو د. ايلان داوت - خلال الموجة الأولى - إلى كتابة هامش لمقال له بعنوان : « سياسة إسرائيل النووية ،

قال فيه : « إنني لست مترطاً بأي صورة في تحديد سياسة نووية في إسرائيل . ويعرض هذا المقال نقاشاً أكاديمياً نظرياً حسب تصور المؤلف فقط ، ويستند هذا المقال كله على مصادر علمية . فالكتاب لا يستطيع الحصول على أية معلومات سرية خاصة بهذا الموضوع ، وهو لا يرتبط بأي علاقة مع حكومة إسرائيل ، ولم يتلق إشارة سواء بشكل رسمي أو غير رسمي من أي عناصر أو موظفين حكوميين لدى كتابة هذا المقال » (١٠١) ، وعبر الفترات التالية لم يخرج أي « كاتب إسرائيلي » في مناقشته لسياسة القموض النووي عن إطار السياسة الرسمية - شبه الرسمية .

وبالطبع ، فإن اتجاه تبني استراتيجية نووية معلنة لم يكن يطلب فقط بمجرد صدور تصريحات واضحة حول إمتلاك إسرائيل للأسلحة النووية . بالمقصود هو عملية تحول واسعة النطاق في هيكل القوة العسكرية الإسرائيلية بحيث يتم إدماج ونشر القوة النووية بصورة كاملة في هذا الهيكل لتصبح للقوة الرئيسية فيه ، أو لتصبح « قوة موازية » للقوة التقليدية بحيث يستند هيكل القوة العسكرية على « قوة مشتركة » ، بما يعني إحداث تحول واسع النطاق في هيكل الاستراتيجية الشاملة لإسرائيل بحيث تستند إسرائيل في تحقيق أهدافها القومية بصورة واضحة على استراتيجية نووية معلنة إلى جانب الاستراتيجية التقليدية ، ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن إسرائيل لم تقم فعلاً بنشر وإدماج بعض عناصر قوتها النووية دون إعلان ، أو أنها لم تستخدم قوتها النووية - أو أداتها النووية - إنتظاراً للظروف التي تتيج لها تبني استراتيجية معلنة .

وبداية - يجب التأكيد على أنه رغم استمرار النقاش - وجدته أحياناً - عبر تلك السنوات الطويلة ، لم يبد في أي وقت خلال تلك السنوات أن قناعة ما سادت في إسرائيل حول ضرورة التحول إلى سياسة نووية معلنة ، والتخلي عن استراتيجية القموض ، وما هو أهم ، فإن هذا النقاش في مجمله سواء في المبعينات أو الثمانينات لم يكن يدور في واقع الأمر بين « اتجاهين » أساسيين يتبنى كل منهما نظرية خاصة ، بل كان يدور أساساً بين « نظريتين » رئيسيتين كل منهما ذات منطلق خاص يركز على التحول النووي أو الإبقاء على القموض ، يتبنى النظرية الأولى منها « عدة أشخاص » من الرسميين . وغير الرسميين في مواجهة تيار عريض يتبنى النظرية الثانية . وكان « اتجاه الإعلان » يتراجع عبر موجات النقاش أمام تيار القموض لدرجة أنه عندما بدأت موجة نقاش نووية « رابعة » عام ١٩٩١ عقب حرب الخليج ، وفي ظل إضناح قدرات العراق النووية ، وتساعد اتجاهي الحد من التسليح ، والإنتشار النووي في نفس الوقت ، وفي ظل بدء عملية التسوية لم يجرؤ أحد من الكتاب الإسرائيليين على الحديث عن التخلي عن سياسة القموض النووي بصورة جادة .

في السياق السابق ميّز هذا المحور في تقييم أوضاع استراتيجية القموض النووي في الفكر الاستراتيجي النووي الرعني والعام الإسرائيلي على تناول نقطتين أساسيتين ترتبطان باستخدامات القوة النووية في الاستراتيجية النووية الرسمية ، هما :

الأولى : طرح مقولات اتجاه التحول إلى سياسة نووية معلنة (التخلي عن استراتيجية القموض) ، والمقولات المضادة التي تدفع إلى الإبقاء على تلك الاستراتيجية خلال مراحل النقاش المختلفة .

الثانية : طرح الأسس التي يستند إليها استمرار استراتيجية القموض النووي حتى عام ١٩٩١ ، مع التركيز على أهم الأسس المرتبطة بموضوع الدراسة .

أولا - اتجاه التحول إلى استراتيجية نووية معلنة ، في السياسة النووية الإسرائيلية :

توجد اختلافات أساسية بين طبيعة وأطراف النقاش في الموجة الأولى ، وكل من الموجتين الثانية والثالثة . لذا سيتم تناول مقولات اتجاه التحول إلى استراتيجية نووية معلنة عبر مرحلتين ، تشمل الأولى على موجة نقاش السبعينات ، وتشمل الثانية على ما دار في الموجتين الثاثلتين اللتين جرتا خلال الثمانينات .

١ - اتجاه التحول إلى استراتيجية نووية معلنة خلال السبعينات :

اعتمد هذا الإتجاه خلال السبعينات على منظومة من الأفكار طرحتها أربع شخصيات إسرائيلية ، أولهم وأهمهم موشي دايان الصقر النووي القديم ، ود . شلومو أهرونسون ، د. شاي فيلتمان - قبل أن يصدر كتابه المعروف - وهما من أساتذة الجامعات الإسرائيلية المتخصصين في القضايا النووية ، ثم الخبير الاقتصادي عاموس روفين الذي يعمل بمصرف إسرائيل . ويعتبر دايان ، هو محور هذا الاتجاه خلال تلك الفترة ، فقد اقتصر اسمهم « روفين » على الحديث عن الأعباء الاقتصادية للاستمرار في الحفاظ على التفوق التقليدي ، بينما لم تكن إسهامات « فيلتمان » قد اتسعت ، واقتصرت في جوهرها على تأييد مقولات دايان مع الإختلاف معه بشأن الهدف السياسي الذي كان ينادى به كقرص للإعلان ، وهو تدعيم السيطرة على الأرض المحتلة إعتقادا على القوة النووية^(١٠١) . إلا أن إسهامات « أهرونسون » كانت واسعة نسبيا رغم إختلافه مع دايان حول الهدف السياسي للإعلان النووي كذلك ، وربما كانت أهم فكرة طرحها في تلك الفترة هي « أن سياسة الردع بالشك غير مجزية لأن العرب قد تصرفوا دائما وكأن إسرائيل تمتلك السلاح الذري^(١٠٢) » .

ولم تكن آراء دايان - مثل الآخرين - خلال هذه الفترة مجرد تعبير عن معتقدات استراتيجية عامة ، بل كانت تعبيراً عن نقاش سرى « رسمي » ، حاد يدور داخل الحكومة الإسرائيلية . ففي النصف الأول من عام ١٩٧٥ أنلى « دايان » بتصريحات تكرر فيها أنه إذا استمر سباق التسلح في المنطقة بالوتيرة القائمة ، فإن إسرائيل لن يمكنها تحمل تكلفة صراع تقليدي مستقبلاً ، لذا يجب عليها أن تفكر في الخيار النووي . وأدت تلك التصريحات إلى صدور رد مباشر من الجنرال مورديخاي جور رئيس الأركان في يونيو ١٩٧٥ بقوله : « أنه لا يخشى من اضمحلال التفوق العسكري الإسرائيلي على العرب في الفترة من الخمس إلى العشر سنوات القادمة » ، رافضاً حجة دايان بأن إسرائيل لا يمكنها - مالياً وإشورياً - أن تتحمل صراعاً تقليدياً في المستقبل ، مضيفاً : أن الرادع النووي لن يحل مشاكل أمن إسرائيل لسببين :

الأول : أنه لا يمكن للأسلحة النووية أن تكون بديلاً عن القوة التقليدية .

الثاني : أن الأسلحة النووية تقلل قدرة إسرائيل على المناورة الحرة عند طلب احتياجاتها في المجالات السياسية^(١٠٤) .

وفي أعقاب تلك التصريحات بدأ نقاش رسمي سرى كان « دايان » وحده يمثل أحد أطرافه ، بينما كان الطرف الآخر يتألف من اسحق رابين رئيس الوزراء ، وإيجال ألون وزير الخارجية ، ومورديخاي جور . ويبدو أن هذا النقاش قد وصل في أوائل عام ١٩٧٦ إلى طريق مسدود ، لذا بدأ « دايان » - كما ينكر الأكاديمي الإسرائيلي جيرالد شتينيبرج - في إذاعة ما يبدو أنه كان النقاط الرئيسية في النقاش^(١٠٥) ، ففي ١٣ فبراير ١٩٧٦ قال دايان في لقاء عام بتل أبيب « إن على إسرائيل أن تؤمن لنفسها خياراً ثانياً . وأن تصنع بنفسها صواريخ أرض - أرض بعيدة المدى » ، وفي ٢٩ فبراير قال في حديث له مع الشبكة الأولى للتليفزيون الفرنسي « أننا نملك الآن إمكانية إنتاج القنبلة ، فنحن دولة صغيرة ، والولايات المتحدة لم تعد تمارس دور الشرطة في العالم ، ويجب أن ندافع عن أنفسنا »^(١٠٦) . وفي ١١ مارس ١٩٧٦ ألقى « دايان » كلمة أمام أعضاء غرفة التجارة الإسرائيلية الأمريكية ، عبر فيها عن أفكاره بصراحة شديدة ، قال :

« إننا لا نستطيع أن نطور إلى ما لا نهاية أجيالاً جديدة من الطائرات ، ونحول البلد بأكمله إلى مخزن سلاح واحد كبير ، نحن مضطرون إلى التشديد على نوعية السلاح ، لا على كميته ، وعلينا للتزود بسلاح مدمر يستخدم كعامل ردع إزاء الدول العربية . فإننا لا نستطيع اللحاق بكمية السلاح الضخمة التي تزود بها الدول العربية ، وعلينا الآن السير في طريق آخر »^(١٠٧) ، ثم قال : « إن خيارنا النووي ليس سرا ، وإنني اعتقد أنه لا ينبغي إخفاء مثل هذه الأمور » ، وأضاف : « فإذا قرر

العرب يوما ما مهاجمتنا بالآلاف الدبابات والصواريخ التي يكتمونها فسكون قادرين على أن نقول لهم ، إننا نستطيع تدميركم أيضا «(١٠٨) .

وقد أدت تلك التصريحات إلى إسراع الحكومة بإعلان أن « دايان ، كان يعبر عن رأيه الشخصي ، وأنه لم يحصل على موافقة مسبقة على « ملاحظاته » من رئيس الوزراء « رابين » . وصرح الأخير بعد ذلك بأن « القوة التقليدية كافية لضمان أمن إسرائيل في المستقبل القريب ، وأن محاولات الاعتماد على أسلحة غامضة تعد اتجاهات سلبية »(١٠٩) ، وتبعه « إيجال ألون » بقوله : « أن إسرائيل لا تمتلك رؤوسا نووية ، وأن إسرائيل تصر على إعلانها أنها لن تكون أول من يدخل أسلحة « ذرية »(١١٠) . وصرح « بيريز » - وهو أبرز أعضاء مجموعة بن جوريون - بأنه يفضل استمرار سياسة القموض النووي ، وتلقى رابين وألون من الجنرال « شارون » ردا عبر فيه عن تحفظاته حول تصريحات دايان ، وأكد أنه يجب عمل كل شيء ممكن لإبعاد الأسلحة النووية من المنطقة . قال « إن ميزان التسلح التقليدي هو المفضل لدينا »(١١١) ، وكان رد شارون يعبر عن كبار قادة الجيش .

ورغم أن « دايان » قد استمر بعد ذلك على قناعاته ، إلا أنه لم يعد يعبر عنها بالصورة السابقة ، فقد كانت المسألة قد إنتهت عند هذا الحد بالنسبة إليه ، وبالنسبة لاتجاه « التحول إلى سياسة معلنة » في تلك المرحلة . وكما هو واضح ، لم يكن هناك اتجاه مضاد لاتجاه آخر بهذا المعنى ، إذ كان الأمر يرتبط بـ « دايان » كشخص ، وكتاريخ ، وكأفكار ، وليس بظروف موضوعية تبرر التخلي عن « استراتيجية القموض » ، إذ كانت القوة التقليدية الإسرائيلية قادرة - وأكثر - على تحقيق الأهداف القومية لإسرائيل دون حاجة للسلاح النووي كما اتضح من إراء « جور » و « شارون » ، وهما ليسا من الحماة بلية حال ، وليس فقط من آراء الميسامين الإسرائيليين .

٢ - اتجاه التحول إلى استراتيجية نووية معلنة خلال الثمانينات :

كان نقاش الثمانينات يختلف عن نقاش السبعينات ، فبينما تركز نقاش السبعينات على « القضية الجوهرية » التي تتحكم فيما إذا كانت القنابل النووية مستظف في القبول أم لا وهي قضية مدى كفاية القوة العسكرية التقليدية لتحقيق أهداف إسرائيل القومية بتكلفة مقبولة ، تركز نقاش الثمانينات - في مجمله - على قضايا خاصة باليات عمل « استراتيجية القموض » ذاتها ، ومدى ملامتها لتحقيق أهداف إسرائيل في ظل المتغيرات الجديدة . إضافة إلى ذلك كان نقاش الثمانينات - وبالنظر إلى طبيعة أطرافه - أكاديميا وصحفيا ، وليس رسميا مثل نقاش السبعينات .

ولقد ارتبطت الموجة الأولى من النقاش في الثمانينات بصور كتاب « شاي فيلتمان » ، عام ١٩٨٢ الذي كان أول ومحاولة إسرائيلية متكاملة لدراسة الميزات والمخاطر المرتبطة بإمكانية نقل التركيز في الاستراتيجية الإسرائيلية التي تعتمد على مبادئ الدفاع والهجوم التقليدية إلى استراتيجية تعتمد على ردع نووى مكشوف ، وعلى حد قول فيلتمان « نقل الأهمية من الدفاع التقليدي إلى الردع النووي » (١١٢) ، وقد طرح الكتاب أفكارا هامة ، منها إمكانية « نقل التركيز » - بالمعنى السابق - دون مخاطر كبيرة ، وإمكانية قيام توازن نووى مستقر في المنطقة بعكس ما هو سائد في الفكر الرسمي وغير الرسمي الإسرائيلي ، وأهمية اقتران « نقل التركيز » بالإنسحاب الإسرائيلي إلى حدود قريبة من حدود ١٩٦٧ . لكن ما يهم هنا هو تلك الآراء التي طرحها الكتاب حول « الاستراتيجيتين » الغامضة والعنينة .

يقرر « فيلتمان » أن المقارنة بين الاستراتيجية النووية الإسرائيلية الرسمية التي تستند على استعداد « قبلة في القبر » بإعتباره « ردعا سريا » ، وبين استعداد « الردع العلني » الذي يدعو إليه يظهر أن للاخير أربع ميزات - وهي بالطبع أربعة نواقص للأول - أساسية ، هي (١١٣) :

١ - أن الردع العلني - أي الأسلحة المعلنة - يمنح مصداقية أكثر لتهديدات الردع الإسرائيلي .

٢ - أن الردع العلني يوفر إمكانية خلق نظرية لاستخدام السلاح النووي وتقليل احتمالات استخدام غير سليم لهذا السلاح .

٣ - أن الردع العلني يوفر إمكانية البدء بحوار استراتيجي بين أطراف النزاع بما يؤدي إلى تفاهم ، ويجعل « العدو » يدرك أي الخطوات يجب عليه الإمتناع عن القيام بها حتى يوفر على نفسه تلقي ضربة نووية ، وهذا الحوار سيقلل إلى أدنى حد إمكانية إنذلال حرب نتيجة لم سوء فهم .

٤ - أن الردع العلني يوفر إمكانية تعليم الطبقات المتزعمة في الشرق الأوسط وتكييفها مع واقع الحياة في محيط نووى ، ومع القيود التي يفرضها هذا السلاح على تحديد الأهداف السياسية ، وعلى إمكانات تحقيقها .

وقد تعرض كتاب فيلتمان بعد نشرة مباشرة ، وغير جدال الثمانينات لانتقادات حادة من كثير من الكتاب الإسرائيليين بمن فيهم « أهرونسون » الذي يقرر « أن د. فيلتمان يكتفى بنماذج نظرية للردع مستمدة من الأدبيات الأمريكية المتخصصة ، والتي أصبح جزء منها قديما ، من دون البحث عمليا فيما يجرى على الأرض فعلا منذ بدأ العرب يأخذون بعين الإعتبار ظهور العنصر النووي في منطقنا » (١١٤) . وهذه هي في الواقع مشكلة تحليل « فيلتمان » ، فكثير مما يطرحه من ميزات « للردع

للعلنى ، قد تحقق بالفعل فى ظل « الردع المردى » الذى يوفر لإسرائيل - على ما يبدو - ما تهدف إليه طالما ظل ما تهدف إليه هو « الردع » ، فالدول العربية تدرك جيدا أن إسرائيل تمتلك السلاح النووى ، وربما تنصرف على هذا الأساس بصرف النظر عن الإعلان ، أو عدم الإعلان .

أما الموجة الثانية من نقاش الثمانينات فقد ارتبطت « بتقرير قانونو » الذى نشرته صحيفة « صنداي تايمز » فى أكتوبر ١٩٨٦ ، وهو التقرير الذى مثل صدمة لمعظم الكتاب الإسرائيليين ، ربما ليس بفعل ما ورد فيه من معلومات ، لكن بفعل شعورهم - إن لم يكن تأكدهم - أن الحكومة الإسرائيلية هى التى سمحت بتسرب هذه المعلومات التى تعد - واقعا - كشفا عن وجود السلاح النووى دون إعلان رسمى (١١٥) . وهو ما أدى إلى إثارة أكثر النقاشات العامة فى تاريخ إسرائيل كثافة ، وشمولا بحيث اشترك معظم كتاب إسرائيل المتخصصين فى المسألة النووية فى تقييم « ملامحة استراتيجية الغموض النووى » فى النصف الثانى من الثمانينات ، ويلخص . يزيد صايغ أهم دوافع التحول نحو سياسة نووية علنية - كما أشارت كتابات تلك المرحلة - كما يلى :

توجد عوامل تدفع إسرائيل نحو تبنى « استراتيجية نووية » هى علنية بالضرورة ، وتنقسم الدوافع إلى صنفين ، دوافع استراتيجية - سياسية ، ودوافع عملية . ويشير الصنف الأول من الدوافع إلى الانقلاب الذى سيحصل فى الميزان الإستراتيجى بين إسرائيل والدول العربية ، وإلى التأثير فى علاقاتها السياسية ، بل وربما يأمل بعض الإسرائيليين حتى أن يحققوا أثرا « إرغاميا » بهذه الطريقة - أى فرض حقائق سياسية وجغرافية على العرب - علما بأن الردع والأمن الإسرائيليين سيتعززان فى شتى الأحوال ، وستنشأ فوائد إضافية ثانوية كتعزيز المكانة الإسرائيلية عموما (بين الدول النامية على الأهل) وتعميق علاقاتها بقوى إقليمية غير عربية أخرى .

أما الصنف الثانى من الدوافع - العسكرية العملية - فيشير إلى الحلول التى قد توفرها الاستراتيجية النووية للمعضلات العملية الحادة التى تواجهها إسرائيل فى تطوير وصيانة واستخدام دفاعها التقليدى ، وتتمثل تلك المعضلات فى :

١ - الطبيعة المتغيرة لمساحة القتال الحديثة ، مما يهوى العقيدة الإسرائيلية ، ويزيد فى تكاليفها الميدانية .

٢ - التكاليف المادية المتنامية باستمرار للإحتفاظ بجيش كبير ، ولاقتناء التكنولوجيا المتقدمة .

٣ - ظهور التهديدات الجديدة كتوسيع وتحديث الجيوش العربية ، أو كالأسلحة الكيميائية ، والصواريخ الباليستكية .

٤٠ - تتألف معضلة رابعة ، وهي ليست محض عملياتية ، بل وأستراتيجية
القياس ، من فشل القوة المسلحة الإسرائيلية في خلق الحقائق السياسية (أى فى
الإرغام) .

وقد جسدت حرب لبنان ١٩٨٢ ، المعضلات الأولى ، والثانية ، والرابعة من
بين المعضلات التى مررت بتورها تطور المشكلة الثالثة (لدى سوريا) ، ويمكن
اللجوء إلى القوة النووية . أو هكذا يبدو . من أن يحل مجمل هذه المعضلات (١١٦) .

لقد كانت هذه الدوافع ترتبط فى تلك المرحلة بحالة التصدع العامة التى لحقت
بنظرية أمن إسرائيل بعد حرب لبنان (١٩٨٢) ، وبداية إنتشار الصواريخ أرض -
أرض على نطاق واسع فى المنطقة ، وتصاعد الإهتمام فى نفس الوقت بالأسلحة
الكيميائية ، إضافة إلى المعضلات العسكرية - العملياتية السابقة ، وهو ما أدى إلى
طرح « البديل النووى » كأساس - ضمن بدائل أخرى - لبناء نظرية أمن إسرائيل
الجديدة ، وهى ظروف كانت تستوجب النظر إلى « الاستراتيجية النووية المعلنة »
بشكل أكثر جدية مما حدث فى الموجتين النقاشيتين السابقتين ، ومع ذلك فإن كل
الكتاب الإسرائيليين الذين شاركوا فى النقاش خلال تلك الموجة - ما عدا شاي
فيلدمان - قد عارضوا التخلي عن سياسة القموض النووى ، وكانت كل الآراء السابقة
تطرح كوجهات نظر يتم تنفيذها للوصول إلى الموقف المضاد ، مع العلم بأن
« فيلدمان » نفسه لا يدعو « للإعلان » على إطلاقه ، بل الإعلان المرتبط بترتيبات
سياسية كالانسحاب من الأرض المحتلة ، وفى ظل ظروف محددة كامتلاك دولة
عربية لسلح نووى . والمثير أن د. أهرونسون قد انقلب - خلال الثمانينات - إلى
معارضة الموقف النووى العلنى فيما واصل تأييده لفكرة تطوير الاستراتيجية
النووية (١١٧) .

من مجمل ما سبق ، يمكن التأكيد على أن إتجاه التحول إلى استراتيجية نووية
معلنة لم يكن إتجاها قويا بأى حال من الأحوال عبر مسار الصراع ، وكما يؤكد
ليونارد سبكتور « مهما كانت مزايا الردع للنووى العلنى ، فإنه لم توجد مؤشرات
فى السنوات الماضية على أن إسرائيل تتحرك تجاه تبني ذلك الموقف » (١١٨) .

ثانيا - أسس استمرارية استراتيجية القموض النووى :

على الرغم من أن استراتيجية القموض النووى قد وضعت فى البداية
كاستراتيجية للأمد القصير (١١٩) ، فإنها قد استمرت لسنوات طويلة امتدت منذ عام
١٩٦٨ وحتى الآن ، إذ كانت هناك عدة عوامل رجحت دائما وزن مقولات الإبقاء
عليها ، ومثلت أسسا ثابتة لإستمراريتها ، أهم تلك العوامل ما يلى :

أولاً : أن هناك عدة مخاطر يمكن أن تترتب على إعلان إسرائيل امتلاكها للسلح النووي ترتبط باحتمالات حدوث ردود أفعال دولية وإقليمية يصعب التنبؤ بها ، أو السيطرة عليها . فعلى المستوى الدولي ، من المتصور أن القوى الدولية ذات المصالح في الشرق الأوسط لن تقف ساكنة إزاء مثل هذا الإعلان عن وجود سلاح نووي في منطقة حساسة ، خاصة رد الفعل الأمريكي الذي كان يثير - أكثر من رد الفعل السوفيتي - جدالات هامة في إسرائيل^(١٢٠) . وعلى المستوى الإقليمي ، قد يؤدي الإعلان القاطع عن السلح النووي الإسرائيلي إلى دفع الدول العربية إلى تطوير قدرتها النووية العسكرية كبديل لا مفر منه ، ، وسيصعب على إسرائيل عرقلة مثل هذا التطور بوسائل دبلوماسية أو بواسطة ضربة عسكرية مسبقة^(١٢١) ، إذ أنها لن تتمكن من تبرير مثل هذه الأعمال في ظل إعلانها عن امتلاكها لسلاح نووي .

ثانياً : أن المساواة المرتبطة بالتخلي عن السياسة الحالية للغموض الموجه - كما يذكر د. شتينيرج - في ضوء مصالح إسرائيل القومية ، وفي ظل الظروف الحالية (١٩٨٧) ، لن يتم تعويضها بالمحاسن التي ينطوي عليها وضع نووي مكشوف^(١٢٢) ، والأهم من ذلك كما يقول د. داوتى أن تحقيق أهداف إسرائيل من « الخيار النووي » لا ترتبط بالضرورة بأن يكون الردع علنياً ، فالواقع أن كل الأهداف التي تتوقع إسرائيل تحقيقها في محاولات تطوير قدرتها النووية ، لا يرتبط أى واحد منها بالكشف عن امتلاك سلاح نووي ، مثل أن تنشأ الأوضاع اللازمة لإستخدام « المخرج الأخير » . وتبرز حقيقة أن الاستخدام السياسي للشائعات عن وجود قدرة نووية أفضل من الربح والخسارة الناجمين عن كشف هذه القدرة^(١٢٣) .

ثالثاً : أن الإعلان عن السلح النووي سيفقد إسرائيل موقف « المساواة » الذي تتمتع به دولة يمكن إقناعها عن طريق تقديم تنازلات ملائمة بالأا تتحول إلى دولة نووية بصورة معلنة^(١٢٤) ، وحتى إذا لم يكن أحد يهتم بأن لا تتحول إسرائيل إلى دولة نووية ، فإن التحول النووي سيفقد إسرائيل أهم أسس المساواة الإسرائيلية مع الأطراف الإقليمية . والدولية وهي « الذريعة الأمنية » ، إذ لن تتمكن إسرائيل النووية التي تمتلك قوة نووية تعلن عنها ومنمجة في هيكل قواتها العسكرية من أن تقنع أى طرف بأن لديها مشكلة أمن حقيقية ، وهي الذريعة التي تستخدمها عبر مسار الصراع للحصول على أسلحة تتيج لها تفوقاً عسكرياً كفيها ساحقاً على الدول المحيطة بها ، كما تتيج لها الحصول على تنازلات سياسية من قبل الأطراف الأخرى في حالة حدوث تفاوض مباشر ، كأن ترفض التخلي عن أرض احتلتها بذريعة أمنية كالجولان ، أو أن تطلب ضبط سلاح معظم تلك الأرض في حالة تنازلها عنها كسيناء .

رأياها : أن القيام بعملية تبادل واسعة بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية في حالة دولة تولج ، سيناريوهات عسكرية معقدة ، كإسرائيل أمر غير واقعي على الإطلاق (١٢٥) . فالقوات التقليدية الضخمة المتفوقة كيفما ستظل مطلوبة حتى لو تم نشر السلاح النووي بصورة معلنة ، فنشر السلاح النووي لن يشكل بديلا فعلا للدفاع التقليدي في مواجهة كافة الصراعات منخفضة الشدة ، أو حتى الصراعات متوسطة الشدة ، وبلتالي ستظل الاستراتيجية التقليدية هي التي تعمل بشكل رئيسي على الأرجح ، وستظل الاستراتيجية النووية المعلنة ، تطرح - تقريبا - نفس التأثيرات التي كانت تطرحها عندما كانت القنابل لا تزال في القبر . ورغم أن ظهور الأسلحة النووية التكتيكية قد جعل هذه المقولات أكثر تعقيدا ، إلا أنها مقولات مستقرة إلى حد كبير في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي إستنادا على وجود فاصل هائل بين السلاح النووي والسلاح التقليدي ، أيا كانت تباينات القوة التدميرية لعناصر القوة النووية .

خامسا : ثبات واستمرار الإحساس الإسرائيلي بتفوقها العسكري التقليدي على الدول العربية (١٢٦) وثبات واستمرار الإحساس الإسرائيلي بقدرتها على تحقيق ، أهم ، أهدافها الاستراتيجية الأساسية في الصراع بالوسائل العسكرية التقليدية ، وتساعد هذه القدرة نسبيا عبر مسار الصراع . لذا ، « لم تكن إسرائيل في حاجة إلى أن تشهر إمتلاكها للسلاح النووي ما دام في إمكانها كبح جماح العرب بأسلحتها التقليدية المتفوقة » (١٢٧) .

ويعتبر هذا العامل ، هو أهم أسس استمرارية سياسة القمع النووي ، فلم تنشأ تلك الأوضاع التي كان « بن جوريون » يتصورها بخصوص ميزان القوة العسكرية بين العرب وإسرائيل . ومما زاد في إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ شعور ما بالأمن أفرزته « حرب يونيو » ، بحيث لم تعد إسرائيل تخشى من تعرض وجودها للخطر بفعل « العمق الاستراتيجي » الذي حصلت عليه خلال الحرب ، ولم تعد تشعر بقلق شديد تجاه ميزان القوة العسكرية بحكم طبيعة الأداء العسكري لقواتها المسلحة في مواجهة الأداء العسكري للقوات العربية مقارنة « بنسب » ميزان القوات العسكرية الذي كان سائدا قبل الحرب . وكانت نتيجة ذلك - كما ينكر أهرونسون - « أن إسرائيل تحررت من التبعة الخطيرة وغير العملية للخيار النووي » (١٢٨) . ويشير « ابغرون » إلى أن هذا الإحساس بالأمن تجاه موازين القوة قد اهتز بشكل ما بفعل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وخلال مجمل السبعينات والثمانينات كانت هناك علامات قلق متزايدة في إسرائيل بسبب تنامي القوة العسكرية العربية ، إلا أن إتفاقيات السلام مع مصر قد خفضت إلى حد ما هذا القلق (١٢٩) . فلم يصل القلق الإسرائيلي في أي وقت خلال مسار الصراع - باستثناء فترات محدود زمنية - إلى درجة ، وعمق

يبرران إعلان امتلاك السلاح النووي ، وصياغة استراتيجية تستند على التهديد الصريح باستخدامه .

إن كل عامل من العوامل الخمسة السابقة يمثل أساسا هاما من أسس استراتيجية استراتيجية الفعوض النووي ، لكن العامل الأخير تحديدا هو أكثرها أهمية في تحليل ثبات مسار تلك الاستراتيجية . فقد كانت أهم أسس استراتيجيتها هو أنه لم يحدث ما يسميه « روبرت هاركافى » تحولا خطيرا ، نهائيا ، قطعيا لا يمكن نقضه في توازن القوة العسكرية لصالح العرب بما يبرر لإسرائيل ، أو يدفعها إلى تبني الأسلحة النووية (١٣٠) . فقد كان تبني إسرائيل لاستراتيجية نووية معلنة ، أو اعتماد التهديد المعلن باستخدام السلاح النووي مسألة غير متصورة إلا في حالتين :

١ - حدوث تحول جذرى في « ميزان القوة العسكرية التقليدية » بما يؤدى إلى عدم قدرة القوات المسلحة التقليدية على القيام بتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأساسية لإسرائيل ، خاصة مهمة الردع - بالمفهوم الإسرائيلى - الأساسى الشامل ، ففشل القوات المسلحة الإسرائيلية في تحقيق هدف « الإجمار » خلال حرب لبنان ١٩٨٢ مثلا لم يكن ليؤدى إلى التحول النووي ، إذ لم يكن السلاح النووي نفسه سيمكن إسرائيل من تحقيق أهداف « الإجمار » .

٢ - حدوث تحولات أساسية في « التوازن الاستراتيجى » ، أو « التوازن العسكرى الاستراتيجى » ، في المنطقة بمستوى يؤدى إلى التأثير في « فعالية » ميزان القوة العسكرية التقليدية ، بحيث يتم تحجيم قدرة القوات المسلحة التقليدية الإسرائيلية على القيام بمهامها السابقة رغم تفوقها في ميزان القوة التقليدية . ومستوى في ذلك إمتلاك دولة عربية للسلاح النووي ، أو إمتلاكها « قوة عسكرية استراتيجية » هجومية - كما حدث في أبريل ١٩٩٠ - أو حدوث تصدع عميق في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، والمقصود هنا بالطبع هو حدوث تلك التحولات بصورة نهائية ، وقاطعة ، بما يشبه « حكم محكمة » نهائيا لا يمكن استئنافه أو نقضه ، وهى مسألة هامة في تحليل تأثيرات تطور « إيرل ١٩٩٠ » ، على هذا المستوى .

إن « فالمعيار الأساسى هنا هو مدى وجود « ميزان قوة عسكرية تقليدية » يعمل ويمارس تأثيراته في إطار استراتيجية ملائم ، بما يمكن القوة المسلحة التقليدية من تحقيق أهداف إسرائيل الأساسية . وقد كان هذا الميزان قائما عبر مسار الصراع نون انتراوات ذات طابع حاد مستمر ، وكانت معظم التحليلات التى تتناول احتمالات التحول النووي الإسرائيلى مستقبلا (حسب تاريخ التحليل) تصل إلى النتيجة التى يؤكد « عبد الله العمرى » ، فى دراسة له عام ١٩٨٦ بقوله : « إن إسرائيل مازالت أمامها مرحلة طويلة من التفوق التقليدى فى توازن القوى بينها وبين الدول العربية . لذا فإن مرحلة استخدامها أسلحة التدمير الشامل سواء الكيماوية منها أو النووية

لفرض الردع أو الاستخدام الفعلي مازالت بعيدة^(١٣١) ، وهو ما أدى بإسرائيل ابتداء من عام ١٩٨٧ إلى بدء الإقتراب من بناء نظرية أمنها التي كانت قد تصدعت بعد حرب لبنان ١٩٨٢ على أساس « البديل العسكري التقليدي المتطور » ، وليس على أساس الخيار النووي الذي كان أحد عدة خيارات مطروحة أمامها لإعادة صياغة نظرية الأمن الجديدة في تلك الفترة . وهو ما أشار إليه شلومو أهرنسون في مقالة له عام ١٩٨٧ بقوله ، إنه « من تصريحات وزير الدفاع ، ورئيس الأركان الإسرائيلي حول « ميدان القتال المستقبلي » يمكن استنتاج أن نظرية أمن إسرائيل الجديدة التي ستوجه عمل جيش الدفاع في التسعينات تعتمد على بدائل تقليدية متطورة ، ورخصة نسبيا ، مثل قذائف مدفعية ذكية ، قنابل دقيقة ، صواريخ سطح - سطح حديثة ، مع مقاتلات متطورة^(١٣٢) .

وبالطبع ، فإن تطور القدرة النووية العراقية في أوائل التسعينات ، إضافة إلى التفاعلات العسكرية الحادة التي جرت بين العراق وإسرائيل خلال عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ كان يمكنها أن تحول تلك التوجهات الإسرائيلية لو كان تطور تلك القدرة قد استمر ، ولو كانت تلك التفاعلات قد تصاعدت ، فكما تذكر الباحثة الإسرائيلية بريت رابينو ، لو أن صدام حسين قد التزم بضبط النفس لمدة عام ونصف - دون أن يقوم بغزو الكويت - لكانت إسرائيل قد واجهت ولأول مرة في تاريخها تهديدا نوويا فعليا^(١٣٣) ، وهو بالتأكيد أحد مبررات التحول النووي ، وكما يتساءل الصحفي الإسرائيلي « أفي بنيامو » في مقال له بعد حرب الخليج مباشرة « ماذا كان يمكن أن يحدث لو استعملت العراق في هجومها أو ضربها إسرائيل أسلحة كيميائية^(١٣٤) . فمن المحتمل أن مياسة الغموض كانت منهتزة بشدة ، إن لم تكن مستتة ، لكن تطور القدرة العراقية لم يستمر ، ولم يستخدم العراق أسلحته الكيميائية .

والخلاصة : أن الاستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل قد ظلت - بالنسبة للإسرائيليين - الإطار الملائم لاستخدام القوة النووية في إدارة الصراع حتى الآن ، لذلك - كما ينكر دان هوروفيتس - واصلت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية انتهاج نظرية استراتيجية بموجبها تستمر إسرائيل في ترسيخ دفاعها ضد هجوم تقليدي على قواتها التقليدية ، حتى ولو كانت تمتلك « قنابل في القبو^(١٣٥) » ، طالما أن تلك القنابل بوضعها هذا يمكن أن تقوم بالمهام المتصورة لها .

وفي النهاية ، من مجمل ما طرح في هذا المبحث - يمكن القول أن إسرائيل قد بنت استراتيجيتها النووية الرسمية على « أسس تسالومية » تمكنها من تحقيق أهدافها الأساسية من إمتلاك القوة النووية ، وهي الردع النهائي ، والمساومة ، والتأثير النفسي العام والإكراهي ، دون أن تواجه مشكلات الإعلان عن إمتلاكها

للسلاح النووي ، وواصلت - كما يقرر - سبكتور ، - المحافظة على وضعها النووي الغامض بينما تستمر أيضا في تطوير ، وتحسين تصميمات أسلحتها النووية ، وقدرات نقلها (١٣٦) وقد استمر هذا الوضع حتى نهاية عام ١٩٩١ ، وصولا إلى العام الحالي (١٩٩٥) .

ثانيا : الاستخدامات المحتملة للقوة النووية الإسرائيلية

لا يوجد سلاح بدون استراتيجية لاستخدامه . فعلى الرغم من أن العلاقة بين الأسلحة واستراتيجية استخدامها معقدة بدرجة قد لا تجعل تلك الاستراتيجية معبرة عن عناصر القوة النووية وخصائصها ، أو حتى عن مجرد وجودها ، إلا أنه يصعب تصور قيام دولة ما بإنتاج أسلحة نووية دون أن تكون لديها تصورات - ولو عامة - لاستخدامها . وتظل مسألة تبني الدولة استراتيجية معلنة تعبر عن عناصر وخصائص قوتها النووية ، أو لا تعبر عن ذلك ، خاضعة لظروف وتعقيدات سياسية خارجية وداخلية متعددة .

وتثير تلك المقولة أهم قضايا استخدام القوة النووية الإسرائيلية ، وهي قضية تجاوز حجم وخصائص ترسانة إسرائيل النووية متطلبات الاستخدامات الأساسية القائمة في الاستراتيجية النووية الرسمية - شبه الرسمية لإسرائيل ، وهي استخدامات لا تتطلب أكثر من ٣٠ رأسا نوويا توضع داخل « قبة » دون الحاجة حتى إلى نشرها فقد قامت إسرائيل بإنتاج عدد كبير من الرؤوس الذرية ، إضافة إلى عدد من القنابل الهيدروجينية ، وعدد - يعتقد أنه كبير للغاية - من الأسلحة النووية التكتيكية التي تشمل على رؤوس نيوترونية ، وقامت بنشر بعض تلك الأسلحة بالفعل ، وهو في مجمله وضع يصعب معه تصور أن استخدامات القوة النووية الإسرائيلية تتوقف عند حدود الاستخدامات « شبه الرسمية » .

لقد افترضت معظم الكتابات - بما في ذلك الكتابات الإسرائيلية - أن استخدامات القوة النووية الإسرائيلية تتجاوز ما هو مفهوم من استراتيجيتها الرسمية ، لكن معظم الكتابات افترضت أيضا أن هناك فروقا أساسية بين الاستخدامات الرسمية ، وتلك الاستخدامات الأخرى تتمثل فيما يلي :

١ - أن هناك يقينا حول وجود الاستخدامات الأساسية في الفكر الاستراتيجي الرسمي ، وفي التخطيط الرسمي الإسرائيلي ، بينما يصعب الجزم بوجود خطط أو تصورات رسمية إسرائيلية بخصوص الاستخدامات الأخرى .

٢ - أن الاستخدامات الأساسية تتمتع بمصادقية من نوع ما ، بينما يصعب الحكم بوجود مصادقية - بنفس المستوى - للاستخدامات الأخرى .

٣ - أن ظروف وشروط استخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية تبعاً لأنماط الاستخدام الأخرى تتسم بالتمعقيد الشديد مقارنة بظروف وشروط استخداماتها الأساسية .

وبناء على تلك الفروق ، فإن معظم الكتابات قد بلورت مداخل مختلفة لتحديد موقع الاستخدامات المحتملة « الأخرى » في هيكل استخدامات إسرائيل لقوتها النووية ، أهمها مداخلان :

الأول : مدخل الاستخدامات « غير الرسمية » القائمة في الاستراتيجية الإسرائيلية ، وهو مدخل تتبعمه معظم الكتابات العربية ، وبعض الكتابات الغربية ، فالاستخدامات المحتملة الأخرى هي استخدامات قائمة ومتاحة لإسرائيل منذ تاريخ إنتاج النوعيات المختلفة للأسلحة النووية ، ويفترض أنها كانت ستجد طريقها للتنفيذ في حالة حدوث الظروف التي تثير استخدام السلاح النووي للأغراض المرتبطة بها ، فالاستراتيجية الإسرائيلية - حسب هذا المدخل - تبنى بالفعل عبر مسار الصراع على أمن إسرائيل تلك الاستخدامات أيضاً بصرف النظر عما إذا كان مفهومها من سياسة إسرائيل النووية الرسمية أن تلك الاستخدامات معتمدة في التخطيط النووي أم لا . ويعبر « أمين هروغيتس » عن هذا المنطق بقوله : « فحينما أعلن بيجن عن ضم الجولان كان ذلك قد تم فعلياً منذ زمن عن طريق الاستيطان وتغيير المعالم » (١٣٧) . فهذه الاستخدامات الأخرى استخدامات شبه رسمية دون إعلان إذا افترضنا أن الاستخدامات السابقة « معلنه » .

الثاني : مدخل الاستخدامات « المتاحة » لإسرائيل في حالة الإعلان عن السلاح النووي ، وهو مدخل تتبعمه الكتابات الإسرائيلية التي تناولها . فذلك الاستخدامات هي مجرد خيارات وبدائل متاحة أمام إسرائيل لبناء استراتيجيتها النووية في حالة الإعلان ، إذا ما كنت تمتلك تلك الأسلحة بالفعل حسب ما تذكر المصادر الأجنبية ، وهو مدخل تعبر عنه كتابات « دان هوروفيتس » ، (١٣٨) . فالفارق الدقيق بين معالجة الكتابات الإسرائيلية لهذين المصنوعين من الاستخدام يكمن في أنها تشير إلى وجود الاستخدامات الأساسية بصورة واضحة كاستخدامات مفهومة من التصريحات الرسمية ، باعتبار أنها قائمة فعلياً حتى لو لم تكن إسرائيل تمتلك سوى « خيار نووي قريب » ، إذ أنه خيار يمكن تحويله لاستخدامه كسلاح في حالة « الملاذ الأخير » ، ويمكن استخدامه بالطبع كأداة للمساومة السياسية ، كما أن وجوده يؤثر نفسياً على العرب ، أما بالنسبة للاستخدامات « الأخرى » ، فإنها - أو على الأقل

بعضها - تحتاج إلى إمتلاك السلاح فعلا ، ونشره ، وهو ما لم يحدث - بالنسبة لهم - حتى الآن ، إضافة إلى أنها تستلزم إعلان استراتيجية الاستخدام .

ويعتمد هذا المبحث في تناوله لتلك الاستخدامات الأخرى على إفتراض أنها استخدامات محتملة كانت قائمة عبر مسار الصراع كاستخدامات غير متفق عليها تملأ في أوساط القيادة الإسرائيلية ، وغير متفق عليها في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي أيضا ، وسوف يتم تناول تلك الاستخدامات المحتملة - مع ملاحظة أن بعضها لا يرتبط بتطور القوة النووية الإسرائيلية إلى مستوى الترسانة ، وبالتالي يتصور أنه قائم ، لإحتمالها ، منذ بداية امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية ، وليس بالضرورة منذ بدء تطويرها لترسانة هائلة - في ثلاثة محاور أساسية :

الأول : يتناول التوجهات النووية الإسرائيلية المرتبطة بتطوير « الترسانة النووية » ومدى إنعكاسها على أنماط استخدام إسرائيل لقوتها النووية كما عبرت عنها بعض التصورات المتكاملة لاستخدام إسرائيل لقوتها النووية .

الثاني : يتناول محددات استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية عبر مسار الصراع ، وهي محددات لتلك الاستخدامات المحتملة .

الثالث : يتناول تحليل مصداقية الاستخدامات المحتملة للقوة النووية الإسرائيلية عبر مسار الصراع ، مع مناقشة « مصداقية » كل نمط منها ، وقضاياها على حده .

١ - اتجاهات تطور الدوافع النووية الإسرائيلية .

عملت إسرائيل عبر مسار الصراع على إمتلاك ترسانة نووية كبيرة تتجاوز « مهامها » بكل المقاييس الاستخدامات الرسمية في استراتيجية المفاوض النووي ، وقد سبق القول في تناول قرارات تطوير القوة النووية الإسرائيلية أن دوافع تطوير تلك الترسانة تتجاوز الدوافع الاستراتيجية الأمنية المفهومة لإسرائيل ، كما سبق القول في تناول « حد الكفالية » للقوة النووية الإسرائيلية أن حجم ونوعية عناصر القوة النووية يتجاوزان الاستخدامات المتصورة لدولة نووية إقليمية إلا إذا كانت تفكر بمنطق الدولتين العظيمين . وقد حاولت كتابات عربية وغربية مختلفة طرح اتجاهات استراتيجية عامة لتفسير الدوافع الأساسية لامتلاك إسرائيل ترسانة نووية تتجاوز ما تتطلبه إحتياجاتها الأمنية ، وهي اتجاهات توضح المسار العام « المتصور » للتفكير الاستراتيجي النووي لإسرائيل ، كما توضح الأسس التي بنيت عليها « الأنماط المحتملة الأخرى » لاستخدام القوة النووية الإسرائيلية ، ويمكن عرض أهم هذه الإتجاهات كما يلي :

١ - اتجاه هستيريا الأمن :

إن إسرائيل حسب هذا الاتجاه قد عملت لإملاك الأسلحة النووية بدوافع أمنية مفهومة ، لكن استمرارها في التطوير بما يتجاوز « حدود الدوافع الأولى » يعبر عن عقدة نفسية أمنية أكثر مما يعبر عن مشكلة استراتيجية أمنية فهناك هواجس تاريخية تدفع إسرائيل إلى إمتلك كل وسائل القوة التي يمكن لها أن تمتلكها ، فهي لن تشعر بالأمن طالما أن هناك سلاحا لم تمتلكه أي كانت ملازمة هذا السلاح للاستخدام ، وبالتالي يؤكد هذا الاتجاه أن « الهولاجس الأمنية » كانت أساس دوافع التطوير كما كانت « جزئيا » وراء دوافع الإمتلك . وحسب بعض الكتابات « الرسمية » الإسرائيلية فإن لهذا الاتجاه أساسا واقعيا ، إذ كانت تلك النوعية من الدوافع ستدفع إسرائيل في مراحل معينة إلى القيام بمشروعات عسكرية استراتيجية غير متصورة بالحسابات الاستراتيجية العقلانية ، وأحد الأمثلة الأساسية لذلك هو « الحزام العسكري الأسود » الذي كان « دايان » يهدف إلى إقامته حول إسرائيل قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

يقول الجنرال « دافيد اليغازر » رئيس الأركان الإسرائيلي في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، إن دايان كان يبحث عن نوع من الأمن المطلق لإسرائيل ، أو ما يسميه « إسرائيل الآمنة إلى الأبد » ، فقد قال - دايان - ذات مرة « يجب ألا نجعل هناك شيئا اسمه القوة العسكرية العربية » . وتحت تأثير هذه الأفكار قرر أن تمتلك إسرائيل ما أسماه « سلاحا .. لردعهم إلى الأبد » ، وذلك بإقامة مشروع الحزام العسكري الأسود ، ببناء خط عسكري يشبه خط بارليف حول إسرائيل (قبل ١٩٧٣) بعد ضم أجزاء - جديدة - من الأراضي العربية إليها ، وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين :

الأول : تأمين إسرائيل إلى الأبد من أية عمليات عسكرية عربية .

الثاني : جعل زمام المبادرة في القتال بأيدينا ، فيما لو أردنا ضم أراض عربية أخرى (١٢٩) .

فرغم إمتلك إسرائيل في ذلك الوقت للأسلحة النووية ، ورغم حصولها على « عمق استراتيجي » ربما لم تكن تحلم به قبل ١٩٦٧ ، ورغم تحطيمها لأكبر جيش عربي ، وهزيمتها لدول المواجهة الثلاث ، كان بعض قادة إسرائيل لا يزالون يبحثون عن « الأمن » . ويمكن افتراض أن شيئا من ذلك قد حدث بالنسبة لمسار القوة النووية الإسرائيلية بشكل مقصود ، أو ربما بترك البرنامج النووي يسير في طريق إنتاج حجم أكبر ، ونوعيات أكثر تطورا من الرؤوس النووية دون تدخل أو توجيه باعتبار أن ذلك مسألة طبيعية أو ضرورية لأمن إسرائيل الذي يستلزم الحصول على أية أسلحة يمكن الحصول عليها باعتبار أن ذلك يعنى المزيد من الأمن .

وحسب هذا الاتجاه ، فإن من المتصور أن إمتلاك إسرائيل للأسلحة الجديدة لا يعنى وجود ، تصورات أخرى ، لاستخدامها ، فامتلاك الأسلحة كان هدفاً في حد ذاته دفعت إليه الهواجس الأمنية الإسرائيلية .

٢ - اتجاه الردع الشامل :

إن إسرائيل حسب هذا الاتجاه قامت بتطوير أسلحة نووية تتجاوز بكثير ما تحتاج إليه كرداع نووى تستخدمه كملاذ أخير ، بهدف إمتلاك قوة نووية ذات خصائص تمكنها من القيام بمهام ردع مستويات من التهديدات لا تصل بالضرورة إلى تهديد وجود إسرائيل ، إضافة إلى التعامل مع التهديدات غير المباشرة التي تواجه إسرائيل . وهى التهديدات التي يشير إليها د. تيسير الناشف بقوله : « إن إسرائيل بحيازتها لهذه النوعية والكمية من الأسلحة لابد أنها تقصد أن تحقق أيضاً أهدافاً استراتيجية بعيدة المدى والأثر تتعلق بالشرق الأوسط وتتجاوز هذه المنطقة » (١٠٠) ، فواقع إسرائيل حسب هذا الاتجاه تعمل على مستويين :

١ - إمتلاك قوة نووية قادرة على القيام بمهام الردع الشامل - وليس النهائي فقط - لكافة العمليات العسكرية الواسعة النطاق ، أو المحدودة ، سواء تلك التي تهدف إلى تهديد أمن إسرائيل على مستويات أقل من تهديد وجودها ، أو التي تهدف إلى تحقيق أغراض محدودة سياسياً وعسكرياً ، وهو المستوى الذي يسميه د. ألان داوتى « ردع التهديدات الخطيرة الأقل حجماً مما تتضمنه حالة الملاذ الأخير » (١٠١) .

٢ - إمتلاك قوة نووية قادرة على القيام بمهام الردع ، ليس فقط ضد مصادر التهديد الإقليمية المباشرة المحيطة بها ، بل ضد الأطراف الإقليمية الأخرى غير العربية كإيران ، وباكستان ، بل وضد طرف دولى أسلمى وهو الإتحاد السوفيتى .

إن توسيع « مجال » الردع بالانتقال من المستوى النهائي إلى المستوى « الشامل » الذى يتضمن مستويات فرعية متعددة . يستلزم إمتلاك عدد أكبر من الرؤوس النووية ، ونوعيات أصغر من الرؤوس ، تكون ذات مصداقية فى ردع الحروب التقليدية المجبودة ، أو ردع استخدام الدول العربية لأسلحة كيميائية مثلاً ضد إسرائيل . كما أن توسيع « نطاق » الردع بالانتقال من ردع مصادر التهديد المباشرة إلى كافة مصادر التهديد المحتملة يستلزم كذلك إمتلاك عدد ضخم من الرؤوس النووية ، وإمتلاك وسائل توصيل أطول مدى وأكثر تطوراً ، وحسب هذا الاتجاه ، فإنه يمكن تصور أنماط استخدام متعددة لأسلحة إسرائيل النووية ، منها ردع هجوم تقليدى شامل ضد إسرائيل ، وردع هجوم محدود ، وردع الإتحاد السوفيتى ، وردع العرب عن استخدام الأسلحة الكيميائية ، وأنماط ردعية عديدة أخرى .

٣ . اتجاه الهيمنة الإقليمية ، ممارسة الإكراه .

إن إسرائيل حسب هذا الاتجاه قامت بتطوير حجم ونوعية من الرؤوس النووية تسمح لها بممارسة مستويات مختلفة من « الإكراه » ضد الدول المحيطة بها ، بما يتجاوز مجرد التأثير النفسى الإكراهى إلى الإكراه النووى المستتر أو المكشوف ، وبما يتجاوز المعاملة السياسية النووية ، إلى الإنتراز النووى المستتر أو المكشوف . فقد كان من الواضح أن مقولات « دايان » حول أهمية التحول إلى تبنى استراتيجية نووية معلنة تتضمن توجهات « إرغامية » ، فلم يكن دايان يدفع فى اتجاه الإعلان لأسباب عسكرية خاصة بعد قدرة إسرائيل على استيعاب المزيد من الأسلحة التقليدية ، لكن كانت هناك دوافع سياسية متعلقة « بالإحتفاظ بالأراضى المحتلة ، وفرض الأمر الواقع على الدول العربية تحت مظلة التهديد النووى »^(١٢٧) ، كما كانت كتابات د. أهرونسون خلال السبعينات - رغم انتقاده لتوجهات دايان - تحتوى على الأخرى على مضامين « إجبارية » عامة ، فعلى حد قول تيمير سطيجليتس فإن د. أهرونسون يريد « جعل معالم التهديد النووى ظاهرة للعيان ، للإفادة منه فى متطلبات سياسة الإكراه « سواء كانت معتدلة أو متشددة »^(١٢٨) .

وتؤكد بعض الكتابات العربية بوضوح على هذا الاتجاه فى تفسيرها لتضخم قوة إسرائيل النووية ، فكما يذكر اللواء طلعت مسلم « أن هدف إسرائيل من إمتلاك الأسلحة النووية ، واستمرار زيادة قدرتها النووية هو أن تصبح قوة إقليمية عظمى لها السيطرة التامة على المنطقة » ويضرب اللواء مسلم معنى « السيطرة » من تحليله لما كان « شارون » يطرحه فى أوائل الثمانينات ، بقوله : « إنها تريد الأرض والسلام معا : الأرض ولو كانت لغيرها ، والسلام الذى ترفضه القوة ، وليس الإقناع ، وهى تريد الأمن لها عن طريق تهديد أمن غيرها .. وهى تريد التفاوض ممسكة بأسلحتها التقليدية فى يد ، وال سلاح النووى فى اليد الأخرى »^(١٢٩) ، وباختصار فإن إسرائيل تهدف إلى ممارسة سياسة « إجبار » سياسية - عسكرية واسعة النطاق فى المنطقة ، وهو ما يطرح « استخداما آخر » للقوة النووية .

٤ . اتجاه الاستخدام القتالى :

إن إسرائيل - حسب هذا الاتجاه الهام - تهدف إلى إمتلاك أسلحة نووية بحجم ونوعية تتيح لها « خوض حرب نووية » ، أى أنها بعكس الاتجاه السائد على المستوى الدولى تخطط للاستخدام الفعلى للأسلحة النووية فى العمليات الحربية على مستويات مختلفة ، ولأغراض الدفاع والهجوم . وهو اتجاه يشير إليه توجه إسرائيل إلى إمتلاك أسلحة نووية تكتيكية تحديدا . ويطرح « فرانك برنابى » هذا الاتجاه بوضوح فى

صورة تساؤلات يقول فيها « هل هناك أسباب تكتيكية أو استراتيجية تدفع إسرائيل إلى خوض حرب نووية ؟ وهل تريد إسرائيل بناء ترسانة نووية تكتيكية لاستخدامها ضد هجوم مدرع عربي ؟ وهل يشمل برنامجها النووي مثلا إنتاج الرؤوس الحربية النووية لاستخدامها ضد هجوم مدرع عربي كبير ؟ » . ويجيب « برنابي » على هذه الأسئلة بعبارة هامة مضمونها أنه حتى لو لم تكن إسرائيل تهدف من تطوير ترسانتها التكتيكية إلى الاستعداد لخوض حرب نووية فعلية ، « فإن الأسلحة النووية التكتيكية - بعبارة أخرى - هي غالبا التي تدفع في اتجاه تحويل المياسة النووية من الردع النووي إلى القتال النووي (خوض حرب نووية) ، وهذا التحول - كما يبدو - يحدث بصرف النظر عما إذا كان القادة المياسيون يريدونه أم لا ، أنه يحدث بفعل التطويرات التكنولوجية التمهيدية » (١٤٥) .

وبعيدا عن افتراضات برنابي حول أسبقية الأسلحة عن استراتيجية استخدامها ، فإن الكتابات الاستراتيجية الإسرائيلية تكتظ بالميناريوهات التي توضح كيف يمكن لإسرائيل استخدام قوتها المحتملة التكتيكية في العمليات القتالية الدفاعية تحديدا ، والهجومية « في إطار الدفاع » . فهذا الاتجاه قائم وقرى في الفكر الاستراتيجي لإسرائيل ، لاسيما وأن إسرائيل كانت تعمل دائما على وجود « ضمانات ذاتية » - وليست خارجية - نتيج لها خوض صراع مسلح بطريقة أكثر أمنا ، وهذا الاتجاه يضيف نمطين آخرين لاستخدام القوة النووية « فعليا » ، هما الدفاع والهجوم .

• اتجاه المكانة السياسية : « استعراض القوة » .

إن إسرائيل حسب هذا الاتجاه كانت تهدف من تطوير قوتها النووية إلى الحصول على مكانة إقليمية ودولية متميزة كدولة قوية مؤثرة ، فمعظم الكتابات الإسرائيلية والغربيين يؤكدون أن دوافع المكانة لم تكن قائمة ضمن الدوافع الإسرائيلية الأساسية الأولى لإملاك السلاح النووي ، فكما ينكر روبرت هركافي « أن مسألة المكانة بالنسبة لإسرائيل - بعكس دول مثل البرازيل والأرجنتين - لم تكن قائمة ، ولا متصورة كدافع من دوافع إملاك الأسلحة النووية . فكافة التصورات الإسرائيلية الأولى - كما بدت على السطح - إختزلت إلى حتميات عسكرية » (١٤٦) . ويؤكد د. آلان دواتي كذلك أن من المستبعد أن يكون لإعتبرات المكانة أهمية كبيرة في سياسة إسرائيل النووية ، فقد استحوذت اعتبارات الأمن على التفكير الإسرائيلي بدرجة تجعل رغبة إسرائيل في الإرتقاء بمكانتها في المجتمع الدولي أمرا غير وارد (١٤٧) .

لكن بعد اتضاح تطور القوة النووية الإسرائيلية إلى مستوى « الترسانة » عام ١٩٨٦ ، طرحت كتابات مختلفة هذه الدوافع بقوة كأحد تفسيرات دافع التطوير ، فكما

يذكر اللواء طلعت مسلم « إن استمرار إسرائيل في زيادة قوتها . يجعلنا نقنع بأن إسرائيل تهدف إلى زيادة هيبتها الإقليمية والعالمية ، أى أنها تريد أن تصبح قوة إقليمية عظمى ... »^(١٤٨) ، ويرصد د. أهرونسون في تناوله لتوافع إسرائيل النووية عبارة من منكرة كتبها « كينيث شيرمان » رئيس وحدة التقديرات الوطنية CIA قال فيها « إن الخطر يكمن بالفعل في سلوك الإسرائيليين الذين قد يبدأون في التماهى في الأفاق الخاصة بالدول العظمى لدرجة أن يطلبوا لأنفسهم حق المشاركة في محادثات نزع السلاح بين الدول الكبرى »^(١٤٩) ، فمن المتصور أن دافع المكانة والهيبة الإقليمية والدولية كان أحد الدوافع التي قادت إلى امتلاك ترسانة نووية ، وهو ما يطرح نمطا غير مباشر لاستخدام الأسلحة النووية « استعراض القوة » .

في السياق السابق ، يوجد مجال واسع للإفراضات عند تحليل تلك الاتجاهات ، فربما كانت كلها - أو بعضها - قائمة في الذهن الإسرائيلي عبر مسار تطوير القوة النووية الإسرائيلية كنوافع لعملية التطوير ، وربما يصح ما يقرره « برنابي » من أن القوة الإسرائيلية تطورت وحدها بقوة الدفع الميكانيكية دون تدخل واضح ومحدد بالتوجيه أو السيطرة من جانب القادة الإسرائيلية بعيدا عن تلك التوجهات ، مع ذلك ، فإن الإفراض الأكثر « أمنا » ودقة هو أن تطوير إسرائيل لقوتها النووية قد خضع لتوجهات وتصورات استراتيجية لاستخدام الأسلحة التي يتم تطويرها تمثل تلك الاتجاهات التي تم طرحها مع اختلاف « الوزن الإستراتيجي » لكل منها في عملية التطوير ، وفي تصور الاستخدامات المحتملة لقوة إسرائيل النووية .

وعلى أية حال ، فإنه بناء على مثل هذه الاتجاهات ، طرح عدد من الكتاب الإسرائيليين والعرب تصوراتهم متكاملة حول الاستخدامات المحتملة للقوة النووية الإسرائيلية في سياقات مختلفة . ويمكن طرح عدة نماذج منها لتوضيح كيف عبرت التوجهات السابقة عن نفسها في شكل أنماط محددة لاستخدام القوة النووية الإسرائيلية . لكن هناك عدة ملاحظات أساسية قبل طرح تلك التصورات ، أهمها :

١ - أن تلك الاستخدامات تنسم بالتعدد الشديد ، وغير المنطقي أحيانا ، وهو ما يرجع إلى عدم وضوح ما هو قائم وما هو محتمل ، وما هو ممكن أو غير ممكن ، بالنسبة للأسلحة النووية بصورة عامة ، وبالنسبة لإسرائيل في ظل سياستها النووية الرسمية بصفة خاصة . وعموما ، فإن تلك التصورات تعبر عن الميزات التي تتمتع بها إسرائيل نوويا أكثر مما تعبر - بشكل محدد - عن استخدامات واقعية .

٢ - أن تلك التصورات تتضمن أنماطا للاستخدام السياسي ، والاستخدام الجيوسياسي - العسكري ، للقوة النووية في إدارة الصراع الشامل ، كما تتضمن أنماطا للاستخدام المادى الفعلى للقوة النووية في إدارة الصراع المسلح ، وتشتمل كذلك على

الاستخدامات ، الأساسية ، لقوة إسرائيل النووية ، إضافة إلى الاستخدامات المحتملة التي يتم التركيز عليها في هذا البحث .

ويمكن طرح أهم تلك التصورات المتكاملة كما يلي :

١ - تصور إسرائيلي : ياتير ليفرون .

طرح « ياتير ليفرون » الأستاذ بجامعة تل أبيب تصورا متكاملا لاستخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية في دراستين له نشرتا في عامي ١٩٧٩ و ١٩٩١ .
وتعود أهمية هذا التصور إلى أنه يميز بين ثلاثة مستويات ترتبط باستخدامات إسرائيل « للداة النووية » .

الأول : الاستخدامات المتضمنة في دوافع إسرائيل لإملاك السلاح النووي .

ويطرح « ليفرون » سؤالا ، لماذا أصبحت إسرائيل قوة نووية ؟ كمدخل لتناول تلك الاستخدامات ، ويجب على السؤال من خلال طرح دوافع إسرائيل لإملاك السلاح النووي قبل عام ١٩٦٧ ، وما لحق بها من تغيير بعد ذلك مركزا على « تصورات عامة » طرحت خلال هاتين المرحلتين في الكتابات والتصريحات ، كما يلي (١٥٠) :

(أ) استخدامات ما قبل عام ١٩٦٧ .

١ - أن الأسلحة النووية سوف تجبر الدول العربية على قبول وجود إسرائيل في حدودها ، وهي « مقولة » أتمعت بعد عام ١٩٦٧ لتشمل « الحدود الجديدة » .

٢ - ردع الهجمات التقليدية العربية ضد إسرائيل .

٣ - أن الأسلحة النووية ستكون سلاح « الملاذ الأخير » الذي يستخدم فعليا في حالة فشل الردع ونجاح هجوم عربي تقليدي يوشك أن يهزم إسرائيل .

(ب) استخدامات ما بعد عام ١٩٦٧ .

١ - استخدام الأسلحة النووية أيضا في أوضاع تكتيكية لإنهاء أو تحديد الميزات التي تتمتع بها الجيوش العربية ، خاصة في صحراء سيناء .

٢ - ردع نووي ضد الإتحاد السوفيتي ، وهو استخدام يطرح من جانب شخص واحد ، ويشار إليه من قبل الآخرين .

الثاني : استخدامات إسرائيل « وضع العتبة النووية » .

يتناول « ليفرون » هنا ، ليس استخدام السلاح النووي لكن استخدام إسرائيل « لوضعها النووي » الذي صاغته كسياسة رسمية بصرف النظر عن واقع قوتها

الحقيقية ، فوضع العتبة النووية يستخدم - وكلها تقريبا استخدامات تهديدية - فيما يلي (١٠١) :

١ - أداة مصالمة مع الولايات المتحدة للحصول على السلاح والدعم السياسى .
٢ - أداة لردع العالم العربى عن إمتلاك قوة نووية (حسب تفسيره للسياسة الرسمية) .

٣ - أداة لإكراه الدول العربية على قبول إسرائيل سياسيا .

٤ - أداة لردع هجوم تقليدى شامل يقوم به تحالف من الدول العربية .

ويرى « إيفرون » أن هذا الوضع يتضمن كذلك « تهديدا ضمنيًا ، بعبور العتبة النووية فى حالتين :

١ - التهديد بعبور العتبة النووية إذا تحول التوازن العسكرى ضد إسرائيل .

٢ - التهديد بعبور العتبة النووية إذا أصبحت إحدى الدول العربية قوة نووية .

الثالث : الاستخدامات « الواقعية » للأسلحة النوية فى ظل « إستراتيجية الغموض »

يرى « إيفرون » أن سياسة إسرائيل الحالية (الغموض النووى) تهدف إلى الردع ، لكنه ردع يعمل فى « مجال محدد جدا » ، ولا يعمل خارج هذا المجال . فى إطار ذلك ، توجد وظيفتان ، أو دوران ، للردع النووى الإسرائيلى ، هما (١٠٢) :

١ - سلاح الملاذ الأخير .

٢ - سلاح رادع ضد استخدام الدول العربية الأسلحة الكيماوية والبيولوجية .

ومن الواضح بالنسبة لتصور « إيفرون » أنه فيما عدا الاستخدامات الواقعية - التى تتضمن ردع الاستخدام الكيماوى - وأحد استخدامات « وضع العتبة » التى يبالغ فيها تماما ، فإن كافة تلك الاستخدامات « محتملة » . لكن تظل أهمية تصور إيفرون من تلك « الأطر المحددة » للاستخدام التى يضمها عادة فى دراساته .

٢ - تصور غربى : روبرت هركافى .

إن معظم التصورات الغربية لا تشير عادة إلا إلى « أدوار » قليلة للغاية يمكن أن تمارسها القوة النووية الإسرائيلىة ، لكن « تصور هركافى » يشير إلى استخدامات متعددة بشكل لا يوجد فى أى مصدر آخر . وفى الواقع ، فإن يجمع كل الاستخدامات المتصورة للسلاح النووى الإسرائيلى دون أن يؤكد أنها « واقعية » . فهو يشير فى

البداية بوضوح إلى أن الاستخدامات المطروحة هي « زكازز منطقية » تعتمد عليها الأسلحة النووية الإسرائيلية دون ترتيب اسبقية أو أهمية معينة لأى منها باستثناء « السيناريو الأول »^٥ وأنه يرصدها في إطار مناقشة الفوائد الممكنة للأسلحة النووية الإسرائيلية . ويشير إلى أن « الاستخدامات المحتملة » لأسلحة إسرائيل النووية ، والتي يمكن أن تخضع للتحليل ، توجد بين تلك الاستخدامات ، وهي (١٥٢) :

١ - الملاذ الأخير (ردع نهائى) : رادع للدفاع عن المدن كحاجة ملحة في حالة حدوث هزيمة عسكرية تقليدية واحتياج الدولة ، مع احتمالات حدوث منبحة واسعة النطاق للسكان الإسرائيليين .

٢ - ردع تهديدات لترك الشرق الأوسط (سيناريو الإنسحاب) : ردع ضد « نيج السكان » الإسرائيليين في ظروف يمكن أن تكون مغادرتهم للشرق الأوسط ممكنة لو سمح الوقت بتنفيذ سيناريو الإنسحاب .

٣ - للسيناريو التكتيكي : استخدام أسلحة نووية تكتيكية ميدانية في مواقف معينة : إما كملاذ أخير في أوضاع يائسة ، أو خلال الأزمات المختلفة الأقل حدة .

٤ - سباج وافي ضد إمتلك العرب لأسلحة نووية ، واستخدام عربي مفاجئ لها في شكل ضربة أولى لتدمير إسرائيل (أو أسلحتها النووية) ، أو ضد الإرهاب ، أو ضد استخدام العرب لأسلحة التدمير الشامل ضد « الداخل الإسرائيلي » .

٥ - رادع ضد استخدام العرب بصورة شاملة للأسلحة التقليدية لضرب المدن ، سواء بالقاذفات أو الصواريخ ، أو استخدامهم للأسلحة الكيماوية ، أو البيولوجية ، أو الإشعاعية لنفس الغرض .

٦ - سلاح نفسى ضد العرب لثنيهم نهائيا عن هدفهم النهائي وهو تدمير إسرائيل ، وجعلهم أكثر تجاوبا أو أكثر ميلا إلى عقد اتفاقية سلام نهائية تتضمن القبول بوجود إسرائيل .

٧ - تهديد مستقر - حتى ولو كان ضعيفا - ضد احتمال حدوث حروب الإمتزاز التي يمكن أن تؤدى إلى خسائر بشرية ، أو إلى استنزاف أو تدمير اقتصاد إسرائيل ، أو ضد تصعيد خطير في أعمال « المقاطعة » والأشكال الأخرى للحروب الاقتصادية التي يمكن أن تقبل أو تهز إسرائيل .

٨ - رادع ضعيف ضد التدخل السوفيتى في حرب تقليدية عربية - إسرائيلية ، حتى ولو كان ذلك التدخل يهدف أساسا إلى عرقلة التقدم الإسرائيلي باتجاه دمشق أو القاهرة .

٩ - ردع ضد دول أخرى ليست في الوقت الحاضر طرفا مت دخلا في الصراع

العربي الإسرائيلي (مثل إيران - تركيا - والدول الإسلامية) والتي قد تتدخل إلى جانب العرب في الحرب .

١٠ - قدرة على توجيه ضربة ثانية ضد المدن العربية ، ضدّ الإتحاد السوفييتي لردع نوايا السوفييت المحتملة لتنمير إسرائيل ، إما لأسباب سياسية - استراتيجية ، أو في إطار عملية تصعيد متزايد محتمل للعداء للسامية قد يصل في الإتحاد السوفييتي إلى نفس المستوى الذي حدث في ألمانيا النازية .

١١ - سلاح ابتزاز (أو ضغط) ضد الولايات المتحدة . وربما دول غربية أخرى ، لضمان استمرار إمداد إسرائيل بالأسلحة التقليدية ، إضافة إلى الدعم الدبلوماسي ، وذلك استنادا إلى مخاوف الدول الكبرى من احتمال أن تضطر إسرائيل إلى تبني أو استخدام « مبدأ الرد الشامل » ، أو أن تتصاعد حرب نووية محدودة إلى مستوى حرب نووية بين الدول الكبرى .

١٢ - تحقيق الشعور النفسي بالاستقلالية النسبية لإسرائيل لتعويض تبعيتها ، أو اعتمادها « غير المريح » ، والضروري بالرغم من ذلك على الولايات المتحدة .

١٣ - ضمان البقاء المطلق لإسرائيل ، والذي يسمح للحكومة الإسرائيلية بإعادة أية أراضٍ محتلة كاستجابة لضغوط خارجية ، أو معارضة في الداخل .

١٤ - استخدام نقل التكنولوجيا النووية كورقة مساومة في التعامل مع الدول الأخرى ، ربما في مقابل عوائد مالية ، أو منافذ تجارية ، أو دعم دبلوماسي ، أو مواد خام ، أو شراء الأسلحة التقليدية .

ويعد تصور « هركافي » من أشهر التصورات التي تخضع للنقاش في الكتابات الإسرائيلية ، كما تخضع للنقاش أيضا في بعض الدراسات العربية (١٠١) .

٣ - تصورات عربية : د. تيمير الناشف ، واللواء طلعت مملح .

تميل التصورات العربية في العادة إلى عدم تحديد « إطار الاستخدام » ، إذ ترصد كل الاستخدامات وكأنها استخدامات للأسلحة النووية الإسرائيلية « واقعا » بصرف النظر عن الإطار الاستراتيجي الذي يحكمها ، وتميل أيضا إلى رصد استخدامات إرغامية ، واستخدامات فعلية ملابية للأسلحة النووية الإسرائيلية بأكثر مما يحدث في الدراسات الإسرائيلية والغربية ، ويمكن طرح تصورين أساسيين في هذا السياق :

(أ) تصور د. تيمير الناشف ، يطرح ما يسميه « تصورات محتملة لاستعمال إسرائيل للأسلحة النووية » ، استنادا على سؤال أساسي هو : في أية ظروف سيستعمل الإسرائيليون أسلحتهم النووية ؟ . وهو يجيب على السؤال بقوله إن من

المحتمل ، أو من المؤكد أن تستعمل إسرائيل أسلحة نووية ضد أهداف عسكرية ومدنية في دولة عربية واحدة ، أو أكثر من دولة عربية ، في حالة نشوء ظروف اقتصادية واستراتيجية ، وسياسية ، وعسكرية تراها إسرائيل مهددة لمصالحها الحيوية ، ومبررة لاستعمال الأسلحة النووية . ويستند في تحليل تلك الظروف على ملاحظة أنماط السلوك العسكري الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ ، والعوامل التي تشكل التفكير والملوك الإمبراطوريين سياسيا وعسكريا ، ويخلص إلى ما يلي (١٥٥) :

- ١ - استخدام الملاذ الأخير (السهم الأخير) .
 - ٢ - استخدام الأسلحة النووية في حالة فقدان التفوق التقليدي خلال حرب واسعة أو محدودة .
 - ٣ - استخدام الأسلحة النووية في حالة تأهب دولة عربية ، أو أكثر من دولة لشن هجوم على إسرائيل .
 - ٤ - استخدام الأسلحة النووية في حالة حدوث مواجهة عسكرية طويلة أو حرب استنزاف طويلة .
 - ٥ - استخدام الأسلحة النووية في حالة حدوث تغير استراتيجي على المستوى العالمي .
 - ٦ - استخدام الأسلحة النووية في حالة الحرب على أكثر من جبهة قتال واحدة .
 - ٧ - استخدام الأسلحة النووية في حالة التأزم ، والهجوم الاستباقي لتدمير القوة النووية ، للخصم ، في مرحلة التوازن .
- ومشكلة هذا التصور هي أنه يستند على ملاحظة « سلوك عسكري تقليدي » لإسرائيل ، وبالتالي إعادة تطبيق مبادئ الحرب التقليدية الإسرائيلية « نوويا » . وتأتي قيمته من تركيزه على أنماط استخدام « هجومية » محتملة لأسلحة إسرائيل النووية .

(ب) تصور ل . طلعم مسلم : ويعتمد هذا التصور على تحديد أهداف إسرائيل من إمتلاك السلاح النووي قبل عام ١٩٨٥ ، ثم تحديد أهدافها من إمتلاك حجم كبير من الأسلحة النووية ، وأهمية هذا التصور تأتي من أنه رُصد قبل ظهور « تقرير فلنونا » ، فقد استند اللواء طلعت مسلم في تحليله لأهداف إسرائيل من إمتلاك ترسانة نووية كبيرة على تقرير « جامعة جورج تاون » الذي نشر في ديسمبر ١٩٨٤ ، والذي أكد أن إسرائيل تمتلك ١٠٠ سلاح ذري من نفس قوة قنابل

مروشيما ، ويمكن تصور أنماط الاستخدام المحتملة من خلال « أهداف إسرائيل النووية » التالية (١٥٦) :

(أ) الأهداف النووية التقليدية لإسرائيل :

- ١ - ردع العرب عن القيام بأى عمل ضد إسرائيل ودفعهم إلى اليأس والاستسلام .
- ٢ - تخفيف الاعتماد على قوى خارجية بما يوفر الحرية فى إتخاذ القرار .
- ٣ - تقوية موقف إسرائيل فى مفاوضاتها مع العرب .
- ٤ - تخفيض نفقات الدفاع الإسرائيلية .
- ٥ - زيادة الهيبة الإقليمية والعالمية .

(ب) الهدف « الحقيقى » لإملاك إسرائيل ترسانة نووية كبيرة فى الثمانينات :

يرى ل . مسلم أن الهدف هو ممارسة دور « القوة الإقليمية العظمى » المسيطرة بشكل تام على المنطقة ، والتي تمثل تهديدا إضافيا للإتحاد السوفيتى . وأهمية هذا التصور تأتي من تركيزه على نمط « الإكراه » ، وإضافته طابع « إكراهيا » على استخدامات أخرى للقوة النووية الإسرائيلية .

ومن مجمل هذه التصورات يتضح أن الدوافع النووية الإسرائيلية التى تبلورت فى مرحلة متأخرة نسبيا من مراحل تطور الصراع قد عبرت عن نفسها « استراتيجيا » فى شكل أنماط محددة لاستخدام الملاح النووى تضاف إلى ما هو قائم « رسميا » فى استراتيجية إسرائيل النووية . وتظهر تلك الأنماط « المحتملة » أن التوجهات الإسرائيلية النووية قد بدأت تسمير منذ أواخر السبعينات فى عدة اتجاهات :

- ١ - الاتجاه إلى توسيع استخدامات القوة النووية الإسرائيلية ، سياسيا وسياسيا - عسكريا ، فتركز فى مثلا برصد ١٤ استخداما للقوة النووية معظمها قابل للنقل .
- ٢ - الاتجاه إلى توسيع مجال ونطاق الردع - الذى يحد الاستخدام السياسى العسكرى الأساسى للقوة النووية - ليشتمل على أنماط استخدام فرعية مختلفة تتجاوز « الردع النهائى » .

٣ - الاتجاه إلى التفكير فى - إن لم يكن التخطيط - استخدامات جديدة عما هو مخطط فى الاستراتيجية الرسمية تتضمن استخدامات « الإكراه » ، ثم الاستخدامات الفعلية .

٤ - الإتياء إلى إعطاء دور هام لأنماط الاستخدام السياسية ، للقوة النووية بصفة عامة ، مع اضماء الطابع الإكراهي ، على بعضها ، خاصة تلك الموجهة للدول العربية .

والخلاصة ، أن هناك توجهات نووية جديدة لدى إسرائيل ، لم تصل بعد - في مجملها - إلى مستوى الاتجاهات الاستراتيجية ، شبه الرسمية ، إلا أنها تعبر عن نفسها في طرح أنماط احتمالية ، لاستخدام السلاح النووي تثار حولها جدالات مكثفة . وهي الأنماط التي سيتم تناول معظمها في المحور الثالث من هذا المبحث بعد تناول المحددات العامة لاستخدامها في المحور التالي .

٢ - محدثات الاستخدامات المحتملة للقوة النووية الإسرائيلية :

لا توجد علاقة مباشرة بين امتلاك السلاح واستخدامه ، فامتلاك إسرائيل أسلحة قابلة للإستخدام وتخطيطها لاستخدامها لأغراض سياسية ، أو سياسية - عسكرية ، أو عسكرية محددة لا يعني أنها قادرة على إستخدامها دون قيود في التأثير على سلوك الدول الأخرى المشبكة معها في صراع في الاتجاهات التي تحقق أهدافها القومية . فهناك عوامل وسيطة معقدة تتدخل في العلاقة بين القوة والتأثير ، لاسيما بالنسبة لتلك الإستخدامات التي لا يوجد اتفاق على أن السلاح النووي ، كسلاح خاص - وليس سلاحا آخر - يمكنه أن يسند عملية تحقيقها ، فلا تكاد توجد محدثات هامة على قدرة إسرائيل على استخدام أسلحتها النووية في إسناد أنماط الاستخدام الأساسية في استراتيجيتها النووية الرسمية ، إذ أنها أنماط استخدام بديهية يكفي مجرد وجود السلاح لتحقيقها ، لكن بالنسبة لتلك الاستخدامات الإضافية ، فإن وجود السلاح قد يكون شرطا ضروريا لمناقشتها ، لكنه ليس شرطا كافيا - حتى لو كان قابلا للاستخدام بخصائصه الذاتية - على الإطلاق لإسناد عملية تحقيقها ، فمصادقية الاستخدامات غير البديهية تتوقف على شروط معقدة .

في هذا السياق ، توجد مجموعة من المحددات العامة التي تتحكم في مصادقية الاستخدامات الإسرائيلية ، المحتملة ، للقوة النووية في الصراع الشامل والمسلح العربي - الإسرائيلي :

- ١ - طبيعة الاستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل .
- ٢ - إدراك الدول العربية لعناصر واستخدامات السلاح النووي الإسرائيلي .
- ٣ - التقيد الدولي على استخدام إسرائيل أسلحتها النووية ضد الدول العربية .
- ٤ - إمتلاك الدول العربية أسلحة تدمير شامل غير نووية .

ويداية توجد ملاحظتان أساسيتان بالنسبة للمحددات السابقة .

(أ) أنها ليست كل المحددات التي يمكن طرحها في هذا الإطار . فهناك محدّدات أخرى متعدّدة ، أهمّها تلك المحدّدات التي طرحت في الفصل الأول حول طبيعة السلاح النووي وطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي وعلاقات القوة السائدة فيه ، والتي طرحت في الفصل الثاني حول مدى قابلية السلاح النووي الإسرائيلي - بخصائصه الذاتية - للاستخدام ، إضافة إلى ذلك فإن لكل « نمط استخدام » محدّدات إضافية خاصة به .

(ب) أنها بالأساس محدّدات حول الاستخدام الفعلي للسلاح النووي دفاعاً وهجوماً ، وهي في الوقت ذاته محدّدات على التهديد باستخدام السلاح النووي ، لكن من زاوية أن مصداقية التهديد ترتكز في النهاية على مصداقية الاستخدام الفعلي ، فإذا لم تكن إسرائيل سيمكتها « بمصداقية » أن تهاجم دولة عربية بالسّلاح النووي في ظرف ما ، فإنّها لا تستطيع بالتبعية إجبارها بالتهديد النووي على القيام بعمل ما ، وكذلك الأمر بالنسبة للردع . أما بالنسبة للإستخدامات السياسية « كالمكانة » وغيرها ، فإن تلك المحدّدات ترتبط بها بصورة عامة فقط ، إذ أن لكل نمط « سياسي » محدّداته الخاصة للغاية .

ويمكن تناول تلك المحدّدات الأربعة كما يلي :

أولاً - طبيعة الاستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل :

ثمة مقولة هامة تفيد بأن طبيعة الإستراتيجية النووية الإسرائيلية - في ظل سيطرة مبدأ الغموض - لا تقيد الإستخدامات الأساسية المتضمنة فيها ، لكنها قد تقيد إلى حد كبير أية استخدامات أخرى للسّلاح النووي ، وهي مقولة يعبر عنها د . يزيد صايغ بقوله : « ولا يمنع الموقف الغامض الحالي « إسرائيل » من حساب كيفية وموعد استخدام الأسلحة النووية ، طبعاً ، لكنه يمنعها من استخدامها إلا كقوة ردع نهائية وملجأ أخيراً ، كما يمنع الغموض إجماع الأسلحة النووية ضمن تخطيط الجيش الإسرائيلي وبنية قواته » (١٥٧) .

ومضمون تلك المقولة هو أنه يمكن الحديث عن « الإستخدامات المحتملة » فقط عندما تعلن إسرائيل عن إمتلاكها للسّلاح النووي ، وتتبنّى ما يمكن أن يوصف بمصطلح « إستراتيجية » بحيث تقوم بإلحاق عناصر قوتها النووية بصورة كاملة في هيكل قواتها المسلحة بشكل واضح دون الحاجة إلى قيادات أو كواتر سرية ، ثم تقوم بتطوير أشكال متنوعة من الرد النووي ، ودرجات متفاوتة من الشدة لمواجهة تلك المجموعة الواسعة من الأوضاع التي قد تعتبرها إسرائيل مهددة لأمنها . فالإعلان

الصريح - كما ينكر د . صايغ - ميسمح لإسرائيل بتحديد أهداف ومستويات استخدام القوة ضمن أوضاع مختلفة ، وعلى كافة أو بعض المستويات الإستراتيجية والعملياتية والتكتيكية بفعالية^(١٥٨) .

وفي الواقع ، فإن جوهر مشكلة « الإستخدامات المحتملة » ليس النشر فمن الممكن أن يتم نشر عناصر القوة بصورة ومستوى ما ، وهو تثبت مصادر مختلفة أنه قد حدث ، لكن تظل المشكلة هي إدخال تلك القوة التي تم نشرها ضمن الخطة العامة للقوات المسلحة بتحديد مهام محددة للأسلحة النووية فيها . وهي مسألة قد تتطلب ، ليس مناقشة على مستوى كبار المسؤولين ، لكن على مستوى هيئة الأركان وكبار القادة ، وربما يؤمن السير في هذا الإتجاه إلى أن يتضح بعد فترة أنه لا بد من إدخال مسألة « خوض حرب نووية - تقليدية » في مناهج التكتيكات العسكرية . وطالما أن إسرائيل ليست قادرة على القيام بكل ذلك في ظل الاستراتيجية الرسمية الحالية ، فإن هناك قيذا حقيقيا تفرضه طبيعة سياسة الغموض على إمكانية استخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية ومصادقيتها .

لكن ، على الرغم من أن تلك المقولة تظل صحيحة بصفة عامة ، إلا أنها لا تنطبق على كل أنماط استخدام للقوة النووية بنفس الدرجة ، وهو ما يمكن طرحه في نقطتين :

١ - أن هناك « استخدامات محتملة » لا تنطبق عليها تلك المقولة إلا بدرجات لا تخل بمصادقيتها فكافة الإستخدامات ذات الطابع « السياسي » يمكن أن تتحقق حتى ولو لم يكن هناك سوى خيار نووي لدى إسرائيل . فكما ينكر حسين أغا (وآخرون) فإن تمتع إسرائيل بإملاك الخيار النووي ، ولو بصورة غير رسمية . يمكنها من الاستفادة من هذا الخيار لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والإستراتيجية والإقتصادية ، وذلك دون الحاجة إلى اللجوء بالضرورة إلى استخدامه قتاليا^(١٥٩) ، كما أن هناك بعض الاستخدامات السياسية - العسكرية يمكن أن تكون ذات مصداقية دون « الإعلان » إلى حد كبير ، وهي الاستخدامات التي تقترب من « ميناريو الملاذ الأخير » ، دون أن تكون بالضبط ملاذا أخيرا . فعنما هدد اسحاق شامير - كما ينكر أهرنسون - خلال حرب الخليج (١٩٩١) بما أسماه « العقاب المربع الذي ينتظر صدام حسين لو تمالى » ، كانت الأمور واضحة^(١٦٠) . فلم تكن إسرائيل تحتاج لأكثر من عدة صواريخ نووية - تم نشرها - لكي يكون لمثل هذا التهديد الرادع مصداقيته ، ولم تكن سياسة الغموض ستجعل الرئيس العراقي يحتد أن مثل هذا التهديد بلا مصداقية .

٢ - أن « الاستخدامات المحتملة » التي تنطبق عليها تلك المقولة أكثر من غيرها هي الإستخدامات الفعلية الدفاعية والهجومية ، وإن كانت تلك المقولة - حتى

على هذا المستوى - لا تنطبق بشكل كامل ، إذ أن مسألة النشر والإمماج ، والتخطيط ، والتنسيق والتدريس ترتبط في الغالب بقوات نووية ضخمة تعمل على جبهات عريضة في ظل سيناريوهات معقدة كما كان الحال بالنسبة لقوات حلف الاطلس على التكتيكية في أوروبا . ففي مثل هذه الحالة لابد من توافر قوات كبيرة مدربة في حالة استعداد دائم لمواجهة أى ظرف مفاجئ في ظل إمتلاك الطرف الآخر لأسلحة مشابهة ، إذ أن الأسلحة النووية في ظل هذا الوضع - كما يقول «رونالد هيجز» - لن يكون لها مصداقية ما لم تكن صالحة للاستعمال تماما ، وما لم يكن الرجال والآلات على استعداد للتحرك على الفور» (١٦١) ، واسرائيل ليست في حاجة إلى ذلك .

لكن في الوقت ذاته لا يمكن تصور أن حالة الغموض لن تؤثر على هذا المستوى ، فمن الصعب أن تشير إسرائيل صراحة إلى أنها سوف تستخدم قوتها النووية في حالة نشوب حرب محدودة في الجولان ، أو سيناء مثلا - إذا كانت قد خططت لذلك - ولا في حالة تجاوز العمليات العسكرية حدودا معينة ، أو في حالة حرب استنزاف ، ولا يمكنها أيضا تشكيل قوة نووية « قتالية » ودفعها إلى مسرح العمليات - كما تفعل أى دولة نووية - دون أن تخاطر بانكشاف وضعها النووي ، أو ببلدات بليلة شديدة في صفوف قادتها وقواتها إذا ما عرف أن أسلحة نووية قد أدخلت إلى مسرح العمليات ، ففي هذه الحالات قد يدرك العرب وجود الشبح النووي من تلقاء أنفسهم ويرتدعوا ، أو قد لا يدركون بالضبط مكان وجود « الخط الأحمر » ويستمررون في القتال ، في الوقت الذي قد لا توجد فيه وسيلة مؤكدة - دون الإعلان الواضح - ذات مصداقية لدى إسرائيل لإبلاغهم بمكان الخط الأحمر ، وحتى لو وجدت الوسيلة ، فقد لا يمنعهم ذلك من « اختبار » مكان الخط الأحمر بأنفسهم لاسيما وأن المسألة لا تتعلق « بوجود » إسرائيل . وهذه المشكلة تحديدا هي التي ركز عليها « فيلدمان » في دعوته للإنتقال من الردع بالشك إلى الردع العلني بقوله « إن الميزة الأكثر أهمية في تبني استعداد « الردع العلني » هي أنها تمنح الردع النووي الإسرائيلي مصداقية أكبر » (١٦٢) .

وعلى ذلك ، فإن طبيعة استراتيجية إسرائيل النووية الرسمية تمثل بشكلها الحالي قيда علما على الإستخدامات المحتملة « لقوة إسرائيل النووية » ، لكن بينما لا يمارس هذا القيد تأثيرات تذكر على الإستخدامات السياسية ، فإنه يمارس تأثيراته على مصداقية الإستخدامات السياسية - العسكرية بإستثناء ما يقترب منها من وضع الملاذ الأخير ، ويمارس كذلك تأثيرا قويا على الإستخدامات العسكرية الفعلية لأسلحة إسرائيل النووية .

ثانياً. إدراك الدول العربية لعناصر واستخدامات القوة النووية الإسرائيلية :

إن إدراك الدول العربية لعناصر واستخدامات القوة النووية الإسرائيلية هو أحد المحددات الهامة لتناول الاستخدمات المحتملة لقوة إسرائيل النووية ، فقد سبق للقول أن القادة العرب يدركون منذ البداية وجود المصالح النووية الإسرائيلية ، واستخداماته الأساسية ، وبالتالي يدركون أن هناك ظروفاً قصوى محددة لاستخدامه ، بحيث يتصور تبعاً لذلك أنهم يخططون لتحركاتهم العسكرية والسياسية في إطار لا يتجاوز « سقفاً معيناً » يعبر عن الظروف القصوى التي قد تجعلهم يواجهون الإجمالات النووية ، لكن بالنسبة للاستخدامات « المحتملة » التي تتجاوز الاستخدامات المؤكدة ، فإن الأمر يتطلب مستويات أكثر تعقيداً من الإدراك بوجود سلاح نووي يستخدم في حالات قصوى ، أهم تلك المستويات ، ما يلي :

(أ) إدراك تفاصيل عناصر الترسانة النووية الإسرائيلية ، وما تتضمنه من نوعيات تملّحية ، خاصة النوعيات التكتيكية والنيوترونية والهيدروجينية .

(ب) إدراك النوايا الإسرائيلية لاستخدام تلك العناصر التملّحية ، و « مجال » تلك الاستخدامات ومدى استعداد وتصميم إسرائيل لاستخدامها في هذا المجال سياسياً وعسكرياً .

إن دراسة إدراك « القادة العرب » لهذين العنصرين صعبة للغاية . فلا توجد معلومات أو إشارات رسمية عربية يمكن الاستناد عليها في الحكم بأن لدى الدول العربية معلومات وتقديرات دقيقة بهذا الشأن . فمن الصحيح أن بعض المسؤولين العرب قد أشاروا إلى وجود أعداد معينة من الأسلحة النووية لدى إسرائيل (١٦٣) ، لكن تلك الإشارات ليست كافية للتأكيد على وجود معومات متكاملة لدى الدول العربية حول العناصر الدقيقة لترسانة إسرائيل النووية ، والخطط والنوايا الإسرائيلية الخاصة باستخدام تلك العناصر ، لذا يمكن تناول هذه المسألة في إطار إفتراضى ، استناداً على افتراضين أساسيين ، هما :

الأول : أن القادة العرب لا يدركون ولا يهتمون بالتطورات النووية الإسرائيلية .

وهو افتراض يؤكد الواقع على المستوى الظاهرى . فلية دراسة تهدف إلى تناول رد الفعل العربى للتطورات والإشارات المتلاحقة عبر مسار الصراع حول ترسانة إسرائيل النووية من خلال « المواقف الرسمية العربية » لن تجد أمامها إلا معلومات تشير إلى هذا الإفتراض ، وهو ما يشير إليه « فرانك برنابى » فى حديث أجراه معه د . يزيد صايغ عام ١٩٨٨ بقوله : « إن ما يذهلنى بخصوص العرب حقيقة

هو غياب ردود فعلهم تماما على التطورات النووية الإسرائيلية ، أو على الأقل غياب ما يمكن للمرء أن يراه بالأدبيات ، وعبر التحدث إلى الدبلوماسيين ، وطبعا لا يبدو أن هناك إهتماما شعبيا متواصلا ، وأعتقد أن تصريحات فانونو قد أزلت أى شك حول القدرة النووية الإسرائيلية ، وأى عربى يتابع قضية فانونو لا يقر الآن على أن يشك فى حقيقة قدرة إسرائيل النووية لو كان يشك سابقا ، لكن لا يبدو أن هناك أى رد فعل ذا أهمية مطلقة (١٦٤) .

ويثير رد الفعل العربى نفس الانطباع لدى المعلقين العرب ، فاللواء طلعت مسلم يقول : « لا تبدو لنا سياسة واضحة فى مواجهة هذه الأنباء - أنباء امتلاك إسرائيل أسلحة ذرية - ويبدو أننا نميل إلى عدم تصديقها طالما أن إسرائيل لم تعلن عن ذلك ، أو أننا صدقناها وأهملناها لاعتقادنا بأن ذلك لا يغير كثيرا فى أوضاعنا وقضيتنا ، وأخشى ما أخشاه أن تكون صدقناها ولكننا عجزنا عن العمل حيالها ، وقد يساورنى الأمل فى أن تكون لدينا سياسة محددة لمواجهتها ، ولكنها غير معلنة لمقتضيات الأمن ، إلا أن هذا يستوجب بالضرورة معرفة كثيرين من المواطنين لأجزاء من هذه السياسة حتى يمكنهم وضع ذلك فى الاعتبار (١٦٥) . ويشير د . صدقة مستعجل إلى نفس الانطباعات المتناقضة فى تحليله للسياسة النووية العربية . إن كانت هناك سياسة نووية عربية « كما يقول - إذ يؤكد تضالول الاهتمام العربى بتطورات إسرائيل النووية (١٦٦) .

وفى دراسة هامة للأكاديمى الإسرائيلى « يائير ليفرون » حول رد الفعل تجاه التطورات النووية الإسرائيلية خلال ثلاث مراحل ، تمتد الأولى من ديسمبر ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٦٧ ، والثانية من عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٣ ، والثالثة من عام ١٩٧٣ حتى منتصف الثمانينات ، يخلص إلى أن للقضية النووية قد احتلت موقعا هامشيا فى المناقشات العربية للصراع العربى الإسرائيلى ككل ، فالعرب فى الغالب - كما يقول - لم يعتبروا هذا الموضوع ذا مستوى عال فى أولوياتهم على الرغم من وجود إهتمام تنبأين شتته من مرحلة إلى أخرى (١٦٧) .

واللائق للانتباه فى دراسة « ليفرون » ، ومعظم الدراسات الغربية الأخرى ، أن أحد المؤشرات الأساسية التى يتم الاستناد عليها لدراسة مستوى الإهتمام والإدراك العربيين هو إجابة سؤال « هل يعتقد العرب أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية أو لا ؟ » . ومن واقع دراسة « ليفرون » ، كانت هناك فى مرحلة ١٩٧٣ - ١٩٨٥ ثلاث فئات للإجابة على هذا السؤال من واقع التصريحات الرسمية العربية هى « نعم ، لا ، ربما » والأخيرة هى التى كانت أكثر إنتشارا (١٦٨) ، . وفى الواقع فإن معظم الدراسات الغربية مستغرقة تماما فى استنتاج رد الفعل العربى على أساس هذا المؤشر تحديدا ، كما أن معظم الكتابات - بما فيها الإسرائيلىة - تفترض أن مستوى إدراك

الدول العربية لعناصر وخطط إسرائيل النووية يتوقف تماما على ما تنتجه إسرائيل للعرب في هذا الإطار . كما يقول د . أهرونيسون : « أن تصرفات إسرائيل والأعمال التي تقوم بها في المنطقة وتلميحاتها هي التي ستقرر - أكثر من أي شيء آخر - مستقبل المنطقة النووي » (١٦٩) . بل أن الأمر يصل إلى درجة أن الباحث الهندي « شيام بهاتيا » يقرر في تحليله لرد الفعل العربي بعد نشر معلومات قانونو عام ١٩٨٦ ، إن العرب لن يصبحوا قادرين الآن على تجاهل التنتائج الإستراتيجية للدوافع والمصالح . أو للترسانة النووية الإسرائيلية (١٧٠) ، والأخطر من ذلك ، أن بعض الكتابات العربية تشير إلى احتمال أن تكون النتيجة السابقة صحيحة . أن العرب يعتمدون على ما تنتجه لهم إسرائيل - بما يعنى أن مستوى الاهتمام والإدراك العربيين للقوة والنوايا النووية الإسرائيلية متدن تماما بالفعل . قللوا ممدوح عطية بوصى في تقرير له عام ١٩٨٩ بأن « يكون هذا الموضوع محل اهتمام أجهزة الاستخبارات العربية العربية ، فمن الواجب أن تعطى هذه الأجهزة أهمية كبرى لمتابعة النشاط الذري الإسرائيلي » ، مشيرا إلى وجود « عجز لا بد من علاجه وتلافيه » في هذه المسألة (١٧١) .

وبناء على ما سبق ، يمكن القول أنه إذا كان مستوى الاهتمام والإدراك العربيين للقوة والنوايا النووية الإسرائيلية بهذه الدرجة من التذنى ، فلن من المتصور يقينا - تبعا لذلك - أن مستوى إدراك العرب للعناصر التفصيلية للقوة النووية الإسرائيلية ضعيف للغاية ، إن قلنا من الأساس ، وأن مستوى تقديراتهم للنوايا والخطط النووية الإسرائيلية محل شك . وبالتالي فلن الدول العربية قد تصرفت عبر مسار الصراع ، وكأنه لا توجد لدى إسرائيل سوى تلك « الإستخدامات الأساسية » البديهية لخيار نووى ، أو لتقابل في القبر دون أن يطرحوا الاحتمالات الأكثر سوءا قبل أن يتيقنوا - إن كانوا قد تيقنوا - من وجود عناصر ونوايا أخرى لدى إسرائيل عام ١٩٨٦ .

الثاني : أن القادة العرب يدركون ويهتمون بعناصر قوة ونوايا إسرائيل النووية .

رغم كل ما سبق ، يمكن تأكيد هذا الافتراض إلى حد كبير ، فليس من المتصور أن الدول العربية بأجهزتها وهئياتها ومراكز دراساتها الرسمية لم تهتم بوجود تطورات نووية في إسرائيل (انظر ص ٢٢١) ، فمشكلة التحليلات السابقة أنها تعتمد على التصريحات الرسمية العربية التي يكمن دورها الحقيقي في أنها تسمح للحكومات العربية بعدم اتخاذ موقف ، وربما تساهم في التغطية على رؤيتها ، وربما سلوكياتها الواقعية العملية تجاه تلك المسألة ، وهو ما يؤكد - بشكل ما - أمين هويدي بقوله : إن « أغلب الدول تعرف حقيقة ما يجري ، وكل ما يعينها أن تعفى من الإحراج » (١٧٢) . بل أن الدراسات السابقة نفسها لم تتمكن من الإفلات من احتمال

أن تكون التصريحات الرسمية العربية غير معبرة عن مستوى إدراك وإهتمام حقيقيين ، فيغيرون يقول في نهاية دراسته أن « هناك احتمالا بأن يكون القادة العرب مدركين لحقيقة أن إسرائيل تمتلك قدرات أو أسلحة نووية ، لكن لأسباب مختلفة ، فإنهم فضّلوا أن لا يعترفوا بذلك » (١٧٣) ، كما أن برنابي لم يملك في تحليلاته للموقف العربي إلا أن يتصور أن هذا الوضع لن يكون منطقيا إلا إذا كانت هناك عقدة نفسية عربية ، ففي حديثه عن عدم تصاعد الإهتمام العربي بالقذرة النووية الإسرائيلية بعد « تقرير فانونو » الذي لاشك فيه يقول : « أن نفسية النفي لاتزال تعمل ، ولأجد في تلك غرابة » (١٧٤) .

والواقع ، أن ما كان يعمل معظم الوقت هو « سياسة النفي » فهناك دلائل قوية - على مستوى إدراك تفاصيل الترسّلة ونوايا إسرائيل ، وليس مجرد الأسلحة - وإن كانت قليلة جدا ، على اهتمام أجهزة الإستخبارات المصرية بالنشاط النووي الإسرائيلي . فأمين هويدى مدير المخابرات العامة الأسبق يقول : « كانت المخابرات المصرية من أول الأجهزة التي أكدت أن مصنع « نسيج داييمونا » الذى أقيم فى النقب هو « مفاعل ذرى » وكان ذلك فى نهاية الخمسينات » (١٧٥) . كما يشير إلى أن المخابرات المصرية قد وضعت النشاط النووي الإسرائيلى على قائمة جدول أعمالها منذ وقت مبكر ، فعندما كان رئيسا للمخابرات العامة - كما يقول - قام بتكليف جماعات عمل متعددة - منذ ١٩٦٧ وحتى ١٩٩٠ - بوضع تقارير دقيقة عن كافة النشاطات الإسرائيلية ، ومنها النشاطات النووية (١٧٦) . إضافة لذلك ، يمكن افتراض - وقد يكون ذلك مؤكدا - أن اتصالات قد جرت بين أجهزة عربية وأجهزة دولية بغرض الحصول على « معلومات محددة » حول قدرات ونوايا إسرائيل النووية . وقد ساهمت الاتصالات الشخصية بين مسئولين وشخصيات عربية رسمية وعامة مع مسئولين وشخصيات أجنبية مختلفة فى توضيح بعض الأمور الهامة فقد أشار « هيكال » مثلا فى مقالة الشهير « القنبلة » الذى نشره فى نوفمبر ١٩٧٣ إلى « تأكيدات جديدة وصلت إلى معلومات سابقة كانت عندى عن القوة الذرية الإسرائيلية » . فقد وصلتنى هذه التأكيدات خلال مناقشة مع زائر أمريكى واسع الإطلاع ومفكر الثقة بمصادر صنع القرار فى الولايات المتحدة » (١٧٧) . كما أن الأكاديميات العسكرية العربية « الرسمية » أكاديمية ناصر العسكرية العليا فى مصر قد اهتمت بدراسة الآثار الاستراتيجية لأسلحة إسرائيل النووية على الأمن المصرى والعربى . فهناك رسالتان - على الأقل - للدكتوراه نوقشنا حول هذا الموضوع ، إضافة إلى أن ثمة مؤشرات هامة تتضح من الهيكل البيروقراطية لبعض وزارات الدفاع العربية تشير إلى وجود اهتمام واسع بتلك العمالة .

وقد يكون هناك مجال للجدال حول دقة المعلومات المتوافرة لدى الأجهزة الرسمية العربية حول عناصر قوة إسرائيل النووية . كما قد يكون هناك مبرر للجدال

حول « دقة » تقديرات المواقف الإستراتيجية التي يفترض أن تلك الجهات تقوم بها كجزء أساسى من عملها . كما يوجد مبرر أقوى للجدال حول تشكيل تلك المعلومات والتقديرات كمدخل من مدخلات عملية صنع القرار الإستراتيجى السياسى والعسكرى فى الدول العربية ، إضافة إلى عملية رسم السياسات الدفاعية العربية ، وهى كلها أمور يتوقف تقديرها على وجود « معلومات » محددة حولها ، لكن - افتراضيا - يمكن رصد ثلاث نقاط حول هذه المسائل :

١ - المعلومات : أنه بإفتراض أنه لا توجد معلومات دقيقة للغاية لدى الأجهزة العربية ، فإنه يمكن أيضا ترجيح أن تلك الأجهزة - مثل غيرها - تعمل على أساس افتراض أنه ما لم تتوافر معلومات مؤكدة تنفى وجود عنصر تسليحى نووى معين لدى إسرائيل - مثل الألغام الذرية مثلا - لابد من وضعه فى الحسبان كإحتمال قائم ، إلا إذا كانت هناك - كما يقول برنابى - « نفسية نفى » تمارس عملها داخل تلك الأجهزة .

٢ - التلذذيات : من المتصور منطقيا أن التحليلات الإستراتيجية الرسمية حول النويا الإسرائيلية تبنى على أساس « أسوأ حالة ممكنة » مثلما يحدث فى كافة هيئات التقدير والتخطيط فى كافة الدول ، وقد ذكر « هيكل » فى مقال نشره فى أكتوبر ١٩٦٥ ، أن الخبراء العرب - وبعض تقاريرهم كانت معروضة أمام الملوك والرؤساء العرب فى قمة الدار البيضاء - يقدرون أن الفترة الحرجة - للإحتمالات الذرية الإسرائيلية - سوف تحل فى موعد لا يزيد عن ثلاث سنوات (١٧٨) ، وهو ما حدث بالفعل . فهناك إذن تقديرات دقيقة نسبيا حول هذا الموضوع .

٣ - القرارات : فبالنسبة لقيام صانع القرار الرئيسى بوضع المعلومات والتقديرات السابقة فى الحسبان ، فإنها عملية معقدة لا يمكن إصدار حكم محدد بشأنها ، والافتراض الأكثر أمانا - وليس دقة بالضرورة - هو أنه يصعب تصور أن صانع القرار فى دول المواجهة يتجاهلون تلك الأمور تماما ، إلا أن عدم تجاهلها لا يعنى أنها يجب أن تتدخل فى اعتبار صانع القرار عند إتخاذ كل قرار إستراتيجى ، فهى تتدخل فقط بنقلها فى التحركات والخطط التى تسمى « المجال النووى » المحتمل ، أى فى القرارات التى يكون واضحا أن تنفيذها سيطرخ احتمالات نووية من نوع ما ، أو عند مستوى ما . وليس بعيدا عن هذه المسألة كذلك تلك المحاولات المستميتة التى بذلها « قادة عرب » للحصول على أسلحة نووية والتى وصلت إلى محاولة شرائها أو إنتاجها بتكلفة هائلة .

وتبقى مسألة دخول « المعلومات » و « التقديرات » النووية فى حسابات رسم السياسات الدفاعية العربية كأحد المشكلات على هذا المستوى . فالتقوات المسلحة العربية لم تتدرب يقينا على العمل فى ظروف القتال النووى ، وهى مسألة لا توجد

دلالات هامة لها ، ففكرة استمرار القتال وسط التفجيرات النووية فكرة عبثية ، إلا أن المؤسسات العسكرية العربية تضع في اعتبارها بقينا في تخطيطها العسكري إمكانية استخدام الرد الكيماوي ، تحديدا بمرتوى معين في مواجهة الإستخدام النووي الإسرائيلي .

إنن ، يمكن القول ، أن الدول العربية لديها - بدرجة ما - معلومات حول تفاصيل عناصر الترسنة النووية الإسرائيلية وتقديرات معينة بشأن نوايا إسرائيل لاستخدامها . فهذه المسألة لا تمثل قيذا ، إدراكيا ، حول استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية ، لكن هذا لا يعنى بالطبع أن الدول العربية تضع كل الإستخدامات المحتملة ، فى تقديراتها كإستخدامات ممكنة ذات مصداقية ، فمن الممكن أن تكون تقديراتها مختلفة تماما عن التقديرات الإسرائيلية بهذا الشأن طالما تستمر حالة الغموض الإسرائيلية . فالتقديرات العربية ليست مجرد قراءة « للنوايا الإسرائيلية » وهو ما يطرح مشكلة « تبين التصورات » - وليس وجود الإدراك - كمشكلة أساسية على هذا المستوى ، . وهى المشكلة التى تمثل « القيد الرئيسى » على إمكانية تأثير الملوك العربى ببعض « الإستخدامات المحتملة » التى يعتقد العرب أنها بلا مصداقية فى حين قد تتصور إسرائيل أنها كذلك ، المهم ، أنه لا توجد مشكلة معقدة بخصوص إدراك العرب لقوة ونوايا إسرائيل النووية .

ثالثا - القيد الدولى على استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية ضد الدول العربية :

يعتبر البعد الدولى للصراع العربى الإسرائيلى من أهم محددات إستخدام إسرائيل أو تهديدها بإستخدام الأسلحة النووية فى الصراع عبر السنوات الماضية (١٧٩) . فقد كانت هناك مخاطر تصاعد أى حرب تقليدية واسعة النطاق فى المنطقة إلى مستوى يهدد بحدوث مواجهة بين الدولتين العظميين حتى بدون أن تهدد إسرائيل باستخدام أسلحتها النووية خلالها ، وهى مخاطر تقليدية ألقت بظلالها على الصراع منذ ما قبل امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية بسنوات طويلة ، كما حدث خلال حرب السويس عام ١٩٥٦ التى شهدت إستنفارا نوويا أمريكيا سوفيتيا . لكن تظل أهم وأخطر حالات « التأهب النووى الدولى » التى جرت خلال الصراع ، هى حالة التأهب النووى الأمريكى التى أعلنت يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ إثر تهديد الإتحاد السوفيتى بالتدخل بقواته التقليدية لإجبار إسرائيل على الإلتزام بقرار وقف إطلاق النار الذى كان قد صدر قبل يومين . « وقد أعلن كيمسجر فى مقابلة له مع التلفزيون الإيطالى فى ٩ أبريل ١٩٨٠ ، أن المرة الوحيدة التى شعر فيها بخطر حقيقى لإحتمال إندلاع حرب عالمية نووية فعلا كانت فى أكتوبر ١٩٧٣ فى الشرق الأوسط (١٨٠) .

وقد تقلصت مخاطر المواجهة الدولية « النووية » إلى حد كبير في النصف الثاني من السبعينات ، وطوال الثمانينات لاعتبارات خاصة بتطور العلاقات الأمريكية السوفيتية ، وسياستها في الشرق الأوسط ، ثم انتهت تلك المخاطر في التسعينات بفعل تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية نظام القطبية الثنائية ، وتساعد السيطرة الأمريكية في الشرق الأوسط .

وبعيدا عن ذلك المستوى الذي يرتبط أساسا بسياسات القوى العظمى في المنطقة ، وتدخلها لحماية مصالحها ومصالح حلفائها خلال « صراع مسلح » ، فإن هناك مستوى « للبعد الدولي » يرتبط مباشرة باستخدام إسرائيل - نفسها - أو تهديدها باستخدام أسلحتها النووية في إدارة الصراع ، يتمثل في وجود « ضمانات نووية دولية » محددة سعت الدول العربية للحصول عليها خلال فترات مختلفة في محاولة منها « لتحديد » قدرة إسرائيل على التهديد باستخدام أسلحتها النووية ، ولامتلاك « وسيلة رد مصاد » إذا ما شعرت أن إسرائيل توشك على استخدام أسلحتها النووية فعليا ضدها ، وهي ضمانات سعت الدول العربية إلى الحصول عليها بفعل فشلها في امتلاك أسلحة نووية بلنتاجها أو شرائها ، أو بفعل عدم قدرتها من الأساس - أو ربما عدم محاولتها - امتلاكها .

وترتبط « الضمانات الدولية » أساسا بالإستخدامات النووية ، « المحتملة » ذات الطابع الإجباري أو السياسي الإكراهي ، أو الإستخدامات الهجومية الإسرائيلية . فالهدف منها أساسا هو تحديد قدرة إسرائيل على فرض إرادتها أو مطالبها على الدول العربية (الإجبار) ، أو الضغط عليها للقيام بعمل معين (الابتزاز السياسي) ، أو ضربها بالأسلحة النووية في ظروف معينة (الهجوم) .

في هذا الإطار تحركت الدول العربية عبر مسار الصراع للحصول على مظلة حماية نووية دولية في اتجاهين أساسيين :

الاتجاه الأول - اتجاه الحصول على مظلة نووية متعددة الأطراف :

تشير مصادر مختلفة إلى أن مصر - والدول العربية - قد سارعت بالتوقيع على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ بعد تخليها في ذلك الوقت عن محاولة بناء قوة نووية ، وتأكيدا من أن إسرائيل على وشك إمتلاك السلاح النووي بدافع أساسي هو « أن التصريح الثلاثي الصادر في إطار قرار عن مجلس الأمن ، والملحق بالمعاهدة ، والذي وافقت عليه القوى النووية الثلاث الكبرى وقها - أمريكا وروسيا وبريطانيا - كان يعنى تحميل هذه الدول المسؤولية المباشرة إزاء الوضع الذي سينجم عن إمتلاك إسرائيل للأسلحة النووية ، واستعمالها كأداة للعدوان . فالدول الثلاث تتعهد بأنه في حالة وقوع عدوان بالأسلحة النووية ، أو تهديد باستخدامها من

جانب دولة نووية ضد دولة غير نووية ، يمكن أن يخلق موقفاً يتحتم معه على الدول النووية صاحبة المقاعد الدائمة في مجلس الأمن أن تنصرف بسرعة من خلال المجلس، ويكون ذلك بإتخاذ التدابير اللازمة لمجابهة العدوان أو إزالة التهديد بالعدوان ، وفقاً لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة^(١٨١) .

ويصعب التأكيد على أن التوقيعات العربية المريعة والمتتالية على المعاهدة كانت تهدف إلى الحصول على مظلة نووية دولية كهتف أساسي ، فقد كانت هناك دوافع متعددة وراء ذلك يبدو بعضها أكثر أهمية لاسيما وأن « مصر » مثلاً كانت قد اتجهت قبل المعاهدة إلى الحصول على ضمانات ثنائية نووية أكثر مصداقية من الضمان الدولي العام ، والذي كان واضحاً من صياغته أنه لا يوجد احتمال لحدوث رد فعل دولي سريع على التهديد المحتمل إلا بعد الرجوع لمجلس الأمن ، كما لا يوجد تحديد واضح لمضمون الرد ، ولا توجد قوة محددة ينادى بها القيام بذلك تحت قيادة دولية ، وإن كانت مصر - في إطار نشاطها الدبلوماسي العام - في المراحل التالية قد حاولت أن تثير قضايا تعديل « القرار الثلاثي » ليتحول إلى ضمانة نووية دولية جادة .

وبالطبع ، لم تكن هذه الضمانة الدولية قيوداً حقيقياً من نوع ما على حرية إسرائيل في استخدامها لأسلحتها النووية ، أو تهديدها باستخدامها ، وهو ما عبر عنه المسؤولون العرب بوضوح شديد . فكما ذكر السفير أحمد توفيق خليل مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة عام ١٩٨٧ « أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦٨ لا يكفي في رأى الدول غير النووية لتغطية هذه الناحية الحيوية (حماية الدول التي قبلت طواعية التنازل عن الخيار النووي من العدوان عليها بالسلح النووي) ، فيالرغم من أن القرار ينص على أن المجلس يعتبر استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها أمراً يستدعى التحرك الفوري لمجلس الأمن ، والدول النووية على وجه الخصوص ، إلا أن ذلك لا يشكل ضماناً كافياً نظراً لضرورة توافق الإجماع في المجلس ، وهو أمر غير مضمون مقدماً ، كما أن الإعلانات المنفردة لعدم استخدام هذه الأسلحة لا تفي بالغرض في مثل هذا الموضوع الحيوى ، بل لابد أن يكون الضمان في صك دولي ملزم^(١٨٢) . ويعد ذلك بعام (١٩٨٨) طالب د . عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرى - وقتها - فى كلمة ألقاها فى الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول نزع السلاح فى يونيو ١٩٨٨ « بتوفير ضمانات أكثر جنية للدول غير النووية ، خاصة الدول غير المنضمة إلى أحلاف ، ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد به »^(١٨٣) . وباختصار ، لم تكن هناك مظلة نووية جادة لردع إسرائيل عن التفكير فى استخدام أسلحتها النووية وقتما ترى أن ذلك ضرورياً . فالضمانة الدولية متعددة الأطراف لا تمثل ضمانة جادة على هذا المستوى .

الإجاء الثاني - اتجاه الحصول على مظلة نووية ، ثنائية ، سوفيتية :

اتجهت كل من مصر وسوريا إلى محاولة الحصول على مظلة نووية سوفيتية ، في مراحل مختلفة من الصراع لتوفير غطاء ، أو سلاح ، نووي لها وقت الضرورة لمواجهة التهديد الإسرائيلي ، أو تغطية محاولتهما لاستعادة الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، إلا أن طبيعة الضمانات التي حصلت عليها مصر اختلفت عما حصلت عليه سوريا ، كما أن الغطاء النووي السوفيتي لمصر قد أزيح في مرحلة مبكرة خلال منتصف السبعينات ، بينما لم يزح الغطاء النووي لسوريا إلا عام ١٩٩٠ . ويمكن تناول كل من الغطاءين باختصار فيما يلي :

١ - المظلة النووية السوفيتية لمصر :

كان رد الفعل الرسمي الأول لمصر في ديسمبر ١٩٦٠ عندما تم الكشف عن وجود مفاعل دايمونا هو التأكيد على إمكانية حصول مصر على السلاح النووي إذا حصلت إسرائيل عليه . ولم تقم مصر بمحاولة جادة لإنتاج السلاح النووي . وعندما اتضح أن إسرائيل قد اقتربت من العتبة النووية - كما ينكر « بوير بل » - حاول عبد الناصر في خريف ١٩٦٦ عقد اتفاقية مع الإتحاد السوفيتي تسمح لمصر بشراء « أسلحة ذرية » ، إذا بدأت إسرائيل في إنتاج السلاح النووي ، ولكن الإتحاد السوفيتي رفض فكرة بيع السلاح النووي لمصر ، ووافق السوفيت بدلا من ذلك على تقديم ضمانات نووية إذا كان ذلك ضروريا وبدون تحديد تفاصيل معينة حول ما الذي يتم ضمانه ،^(١٨٤) ، ويبدو أن عدم تحديد مجال الضمانات قد جعل مصر تحاول مرة أخرى شراء أسلحة نووية من الصين بعد حرب ١٩٦٧ ، إلا أن تلك المحاولة لم تنجح أيضا ، ولم يبق لمصر إلا الاستناد على الضمانة السوفيتية التي لم تكن واضحة لدرجة أن كبار قادة القوات المسلحة - حسب رواية سعد الدين الشاذلي - لم يكونوا يعلمون بمضمونها المحدد . ففي اجتماع لكبار قادة القوات المسلحة - حضره عبد الناصر - عام ١٩٦٩ ، قال عبد الناصر عندما أثير موضوع القنبلة الإسرائيلية « لو حصلت إسرائيل على القنبلة فسوف تحصل عليها مصر على الفور أيضا » ويقول الشاذلي ، لم يوضح عبد الناصر ما الذي يقصده ، ولم يتم طرح المزيد من الأسئلة ، لكن كان واضحا لنا جميعا أن لديه « وعدا » بالمساعدة النووية من دولة صديقة إذا أصبحت إسرائيل قوة نووية^(١٨٥) .

وقد أثار مضمون التمهيد السوفيتي لمصر عبر مسار الصراع - حتى عام ١٩٧٦ - تكهينات مختلفة طرحت في مختلف الكتابات ، لكن مما ذكره « الشاذلي » و « بل » يمكن القول أن هذا المضمون كان يتمثل في أحد الاحتمالات التالية :

١ - أن يكون مضمون التمهيد قيام الإتحاد السوفيتي باستخدام - أو التهديد

بإستخدام - السلاح النووي بنفسه وإتطلاقاً من أراضيهِ أو قواعده في الخارج في الظروف التي يراها « هو » - أو هو ومصر - ضرورة للقيام بذلك .

٢ - أن يكون مضمون التعهد نقل السلاح النووي إلى الأراضي المصرية في حالة الضرورة ، على أن يظل تحت السيطرة السوفيتية المباشرة ، ويستخدم - أو يتم التهديد بإستخدامه - في هذا الإطار .

٣ - أن يكون مضمون التعهد تقديم السلاح النووي لمصر في حالة الضرورة لتستخدمه القيادة المصرية - أو تهدد بإستخدامه - بنفسها ومن أراضيها ، أو على الأكثر تحت إشراف مصري - سوفيتي .

وتشير معظم الكتابات التي تناولت هذا الموضوع إلى أن مضمون التعهد السوفيتي ينحصر في الإحتمالين الأول والثاني . وغالباً ما لا تحتاج هذه الإحتمالات إلى مناقشة كبيرة . فالسلاح النووي - كما هو سائد - ليس للإستخدام الفعلي ، ولا يتصور أحد أن تصل الأمور إلى هذا الحد . فالخلفية المنطقية للتعهدات هي أن مجرد الإشارة ، إلى وجود سلاح نووي متاح بصورة من الصور للجانب العربي قد يؤدي إلى ردع إسرائيل عن إستخدام سلاحها النووي .

لكن ما أثار مسألة مضمون التعهد السوفيتي بصورة واسعة هي تلك الرواية التي نشرتها مجلة « تايم » الأمريكية في تقرير « كيف حصلت إسرائيل على القنبلة ؟ » ، والتي تقرر أن سفينة سوفيتية محملة « برؤوس نووية » ، نيترونية قد وصلت إلى ميناء الاسكندرية خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ بغرض تركيب تلك الرؤوس على صواريخ « سكاد - بي » التي تمتلكها مصر ، رداً على قيام إسرائيل بتجهيز ١٣ قنبلة للإستخدام ضد القوات العربية يوم ٨ أكتوبر إذا ما استمر الإختراق السوري في الجولان ، وهو ما أدى - حسب الرواية - إلى إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون حالة التأهب النووي يوم ٢٤ أكتوبر بعد رصد السفينة خلال عبورها من مضيق البوسفور في ١٥ أكتوبر بعد مغادرتها ميناء « نيكو لايف » السوفيتي يوم ١٣ أكتوبر (١٨٦) . وحسب تلك الرواية فلن مضمون الإتفاق المصري - السوفيتي حول « الضمانات النووية » هو نقل أسلحة نووية إلى الأراضي المصرية لاستخدامها بصورة ما وقت الضرورة .

وفي الواقع ، فإنه رغم أن تلك الرواية تتردد على نطاق واسع ، إلا أنه لا وجد « مصدر واحد » هام يؤكد أنها صحيحة ، فقد تناول وليام كوانت في كتابه « عشر سنوات من القرارات » ، إضافة إلى « زئيف شيف » أكثر التقارير تفصيلاً حول تلك المسألة ، كما حلل موضوع السفينة من قبل اثنين من ضباط الجيش الإسرائيلي هما « القم » « أفى شاي » ، و« النقيب » « يشاي كوردافا » . وأعرب الجميع عن عدم معقولية أن يكون السوفيت قد نصبوا أسلحة نووية في مصر (١٨٧) . كما ناقها حافظ

اسماعيل مستشار الأمن القومي المصري خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ (١٨٨). وقام د. عصام الدين جلال بتحليلها ونفاها (١٨٩). فهناك فتاة بأنه إما أن السوفيت قد حاولوا الإيحاء بأنهم قد يقدمون أسلحة نووية إلى مصر، أو أن إدارة نيكسون - كيسنجر قد سرّيت ذلك، الإيستنتاج، المتصرع لاسباب ميساسية. فلم يقدم السوفيت لمصر شيئا. وعلى أية حال، فإن القطعية المصرية السوفيتية عام ١٩٧٦ قد أدت بالتأكيد إلى إنهاء هذه الضمانات النووية ليا كان شكلها.

٢ - المظلة النووية السوفيتية لموريا :

من المؤكد أن هناك إتفاقاً نووياً محدداً قد عقد بين سوريا والإتحاد السوفيتي كان من المفترض أن يقدم الأخير بمقتضاه « غطاء نووياً » من نوع ما لموريا في حالات محددة، وحسب مصادر مختلفة فإن هذا الإتفاق قد اتخذ شكله « المحدد » في إطار معاهدة الصداقة السوفيتية - السورية التي وقعت بين الجانبين في أكتوبر ١٩٨٠، حيث يوجد بند - كما يقول اللواء صلاح الدين مشرف - يشير إلى « تعهد موسكو بإتخاذ جميع الإجراءات لمنع استخدام السلاح النووي ضد سوريا، حتى لو استلزم الأمر أن تستخدم موسكو السلاح نفسه » (١٩٠)، ومن الواضح أن هذا الضمان قد اتخذ شكله « المكتوب » بعد إنهيار العلاقات المصرية السوفيتية، وعقد إتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل.

وتدور نقطة الخلاف في مختلف الكتابات حول طبيعة الضمانات النووية السوفيتية المقدمة لموريا. ففي تصريحات ألقى بها العماد مصطفى طلاس لمجلة « دير شبيجل » الألمانية في سبتمبر ١٩٨٤ قال : « أن الإتحاد السوفيتي قدم ضمانات بأنه إذا استخدمت إسرائيل الأسلحة النووية سوف تكون هناك أسلحة نووية متاحة لموريا ». وقد أفاد مسئولون رسميون سوفيتي لزائرين غربيين بأنه « إذا هاجمت إسرائيل موريا نفسها - حتى لو كان ذلك بالأسلحة التقليدية فقط - فإن موسكو سوف تساعد حليفها بقوة عسكرية قد تشمل على أسلحة نووية تكتيكية إذا اقتضت الضرورة ذلك » (١٩١). وقد أكد « طلاس » ما كان قد ذكره عام ١٩٨٤ في حوار له صحيفة « الأنباء الكويتية » عام ١٩٨٩ بقوله : « نحن لانخاف من وجود هذا السلاح لدى إسرائيل لأن الإتحاد السوفيتي معنا بشكل رادعا وضمانا دوليا، وإن يسمح الإتحاد السوفيتي بإخلال التوازن في هذه المنطقة، وإذا ضربت له دولة صديقة تربطه بها إتفاقية فإن يجلس متفرجا بالتأكيد، وسيعطينا قنابل نووية لنضرب بها إسرائيل إذا ضربتنا بالقنابل الذرية » (١٩٢).

ويعني ذلك أن الإتفاق السوفيتي - السوري يتضمن إمداد سوريا بأسلحة نووية، وليس مجرد استخدام الإتحاد السوفيتي لتلك الأسلحة من أراضيها أو قواعده

في الخارج ، وهو ما يشك فيه معظم الكتاب ، مثل ليونارد سيكتور الذي يقول :
« لا يبدو أن موسكو تضع أسلحة نووية تحت السيطرة السورية » (١١٣) ، وهي
مسألة معقدة بالفعل ، خاصة إذا ما تمت مناقشة الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى
إمداد سوريا بتلك الأسلحة . فالأرجح أن التصريحات السورية ، كانت جزءاً من
الاتفاق . بينما ما تم الاتفاق عليه هو أن الاتحاد السوفيتي يمكن أن ينقل أسلحة نووية
إلى الأراضي السورية - تحت سيطرة القيادة السوفيتية - بغرض ردع عدوان وشيك
ضد سوريا ، أو ردع تجاوز إسرائيل لحدود هضبة الجولان إلى الداخل
السوري .

ومن مجمل ما طرح في الحالتين المصرية والمصرية ، يمكن القول ، إن مسألة
« الغطاء النووي » تثير أولاً كافة المشكلات النظرية المرتبطة ، بالردع الممتد -
الذي نوه في الفصل الأول ص ٨٧ - كما تثير قضية أساسية بخصوص تقييم التقيد
الدولي على هذا المستوى كمحدد من محددات « الإستخدامات المحتملة ، لأسلحة
إسرائيل النووية . وهي المحددات التي يفرضها مضمون الضمانة النووية السوفيتية
للدولتين العربيتين على طبيعة ومعاليم الضمانة ذاتها . فالإحتمال الأرجح - رغم
الموقف الرسمي السوري - أن الاتحاد السوفيتي لم يكن ليسلم مصر ، أو سوريا
أسلحة نووية ، وإن فعل « فإن تلك القنابل سوف تظل غالباً تحت السيطرة السوفيتية
المباشرة » (١١٤) ، بحكم اعتبارات كثيرة منها طبيعة العلاقات الأمريكية -
السوفيتية ، وهو ما يؤكد كذلك - إضافة إلى ما سبق - كل من شاي فيلدمان (١١٥) ،
ونيكولاس فاليري (١١٦) .

وهو ما تقترب عليه نتائج أساسية ، أهمها :

(أ) أن الاتحاد السوفيتي هو الذي يحدد - في حالة حدوث ذلك - الظروف
التي تستلزم « بشكل مؤكد » قيامه بالرد النووي ، وتوقيت هذا الرد ، وشكله في إطار
رؤيته لمصالحه الدولية ، ومصالحه في الشرق الأوسط ، ومدى تأثير التهديد
الإسرائيلي على تلك المصالح . فكما يقول د . عمر الخطيب : « ليست نصوص
المعاهدات ، للنصوص الصريحة منها ، أو الضمنية ، وهي التي ستحدد ما إذا كان
الاتحاد السوفيتي سيلتزم بالحماية النووية للجانب العربي ... بقدر ما إن هذا الالتزام
تمليه دوافع واعتبارات وحسابات كثيرة ومعقدة ، ذاتية وموضوعية ، وغير منفصلة
عن ظروف المكان والزمان ، بجريها وتقييمها وحسبها الاتحاد السوفيتي نفسه بغض
النظر عن رغبة الحلفاء ، وبغض النظر عما تلزمه به نصوص الاتفاقيات والمعاهدات
الرسمية إزاء هؤلاء الحلفاء » (١١٧) .

(ب) إن الغطاء النووي لم يكن يتيح للدول العربية سوى استخدامات محددة
للملاح النووي ، وليس كل استخداماته ، « فنظام الحماية لا يشمل عادة إلا ناحية

الدفاع ، وهو ليس نظاما مرنا للرد الممائل القوي» (١٩٨) ، وربما يتيح نوعا من الردع . ورغم أن هذين النمطين هامين ، وهما « المجال الطبيعي » للضمانة النووية الممتدة ، إلا أن هذا الوضع لا يتيح أية ميزات أخرى للدول العربية كالإستخدام السياسي للسلاح النووي ، أو المبادأة العربية باستخدام الأسلحة التقليدية في إطار تحقيق أهداف ترتبط بقيم تكون هناك نسبة يقين عالية في أنها تدخل ضمن « مجال » الردع النووي الإسرائيلي كالضفة وغزة ، وربما - وهذا هو الأهم - لا يتيح لهم تصعيد العمليات العسكرية في حرب محدودة ، وهي حرب لا تدخل في مجال الردع النووي الأساسي (١٩٩) ، دون مواجهة احتمالات نووية .

(ج) إن الغطاء النووي ليس مضمونا على المدى الطويل . فهو لا يتسم بالاستمرارية كما تثبت الخبرة المصرية - السوفيتية بحكم ارتباطه بنوعية العلاقات السياسية بين الدولتين . إضافة إلى أنه يرتبط بالتوجهات الداخلية في الدولة المانحة للضمان النووي نفسها ، كما تثبت الخبرة السورية - السوفيتية . وهو ما أشار إليه « فيلدمان » عام ١٩٨٢ في تناوله لهذا الموضوع بقوله : « إنه لا يمكن الإعتماد على تقدير ، يعتمد إلى درجة كبيرة على الافتراض بأنه يمكن قياس المستقبل على ما حدث في الماضي (٢٠٠) . وبالطبع لم يصل خيال أحد خلال سنوات الصراع إلى أن هذا « الغطاء النووي » قد لا يكون مضمونا على المدى الطويل لاحتمالات إنهيار الدولة الضامنة على النحو الذي حدث في أواخر عام ١٩٩١ .

وعلى ذلك ، فإن الردع / الدفاع الذي تمثله الضمانة النووية السوفيتية ، كان ردعا / دفاعا غير مرن ، غير مستقر ، غير دائم ، لكنه في النهاية كان قائما في مواجهة « الإستخدامات المحتملة » للقوة النووية الإسرائيلية (٢٠١) . فقد كانت إسرائيل ستشك بالضرورة في أن « الدفاع الممنوح » قد يظهر أمامها في لحظة ما ، وهذا الشك في حد ذاته قد يكون قوة رادعة ، فمن الصحيح أن هناك - تاريخيا - مست حالات على الأقل - كما يقول د . عمر الخطيب - لاختار فيها المهاجم تجاهل التزام ضمني أو صريح يلزم الدول الحامية بحماية الحليف (٢٠٢) ، لكن ربما تكون هناك حالات أكثر كان من الممكن أن تتعرض فيها دول غير نووية لتهديدات نووية لولا وجود « الردع الممتد » . في حالة صراع ، كالصراع العربي الإسرائيلي ، فإن ما كان متصورا هو أنه حتى إن لم ترتدع إسرائيل عن الهجوم - ولو كان ذلك الهجوم تقليديا يهدد عواصم عربية وليس نوويا - بفعل وجود الضمانة النووية السوفيتية ، فإن « التوتر النووي » الذي سينشأ في ظل هذا الوضع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سيؤدي إلى وقف التقدم الإسرائيلي ، إن لم يكن بالضغط السوفيتي ، فيالضغط الأمريكي ذاته ، إذ لن تقبل الولايات المتحدة تهديد الاتحاد السوفيتي لإسرائيل ، ولن تقبل في نفس الوقت أن يؤدي الملوك العسكري الإسرائيلي إلى تصعيد احتمالات حرب عالمية نووية لديها مصلحة مؤكدة في تجنبها (٢٠٣) .

وفي النهاية ، يمكن القول ، إن الضمانات الدولية متعددة الأطراف لم تكن تمثل قيدا ذا أهمية عبر مسار الصراع ، لكن الضمانات الموفيتية لمصر حتى عام ١٩٧٦ (٢٠٤) ، والضمانات المماثلة الأكثر تحديدا لموريا حتى عام ١٩٩٠ ، كانت تمثل قيدا على حرية إسرائيل في استخدام أسلحتها النووية بما يتجاوز الإستخدامات الأساسية لها في إدارة الصراع .

رابعا - امتلاك الدول العربية أسلحة تدمير شامل غير نووية :

إن امتلاك الدول العربية الرئيسية أسلحة كيميائية - وربما بيولوجية - قابلة للاستخدام على المستويين الإستراتيجي والتكتيكي يعتبر المحدد الأكثر أهمية بين محدثات استخدام إسرائيل لقوتها النووية خارج الإستخدامات الأساسية لها . ويمكن أن تضاف إلى تلك الأسلحة كافة الأسلحة الاستراتيجية ذات التأثيرات التدميرية الخاصة . والواسعة كالصواريخ أرض أرض المحملة برؤوس تقليدية شديدة الانفجار ، والقنابل الإرتجاجية بأنواعها المختلفة (٢٠٥) . كذلك تلك النوعيات التي يمكن إنتاجها من الشحنات أو الرؤوس المشعة التي تتكون من المواد أو التفاريات ذات التأثيرات الإشعاعية الأكثر خطورة (٢٠٦) ومثل هذه الأسلحة لم تكن لتؤثر بشكل فعال في حالة وجود توازن نووي ، لكنها في ظل امتلاك طرف واحد - صغير المناحة ضئيل السكان - للأسلحة النووية يمكن أن تمارس دورا إستراتيجيا أساسيا في الصراع كقيد أساسي على استخدام إسرائيل لقوتها النووية لأغراض الهجوم ، أو الإكراه ، أو الإحتراز .

إن الأسلحة الكيميائية - وهي أهم تلك الأسلحة وأكثرها قابلية للإستخدام المسيطر عليه - أسلحة يتم إمتلاكها بصفة عامة من أجل مهام ترتبط بالعمليات العسكرية الهجومية على مستوى معين بإعتبارها أسلحة لا تشكل خطرا على الأفراد فقط ، وإنما تشكل أيضا خطرا كبيرا على الدبابات ومخازن الأسلحة والذخيرة والأرض ومصادر المياه . لكن يقول العميد د . هيثم كيلاني : « ثمة مقارنة أخرى للسلاح الكيميائي ، من حيث أنه سلاح تدمير شامل ، وهي مقارنة تختلف عن تلك التي تفكر بها الدول الصناعية وبخاصة النووية ، ذلك أن المقولة التي مفادها أن الرد على السلاح النووي يتطلب سلاحا مماثلا تبقى سليمة بعمامة ، ولكن هناك من يطرح المسألة بشكل آخر ، فيرى أن الرد على التهديد النووي في حالة غياب سلاح نووي مقابل يمكن أن يكون بتهديد كيميائي على إعتبار أن السلاحين خطران ، وكلاهما سلاح تدمير شامل (٢٠٧) .

هذه « المقاربة » الأخيرة هي التي تستند إليها الاستراتيجيات العسكرية العربية في تخطيطها لإمكانية « الرد المضاد » على السلاح النووي الإسرائيلي ، وهي مسألة

تؤكدما تصريحات رسمية لبعض العسكريين العرب ، فالمشير محمد عبدالغنى الجهمسى يذكر فى أكتوبر ١٩٧٦ : « أن امتلاك أو استخدام الأسلحة الذرية فى منطقة الشرق الأوسط سينشأ عنه موقف جديد ، وخطير ، وستتحمل إسرائيل مسؤولية هذا الموقف ، كما لا بد وأن تضع فى اعتبارها أن هناك أسلحة أخرى للتمتير الشامل ، وأنه إذا كانت مصر والعرب يمكنهم تحمل واستيعاب هجوم بهذا النوع من الأسلحة ، فلن إسرائيل لا تستطيع ذلك ، وعليها أن تتحمل نتائج عملها » (٢٠٨) . كما أشار عقيد متقاعد فى الجيش السورى عام ١٩٨٦ إلى أنه : « إذا امتنع الإتحاد السوفيتى فى اللحظة الأخيرة عن تزويد سوريا بمسلاح نووى لأسباب دولية لا يستطيع التحكم فيها ، أو من أجل منع وقوع حرب عالمية ثالثة ، فلن سوريا - فى هذه الحالة - تستطيع استخدام سلاح كيميائى للإنتقام من إسرائيل على المبادأة باستخدامها السلاح النووى » (٢٠٩) .

ومن الواضح - مما سبق - أن الدور الذى حددته السياسات الدفاعية العربية للسلاح الكيميائى هو دور « الموازن » الرادع للملاح النووى الإسرائيلى ، وهو ما أكدته الرئيس العراقى صدام حسين بوضوح فى لقائه مع وفد الكونجوس الأمريكى فى إبريل ١٩٩٠ بقوله : « إذا ما استخدمت إسرائيل القنابل الذرية فمنضربها بالكيميائى المزدوج » (٢١٠) . فالأسلحة الكيميائية العربية هى أسلحة توازن ناقصة ، بمعنى أن التخطيط لاستخدامها يتركز على جانب واحد هو كونها « سلاح استراتيجى للضربة الثانية المضادة » يمكن أن يردع إسرائيل عن استخدام أو التهديد باستخدام أسلحتها النووية ، وليس التهديد باستخدامها ضد إسرائيل أولاً ، إذ أن إسرائيل تمتلك « سلاحاً مطلقاً » فى مواجهة مثل هذا التهديد . وبالطبع يمكن استخدام الأسلحة الكيميائية على المستوى العمليائى - التكتيكى لردع استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية التكتيكية ، وإن كان هذا الاستخدام ذا شروط معقدة بحيث يكون من الأسهل ، والأكثر فعالية ، الرد استراتيجياً على أى استخدام نووى إسرائيلى سواء كان تكتيكياً أم استراتيجياً .

والمشكلة الأساسية فى هذا السياق هى « مصادقية الردع الكيميائى العربى » . فرغم أن السلاح الكيميائى هو السلاح تدميرى شامل مثل النووى ، إلا أنه ليس سلاحاً مطلقاً ، إذ أنه يختلف فى خصائصه التدميرية ، ومتطلبات وشروط استخدامه بصورة كبيرة عن السلاح النووى . فمجرد وجود ، السلاح الكيميائى لا يفرض تأثيراته دون هذه المتطلبات والشروط كما هو الحال فى السلاح النووى . ويمكن الاختلاف الجوهرى فيما بينهما فى أنه حتى لو استخدم السلاح الكيميائى فى إطار متطلبات وشروط مثالية ، فإنه يمكن توفير نسبة عالية من الحماية (الدفاع) ضد تأثيراته بوسائل الوقاية المختلفة بعكس السلاح النووى ، لذلك تمود تلك التسمية الواقعية له بأنه « رادع حد أدنى » .

ومن الصعب للغاية تحديد مدى توافر متطلبات وشروط فعالية استخدام الأسلحة الكيماوية العربية كرادع مضاد للسلاح النووي الإسرائيلي ، إذ أنه - لأسباب سياسية وأمنية مفهومة - لا تتوافر معلومات حول أوضاع الأسلحة الكيماوية في الجيوش العربية - ما عدا الحالة العراقية بعد إبريل ١٩٩٠ - الرئيمية ، إلا أن الكتابات المختلفة قد تناولت مسألة الفعالية (نظريا) بوضوح يكفي لتحديد معالم السلاح الكيماوي الذي يمكن أن يكون ذا مصداقية عالية كمسلاح موازن ضد السلاح النووي الإسرائيلي ، وهي كما يلي :

١ - يركز العميد هيثم كيلاني ، على أهمية « استخدامه بكميات كبيرة ذات سمية عالية وبشكل كثيف يكاد يصبح مساويا في الرد الإنتقامي لسلاح نووي » (٢١١) .

٢ - يركز أمين هويدي على أنه : « ليس فقط الوصول إلى الحد الكافي الذي يحقق مصداقية السلاح في الإستخدام فأهم ما يجب أن نسمي إليه هو قدرة السلاح (الرادع) على الوصول إلى عمق الطرف الآخر ، لأنه هو الذي يحقق التبادل المطلوب » (٢١٢) .

٣ - يركز فرانك برنابي على نوعية الغازات الحربية مقررًا أنه « فيما يخص إسرائيل يتمثل الرد بذلك المعنى - أي الرد الرادع - في الهجوم بغاز الأعصاب لو أمكن تنفيذه بكفاءة ... فربما سيظهر ذلك تماما كرادع ضد استخدام الأسلحة النووية » (٢١٣) .

٤ - يركز عبد الله العمري ، على الشروط العسكرية الضرورية لنجاح الأسلحة الكيماوية - وهي شروط الإستخدام التكتيكي غالبا - مثل « ضرورة تيسر الإستخبارات الجيدة الكاملة ، الدقة في الإصابة ، تحقيق المباغتة الكاملة ، ثم أن يكون الهجوم على مقياس واسع » (٢١٤) .

حسب تلك العناصر ، فإن شروط مصداقية السلاح الكيماوي كرادع موازن في حدودها القصوى تتمثل في إستخدام كمية هائلة من « غاز الأعصاب » المحملة في رؤوس صواريخ أرض - أرض ذات مدى يصل إلى العمق الإسرائيلي بطريقة تتيح تكبيد إسرائيل أكبر قدر من الخسائر البشرية في المدن ، وفي الأهداف الحيوية . وعلى المستوى التكتيكي تضاف الشروط العسكرية الأخيرة ، وبالطبع يمكن أن لا يتوافر أحد الشروط السابقة ، وتظل للسلاح الكيماوي مصداقيته بشكل ما كرادع ، لكن الحماسية الشديدة لمصداقية الردع الكيماوي ، تجعل العميد هيثم كيلاني يشدد في نهاية تحليله لمثل هذه الشروط على « أن عدم توفر عامل من هذه العوامل يؤثر على مصداقية الردع الكيماوي ، وهو ما يحرم السلاح الكيماوي من القدرة على موازنة التهديد النووي » (٢١٥) .

وبالنسبة لدول المواجهة العربية الرئيسية كمصر وسوريا ، يصعب نفى أو تأكيد إمكانية وجود « الرادع الكيماوى المتكامل » بالصورة السابقة لديها ، لكن ما يمكن تأكيد نسبيا هو أن كلا منهما تمتلك معظم متطلبات حيازة مثل هذا السلاح لو أرادت . فكل منهما تمتلك صواريخ أرض - أرض بمدى معين يمكنها الوصول إلى أهداف حيوية رئيسية لدى إسرائيل ، وتمتلك كذلك صواريخ جو - أرض بعيدة المدى يمكنها أن تساهم في ذلك ، كما يفترض أن لديها القدرة على إنتاج غازات كيماوية متطورة كغازات الأعصاب ، وتحميلها بصورة فعالة في رؤوس الصواريخ ، كما أن لديها وحدات حرب كيماوية مدربة في جيوشها للقيام بتلك المهمة عملياتنا .

أما بالنسبة للعراق ، فقد اتضح أنها كانت تمتلك أسلحة كيماوية أقرب إلى التكمال خلال أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات ، لاسيما في إطار الاستراتيجية التي وضعت لاستخدامها منذ إبريل ١٩٩٠ بحيث اكتملت شروط مصداقية السلاح الكيماوى العراقى إلى حد كبير ، إذ كان العراق يمتلك كميات هائلة من الغازات الحربية تضم عناصر فتاكة تصعب الوقاية منها كغاز الأعصاب ، إضافة إلى عناصر متنوعة أخرى تعتمد تماما « الدفاع » ضدها ، لاسيما في ظل تطور تصميماتها « كأسلحة ثنائية التركيب » بما يسمح بالإستخدام الفعال لها . وكان العراق يمتلك ترسانة من وسائل التوصيل ذات المدى القلدر على مهاجمة العمق الإسرائيلى ، وإختراق الأجواء الإسرائيلىة - حتى بعد نشر صواريخ « باريتوت » - كالصواريخ أرض - أرض ، إضافة إلى قواعد إطلاق متحركة للصواريخ (منصات) بعدد كبير يكفل للأسلحة القدرة على البقاء في مواجهة أية ضربة مسبقة كثيفة ، ويكفل لها توجيه ضربة صاروخية مكثفة .

لكن ما يوازى ذلك في الأهمية ، هو استناد « الردع الكيماوى العراقى » إلى استراتيجية استخدام ذات عناصر كفلت لها مصداقية للغاية ، أهم تلك العناصر :

١ - استنادها إلى التهديد المكشوف . فقد كشف الرئيس العراقى فى أول إبريل ١٩٩٠ عن وجود أسلحة كيماوية بتصميمات ثنائية لديها ، وهدد إسرائيل صراحة بإستخدامها على المستوى الإستراتيجى - ردا على أية ضربة تقليدية أو نووية توجه للعراق - فيما أسماه « بحرق نصف إسرائيل » ، وه أقسم - « إن كان لذلك أهمية - على تنفيذ تهديده .

٢ - استنادها إلى « مبدأ الرد الفورى » ، فقد ذكر صدام حسين فى أحاديثه^(١١) ، أنه أمر قادة القواعد الجوية وتشكيلات الصواريخ أن يطلقوا كل ما أن يحمل « المزدوج » ، باتجاه إسرائيل بمجرد سماعهم أن إسرائيل ضربت أى مكان فى العراق بالقبيلة الذرية دون إنتظار أوامر من القيادة .

٣ - استنادها إلى إرادة ذات سمات خاصة . فالخصائص النفسية للرئيس العراقي قد ساهمت في تدعيم مصداقية التهديد ، فقد بدا صدام حسين كشخص متهور على استعداد للقيام بأية خطوة متصورة أو غير متصورة إذا تمت إثارته ، بصرف النظر عما يمكن أن تسفر عنه تلك الخطوة ، حتى لو كان ذلك سيؤدي إلى تدمير العراق .

وبالطبع كانت للرداع الكيماوي العراقي مشكلاته « التقنية » إذ كانت رؤوس الصواريخ العراقية أرض - أرض القادرة على الوصول للعمق الإسرائيلي صغيرة للغاية في وزنها ، كما أن الصواريخ ذاتها غير دقيقة مما يجعلها غير قادرة على ضرب الأهداف الحيوية . وكان على القاذفات العراقية أن تدخل « أجواء الأردن » لكي تصل الصواريخ جو - أرض إلى إسرائيل ، وهو ما جعل « زئيف شيف » يصف السلاح الكيماوي العراقي بعبارة « رادع لكن لا نبالغ » (٢١٧) . كما كانت للرداع الكيماوي العراقي مشكلاته « الإستراتيجية » أيضا ، إذ أن الرئيس العراقي لم يحدد مجال الردع الكيماوي الإستراتيجي بدقة منذ البداية وعبر تهديداته التالية ، إذ ذكر في أول أبريل أنه سيجعل النار تأكل نصف إسرائيل « إذا حاولت القيام بأى عدوان ضد العراق » (٢١٨) ، ثم قام بتوسيع نطاق الردع بصورة غير متصورة بعد ذلك ، بما أفقد استراتيجية الرد الكيماوي توازنها . لكن على أية حال ، فإن نقطة قوة الاستراتيجية العراقية كانت في أن إسرائيل لم تكن لتتقدم على محاولة إختبار مصداقيتها بصورة عملية باستفزاز العراق مباشرة ، وهو ما قد لا تفعله إسرائيل مع أية استراتيجية للرد المضاد تستند على مرتكزات تسليحية تقنية مشابهة ، حتى لو لم تستند على مرتكزات استراتيجية مماثلة .

أما بالنسبة لإسرائيل ، فإن هناك عاملين أساسيين يلقيان بتأثيرات إستراتيجية متناقضة على مسألة مصداقية أو فعالية الرداع الكيماوي العربي في التأثير على سلوكها النووي فيما يتعلق بالإستخدامات غير الأمامية للأسلحة النووية ، وهما :

١ - حساسية إسرائيل الشديدة للخسائر البشرية وهشاشة وضعها الجيومستراتيجي بصفة عامة . فإسرائيل دولة محدودة المساحة قليلة السكان ، قليلة المدن ، تتركز منها في شريط ضيق ، ولديها حساسيات هائلة للخسائر البشرية بفعل اعتبارات تاريخية وسياسية وبالتالي ، فإن تشكيل قوة رد كيماوية قادرة بقينا على تكبيد إسرائيل ما بين ١٥٠ - ٢٥٠ ألف قتيل - حتى لو كان المقابل لذلك ١٥ مليون قتيل عربي - قد يكون كافيا لردع إسرائيل عن استخدام أسلحتها النووية بصورة ما في ظروف ما دون الملاذ الأخير ، وعلى ذلك فإن طبيعة إسرائيل كهدف Target ، من أهم عوامل مصداقية الردع العربي الكيماوي .

٢ - امتلاك إسرائيل برنامجا متكاملا قويا للدفاع المدني ، وجيشا مجهزا جيدا

للحرب الكيماوية . فلدى إسرائيل نظام قوى للدفاع المدنى الوقائى ضد الأسلحة الكيماوية يبدأ من وجود وائى لكل مواطن وحتى وجود برنامج تعليمى حول الوقاية منها ضمن برامج التعليم الأساسى فى المدارس الإسرائيلية ، وهى عوامل قد تجعل إسرائيل متيقنة إلى حد ما بأن الإستخدام الكيماوى الإستراتيجى العربى لن يؤدى إلى إحداث الأثار الإستراتيجية المتصورة له ، وتضاف إلى ذلك بالطبع محاولتهما المستمرة لإنتاج أو امتلاك أسلحة مضادة للصواريخ مثل « أرو » للدفع فى إنتاجه وجود « دفاع استراتيجى » ضد الصواريخ الكيماوية .

لكن أيا كانت قدرات الدفاع المدنى الإسرائيلى ، حتى لو تم إنتاج « أرو » ، وكافة الأنظمة التسلحية التى تشملها برامج مبادرة الدفاع الإستراتيجى التى تشترك فيها ، فستظل هناك نسبة شك فى إمكانية تلافى أثار استخدام الأسلحة الكيماوية بكثافة وفعالية ضدها . وسوف يكون هذا الشك قوة رادعة أقوى بكثير من ذلك « الشك » المصاحب للضمانة النووية السوفيتية . أما على المستوى العملى ، فإن الوضع يختلف إذ أن امتلاك الجيش الإسرائيلى قدرة قوية على تجنب أثار استخدام الأسلحة الكيماوية « تكتيكيا » قد يجعل إسرائيل تجد سهولة أكبر . وقبولا أقل فى استخدام أسلحتها النووية التكتيكية ، لكنها فى هذه الحالة لن تضمن - حسب المنطق السوفيتى فى الرد على استخدام الأسلحة النووية التكتيكية للناو فى أوروبا - أن يأتيتها الرد فى المدن الإسرائيلية ، والنتيجة كما يقول « هركافى » بتحفظ شديد « ربما كانت هناك درجة من الردع المتبادل النووى - الكيماوى العربى الإسرائيلى » (٢١٩) .

ومن مجمل المحددات الأربعة السابقة ، يمكن القول أنه إذا كانت توجهات إسرائيل نحو توسيع استخدامات أسلحتها النووية قد أدت إلى ظهور تصورات وأنماط جديدة لإستخدام تلك الأسلحة بما يتجاوز الاستخدامات الأساسية القائمة فى إستراتيجيتها الرسمية ، فإن تلك الاستخدامات المحتملة الجديدة تواجه - بصرف النظر عن مصداقيتها فى ذاتها - بمحددات مختلفة كان من الممكن أن تقيد تفكير إسرائيل فى استخدام الأسلحة النووية تبعا لها بدرجات مختلفة ، وتبدأ تلك الدرجات من عدم إمكانية تنفيذ تلك الاستخدامات بمصداقية فى ظل إستراتيجية التفويض الحالية ، وحتى احتمالات مواجهة تلك الاستخدامات برد فعل كيماوى من الجانب المضاد ، وهى محدّدات تؤدى إلى تقييد احتمالات « الإستخدام الفعلى » للأسلحة النووية فى الأساس ، إضافة إلى احتمالات التهديد باستخدام تلك الأسلحة لأغراض دون تلك الاستخدامات الأساسية القائمة فى الاستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل (٢٢٠) فإمتلاك السلاح شئ ، واستخدامه - تحت مستوى معين - شئ آخر .

٣ - مصادقية الأنماط المحتملة لإستخدام القوة النووية الإسرائيلية :

إن مناقشة مصادقية الأنماط المحتملة لإستخدام القوة النووية الإسرائيلية تبدو معقدة تماما إذا ما تم تناول كل منها بشكل تفصيلي بصرف النظر عن وجود أو عدم وجود المحددات السابقة . إذ يبدو أحيانا أن من الممكن إثبات كل شيء . فبعض الكتابات التي تتناول بصورة تفصيلية استخداما معيناً يتمتع بمصادقية عالية لاشك فيها كالملاذ الأخير - على مستوى الإستخدام الفعلي وليس التهديد الراجع - تقوم بتحليله في إطار ظروف وسيناريوهات معينة بحيث يبدو في النهاية أنه لا يتمتع بمصادقية إلى حد ما ، كما أن كتابات أخرى تتناول استخداما لا يتمتع عادة - نظريا - بأية مصادقية كالإستخدام الهجومي للأسلحة النووية ، ثم تقوم بتحليله في إطار ظروف وسيناريوهات معينة بحيث يبدو في النهاية أنه ممكن إلى حد ما .

ويعود مصدر هذه المشكلة إلى أن نظريات استخدام الأسلحة النووية بشكل أو نمط معين افتراضية تماما ، وهي ليست مشكلة خاصة باستخدامات دول العتبة النووية ، لأنواتها ، النووية فقط ، بل ترتبط باستخدامات الدول النووية المعروفة (لقواتها ، النووية كذلك . فكل استخدام نووي هو « افتراض » تتوقف مصادقية وإمكانية تحقيقه على ظروف معقدة افتراضية أيضا ، وهي ظروف قد تتحقق بصورة نموذجية بحيث يمكن الحكم بأن استخداما معيناً سيتم بالضرورة ، إلا أنه في معظم الأحيان لا يكون الأمر كذلك ، وبالتالي يصبح أى حكم مسألة ترجيحية تماما . فقد يتهدد وجود إسرائيل ذاته في ظروف معينة ولا يبدو أنها سوف تستخدم سلاحه النووي يقينا^(٢٢١) ، في حين قد تنشأ ظروف لا تهدد صميم وجودها ، ومع ذلك تتدخل عوامل محددة قد تؤدي إلى طرح احتمالات استخدام تلك الأسلحة بصورة جادة . فكل استخدام - إذن - يرتبط بظروف محددة بصرف النظر عن منطقته الذاتي بلإستثناء استخدامات الملاذ الأخير التي لا توجد العوامل المرجحة بشأنها إلا نمية يمكن تجاهلها .

أما المصدر الثاني لتلك المشكلة فهو أن استخدام الأسلحة النووية بشكل ونمط معين في صراع إقليمي كالصراع العربي الإسرائيلي يخضع لظروف ومحددات قد تختلف بصورة أساسية عن مثيلاتها في الصراع الدولي . ويعبدا عن كل أسس هذا الاختلاف طبيعة القيم المتصارعة عليها ، وطبيعة العملية الصراعية ، وأبعاد مسرح العمليات ، ونوعيات الأسلحة المتوافرة ، وغيرها ، فإن الأساس الجوهرى للاختلاف هو أنه لا يوجد « توازن نووى » في المنطقة . فهناك دولة واحدة تمتلك السلاح النووى ، أيا كانت طبيعة القيود المفروضة على استخدامها له نظريا وعمليا ، فإن القيد الأساسى اليقيني - وهو وجود سلاح نووى موازن - غير قائم ، وبالتالي ينصور أنها أكثر حرية في استخدامه مما هو حادث على المستوى الدولي . فمن الصحيح

أن طبيعة السلاح النووي ذاتها بصرف النظر عن شكل علاقات القوة تقيد استخدامه ، لكن من الصحيح كذلك أن تقيد استخدامه على المستوى الدولي قد يرتبط بوضع التوازن النووي . إلا أن خبرة مرحلة الاحتكار النووي على المستوى الدولي (١٩٤٥ - ١٩٥٧) لا تثبت - مع ذلك - أن الدولة المحتكرة للسلاح النووي يمكن أن تلعب بقوتها النووية كالسيف في مواجهة الدول الأخرى ، وتثبت أن الدول الأخرى يمكن أن تسلك سلوكا لا يتفق مع المنطق الذي يفترض أن وضع الاحتكار النووي يفرضه عليه .

في ضوء ما سبق ، تظل مسألة مصداقية استخدام معين للقوة النووية في إدارة الصراع خاضعة للظروف المحددة لتلك الاستخدام ، والفرض المحدد الذي تستخدم من أجله ، إضافة إلى المحددات المحيطة بالموقف الصراعى الذى تطرح فيه احتمالات استخدام القوة النووية .

ويتناول هذا المحور مصداقية الأنماط المحتملة لاستخدامات القوة النووية الإسرائيلية غير الأساسية - التى طرحت فى المحور الأول - فى ظل محدّدات استخدام تلك الأنماط - التى طرحت فى المحور الثانى - فى إدارة الصراع الشامل (أنماط التهديد بالاستخدام ، والأنماط السياسية) والصراع المسلح (أنماط الاستخدام الفعلى) بين العرب وإسرائيل . وسوف يستند هذا التنازل على النموذج المطروح فى الشكل رقم ٣ بملحق الدراسة لاستخدام القوة العسكرية فى إدارة الصراع ، وذلك كما يلى :

المستوى الأول : الاستخدام المباشرة للقوة النووية الإسرائيلية .

ويطرح هذا المستوى أشكال التهديد باستخدام القوة النووية واستخدامها الفعلى فى إدارة الصراع العربى - الإسرائيلى كما يلى :

أولا - التهديد باستخدام القوة النووية الإسرائيلية :

إن معظم أنماط الاستخدام التى طرحتها التصورات السابقة بناء على تطور التوجهات النووية الإسرائيلية كانت أنماطا للتهديد باستخدام القوة النووية سواء لفرض الردع ، أو لفرض الاجبار ، وسيتم تناولها على المستويين بالشكل التالى :

١ - الاستخدامات الردعية ، المحتملة ، للقوة النووية الإسرائيلية .

طرحت التصورات السابقة أنماطا مختلفة لمستويات ومجالات ونطاقات متعددة من الردع ، النووى الإسرائيلى الموجه إلى الدول العربية . وسيتم فى هذا السياق تناول أكثر تلك الأنماط الفرعية للردع أهمية فى دلالاته بالنسبة لمسار الصراع

العربي الإسرائيلي ، مع تناول « نمط فرعى » للردع ليس موجها بالأساس إلى دولة عربية ، لكنه يرتبط بمسار الصراع ويتوجهات الاستراتيجية النووية الإسرائيلية بقوة ، وهو « ردع الإتحاد السوفيتي » ، وذلك كما يلي :

(أ) « الردع العام ، ضد الدول العربية » : ردع هجوم تقليدي شامل ضد إسرائيل . لقد طرح مفهوم الردع العام ، أو الردع الاستراتيجي ، في الكتابات الإسرائيلية كمفهوم بديل « للردع النهائي » ، بفعل ما بدا من أن أحد مستويي تحليل وضع الملاذ الأخير - وهو مستوى الاستخدام الفعلي - يتضمن نوعا من عدم المنطقية . فكما سبق توجد مستويات لاستخدام القوة النووية في ظل سيناريو الملاذ الأخير :

الأول : ردع نهائي لمنع الجيوش العربية من التقدم إلى داخل إسرائيل بعد أن تكون القوة التقليدية قد إنهارت .

الثاني : استخدام شامل انتقامي « شمشوني » لقوة إسرائيل النووية الاستراتيجية ضد الدول العربية إذا ما تقدمت الجيوش العربية إلى داخل إسرائيل .

وقد طرحت الكتابات الإسرائيلية عدة تحليلات حول هذا السيناريو على أساس افتراض أن « الردع النهائي » - لأسباب مختلفة - قد فشل في تحقيق غرضه بمنع الجيوش العربية من التقدم لتدمير إسرائيل ، مضمون هذه التحليلات أن الاستخدام الفعلي - وهو المستوى الثاني - لن ينفذ إسرائيل من المصير الذي ينتظرها ، إذ أنه « لن يمنع الجيش المنتصر من الإجهاز على إسرائيل ، كما لن يمنع الجيش المهزوم قدرة على الصمود » (٢٢٢) . إضافة إلى ذلك فإن ثمة مشكلة مصداقية بالنسبة لهذا الاستخدام الفعلي مضمونها أن القادة العرب قد يعتقدون أن قادة إسرائيل قد يفضلون الاستسلام عن الانتحار . وبناء على ذلك فإن « الردع النهائي » يجب أن يتقدم عدة خطوات عن تلك المرحلة المطروحة في نمط الملاذ الأخير ، إذ لا يجب أن ينتظر قادة إسرائيل أن يحدث هجوم يمكن أن تهزم فيه القوات الإسرائيلية هزيمة ساحقة ، ثم يقومون بعد ذلك بالتهديد باستخدام السلاح النووي ، فلابد من استخدام السلاح النووي منذ البداية لردع مثل ذلك الهجوم العربي الشامل . وهي رؤية وجدت صدى رسميا في إسرائيل منذ وقت طويل ، « فقد اعتبر قادة الأمن الإسرائيليون أن الخطر المترتب على انتظام إئتلاف عسكري عربي شامل ، وبصورة خاصة قبل سنة ١٩٦٧ ، تهديدا مصيريا لدولة إسرائيل » (٢٢٣) ، وحسب ذلك فإن مجرد الحشد يجب أن يستدعي الشعور بالكارثة ، ولا يجب الانتظار حتى تصبح الكارثة على الأبواب .

لقد أدى مثل هذا التحليل إلى طرح نمط « الردع العام » حسب تعبير شاى فيلدمان (٢٢٤) ، أو « الردع الاستراتيجي » حسب تعبير إبراهيم تامير ، ويقصد به

ردع العدو عن استخدام قوات أو وسائل تستطيع تعريض وجود الدولة للخطر^(٢٢٥) ، أى ردع الدول العربية عن شن هجوم عسكري تقليدى شامل ضد إسرائيل^(٢٢٦) . وهو نمط يثير تعقيدات هامة ، منها :

١ - أنه نمط وضع أساسا بصرف النظر عما إذا كانت إسرائيل تحتل أرضا عربية خارج حدود ١٩٤٨ لم لا . فمن الواضح أنه إذا كان هذا النمط قائما قبل عام ١٩٦٧ ، فإنه سيتمتع بمصدافية عالية نسبيا ، إذ أن أى هجوم عربى شامل فى هذه الحالة هو هجوم يستهدف « وجود » إسرائيل مباشرة ، وهو ما يجعل « شأى فيللمان » فى كتابه يركز على هذا النمط لاستخدام قوة إسرائيل النووية الإستراتيجية - دون الحاجة لأسلحة تكتيكية أو جيش كبير - بعد أن تكون قد انسحبت حتى حدود قريبة من حدود ما قبل ١٩٦٧ . إذ أنه فى ظل تلك الحدود « ستكون إسرائيل أشد إصرارا على الوقوف فى مواجهة أية محاولة عربية لإجتياز هذه الحدود أو ازعاجها من الداخل »^١ . لذا فإن إلزام إسرائيل واستعدادها لتحمل الأخطار سيزدادان ويستصر على ردع مثل هذه المحاولات بنجاح تام^(٢٢٧) ، ومعنى ذلك - وهى المشكلة الأولى - أن هذا النمط لا يتمتع بمصدافية فى ظل حدود إسرائيل بعد ١٩٦٧ . فلن يكون بمقدور إسرائيل أن تكسب تهديداتها النووية مصداقية عالية ضد هجوم عربى تقليدى شامل يتم أساسا فى نطاق الأرض المحتلة بعد ١٩٦٧ . ولن يكون بمقدورها كذلك أن ترتب استراتيجيتها النووية على أساس أن كل هجوم عربى تقليدى هو هجوم يستهدف بالضرورة تهديد وجود إسرائيل ، لاسيما إذا لم يبدأ الهجوم بـ / أو يشتمل على ضربات إستراتيجية موجهة ضد العمق الإستراتيجية الإسرائيلى .

٢ - إن فشل مثل هذا الردع سيرتب منطقيا استخدام القوة النووية الاستراتيجية أو / والتكتيكية ضد المدن والقوات العربية هجوماً ودفاعياً ، وهى مسألة لا تتمتع بمصدافية من نوع ما . إذ يصعب تصور أنه بمجرد أن تجتاز القوات المصرية خطوط وقف النار فى الجولان ، أو تجتاز القوات المصرية قناة السويس - أو خطوط إتفاقية السلام - ستلقى المدن والقوات العربية ضربات نووية فى وقت توجد فيه لدى إسرائيل قوة تقليدية متفوقة قادرة على ممارسة مهام الدفاع فى نطاق الأرض المحتلة ذاتها لمنع تلك القوات من الوصول إلى حدود إسرائيل . فمن الصعب تصور أن تتخذ إسرائيل قراراً نووياً بالرد الشامل أو المحدود - حتى إذا كانت تشك فى أن النوايا العربية تتجاوز الأرض المحتلة - دون إنتظار إحتتمالات نتيجة المعارك التقليدية القائمة ، وتطورات التقدم المبكرى للقوات العربية ، وهو ما سيعيد إسرائيل مرة أخرى إلى موقع قريب من سيناريو « الملاذ الأخير » .

إن التطلعين السابقين توضحان عدم مصداقية لمثل هذا النمط فى ظل حدود إسرائيل - تجاوزا - ما بعد ١٩٦٧ - أى منذ إمتلاكها للسلاح النووى - وفى الواقع ،

فإن من الممكن تأكيد أن السلاح النووي الإسرائيلي يردع الدول العربية عن التخطيط لشن هجوم شامل يهدد وجود إسرائيل (في حدود ١٩٤٨) في ظل أوضاع ما بعد ١٩٦٧ ، وهو الهجوم الشامل الذي يستهدف الردع العام ، منعه ، لكن إرتداد الدول العربية - بإفتراض أنها تمتلك قوات تقليدية تمكنها من ذلك - لن يكون يفعل وجود الردع العام ، لكن بفعل وجود الردع النهائي ، إذ سيكون واضحا لدى الدول العربية أنها حتى إن تمكنت من هزيمة القوات التقليدية الإسرائيلية ، قلن تتمكن من دخول إسرائيل ، إذ أن الإستخدام الفعلي للسلاح النووي سيكون مطروحا تماما في هذه الحالة بمصادقية مطلقة ، وأن يكون هناك مجال للإفتراض بأن إسرائيل قد تستسلم . وهو ما يعبر عنه د . يوفال نتمان - فيما يشبه خواطر حول الأفكار التي ستدور في العقل الإسرائيلي في تلك الحالة - بقوله « فإذا بدا فعلا أننا خسرنا الحزب ، وأننا على أية حال مستعرض للدمار ، فمن الجائز أن نصبح على استعداد للإستخدام سلاح نووي والإنتحار ، كما حدث في مبادا ، وكما حدث في قلعة يورك ، وربما أكثر من ذلك ، كما حدث في جيتوارسو » (٢٢٨) .

(ب) « الردع المحدود ، ضد الدول العربية : ردع هجوم تقليدي محدود ضد إسرائيل .

يشير الكتاب الإسرائيليون إلى مفهوم « الردع المحدود » كما يسميه فيلتمان (٢٢٩) أو « الردع المحدود » كما يسميه إيراهاام تامير على أنه يعنى « ردع العدو عن استخدام قوات أو وسائل بغرض تحقيق أهداف محدودة وذلك من خلال الحرب المتحركة المحدودة ، أو حرب الاستنزاف ، أو حرب العصابات » (٢٣٠) . وحسب التصورات التي طرحت في المحور الأول وغيرها ، فإن إسرائيل قد تكون تصورت أو خططت لإستخدام الأسلحة النووية ضد تهديدات أقل من هجوم تقليدي شامل يستهدف تهديد وجود إسرائيل . وهناك ثلاثة أشكال لإستخدام القوة العسكرية فعليا تطرح في هذا الإطار :

١ - حرب تقليدية عربية محدودة في نطاق عملياتها ، وأسلحتها ، وأغراضها (على نمط حرب أكتوبر ١٩٧٣) .

٢ - عمليات استنزاف عسكرية طويلة المدى (على نمط حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية في ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، وعمليات الإستنزاف على الجبهة السورية ١٩٧٤ - ١٩٧٥) .

٣ - عمليات خاصة مكثفة ومركزة على نمط العمليات الفدائية الفلسطينية ، التي تعرف في الكتابات الإسرائيلية « بالإرهابية » ، (خاصة في أشكالها التي سبقت هجوم إسرائيل على لبنان عام ١٩٧٨) .

وبداية ، فإن طرح احتمالات استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية في مواجهة حروب الإستنزاف ، أو العمليات القتالية ، أو غيرها من أشكال العمليات العسكرية منخفضة الشدة مسألة غير جادة ، ومن الصعب تصور أن إسرائيل قد فكرت في ذلك (٢٣١) . فمشاطات المقاومة الفلسطينية كانت تواجه دائما بعمليات خاصة إسرائيلية كافية للتعامل معها ، كما أن حروب الإستنزاف كانت تواجه بالتصعيد العسكري الذي يفرض على الطرف الآخر ، أما وقفها أو تصعيدها ، فالنقاشات حول هذين الشكلين هي مبالغات إسرائيلية ، أو عربية (٢٣٢) ، فكما ينكر د . اسماعيل صبرى مقلد ، أن الأسلحة النووية لا تستطيع الرد على إنتهاكات الحدود أو غيرها من الحروب الصغيرة ، أو المحدودة النطاق التي تعتمد على تطبيق أساليب الإستنزاف بشكل غير مباشر (٢٣٣) ، وكما ينكر د . نافع الحسن ، فالتهديد برد نووي على أعمال المقاومة العسكرية ، والإنفاضات الشعبية أمر لا يمكن وقعه ، ولا يمكن تصديقه (٢٣٤) ، ويبقى إحتمال استخدام إسرائيل للأسلحة النووية ضد هجوم تقليدى محدودا لا يستهدف تنمية إسرائيل ، أو اعتماد استخدامها ردعا مثل هذا الهجوم المحدود في استراتيجيتها ، هو الاحتمال الوحيد القابل للنقاش .

وتعنى « الحرب المحدودة » في الصراع العربي الإسرائيلي أن نطاق العمليات العسكرية لا يتجاوز الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ ، وأن هدف الحرب لا يتجاوز استعادة تلك الأرضى ، وأن الأسلحة المستخدمة فيها هي الأسلحة التقليدية في إطار مسرح العمليات ، وليس الأسلحة الإستراتيجية كالصواريخ أرض - أرض متوسطة المدى ، أو الأسلحة الكيماوية ، لا في إطار مسرح العمليات ولا العمق الإسرائيلى . وهي كلها ملامح عامة تكاد تكون استقراء لعلامح المحدودية في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وهي الحرب المحدودة النظامية العربية الوحيدة ، وإن كانت المناقشة هنا لا ترتبط بنموذج حرب أكتوبر بشكل محدد .

ويقترض تناول الاستخدام المحتمل للسلاح النووى الإسرائيلى بشأن « الحرب المحدودة » ، أن هذا المفهوم السابق قائم لدى إسرائيل بعلامحه المحددة . أى أن إسرائيل عندما تتصور أو تخطط لاستخدام سلاحها النووى ، فإنها تخطط لاستخدامه لردع مثل هذه الحرب محدودة الأهداف والعمليات ، أو في إطار العمليات العسكرية الدائرة في نطاق الأرض المحتلة ، والتي لن تتساعد - كما يفترض أن ذلك مفهوم بالنسبة لها - إلى تهديد حدود إسرائيل قبل عام ١٩٦٧ . وهو افتراض أساسى على هذا المستوى .

في السياق السابق فإن استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية تجاه الحرب المحدودة يمكن أن يتم في إطارين محتملين متميزين ، هما :

١ - استخدام إسرائيل لقوتها النووية لردع العرب عن شن هجوم تقليدى محدود ، وإعتمادها فى إستراتيجيتها النووية مثل ذلك الإستخدام بحيث يتصور أنه إذا فشل الردع سيتم التهديد باستخدام الأسلحة النووية على الفور أو استخدامها فعليا بصورة سريعة .

٢ - استخدام إسرائيل لقوتها النووية فى « إطار » المحدودة ، أى فى أوضاع معينة قد تحدث خلال العمليات الحربية التى تدور فى « الأرض المحتلة » . وهى أوضاع قد يتصور أو يطرح بعض قادة إسرائيل استخدام الأسلحة النووية فيها ، كما حدث عام ١٩٥٤ خلال حصار « ديان - بيان - فو » ، فى الحرب الكورية من جانب بعض القادة الأمريكيين .

وفى الحالتين ، فإن أسلوب استخدام القوة سيكون ، إما باستخدام الأسلحة النووية الإستراتيجية أو التهديد باستخدامها ضد المدن ، أو استخدام الأسلحة النووية التكتيكية أو التهديد باستخدامها ضد القوات فى مسرح العمليات .

وهناك بالطبع عوامل كثيرة يمكن أن تتدخل فى مناقشة الإطارين السابقين ، كعلاقات القوة التقليدية بين طرفى الحرب ، ومدى قدرة إسرائيل العسكرية التقليدية على الصمود ، وإتلاك إسرائيل لأسلحة تدمير شامل غير نووية يمكنها استخدامها أو التهديد باستخدامها أولا ، ومواقف القوى الكبرى « خاصة الولايات المتحدة من ذلك الهجوم الذى يشنه العرب ضد إسرائيل ، ومدى قدرة العرب على استخدام أسلحتهم » الإستراتيجية « كرادع مضاد للتهديدات النووية الإسرائيلية ، ومدى رغبة الإتحاد السوفيتى فى « تنفيذ » إتفاقيات الضمانات النووية المتفاهم عليها مع العرب ، وغير ذلك . وهى عوامل سيتم تحييدها فى التحليل .

ويمكن تناول كل من الإطارين السابقين كما يلى :

١ - مبدأ « ردع » الهجوم العربى المحدود :

إن السؤال الأساسى هنا هو : هل يمكن أن تكون هناك مصداقية لنمط « ردع » يعتمد على التهديد الإسرائيلى باستخدام القوة النووية لمنع الدول العربية من شن هجوم تقليدى محدود حتى ولو كان واسعا النطاق ؟ . وهو سؤال تقدم معظم الكتابات - ومنها الكتابات الإسرائيلية - إجابة محددة بشأنه مضمونها أن مثل هذا التهديد سيكون بلا مصداقية ، فكما يذكر د . شتينييرج « أن التهديدات النووية التى لا تأتى فى سياق الوجود القومى لا تعتبر بصفة عامة محل ثقة » (٢٣٥) . وهو ما يؤكد شأى فيللمان بقوله : إن مصداقية التهديد تعتمد على الأهمية السياسية للقضايا محل الصراع ، فعندما يكون وجود الدولة معرضا للخطر ستكون مصداقية تهديداتها عالية ... لكن فى حالة الأهداف الهامشية فإن مصداقية التهديد الهادف إلى الحصول عليها تكون

ضعيفة(٢٣٦) . ويشير د . خليل الشقاقي إلى نفس الفكرة بقوله : « أما عندما لا تكون هناك مصالح حيوية وهامة معرضة للخطر ، فإن الردع النووي لا يردع أحدا ، إن التهديدات النووية تكتسب مصداقية في الظروف الاستثنائية فقط » (٢٣٧) .

وقد أظهر مسح أجراه د . خليل الشقاقي - كما يقول - لمجمل الاعتقادات العربية والإسرائيلية حول الردع النووي أن تهديدا إسرائيليا بإستعمال الأسلحة النووية سيكتسب مصداقية إذا كان موجها ضد تحديات عربية خطيرة لحدود الدولة اليهودية قبل حرب يونيو ١٩٦٧ ، ولكن تهديدا نوويا إسرائيليا لن يكن ذا مصداقية إذا كان موجها ضد عمل عسكري عربي يهدف لتحرير الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧(٢٣٨) ، وهو ما تشير إليه معظم الحالات الدولية المماثلة ، « فالتهديدات بإنزال عقاب شديد لم تحل دون حدوث مواجهات في برلين وفيتنام ، أو في جنوب أفريقيا » (٢٣٩) . كما تنبئ أيضا حالة حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

٢ - استخدام الأسلحة النووية في إطار « حرب تقليدية محدودة » .

إن مسألة استخدام الأسلحة النووية في إطار عمليات الحرب المحدودة في أوضاع معينة أعقد بكثير من استخدامها لردع نشوب مثل هذه الحرب . فكما انتصح في مناقشة الاستخدامات غير المباشرة للأسلحة النووية على مستوى تقديمها غطاء نوويا للعمليات التقليدية (انظر ص ٨٨) فإن إمتلاك الدول النووية تلك الأسلحة لم يحل دون إلحاق هزائم عسكرية بها من دول صغيرة لا تمتلكها . لكن ذلك كان في إطار عمليات تدور في مسارح العمليات غير المباشرة للدول النووية ، وهو ما يجعل مقولة أن دولة غير نووية لا يمكنها إلحاق هزيمة عسكرية ساحقة بدولة نووية في حرب عامة في مسرح العمليات المباشر لهما مقولة هامة . وهي مسألة تلقى بظلالها على هذا المستوى . فرغم أن المناقشة ترتبط بحرب محدودة ، إلا أنها حرب تستخدم فيها أطرافها كافة أسلحتها التقليدية وتشكيلاتها المسلحة ، ويتم ذلك في مسارح العمليات المباشرة .

وفي هذا السياق توجد اتجاهات متناقضة . فالأكاديمي الإسرائيلي « دان هوروفيتس » يقول إن الأخطار الناجمة عن استخدام السلاح النووي كبيرة بما فيها الكفاية لردع إسرائيل عن اللجوء إليها في حال قيام العدو بشن حرب محدودة أو حرب إستنزاف(٢٤٠) ، بينما ينكر « روندي جونز » أن إسرائيل في وضع يتيح لها صياغة « تهديد ذي مصداقية » في مواجهة الحرب التقليدية « المتصاعدة » بفعل مبادئها العسكرية التي تستند على أساس أنها تحتل أن تهزم في الحرب(٢٤١) . وينكر كذلك د . توميسر الناشف أن إسرائيل قد تستخدم الأسلحة النووية إذا سبب هجوم عربي وقوع عدد كبير من الإصابات في صفوف الإسرائيليين أو هدد مصالح حيوية دون تعريض وجود الدولة للخطر(٢٤٢) .

وتشير تلك المقولات مشكلات هامة فطبيعة السلاح النووي - حتى لو كان تكتيكيا - لا تسمح باستخدامه ببساطة في مواجهة أوضاع ترتبط بعمليات عسكرية تقليدية ، كما أن هزيمة إسرائيلية بعد عام ١٩٦٧ - بعكس ما يقوله جونز - لم تعد تعنى تعرض وجودها للخطر ، وبالتالي أصبحت تحتل إلى حد ما أن تتعرض للهزيمة . لكن في الوقت ذاته لا يتصور أن دولة تمتلك السلاح النووي يمكن أن تسمح لنفسها بأن تتعرض لهزيمة تؤدي إلى خلخلة أوضاعها الداخلية والخارجية - وإن لم تعرض بقاءها للخطر - دون أن تفكر في التهديد باستخدام السلاح النووي أو استخدامه فعليا ، لاسيما إذا كانت الهزيمة مصحوبة بخسائر بشرية كبيرة - ومن هنا يمكن القول أن السلاح النووي في مثل هذه الحالة لن يستخدم فعليا بصورة مباشرة أيا كانت الظروف ، لكن سيتم التهديد باستخدامه بصورة ما واضحة أو مستترة ، وسوف تكون هناك مسافة واسعة تفصل بين التهديد والإستخدام الفعلي ، وهو ما يعنى في النهاية أن «الشبح النووي» سيخيم على هذه الحرب المحدودة دون أن يظهر بوضوح .

وتوجد حالات محددة في «الحرب المحدودة» العربية الإسرائيلية تطرح احتمالات ظهور الشبح النووي بالصورة السابقة ، أهمها :

١ - حالة إتجاه الدول العربية إلى خوض حرب محدودة تتضمن تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ . فرغم أن «مصطلح» الأرض المحتلة بعد ١٩٦٧ يشمل على الضفة وغزة ، إلا أن مهاجمة الأردن - بمساعدة قوات عراقية مثلا أو بدون مساعدتها - للضفة الغربية في إطار حرب عربية مشتركة محدودة تطرح الاحتمالات النووية ، كما أن مهاجمة مصر لقطاع غزة تطرح الاحتمالات إذ أن قواتها ستكون داخل إسرائيل تقريبا .

٢ - حالة تدهور القوات الإسرائيلية في اتجاه خطوط دفاعاتها الحدودية الأخيرة بعد أن تكون قد لقيت هزيمة تكبدت خسائر بشرية فادحة فيها في الوقت الذي تتقدم فيه القوات العربية بإتجاه حدود إسرائيل ، لاسيما في الجولان تحديدا ، في ظل حالة إرتباك إسرائيلية قد تجعل القيادة الإسرائيلية تعتقد أن القوات العربية قد تطور أهدافها بإتجاه دخول إسرائيل .

٣ - حالة قيام الدول العربية بإدارة حرب «محدودة» في نطاقها وأهدافها «شاملة» في أسلحتها بحيث تستخدم الأسلحة الإستراتيجية الصاروخية والكيميائية بدرجة ما في الحرب في ظل مأزق تتعرض له قواتها في مسرح العمليات ، كأن تكون بعض التشكيلات توشك أن تحاصر ، أو تباد .

بإختصار ، فلن وجود السلاح النووي على هذا المستوى سوف يحدد عملية إدارة الصراع المملح المحدود بالنسبة للدول العربية على مستوى هدف الحرب ،

ونطاق العمليات ، والأسلحة المستخدمة فيها ، بحيث يكون عليها أن توازن بين هدف تحرير الأرض ، وهدف عدم القيام بعمود خطوط حرجة قد تؤدي إلى إثارة احتمالات نووية ، لاسيما في ظل وجود حالة عدم توازن نفسي في إسرائيل قد تجعل قائلتها يفكرون في أي شيء تحت ضغط الهزيمة المحتملة .

ومن مجمل التفتتين السابقتين يمكن القول بأن الأسلحة النووية لا تتمتع بمصادقية في ردع الحرب المحدودة ، لكنها ستخيم كمشبح على مسرح العمليات إذا ما نشبت تلك الحرب .

(هـ) ردع استخدام الدول العربية للأسلحة الكيماوية .

يعبر هذا المستوى عن نمط خاص لإستخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية عبر مسار الصراع . وقد طرح هذا النمط على مستويات مختلفة ، لكنه لم يكن يطرح كنمط هام يستحق النقاش الجاد ، إذ كان مفهوما عبر مسار الصراع - كما يقول دان ساجير - ، أن الهدف العربي من امتلاك الأسلحة الكيماوية بصراحة هو الرد على السلاح النووي الإسرائيلي ،^(٢٤٣) ، وليس العكس ، فليس هناك أي معنى إستراتيجي أو هدف سياسي لقيام دولة عربية بعملية عسكرية إستراتيجية لقصف العمق الإستراتيجي الإسرائيلي كيماويا كعملية مستقلة - كما كان مطروحا كاحتمال قوي في يناير - فبراير ١٩٩١ - دون أن يترافق ذلك مع عمل عسكري تقليدي . ومع هذا كان ثمة تصور نظري يطرح احتمالات استخدام العرب أسلحة كيماوية - إستراتيجيا أو تكتيكا - في حالة حرب تواجه القوات العربية فيها احتمالات هزيمة ساحقة ، وبالتالي يمكن أن يمارس السلاح النووي « دورا ردعيا » في هذا الإطار .

ولقد كان السؤال الأساسي المطروح نظريا في السياق هو : هل ستستخدم إسرائيل أسلحتها الكيماوية - وهي تمتلك ترسانة منها - للرد على هجوم كيماوي عربي إستراتيجي أو تكتيكي ، أو أنها ستستخدم أسلحتها النووية كأداة لهذا الرد ؟ . وبصرف النظر عن الإعتبارات التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث مثل الهجوم الكيماوي العربي ، كانت هناك إجابتان لمثل هذا السؤال :

الأولى : أن إسرائيل ستزد باستخدام الأسلحة الكيماوية « كرافعة للعبء النووية » . وكانت تلك الإجابة هي الشائعة والمتصورة ، إذ كان التصور السائد لدور الأسلحة الكيماوية في الإستراتيجية الإسرائيلية - طالما أنها تقوم بتطويرها رغم إحتكارها للسلاح النووي - هو أنها كما ينكر عبد الله العمري « أسلحة للرد بالمثل »^(٢٤٤) ، أو كما ينكر هركافي ، ربما تقع في إطار إستراتيجية للرد المتدرج أو المتصاعد ،^(٢٤٥) وهي أدوار تأتي - كما يقول اللواء محمود عطية - « في إطار رفع مستوى عتبة أو حاجز استخدام الأسلحة النووية » الإستراتيجية ، أو

« التكتيكية » ، بإتاحة الخيار الكيميائي كإحدى درجات التصعيد في مستويات الردع الرأسي» (٢٤٦) .

وعلى ذلك ، فإن المتصور أن إسرائيل كانت قد اعتمدت على أسلحتها الكيميائية المتطورة للقيام بدور ردع استخدام الدول العربية للأسلحة الكيميائية كردع مرن يتمتع بمصدافية أكبر من مصادفية الردع النووي على نفس المستوى ، لاسيما إذا كانت كثافة وعنف الإستخدام الكيميائي العربي الإستراتيجي أقل من أن تبرر الرد على ذلك الإستخدام نوويا ، أو إذا استخدمت تلك الأسلحة ميدانيا ضد جيش مدرب ويمتلك قدرة جيدة على الحماية ضدها بما لا يبرر كذلك الرد النووي التكتيكي .

الثالثة : أن إسرائيل سترد باستخدام الأسلحة النووية مباشرة . فكما يقول « فرنسوا هيسبرج » ، مدير عام المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن « إن إسرائيل لن تتردد في استخدام الأسلحة النووية التي بحوزتها إذا استخدمت سوريا أو العراق الأسلحة الكيميائية ضدها » (٢٤٧) . وبالطبع فإن هذا الرأي يعبر عن قياس واضح على إستراتيجية « الثأر » في هذا المجال ، حيث يؤكد مسئولو الحلف أنهم سيعتبرون هجوما كيميائيا سوفيتيا بمثابة تصعيد سيحرض أو يثير ردا نوويا » (٢٤٨) . وعلى ذلك ، فإنه إذا كانت إسرائيل سترد نوويا على هجوم كيميائي عربي ، فإنها تتصور بالضرورة أن أحد أدوار قوتها النووية يمكن أن يكون درع مثل هذا الهجوم ، وهو ما يثير سؤالين أساسيين :

١ - ما هو دور الأسلحة الكيميائية التي يتم تطويرها - بدرجة اهتمام عالية - في الإستراتيجية الإسرائيلية ؟ .

٢ - ماذا سيحدث إذا قامت الدول العربية باستخدام الأسلحة الكيميائية بصورة محدودة ؟ .

ويمثل هذان السؤالان - اللذان تقدم الإجابة الأولى السابقة ردا عليهما - معضلة حقيقية أمام أى حكم قاطع حول احتمالات استخدام إسرائيل للسلاح النووي كرد أو كردع لإستخدام العرب أسلحتهم الكيميائية ، وبالتالي يصبح الحكم الأكثر دقة على هذا المستوى أن إسرائيل - على الأرجح - تمتلك « خيارين » للرد ، أو لصياغة مبدأ للردع ، في مواجهة استخدام الدول العربية للأسلحة الكيميائية ، بحيث إذا استخدمت الأسلحة الكيميائية العربية بشكل محدود على المستوى الإستراتيجي سوف يتم الرد عليها كيميائيا ، أما إذا استخدمت بشكل واسع النطاق بطرح احتمالات تعريض الوجود المادي للدولة للخطر فإن الرد سيكون نوويا ، وتلك الحالة الأخيرة هي في الواقع حالة « ملاذ أخير » لكن في إطار سيناريو آخر ، أما على المستوى الميداني - فإن هناك شكاً في أن تستخدم الأسلحة النووية التكتيكية ردا على هجوم كيميائي تكتيكي محدود أو واسع طالما أن يؤدي ذلك إلى تكبيد القوات الإسرائيلية نسبة خسائر

تخرجها عمليا من المعركة ، وبالتالي يتصور أن إسرائيل يمكن أن تكون قد خططت لإستخدام أسلحتها النووية ، لهجوم كيمائى عربى منمر ، وهو ردع يتمتع بمصدقية إلى حد ما ، إذ أنه ردع ضد تهديد لوجود بصورة أخرى ..

وقد طرحت حالة التهديدات الكيماوية العراقية فى ابريل ١٩٩٠ - فبراير ١٩٩١ تلك المقولات السابقة بشكل واضح ، إذ كان من الواضح أنه لا يوجد فى إسرائيل اتفاق حول طبيعة الرد المحتمل على التهديدات الكيماوية العراقية ، وأن قادة إسرائيل قد احتفظوا بخيارات مختلفة - منها النووى - للرد على الإستخدام العراقى الكيماوى المحتمل تبعا وكثافة وتأثيرات هذا الإستخدام .

(د) ردع الإتحاد السوفيتى عن التكتل لصالح الطرف العربى .

لقد طرحت التصورات التى تم استعراضها فى المحور الأول هذا المستوى من الردع كاستخدام محتمل لأسلحة إسرائيل . وفى الواقع ، فإن هناك تصورات شبه رسمية طرحت فى إسرائيل علنا حول مثل هذا الإستخدام فى إطار اتجاه توسيع أنماط استخدام إسرائيل لسلحها النووى . وقد طرح هذا الاستخدام فى إطار تصورين متداخلين ، هما :

الأول : أن الإتحاد السوفيتى يمثل مصدر تهديد قائما أو محتملا لأمن إسرائيل بصورة مستقلة عن علاقاته مع الدول العربية ، وذلك بحكم طبيعة أهداف الإتحاد السوفيتى ذاته وسياسته العالمية ، وبحكم العلاقات المتدهورة بين إسرائيل والاتحاد السوفيتى فى ظل الدور الذى تلعبه إسرائيل كركيزة - أو كإداة - من ركائز السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط . وتبعاً لذلك فإن الإتحاد السوفيتى قد يستهدف إسرائيل فى أحوال مختلفة .

الثانى : أن الإتحاد السوفيتى يمثل مصدر تهديد متضمنا ، فى التهديد العربى لأمن إسرائيل بحكم التحالفات العربية السوفيتية إمداد مومكو للدول العربية بالأسلحة ، ووجود اتفاقيات للضمانات النووية بين الإتحاد السوفيتى وبعض الدول العربية قد تجعل إسرائيل تواجه فى ظروف مختلفة تهديدا نوويا سوفيتيا مباشرا ، أو تهديدا عربيا بأسلحة نووية قدمها الإتحاد السوفيتى للعرب فى تلك الظروف .

ولقد عبر بعض الصقور ، الإسرائيليين عن هذين التصورين صراحة منذ وقت مبكر ، فقد كان دايان ، من أول الشخصيات التى تكرت - خلال فترة حكم أشكول - أن السوفيت ، بحثا عن أى موطئ قدم يمكنهم الوصول إليه فى صراعاتهم الأيديولوجى مع الولايات المتحدة ، قد يملأون فراغ القوة فى الشرق الأوسط ، ويصبحون التهديد الرئيسى لإسرائيل . وكانت هذه الأفكار - كما يقول هيرش - قد حكمت توجهات نحو ، القنبلة فى ظل قناعته بأن إسرائيل لا يمكنها الإعتماد

على أمريكا لردع هجوم سوفيتي ، كما فعلت فرنسا في أوروبا (٢٩٩) . وبعد عام ١٩٦٧ ، سادت قناعة في إسرائيل - كما ينكر بوير بل - أن الخطر الحقيقي على أمن إسرائيل لا يأتي من العرب ، لكن من التحالف العربي الروسي (٣٠٠) وكانت تلك القناعة تعبر عن أفكار دايان التي سادت في الفكر الإسرائيلي خلال السنوات التي أعقبت حرب يونيو مباشرة قبل أن ينقلب كثيرون على أفكار دايان . وفيما بعد تبني « إرنيل شارون » نظرية قريبة من نظرية دايان ، ففي محاضراته الشهيرة التي أقيمت في ندوة مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب عام ١٩٨١ ، قال : « ثمة تهديدان خارجيان لإسرائيل ، الأول : مصدره المواجهة العربية ، والثاني : مصدره التوسع السوفيتي الذي يعتمد على المواجهة العربية ويزودها بالأنوات السياسية والعسكرية الأساسية » (٣٠١) ، وهي قناعة لم تكن تعبر عن تيار واسع في إسرائيل خلال تلك المرحلة .

وبالطبع فإن هناك أسسا تاريخية وإستراتيجية تستند عليها التصورات السابقة ، أهمها المعسدة السوفيتية للدول العربية ، والتهديدات السوفيتية لإسرائيل في نوفمبر ١٩٥٦ ، وهي أمور أدت « مثلا » عام ١٩٦٨ إلى تقديم بعض المسؤولين الأمريكيين نصيحة للإسرائيليين خلال تمليهم صفقة طائرات إف - ٤ التي يصل مداها إلى الأراضي السوفيتية مضمونها أن لا يعلنوا على الإطلاق امتلاكهم للقنبلة خضية رد فعل الاتحاد السوفيتي الذي « يكاد يضع إسرائيل ضمن أهدافه » (٣٠٢) . وقد دعم هذا المفهوم لدى إسرائيل ذلك التهديد الذي وجهه الاتحاد السوفيتي لإسرائيل في ٢٢ - ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ محذرا إياها بأنه سوف يتدخل بقواته في مسرح العمليات إذا لم تلتزم بقرار وقف إطلاق النار ، وتتوقف عن محاولة استكمال حصار الجيش الثالث المصري .

ولقد أظهرت أزمة « يوليو ١٩٨٧ » التي تفجرت بين إسرائيل والإتحاد السوفيتي تلك العدائيات الخفية بوضوح شديد . فعقب إجراء إسرائيل تجربة لصاروخ جيريكر - ٢ الذي كان قادرا على الوصول بالرؤوس النووية بمداه الجديد إلى جنوب الإتحاد السوفيتي بصورة مؤكدة ، وجه الإتحاد السوفيتي تحذيرين إلى إسرائيل في منتصف يوليو ، وأواخر سبتمبر ١٩٨٧ ، عن طريق الإذاعة السوفيتية الناطقة بالعبرية ، جاء في الأول « أن هذا السلاح يشكل تهديدا للمراكز الإستراتيجية والإقتصادية السوفيتية مثل حقول النفط ، وأن إسرائيل قد لا تستطيع مواجهة الآثار المترتبة على تطوير مثل هذه الأسلحة » ، وجاء في الثاني « أن الإتحاد السوفيتي لا يمكنه أن يتسامح إزاء تطوير إسرائيل لصاروخ نووي » ، وأضاف « أن إسرائيل سوف تواجه مخاطر كبيرة للغاية بإستمرارها في تطوير الصاروخ أريحا - ٢ » (٣٠٣) .

وقد أثارت التحذيرات الموفيتية موجة من الإنفعال داخل إسرائيل عبر عنها « زئيف شيف » في مقال نشر في هارتس يوم ٣١ يوليو ١٩٨٧ بعنوان : « كيف تتعامل مع التهديد الروسي ؟ » ، قام فيه بتحليل التهديدات الموفيتية مؤكداً أن هذا التهديد يمكن أن يكون جادا ، وأنه يطرح مطالب موفيتية محددة ، وتعامل في نهاية تحليله « ماهي قيمة التهديد النووي الإسرائيلي للعرب إذا تم إبطال مفعوله عن طريق تهديد روسي ؟ » (٢٥٤) . وكانت إسرائيل قد ردت بصورة رسمية يوم ٢٦ يوليو ١٩٨٧ في محاولة لإثبات حسن نواياها بتصريحات علنية لشمعون بيريز وزير الخارجية قال فيها : « إن النظرية الأمنية الإسرائيلية لا تعتبر الإتحاد الموفيتي عدوا لها ، وليست لها أية نوايا عدوانية ضده » (٢٥٥) ، لكن - كما يذكر حافظ اسماعيل - كان امتلاك إسرائيل صاروخا موجهها يحمل رأسا نووية بمدى ١٥٠٠ كلم يعتبر رسالة للإتحاد الموفيتي رغم تصريحات بيريز (٢٥٦) .

في السياق السابق طرحت كتابات مختلفة عدة أغراض لنمط الإستخدام الردعي المتصور للأسلحة النووية الإسرائيلية ضد الإتحاد الموفيتي ، أهمها :

١ - ردع الإتحاد الموفيتي عن إتخاذ إجراء ضد إسرائيل في حالة « إعلانها » عن امتلاك السلاح النووي ، وهي إجراءات يقرر « زئيف إيتان » أنها قد تتخذ أربع صور (٢٥٧) :

(أ) توجيه تهديدات إلى إسرائيل .

(ب) عرض مظلة نووية على الدول العربية الموالية للإتحاد الموفيتي مثل سوريا والعراق .

(ج) تقديم عدد من الأسلحة النووية للدول العربية الموالية للإتحاد الموفيتي .

(د) التفاوض مع الولايات المتحدة من أجل معارسة الضغط الأمريكي على إسرائيل كي توقف جهودها النووية .

٢ - ردع الإتحاد الموفيتي عن التدخل بقواته التقليدية لصالح الدول العربية في حرب عربية إسرائيلية أو عن إمداد العرب بأسلحة تقليدية متطورة تؤثر في الميزان العسكري - الإستراتيجي للقائم بين الطرفين .

٣ - ردع الإتحاد الموفيتي عن تقديم « أسلحة نووية » إلى الدول العربية بصفة عامة ، وفي الحالات المتفق عليها فيما بينهما بصفة خاصة .

وقد تكررت مصادر مختلفة أن إسرائيل قد خططت بالفعل - بل قامت بذلك عمليا - لتشكيل « قوة ردع نووية موجهة ضد جنوب الإتحاد الموفيتي » ، سواء

لردعه عن تهديدها مباشرة بضرية نووية ، أو لردعه في اتجاه تحقيق الأغراض الثلاثة السابقة ، وقد اعتمدت على وسيلتين أساسيتين في هذا الإطار :

الأولى : في النصف الأول من السبعينات ، وقبل أن تتمكن من تحميل الرؤوس النووية على الصواريخ أرض - أرض ، تشير بعض المصادر إلى أن إسرائيل كانت قادرة على تهديد بعض المدن الموقيتية الجنوبية مثل « أوديسا » أو « رمستوف » أو « كييف » عن طريق قاذفة من طراز إف - ٤ تقوم « برحلة بلا عودة » على طريقة ضربة « الكاميكاى » اليابانية (٢٥٨) .

الثانية : في أوائل الثمانينات ، فيعمل رؤية « شارون » لمركزية التهديد الموقيتي ، قامت إسرائيل - كما يذكر هيرش - بالتخطيط لتوجيه بعض صواريخ جيركو - ٢ (من الطراز الأول) في اتجاه أهداف موقيتية ، ومحاولة الحصول على صور « أقمار صناعية » أمريكية لجنوب الإتحاد الموقيتي من أجل احتياجاتها الخاصة بتوجيه الأسلحة النووية إلى المناطق الموقيتية الجنوبية مثل « تبليسي » بالقرب من حقول النفط الموقيتية ، و « بلكو » (٢٥٩) .

ومما سبق يمكن القول ، أنه كانت لدى إسرائيل أفكار فعلية - حتى وإن كانت لم تحظ بتوافق عام - حول إمكانية ردع الإتحاد الموقيتي . وبغض النظر عما تذكره بعض الكتابات الإسرائيلية في هذا الشأن - وبعضها ينكر أن ردع « الحد الأدنى » الإسرائيلي يمكن أن يكون ذا مصداقية مثل الردع الفرنسي - فإن من الصعب للغاية أن يتمتع مثل هذا الردع بمصداقية من نوع ما في إطار « أغراضه » ، رغم أن إسرائيل كانت تتمتع بقدرة معينة على قصف جنوب الإتحاد الموقيتي ، لاسيما بعد أن تمكنت من امتلاك رؤوس هيدروجينية - ربما تكون لهذا الغرض تحديدا - وتطوير الصاروخ جيركو - ٢ من الطراز الثاني . فالردع الفرنسي يهدف إلى منع هجوم نووي موقيتي مباشر ضد فرنسا بمصداقية عالية ، بينما لم يكن الإتحاد الموقيتي في حاجة إلى مثل هذا الهجوم المباشر ليتمكنه الإضرار بصورة بالغة بأمن إسرائيل كما تتصوره هي ، إذ كان كافيا بالنسبة له - لو كان قد أراد - أن يقدم أسلحة نووية لمصر عندما طلبتها قبل أن تمتلك إسرائيل أى سلاح نووي ، أو لسوريا بعد ذلك ، أو يمكنهما بصورة ما من إنتاجها ، بل كان يكفي أن يقدم للدولتين استراتيجية هجومية ودفاعية متطورة ، دون الحاجة لتدخله عسكريا إلى جانب العرب في حرب مع إسرائيل . إضافة إلى ذلك فإن حجم الإختلال النووي الكمي والتكفي بين إسرائيل والإتحاد الموقيتي كان هائلا ، لدرجة أنه لو بادرت إسرائيل بضرب جنوب الإتحاد الموقيتي فإنها كانت ستلقى ضربة تؤدي إلى « نكها » .

ولقد طرحنا حالة واحدة « عمليا » عبر مسار الصراع قامت إسرائيل خلالها بإعداد قواتها النووية للعمل في مواجهة تهديدات موقيتية ، وذلك يوم ٢٤ أكتوبر

١٩٧٣ ، وهي حالة لم يجازف أى مصدر بالإشارة إلى احتمالات تأثير السلوك الموفيتى خلالها بالتأهب النووى الإسرائيلى ، ولو كأحد الاحتمالات البعيدة . بل أن الاتحاد الموفيتى قد استطاع خلال هذا اليوم أن يحقق الأهداف التى هدد بالتدخل التقليدى من أجلها ، ولو أن ذلك - على الأرجح - قد تم بواسطة الولايات المتحدة تحت تأثير الضغط الموفيتى .

والخلاصة ، أنه من مجمل تحليل أنماط ومستويات الردع الأربعة السابقة ، يمكن القول أن الردع العام لن يكون فى النهاية ذا مصداقية إلا فى أوضاع تقترب من سيناريو الملاذ الأخير ، وكذلك نمط الردع النووى للهجمات الكيماوية العربية . أما أنماط الردع المحدود وردع الاتحاد الموفيتى عن التدخل لصالح الطرف العربى فإنهما على الأرجح - أو على سبيل اليقين - لا يتمتعان بمصداقية وكان من الصعب أن يؤثر فى سلوك الأطراف التى يتم توجيه الردع نحوها باستثناء ما يتعلق بشبح التهديد النووى بعد نشوب الحرب المحدودة فعليا .

٢ - الإكبار كاستخدام محتمل للقوة النووية الإسرائيلية

لقد سبقت مناقشة نمط الإكبار كاستخدام أساسى للملاح النووى فى الاستراتيجية الرسمية الإسرائيلية ، وكانت المحصلة هى أن من الصعب الحديث عن وجود تصور إسرائيلى رسمى أو شبه رسمى حول إمكانية استخدام الملاح النووى لأغراض الإكبار كنمط استخدام مستقل . ويعيدا عن الاستراتيجية الرسمية أشارت بعض الكتابات - فى المحور الأول من هذا المبحث - إلى أن توجهات إسرائيلية نحو الهيمنة الإقليمية وفرض المطالب السياسية على الدول العربية قد تصاعدت مع نمو وتطور الترسانة الإسرائيلية ، بحيث يمكن تصور احتمال أن الدوافع إلى ممارسة الإكبار كانت - جزئيا - وراء عملية التطوير النووى بهدف استخدام الملاح النووى لفرض الهيمنة ، أو أن تطور الترسانة النووية لأسباب أخرى قد لا يكون من بينها الدافع إلى الإكبار ، قد أتاح الفرصة لممارسة إسرائيل ، سياسة القوة ، على الأقل فى أوائل الثمانينات ، وبالتالي يمكن أن يكون ، الإكبار ، استخداما محتملا للملاح النووى فى التصور الإسرائيلى .

وقد ربطت بعض الكتابات بصورة مباشرة بين بدء إسرائيل اعتماد تصورات الهيمنة كأساس لاستراتيجيتها القومية أوائل الثمانينات ، وبين التطورات الهامة التى شهدتها ترسانة إسرائيل النووية خلال نفس المرحلة . فكما يقول « شلومو أهرونسون » إن بناء وحدات إنتاج الأسلحة الهيدروجينية - حسب تقرير صنداي تايمز - قد تم فى الأعوام من ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ، تلك هى الفترة التى دخل فيها إرييل شارون فى الصورة كصاحب نظرية أمنية (استراتيجية شارون) خاصة به (٢٦٠) .

وهو نفس ما يطرحه «سيمور هيرش» - ولكن بصورة أخرى - بقوله «إن حجم وتعميد ترسانة إسرائيل النووية سمح لرجال مثل إرنيل شارون أن يحملوا بإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بواسطة التهديد الضمني للقوة النووية» (٢١١) .

وبالطبع يمكن تصور أن حكومة الليكود قد فكرت بالفعل في «الإجبار» كنمط سياسي - عسكري نموذجي مستقل بذاته لاستخدام السلاح النووي بهدف إكراه الدول العربية عن طريق التهديد المستمر على قبول ما تريده إسرائيل ، أو أنها قد تجاوزت التفكير - كما يفترض أهرونسون - إلى الاعتماد الفعلي على «الخيار الذري» للاحتفاظ بالمناطق والسيطرة على العرب (٢١٢) . ويمكن كذلك تصور أنها فكرت في تحويل المساومة السياسية النووية ذات الطابع الإكراهي إلى «الابتزاز النووي» ، والذي كان متضمنا - كبعد سياسي - في «مبدأ بيجن» الذي أعلن في مؤتمر صحفي يوم ٩ يونيو ١٩٨١ عقب قصف مفاعل «أوزيرال» العراقي بيومين ، والذي عبر عنه رفاثيل ايتان رئيس الأركان الإسرائيلي بقوله ، إن إسرائيل «لن تتحمل وجود أسلحة نووية في أيدي العرب» ، كما أنها لن تسمح لأي دولة عربية أن تطمع في الحصول على السلاح النووية لاستخدامه في تدمير إسرائيل (٢١٣) . وهو ما كان يعني بشكل أن إسرائيل لن تتساوم سياسيا حول إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ، لكنها متقوم هي بإخلائها من تلك الأسلحة بوسائلها الخاصة . ومع هذه السياسات لم تكن حكومة الليكود في حاجة إلى التخطيط لتعميق التأثير النفسي ذي الاتجاه الإكراهي لسلاحها النووي على المعنويات والمعتقدات العربية ، إذ كانت تلك السياسات مستدفع إلى ذلك اليا .

لكن ، بعيدا عما تصورته أو خططت له «حكومة بيجن - شارون» في أوائل الثمانينات ، فإن إسرائيل قد تلقت واحدة من أقسى الضربات التي واجهتها نظرية أمنها في تاريخها خلال تلك الفترة ، بفعل محاولتها وضع سياسة «الإجبار» موضع العمل بقيامها بغزو لبنان عام ١٩٨٢ في ظل أحلام الهيمنة . فرغم أن لبنان تعد الحلقة العربية الضعيفة جدا في مواجهة إسرائيل ، إلا أن الأخيرة لم تتمكن من فرض حكومة موالية لها فيها ، ولا من فرض اتفاقية سلام عليها ، ولا - وهو ما ثبت بعد ذلك - من إنهاء الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان ، أو تهدئة حدة المقاومة في الجنوب اللبناني . وهي كلها أمور أدت إلى تصدع شبه كامل لنظرية الأمن الإسرائيلي ، وربما كانت السبب في حالة الكآبة التي أصابت مناحيم بيجن في أواخر أيامه . فقد وضح تماما لإسرائيل أن الردع يختلف عن الإجبار ، وأن للقوة مهما بلغت حدودها في مجال الإجبار ، وأن السلاح النووي لا يمكنه ببساطة إسناد الأهداف السياسية عندما تتجاوز مقتضيات «الأمن الأماسي» للدولة .

وعلى مستوى آخر انتهت سياسة المحافظة على الإحتكار النووي الإسرائيلي في المنطقة بما يشبه الفضل للذريع عندما اتضح أن العراق كان على وشك إنتاج قنبلة

يورانيوم ذرية على غرار قبيلة هيروشيمادون أن تكون إسرائيل قادرة على القيام بأى عمل لمرحلة المشروع النووي العراقي كما حدث من قبل ، وأعريت صحيفة « معاريف » فى تقرير نشرته فى أكتوبر ١٩٩١ عما أصبحت القيادة الإسرائيلية تعتقده فى ظل موجه الانتشار النووى الجديدة بقولها « أن العنصر الوحيد القادر على تعطيل هذا المسار ، وربما إيقافه تماما . هو الولايات المتحدة » (٢٦٤) . ووصلت المخاوف الإسرائيلية من احتمالات امتلاك « الدول العربية » - فى ظل الصنعة العراقية ، والفوضى النووية الدولية - لسلح نووى إلى درجة قال معها زئيف شيف : لا بد أن يكون هناك سلام قبل أن تظهر قبيلة ذرية عربية (٢٦٥) ، وهو نموذج آخر - وإن كان لا يرتبط مباشرة بنمط الإيجار النووى - لفشل سياسة القوة .

والخلاصة ، أنه بصرف النظر عن أية تصورات رسمية إسرائيلية يمكن أن تكون قد ظهرت خلال مراحل معينة فى الصراع حول إمكانية ممارسة الإيجار النووى ، فإن الواقع يشير إلى عدم إمكانية الإستناد على السلاح النووى فى تنفيذ تلك السياسة بنماذجها المعروفة المباشرة .

ثانياً : الاستخدامات الفعلية للقوة النووية الإسرائيلية

يشير أحد أهم تفسيرات دوافع اتجاه إسرائيل إلى تطوير أسلحتها النووية إلى وجود توجهات إسرائيلية لاستخدام الأسلحة النووية التكتيكية كأسلحة قتال فعلى فى مسرح العمليات . وعادة ما تناقش مسألة الاستخدام الفعلى للأسلحة النووية دفاعياً وهجومياً - وإن كان النمط الأخير لا يطرح كثيراً - فى إطار سيناريوهات عسكرية بحثة دون الإشارة إلى الظروف التى يمكن أن تؤدى إلى حدوث مثل هذه الاستخدامات ، وهو ما ستحاول الدراسة تلافيه بقدر الإمكان .

وبداية ، فإن معظم الكتابات - لاسيما الكتابات العربية - تطرح مسألة الاستخدام الفعلى للأسلحة النووية بصفة عامة ، والأسلحة النووية التكتيكية تحديداً ، على المستوى الإقليمى بصورة مغايرة إلى حد كبير عما تطرح به على المستوى الدولى . فعلى المستوى الأخير ، ظلت الاستخدامات الفعلية عبر معظم فترات الصراع الأمريكى - السوفيتى غير متصورة واقعياً رغم وجود خطط بشأنها ، ولم تهتز تلك التصورات إلا بحدوث تطورات تكنولوجية واستراتيجية مختلفة جعلت تلك الاستخدامات تبدو محتملة الوقوع إلى حد ما . لكن الإمتزاز لم يغير الفكرة السائدة حول اقتضار شكل استخدام القوة النووية على التهديد ، لاسيما بفعل وجود التوازن النووى . أما على مستوى الصراع الإقليمى فى الشرق الأوسط ، فإن ثمة اتجاهها يؤكد أن المحددات التى تحكم تلك المسألة المختلفة ، وتطرح الكتابات العربية التى تتناول هذا الموضوع عدة أسس توضح مبررات مثل هذا التصور ، أهمها :

١ - أن الاستخدام الفعلي على المستوى الإقليمي يختلف عن الاستخدام الفعلي على المستوى الدولي . فكما يذكر اللواء عبد المنعم عامر ، لقد عودتنا التجربة أن ما يبدو مستحيلا على المستوى العالمي قد يكون ممكنا وجائزا على المستوى الإقليمي ، ولذلك يلزم التحسب والتدقيق عند التحليل ودراسة النوايا الإسرائيلية مع ما يثار حول المحاولات الإسرائيلية المكثفة لإنتاج قتال ذرية صغيرة الحجم ،^(٢٦٦) . وهي مقولة يطرحها السفير أحمد توفيق خليل بشكل أكثر تفصيلا بقوله : إن قواعد السيناريوهات المعروفة في هذه الظروف - بقصد الظروف الدولية - قد لا تنطبق بالضرورة على منطقة الشرق الأوسط بنفس الحسابات وطرق إدارة الصراعات المتعارف عليها . خاصة وأن هذه المنطقة تحكمها ، اعتبارات وحسابات وظروف تاريخية وعقلانية وعاطفية لا تطابق بالضرورة ما نقرأه عن سيناريوهات الإنشابات المسلحة التقليدية في ظل وجود أسلحة تكتيكية أو استراتيجية^(٢٦٧) .

٢ - أن الأسلحة النووية التكتيكية تختلف اختلافا كبيرا - وربما جنريا - عن الأسلحة النووية الاستراتيجية ، فالدكتور حامد ربيع يعتبر أن امتلاك إسرائيل للقتال التكتيكية يقلب جميع الموازين بالنسبة للسلاح النووي ، ويقلب كافة المناقشات التي تتحدث عن استخدام السلاح النووي في المنطقة^(٢٦٨) . إذ أن الأسلحة التكتيكية - بحكم قوتها التدميرية الصغيرة - أكثر قابلية للاستخدام بما لا يقارن بالأسلحة الاستراتيجية .

٣ - أن الأسلحة النووية التكتيكية ملائمة تماما لأغراض إسرائيل . فكما يذكر حسين أغا (وآخرون) فإن قتال النيوترون - تحديدا - تنسم بخصائص عملية يمكن اعتبارها ملائمة للمطالبات القتالية الإسرائيلية (الدفاعية) ، وبالتحديد في مواجهة الهجمات المدرعة الكثيفة^(٢٦٩) . ويضيف د . حامد ربيع إلى تلك الوظيفة الدفاعية : أن هذه القنبلة التكتيكية أداة لاستراتيجية هجومية تسمح بتحقيق الهيمنة الأرضية والاستئصال البشري للقوة المعادية^(٢٧٠) .

٤ - أن القادة الإسرائيليين يمكن أن يتخذوا قرارات غير عقلانية ، بشأن استخدام الأسلحة النووية في الصراع . وهو تصور سائد في الكتابات العربية حول السمات النفسية لبعض قادة إسرائيل . فقد ذكر هيكال في نوفمبر ١٩٧٣ : أن القنبلة الذرية الإسرائيلية مرهونة في استعمالها بظرف مجنون ، أو ربما بشخص مجنون ، ظرف تشعر فيه إسرائيل أنها مهددة ، وأنها على الاستعداد حتى للانتحار قبل أن تموت ، أو شخص مجنون يقفز إلى مركز القرار في إسرائيل .. مثل الجنرال إرائيل شارون^(٢٧١) ، وفي عام ١٩٨٤ تسامل أمين هويدى : ما الذى يمكن أن يفعله رئيس حكومة مثل : مناجيم بيغن ، بالمنطقة وبالعالم إذا شرع فى استخدام عدد من الأسلحة النووية توضع تحت يده خاصة إذا اعترضته إحدى نوبات غضبه وهى كثيرة ، أو إذا سيطر عليه شعور التفوق الذى يتقمصه بصفة دائمة^(٢٧٢) . ويقدم د . هشام

شرابى تحليليا هاما ومتميزا لتلك المسألة بقوله : « لقد أظهر العدو وما زال يظهر مستوى رفيعا من العقلانية فى تخطيطه وتنفيذه لمخططاته ، وإختياره لوسائل التنفيذ . إلا أن نوعا غريبا من عدم العقلانية فى سلوك إسرائيل يكمن خلف عقلانياتها نتيجة قرون من الإضطهاد والفشل والكبت ، وهكذا لا يبعد - عن حد معين - توقع انهيار فى العقلانية التى ميزت رؤية قادة إسرائيل وتصورهم حتى الآن ، وبعبارة أخرى ، قد يقرر الإسرائيليون فى ثورة غضب جامح أو بفعل اليأس الذى يدعو إلى الانتحار شن هجوم نووى دون النظر فى عواقبه » (٢٧٣) .

وتقدم النقاط السابقة أسما هامة لفهم مبررات التأكيد على إمكانية الاستخدام الاستخدام الفعلى للأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ، مع ملاحظة أنها ، أو بعضها ، بحذاغيرها تستخدم فى الكتابات الإسرائيلية مع استبدال مضامينها للتأكيد على أن الدول العربية سوف تستخدم السلاح النووى فعليا ضد إسرائيل بمجرد امتلاكها له ، وهى القناعة التى تمثل الأساس الاستراتيجى السائد لسياسة منع الدول العربية من امتلاك السلاح النووى حتى لا تستخدمه فى تدمير إسرائيل . لكن ، بعض تلك النقاط تتجاهل أمورا هامة منها أن استخدام الأسلحة النووية فعليا - لاسيما التكتيكية - على المستوى الدولى لا يبدو مستحيلا ، بل كانت توجد خطط محددة لاستخدامها فعليا فى أوروبا ، كما أن هناك بعض الاتجاهات التى تصاعدت فى الولايات المتحدة خلال الثمانينات تؤكد أنه يمكن خوض حرب نووية والانتصار فيها(٢٧٤) . ومع ذلك لم تستخدم بفعل وجود ذلك المستوى من القيود التى تفرضها طبيعة السلاح النووى ذاته وليس فقط علاقات القوة ، وهى قيود قائمة على المستوى الإقليمى ، فلا يوجد من يفكر فى إسرائيل فى استخدام الأسلحة النووية بنفس الطريقة التى يفكر بها فى استخدام الصواريخ أرض - أرض التقليدية الرؤوس مثلا . إضافة لذلك فإن الأسلحة النووية التكتيكية - حتى مع اختلاف خصائصها التدميرية - ليست فى النهاية « سلاحا آخر » يخضع لمنطق يختلف جذريا عن المنطق النووى المفهوم . وأيضا فإن ملازمة الأسلحة النووية التكتيكية - لاسيما النيوترونية - لأهداف إسرائيل لا يعنى أنها أسلحة بلا قيود ، فقد كانت الأسلحة التكتيكية تبدو ملائمة تماما لأغراض الولايات المتحدة الأمريكية فى أحوال معينة أوشكت أن تفقد فيها هيئتها الدولية ، لكنها لم تستخدمها لأسباب مختلفة .

وتبقى النقطة ذات الأهمية هى التى نتحدث عن احتمالات عدم العقلانية الإسرائيلية ، وفى وقت اشتداد الأزمات ، وفى ظل شعور « عدم الأمن » الذى يحكم إسرائيل ، قد تؤدى الضغوط المتولدة عن الموقف إلى إيجاد تصور لدى إسرائيل بأنها على وشك أن تفقد كل شيء على ضوء تقديرات غير واقعية للموقف ، وبالتالي قد تقرر الاستخدام الفعلى . لكن الظروف التى يتصور أن يحدث فيها ذلك هى الظروف التى يتعرض فيها وجود إسرائيل « الأساسى » لخطر شديد ، وهى حالة سوف يفكر

فيها قادة أى دولة فى استخدام الأسلحة النووية ، وليس قادة إسرائيل فقط ، وتكمن المخاطر الحقيقية لعدم العقلانية الإسرائيلية بالمعنى الذى طرح فى النقطة الأخيرة فى احتمالات أن يؤدى وضع ضاغط لا يهدد أمن إسرائيل الأساسى إلى إثارة العقد القديمة لدى « بعض » القادة الإسرائيليين بصورة تدفعهم إلى الضغط باتجاه استخدام الأسلحة النووية فى ظل تقدير خاطئ ، أو انفعالات جامحة . إلا أن الوجه الثانى لتلك الحقيقة هو أنه لا يتصور أن يحدث ذلك لكل قادة إسرائيل ، أو حتى لمعظمهم ، إن لم يكن هناك بالفعل خطر داهم ، خاصة وأن صنع قرار استخدام الأسلحة النووية فى إسرائيل أيا كانت آلياته لا يمكن أن يكون مركزا فى يد مسئول واحد حتى لو كان « رئيس الوزراء » بحيث يمكن القول إن اتصالات هذا المسئول ستكون « نهائية » ، وقد أشارت مصادر مختلفة - كما ذكر فى الفصل الثانى - أن القيادة النووية الإسرائيلية ربما تكون « ثلاثية » أو رباعية فى مرحلة تالية .

إن محدثات الاستخدام الفعلى للأسلحة النووية التكتيكية لا تختلف كثيرا فى خطوطها العامة عن محدثات الاستخدام الفعلى للأسلحة النووية الاستراتيجية ، وإن كان من المتصور أن تلك الأسلحة - التكتيكية - يمكن أن تتمتع بفاعلية أكبر فى ظل حالة الاحتكار النووى الإسرائيلية ، ثم فى ظل قابليتها النسبية « فنيا » للاستخدام بعيدا عن التوقعات الاستراتيجية المحيطة بهذا الاستخدام لاسيما فى ظل أن الرداع الكيماوى العربى المضاد هو رادع استراتيجى أكثر منه رادع تكتيكى .

فى هذا السياق ، يوجد إطاران أساسيان لاستخدام الأسلحة النووية التكتيكية قتاليا بغرض تحقيق الأهداف القومية للدولة ، يميزهما « منير مطبجلىنس » كما يلى :

الأول : استراتيجية نووية موجهة إلى تحقيق تفوق هجومى (تفوق عسكرى وميطرة اقليمية ، وما شابه ذلك) .

الثانى : نظرية موجهة إلى تحقيق عائق دفاعى (الرد ، وصد هجوم عسكرى) .

وفى الحالة الأولى - كما يقول - تكون القدرة النووية أداة فى يد « سياسة الإكراه » ، سواء عن طريق تهديد سافر أو عن طريق استخدام هجومى محض ، وفى الحالة الثانية تقتصر قوة الأسلحة النووية على أبعاد ساحة القتال ، وتكون مهمتها مقصورة على الأهداف المحضنة للدفاع (٢٧٥) . ورغم أن هذه التفرقة تثير صعوبات مختلفة - لاسيما أن الإطار الأول يتطرق إلى الأسلحة الاستراتيجية أيضا - فإنها هامة تحليليا .

ويمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين فى الكتابات الإسرائيلية - باعتبارها أقرب إلى التصور الإسرائيلى المحتمل - فى مواقفهما تجاه الأسلحة النووية التكتيكية :

الأول : اتجاه يعارض بشدة امتلاك الأسلحة النووية التكتيكية ، أو الإستناد عليها في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية . وأهم ممثلي هذا الاتجاه « شاي فيلتمان » ، الذي يرى أن الأسلحة الاستراتيجية كافية في إطار سياسي ملائم للتعامل مع كافة أنواع التهديدات العامة والمحدودة التي يمكن أن تواجه إسرائيل دون حاجة للأسلحة التكتيكية . ولا يعارض « فيلتمان » وحده امتلاك الأسلحة التكتيكية والإعتماد عليها واستخدامها ، فهناك كثيرون ممن يؤكّدون على أهمية الأسلحة النووية بالنسبة لإسرائيل . يعارضون ادخال وإمّاج الأسلحة التكتيكية في التخطيط الدفاعي الإسرائيلي ، ومنهم « صقور عسكريون تقليديون » .

الثاني : اتجاه يؤيد بشدة امتلاك الأسلحة النووية التكتيكية والإستناد عليها في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية نظرا لما تقتضيه من ميزات عسكرية وإستراتيجية هامة لإسرائيل وأهم ممثلي هذا الاتجاه هو « شلومو أهورنسون » ، إضافة إلى عدد من الأكاديميين والمسؤولين السابقين ، ويركّز هذا الاتجاه في تحليله لاستخدامات الأسلحة التكتيكية على « النمط الدفاعي » كنمط وحيد لاستخدامها ، مع افتراض أن الهجوم « بشكله الوقائي يمكن أن يكون متضمنا في الدفاع » .

أما معظم الكتاب الإسرائيليين فهم يقفون موقفا « محايدا » تجاه الأسلحة التكتيكية ، فهم لا يؤيدون ولا يعارضون ، لكنهم « يقبلون » بوجودها كأمر واقع ، ويبدون على استعداد لقبول أن تستخدم ، لكن في إطار إستراتيجي محدد بدقة تبعا لمنطق أن هذا الاستخدام - وهو تصور سطيجليتز - « ليس أكثر من أهون الشرين » .

ويمكن تناول الاستخدامات الدفاعية والهجومية للأسلحة النووية التكتيكية الإسرائيلية ، فيما يلي :

أولاً : الاستخدام الدفاعي للأسلحة النووية التكتيكية

لقد كانت الأسلحة النووية التكتيكية وما تنتجه من أطماع استخدام دفاعية مثيرة لخيالات لا حدود لها - كما ينكر حسن أغا - بمقاييس المفامرة والطموح الإسرائيلي ، كما كانت - بالإضافة إلى المشاعر - تمثل حلا لمعضلات طالما هددت الوجود الإسرائيلي بالزوال مثل عدم التكافؤ البشري^(٢٧٦) . وقد استمرت تلك الخيالات تعبر عن نفسها لفترة معينة خلال أوائل الثمانينات ، وقبل ذلك ، إلا أنه مع تطور الجدال حول تلك الأسلحة واستراتيجية استخدامها المحتملة ، اتضح أن قيود استخدامها دفاعيا لا تقل عن قيود استخدام الأسلحة النووية الاستراتيجية لأهداف إستراتيجية غير أساسية ، وهو ما أوضحته معظم للكتابات الاستراتيجية الإسرائيلية في النصف

الثاني من الثمانينات . ويمكن في هذا الإطار تناول الاستخدامات الدفاعية المحتملة ، للأسلحة التكتيكية في نقطتين :

١ - الأطر المحتملة لاستخدام القوة النووية التكتيكية « دفاعيا »

لقد طرحت الكتابات الإسرائيلية أفكارا متعددة حول الأطر التي يمكن أن تستخدم فيها الأسلحة التكتيكية في الدفاع ، منها تصوران متكاملان طرحهما اثنان من الأكاديميين الإسرائيليين في اطار محددات واضحة ، يبينان الرؤية الإسرائيلية السائدة - بعيدا عن تصورات « فيلحمان » الخاصة - حول هذه المسألة ، ويمكن طرح كل منهما باختصار فيما يلي :

الأول : تصور شلومو أهرونسون : طرح أهرونسون مقولاته في عدة دراسات نشرها عام ١٩٨٧ بعد ظهور معلومات « قانونو » ، يدعو فيها إلى بناء قوة تكتيكية تعتمد على السلاح النيوتروني كعنصر أساسي ، ويقترح ادخال تلك القوة كعنصر من عناصر نظرية الأمن الجديدة - التي كان النقاش يدور حولها - كأحد أسلحة ميدان القتال المستقبلى . ويقرر أن السلاح النيوتروني يمكن أن يخدم في هذا المجال كسلاح تكتيكي يتم تركيبه في صواريخ قصيرة المدى ، وذلك في اطار ثلاثة محددات أساسية :

١ - أن يتم ادخال السلاح النيوتروني في اطار هيكل القوة العسكرية الإسرائيلية بشكل يؤدي إلى تغيير مكونات هذا الهيكل ، وليس كعنصر اضافي خارج الهيكل القائم ، « فيجب بناء جيش إسرائيلي جديد متطور ومتحرك جدا ، أغلبية العظمى من قادة الصفوة ووحدات الصفوة يربط بين الردع النووي « الخفى » الهيدروجيني والنذرى ، وبين السلاح النيوتروني « (٢٧٧) » ، أى أنه يدعو للاعتماد على السلاح النيوتروني كبديل لجيش كبير العدد .

٢ - أن يتم الإعتماد على السلاح النيوتروني في اطار نظرية استراتيجية مطورة ، فإدخال هذا السلاح في هيكل الاستراتيجية القائمة « يتطلب تطوير نظرية الردع التي تحدد « خطوطا حمراء » لاستخدام السلاح التكتيكي ، وإنشاء « ملأم أمن » قبل التهديد الفعلى بهذا السلاح « (٢٧٨) » ، أى أنه يدعو إلى استخدام السلاح التكتيكي في « الردع العملياني » أساسا ، ويرى أن من الضروري أن تكون استراتيجية استخدامه محددة لدرجة أنه لا بد أن تكون معلنة .

٣ - أن إدماج الأسلحة النووية التكتيكية في هيكل القوة العسكرية ، وتبنى استراتيجية واضحة يجب أن ترتبطا بخطوة ثلاثة سياسية ، « وذلك من خلال السعى نحو تسوية سياسية تتضمن تقديم تنازلات اقليمية ، والاهتمام أكثر بكرامة العرب ، والسعى نحو حل وسط عملى بين حقوقهم وحقوقنا . ويمكن لهذا كله أن يثبت وجوده

عمليا ، ويتكلف على المدى البعيد أقل مما يتكلفه الجيش الكبير والمتضخم الذى فشل -
عملياتيا - فى حرب لبنان (٢٧٩) .

وحسب أهرونسون ، فإن المهمة الرئيسية للأسلحة التكتيكية « النيوترونية »
هى « أن تحول أى هجوم عربى مثل حرب يوم الغفران إلى مغامرة مكلفة لهم - أى
العرب - ورخيصة بالنسبة إلينا » (٢٨٠) ، إذ أن « هذه الأسلحة المشعة المحدودة
تصيب العدو فى منطقة ضيقة ومحصنة ومقلصة ، وهى المنطقة التى يستطيع العرب
التوصل إلى مفاجأتنا فيها ، وإلى « التفوق التكتيكي » المؤقت علينا ، ولن يكون فى
الإمكان التغلب على هذا التفوق العربى إلا بثمن باهظ بالرجال والعتاد ، ومن دون
أن يكون فى قدرتنا لحرهم نهليا ، أو حرمانهم من ثمار سياسية فى حال تمكنهم من
ممارسة لعبتهم كما مارسوها سنة ١٩٧٣ » (٢٨١) . ويطرح « أهرونسون » فى كل
كتاباته نموجا تطبيقا لذلك بالحديث عن قدرة تلك الأسلحة على مواجهة هجوم مدرع
سورى تشنه سوريا فى إطار « حرب محدودة » فى الجولان ، كما يقرر أيضا أن
السلاح النيوترونى يمكنه مواجهة حرب استنزاف تقوم بها سوريا (٢٨٢) . ويوضح
ذلك أن مهمة السلاح التكتيكي ستكون دفاعية فى إطار حرب محدودة عربية
إسرائيلية .

الثانى : تصور مؤير سطيجليتس .

يطرح « سطيجليتس » تصورا متكاملا أكثر تقيدا من تصور أهرونسون فى
دراسة له نشرت عام ١٩٨٧ - بعد تقرير قانونى أيضا - بعنوان « ليس أكثر من أهون
الشرين » ، مؤكدا على إمكانية الإعتماد على الرؤوس النووية الصغيرة التى تبدأ
قوتها من ٠,٥ كيلو طن والأسلحة النيوترونية بوسائل توصيل مختلفة كالمفعية
النووية ، والصواريخ قصيرة المدى ، والألغام النووية (قوة الشحنة اللغمية ٠,٠٥
كيلو طن) فى إطار نظرية إسرائيلية لسلحة القتال النووى ، فى إطار محددين
أساسيين يوضحان رؤيته لاستخدامات الأسلحة التكتيكية ، وهما :

١ - أن يقتصر الاستخدام على مهام عملياتية لأغراض دفاعية فقط ، « فمن
المنعين تأكيد أن هذه الأسلحة غير مخصصة إلا للاستخدام فى ميدان القتال ، وفى
حالة وقوع هجوم يكون من شأنه - بوضوح - تهديد سيادة الدولة ومراكزها السكانية ،
وسوف يفقد هذا المبرر مفعوله تماما إذا تم استخدام القدرة النووية فى أهداف « هجوم
استباقي » و « حرب وقائية » ، أو بالأحرى فى فرض شروط مساومة سياسية
(متشددة أو معتدلة) ... إن الخط الأحمر الذى يجب عدم تجاوزه بهذا الشكل وهو
خط الدفاع عن الوجود القومى » (٢٨٣) ، ويعنى ذلك أن الأسلحة النووية التكتيكية
لا يجب أن تكون وسيلة متعددة المهام ، إنما « كوسيلة أخيرة » فى حالة انهيار خطوط
الدفاع التقليدى بعد استنفاد كافة الخيارات التقليدية .

٢ - إن بناء تلك النظرية ينبغي أن يأتي في إطار فهم « أن نظرية ساحة القتال لا تعتبر الحل الأمثل ، كما أنها ليست مفيدة لمشكلات أمن إسرائيل ، ذلك بأن الأسلحة النووية « المحدودة » تمثل أيضا وسيلة تدمير فائقة القوة ، والاستخدام الموسع لها يمكن أن يحول منطقة الصدام إلى ساحة فناء مروع ، وعلاوة على ذلك لا ينبغي تجاهل حقيقة أن هذه الأسلحة على الرغم من أبعادها المحدودة نسبيا تعتمد على « تكنولوجيا نووية » ، وهي بهذا المفهوم تمثل « قفزة نوعية » وتغييراً جوهرياً في أوضاع المواجهة الإقليمية » (٢٨١) . وحسب ذلك ، فإنه لا يجب اعتبار الأسلحة التكتيكية « أسلحة أخرى أشد قوة » ، وإنما هي أسلحة نووية قد يؤدي استخدامها إلى نفس تداعيات استخدام الأسلحة النووية الاستراتيجية .

وبناء على هذين المحددين ، فإن سطحياتس يحدد سبع مزايا لتبنى نظرية عملياتية خاصة بساحة القتال ، منها (٢٨٥) :

١ - أن الأسلحة التكتيكية ، أسلحة يمكن السيطرة على مكانها وقوتها التدميرية طبقاً للأهداف التكتيكية والتطورات في ساحة القتال على النقيض من الحرب الكيماوية والبيولوجية .

٢ - أن مناطق صحراء سيناء وهضبة الجولان نكاد تكون غير آهلة (على خلاف الوضع في خط المواجهة الأوروبي) لذا يمكن جعل الضرر المصاحب لاستخدامها مقصوراً على مستوى « يمكن تحمله » .

٣ - أن التأثير الردعي للأسلحة التكتيكية يمكن أن يعطي ضماناً أكثر ثباتاً للفصل بين القوات ، ونزع السلاح ، ربما لتقليص حالات اندلاع الحرب .

٤ - أن وسائل الإطلاق تشبه وسائل الأسلحة التقليدية ، ولا تتطلب نشراً نووياً مكشوفاً إلا في حالة وجود أكبر توقع ممكن لنشوب الحرب ، وانطلاقاً من ذلك لا تتعارض « النظرية العملياتية » بصورة فجأة مع سياسة « التهديد الخفي » .

٥ - لا يوجد في ساحة الشرق الأوسط وضع المزج بين الأسلحة التكتيكية والميزان الاستراتيجي الشامل ، وبهذا المفهوم يكون تهديد إسرائيل المباشر وغير المباشر للاتحاد السوفيتي منخفضاً قياساً على الخيار الاستراتيجي .

٦ - أن تلك الأسلحة ليست وسيلة للتدمير القومي ، ولا يوجد أي مبرر للأوهام التي تدعو إلى « استراتيجية يوم القيامة » ، وتحدث عن مستودع من عشرات (وربما مئات) القنابل النووية بحجم قبيلة هيروشيما فأكبر ، فهذا نوع من « الرسم الكروكي للاتحار القومي ، والكارثة الشاملة » .

ويتركز الفارق الأساسي بين هذين التصورين في أن « أهرونسون » يدعو إلى الاعتماد على السلاح التكتيكي كوسيلة ردع عملياتية رئيسية دون وجود رادع تقليدي

على هذا المستوى ، وهو ما يعنى أنه في حالة فشل الردع سوف تستخدم تلك الأسلحة على الفور في شكل هجوم مسبق ، أو دفاع بحت ، في الوقت الذى يدعو فيه إلى وجود قوة نووية استراتيجية للردع الاستراتيجى . بينما يرى «سبيلجيتس» أن تستخدم تلك الأسلحة لأغراض الدفاع البحت مع وجود قوات تقليدية كافية ، بحيث أنه إذا فشلت تلك القوات فى الدفاع تستخدم الأسلحة التكتيكية ، كملاذ أخير ، عندما يتجه الهجوم العربى إلى حدود / داخل إسرائيل ، فى الوقت الذى يدعو فيه إلى القضاء على الأسلحة النووية الاستراتيجية .

ويوضح التصور أن الكتاب الإسرائيليين يرون أن هناك قيودا ثقيلة على استخدام الأسلحة التكتيكية فعليا فى القتال ، وهى قيود ليست أقل من القيود القائمة على مثيلاتها الاستراتيجية . إذ أن «أهرونسون» فى النهاية يعتبر استخدامها ملاذا أخيرا طالما أن أحد محدثات استخدامها هو الانسحاب الإسرائيلى ، بصورة ما فى إطار نسوية ، بحيث ستكون تلك الأسلحة «دفاعية» فى إطار الوجود القومى طالما أن أى هجوم عربى بعد الانسحاب سيكون موجها إلى «أرض إسرائيل» ، ومن الواضح أن «سبيلجيتس» يراها بوضوح أسلحة «ملاذ أخير» .

٢ - القيود المفروضة على استخدام الأسلحة التكتيكية دفاعيا

يعكس ما يمكن تصوره لأول وهلة ، توجد قيود واسعة على استخدام الأسلحة التكتيكية بصورة فعلية فى الدفاع - وبالتالي الهجوم - لدرجة أن تصور «أهرونسون» ، رغم أنه يعكس احساسا بتلك القيود ، يعتبر تصورا «متهورا» بالمقاييس الأكاديمية الإسرائيلية ، فأهرونسون يتحدث مثلا عن مهمة الاستخدام التكتيكي ضد «هجوم مدرع سورى فى الجولان» ، لأنه لا توجد حسب محدثاته قوات تقليدية كافية ، ولأن إسرائيل قد انسحبت إلى قرب حدودها ، بينما لا توجد فى معظم الكتابات الإسرائيلية سيناريوهات قابلة للنقاش تطرح إمكانية استخدام تلك الأسلحة فى ظروف أقل من هجوم مدرع عربى شامل على عدة جبهات ، بل أن «سبيلجيتس» يضيف إلى ذلك ضرورة استنفاد كافة الوسائل التقليدية قبل استخدامها فعليا .

فى هذا السياق توجد مجموعة من المحددات المتصورة التى تشكل «نظاما» مترابطا يقود كل عنصر فيه إلى العنصر الآخر ، على استخدام الأسلحة النووية التكتيكية فعليا فى مسرح العمليات ، كما يلى :

(أ) احتمالات عدم الفعالية العالية للاستخدامات الفعلية التكتيكية . وهى احتمالات يطرحها بتفصيل واسع «فرنك برنالى» ، فيذكر أن هدف إسرائيل من بناء أسلحة نووية تكتيكية - خاصة النيوترونية - قد يكون استخدامها ضد هجوم مدرع عربى كبير . ولأول وهلة قد يكون هذا التفسير مقبولا - كما يقول - لكن التجارب

الأمريكية للقتلة النيوترونية من طراز « ديليو - ٧٩ » ، التي تطلق بواسطة المدفعية (٧ بوصة) أثبتت أنها غير فعالة كمضاد للدبابات ، لأسباب متعددة أهمها :

١ - من المحتمل أن يبقى طاقم الدبابة على قيد الحياة عدة ساعات بعد تعرضهم للإشعاع ، وخلال هذه الفترة قد يتصرفون بنهوض على طريقة « الكاميكايزي » اليابانية مسببين أضرارا أكبر من المعتاد .

٢ - أنه إذا كانت المسافة بين الدبابة والأخرى حوالي ٢٠٠ متر - وهي مسافة معتادة - فإن معدل الإصابة برأس نيوترونية هو دبابة واحدة .

٣ - أنه من الممكن نمييا حماية أطقم الدبابات من الإشعاعات بتركيب غطاء بلاستيكي مشبع بمادة « البورون » ، يمكنه امتصاص معظم الإشعاعات (٢٨٦) .

وحسب ذلك ، فإن إسرائيل سوف تكون في حاجة إلى « جيش نووي تكتيكي كبير » ، يمتلك قوة نووية تكتيكية متنوعة ، لكي تتمكن من تحقيق أهدافها من استخدام الأسلحة النووية التكتيكية ، وهي ممالة ، بالإضافة إلى أنها لم تكن قائمة عبر مسار الصراع في المرحلة الماضية ، فإنها معقدة للغاية .

(ب) صعوبة التمييز بين أهداف « القوة » وأهداف « القيمة » في مسرح العمليات . فمن المفترض أن الاستخدام التكتيكي للأسلحة النووية يوجه أساسا إلى القوات المسلحة للخصم . لكن محدودية مسرح العمليات في كافة الجبهات المحتملة لاستخدامها حول إسرائيل باستثناء مسرح عمليات سيناء نسبيا ، وتداخل الأهداف العسكرية مع الأهداف المدنية في منطقة القتال ، يجعل مثل هذه المسألة صعبة للغاية ، وهو ما يعبر عنه افنير كوهين بقوله « لقد وضع السلاح النووي تحديا أمام الاستراتيجيين والمخططين العسكريين ، وهو التفكير فيما لا يمكن التفكير فيه ، والبحث عن الصيغة العجيبة التي تسمح باستخدامه استخداما « منطقيا » (أى « محدودا ») لأغراض عسكرية ... ففي هذه المنطقة الجغرافية المحدودة جدا ، ليس هناك مغزى استراتيجيا ، ناهيك عن المغزى الخلقى ، للتمييز بين الاستخدام المحدود للسلاح النووي (المضاد للقوة : Counter Force) وبين الاستخدام الشامل للسلاح النووي (المضاد للقيمة : Counter Value) ، فأى استخدام للسلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط - حتى الذي يسمى « تكتيكا » - ينطوي على خطر تصعيد شامل (٢٨٧) .

ويمكن افتراض أن القوات النووية الإسرائيلية سوف تركز قصفها في الأساس على القوات العربية بصرف النظر عما سيلحق بالمدن والقرى القائمة في مسرح العمليات والقرية منه ، لكن ذلك سيضئ كما يقرر كل من « روبرت برانجر » و « دابل تهنين » أن استخدام الأسلحة النووية سوف يترجم - أو يفهم - بدون شك

إلى استخدام استراتيجي ، ولا يهم ما إذا كان استخداما محدودا أم لا (٢٨٨) ، وهو ما سيؤدي إلى احتمالات تصاعد الحرب إلى المستوى الاستراتيجي . والنتيجة المباشرة لذلك - كما يقول كوهين - هي أنه « ليست هناك نظرية استراتيجية لاستخدام سلاح نووي » مضاد للقوة ، ملائمة لهذه المساحة (٢٨٩) ، وحتى إن كانت هناك مثل هذه النظرية فسقطت تنطوي على تعقيدات ومخاطر واسعة .

(ج) تأثير الاستخدام الفعلي على القوات الإسرائيلية ذاتها . فمن الصعب - كما يقول اللواء ممدوح عطية - توجيه أسلحة نووية تكتيكية ضد أهداف عسكرية في عمق العدو القريب والتعبوى بسبب تلاحم القوات ، وتعدد الاختراقات المعزمنة ، ومعدلات التقدم المتفاوتة (٢٩٠) ، وذلك بافتراض أن إسرائيل سوف تستخدم أسلحتها النووية في « إطار تصور مطبجيتس » وهو الأطار الأقرب للمنطق . والأمم من ذلك أنه إذا استخدمت الأسلحة التكتيكية « كملاذ أخير » ، فإنها لن تستخدم هكذا إلا في حالة تقدم القوات العربية وسط المواقع الإسرائيلية واشتبكها معها وتداخلها ، وبالتالي - كما يذكر اللواء طلعت مسلم - فإن استخدام الأسلحة النووية ضد القوات المنتصرة ، وإن كان سيؤثر بلاشك على الجيش المنتصر ، إلا أنه في نفس الوقت قد يجهز على البقية الباقية من الجيش المنهزم (٢٩١) . إضافة لذلك فإن القيام باستخدامها في المناطق الحدودية سيلحق خسائر كبيرة بالمدن الإسرائيلية القريبة ذاتها .

ويمكن افتراض أن إسرائيل ، لكي تتلافى تلك التعقيدات ، سوف تقوم باستخدام تلك الأسلحة ضد العمق التعبوى - الاستراتيجي للقوات العربية بمجرد اقترابها وليس ضد العمق التكتيكي لها ، أو أنها سوف تعتمد على مثل « تصور أهرنسون » في نشر واستخدام أسلحتها التكتيكية على أساس أن تستخدم تلك الأسلحة مباشرة بمجرد فشل الردع ضد القوات المتقدمة عبر مسرح العمليات ، وبالتالي فإن التعامل مع تلك التعقيدات يتطلب استخداما عميقا أو مبكرا للأسلحة التكتيكية ، وما يدعم إمكانية حدوث ذلك ما يذكره « برنابي » من أن الأسلحة التكتيكية الإسرائيلية سوف تنشر بالضرورة بالقرب من حدود الدولة لمهاجمة تجمعات العدو وحشوده لدى اقترابها من تلك الحدود ، لذلك قد يكون من الضروري افتراض أنها سوف تستخدم في فترة مبكرة من الحرب ضد القوات المتقدمة من بعيد حتى لا يتم الاستيلاء عليها ، فتحت تأثير فكرة « استخدامها قبل أن تفقد » ، سيستخدمها القادة العسكريون حتى لا يفقدونها ، أو يخطرون باستخدام العدو لها ضد مواقعهم (٢٩٢) . ويؤكد فيلدمان في تحليل عميق مسهب له احتمالات حدوث مثل هذا الاستخدام المكثف ، أو المبكر ضد العمق الاستراتيجي للقوات العربية (٢٩٣) .

إن النتيجة الأساسية للنقاط الثلاث التي تشير إلى احتمالات حدوث استخدام مكثف ومبكر للقوة التكتيكية هي أن الحرب العربية - الإسرائيلية سوف تتحول

بسرعة من حرب تقليدية إلى حرب نووية ، وفي ظل عدم القدرة على تلافي إحداث خسائر مدنية ، فإن احتمالات التصعيد إلى المستوى الاستراتيجي سوف تصبح قوية للغاية ، وهو ما سي طرح نقطة أخرى يعبر عنها المحدد الرابع للاستخدام الفعلي للدفاعي للأسلحة التكتيكية .

(د) احتمالات رد الفعل المتصاعد على الجانب العربي ، فاحتمالات رد الفعل العربي سوف تطرح آثارها الحادة على هذه المسألة ، إذ أن الدول العربية ستواجه باستخدام مكثف مبكر للأسلحة التكتيكية ، أو بحرب سوف تبدأ مباشرة باستخدامها ، وهي تداعيات ستكون شبه حتمية إذا ما اعتمدت إسرائيل « تصور أهرونسون » ، تحديدا في رسم استراتيجيتها التكتيكية ، وإن كان « تصور سميلجوليتس » أيضا يمكن أن يؤدي إليها . لذلك تعرض تصور أهرونسون تحديدا لاتقادات حادة في الكتابات الإسرائيلية . ففي إحدى مقالاته ، استعرض دان ساجير آراء أهرونسون ثم قال « لكنه لا يتطرق ولو بعبارة واحدة إلى الانعكاسات الهائلة التي ينطوي عليها تحويل ميدان المعركة في النزاع العربي الإسرائيلي إلى ميدان قتال نووي » . ويرصد رأي د . يهو شفاط هركابي في تلك المسألة ، والذي يقول فيه « يعتبر السلاح النووي التكتيكي غلطة تعترف بها الدول الكبرى ، لأن هذا شيء خطير للغاية ، فإذا استخدم سيحدث تصعيدا نوويا .. والغمارة التي يسببها هذا السلاح تعتبر بسيطة جدا ، فهو يدمر سرية دبابات . لكن من يضمن لنا أن الرد لن يأتيا في تل أبيب » (٢٩٤) .

وبالفعل ، تشير معظم الكتابات إلى أن الرد العربي لن يكون محدودا ، لاسيما أن العرب لا يمتلكون في الغالب ردا كيمياويا فعلا على المستوى التكتيكي ، فنافع الحمن يقول « أن هذه القنابل - يقصد النيوترونية - قد تواجه برد كيمياوي أو بيولوجي من الجانب العربي » (٢٩٥) . ويكمل كل من « برانجر » و « تهنتين » عناصر الرد العربي بقولهما « إن الدول العربية سوف تعتبر أي استخدام (حتى لو كان مفترضا أنه تكتيكي) من جانب إسرائيل للأسلحة النووية استخداما استراتيجيا يستلزم الرد في عمق الدولة » ، ويستندان في ذلك على تصريحات منسوبة إلى الرئيس السادات في حديثه لأحد الصحفيين الأمريكيين ، « ففي معرض رده على سؤال حول « قدرته الردعية » في حالة قيام تل أبيب بمهاجمة مدن القناة قال : لو أن مثل هذا الهجوم قد حدث ، فإن الرد المصري سيكون في عمق إسرائيل » (٢٩٦) . وقد أشار المشير الجمسى في لقائه مع التلفزيون الفرنسي عام ١٩٧٥ إلى ذلك « على ما يبدو - أيضا بقوله : « إنني لا أعتقد أن الحرب النووية محتملة في القريب العاجل ، ولكنها قد تحدث في المستقبل مسببة أخطارا جسيمة للمنطقة كلها ، وستكون إسرائيل أول من يعاني من ذلك ، أننا إذا فكرنا في هذه المسألة بعمق ، فإن استخدام « أسلحة التدمير الشامل » سيكون خطرا بالنسبة للعرب وبالنسبة لإسرائيل ، وبالطبع إذا تطور الأمر

على هذا النحو ، فإن نكون في موقف المتفرج الذي يقف ساكنا يرافف الأمور (٢٩٧) .

ومن مجمل النقاط السابقة ، يمكن القول : إن إمكانية وضع صيغة نظرية لاستخدام السلاح التكتيكي - وهو استنتاج لفيلمان - في الشرق الأوسط مشكوك فيها (٢٩٨) . كما أن هناك قيودا هامة على استخدام تلك الأسلحة فعليا أيًا كانت النظرية التي يمكن أن تفكر فيها إسرائيل لاستخدامها بها لأغراض الدفاع .

ثانياً : الاستخدام الهجومي للأسلحة النووية التكتيكية

إن معظم الكتابات الإسرائيلية والعربية التي تتناول الاستخدامات الفعلية للأسلحة النووية الإسرائيلية لا تشير إلى أية احتمالات لقيام إسرائيل بهجوم استراتيجي ضد الدول العربية في إطار : استراتيجية هجومية عامة ، كالأستراتيجية النازية ، كما أنها لا تشير أيضا إلى احتمالات قيامها باستخدام أسلحتها النووية التكتيكية في إطار : خطة عسكرية هجومية ، على نمط : عملية فاندس ، التي تمت عام ١٩٥٦ مثلا ، ونكاد كل الإشارات البسيطة التي تتناول احتمالات وجود تصور لنمط استخدام هجومي إسرائيلي لأسلحتها النووية تتركز حول تصور قيام إسرائيل بشن هجوم نووي بالأسلحة التكتيكية ضد قوات عربية محتشدة تستعد للهجوم على إسرائيل ، وهو نمط فرعي : دفاعي ، في النظريات الاستراتيجية التقليدية ، إلا أنه على المستوى النووي يصعب تصور أن يكون : الهجوم النووي المبني ، - حتى لو كان بفرض دفاعي كالوقاية أو الإجهاض - يمكن أن يكون : دفاعا ، .

ولا يؤثر هذا النمط المحتمل قضائيا معقدة فالشرط : النظري ، المتصور لقيام إسرائيل بهجوم مبني لإحباط الهجوم العربي خلال مرحلة التحضير أو الحشد للهجوم هو : الشعور - الإسرائيلي - بأن ميزان القوى التقليدية بين العرب وإسرائيل يعاني من خلل كبير مما قد يعني أن المعركة سوف تكون خاسرة لا محالة إن لم يتم اللجوء إلى الخيار النووي (٢٩٩) . ويشير كل من « برانجر » و « تهنتين » إلى احتمالات حدوث تلك الضربة الوقائية النووية كذلك في حالة تيقن إسرائيل من أنها لن تكون قادرة على التعرض للهجوم العربي - الذي تيقنت من قبل أنها لن تكون قادرة على مواجهته - بالوسائل التقليدية في وقت ملائم ، إلا أنهما يقرران : أن هذا السيناريو هو أخطر السيناريوهات ، وأن القيود المفروضة على حدوثه واسعة (٣٠٠) . وهو ما يشير إليه العميد وصفي نور الدين كذلك بتأكيد أنه ترجيه ضربة مسبقة للقوات العربية سيناريو خطير تحوطه قيود شديدة (٣٠١) ، وفي الواقع ، فإنه لا يتصور حدوث مثل هذا الهجوم إلا في حالة توافر : الظروف المجنون ، و « الشخص المجنون » - اللذين أشار إليهما « هيكل » في أحد مقالاته - مما .

ولا تكاد الكتابات الإسرائيلية تشير إلى مثل هذا النمط المحتمل إلا بصورة عابرة كحالة « نادرة » غير منصورة إلا في ظروف يصعب توافرها . فالدكتور ايلان داوتى يشير إلى تلك الحالة بصورة عامة بقوله « وليست هناك صعوبة في سيناريوهات تجد فيها الدولة ، أو غيرها ، نفسها في وضع تعتبر فيه من خلال الاحساس بالكرامة والأبأس والقدرية والأحكام المغلوط فيها ، أن الهجوم المفاجيء النووى هو الاحتمال الوحيد على الرغم من فهمها أن ردأ على مثل هذا الهجوم يعتبر أمرا ممكنا » (٢٠٢) ، ويعير أفنير يانيف عما يعتبره « سيناريو » مفترضا لحرب قائمة تطرح خلالها ظروف مبررة للجوء إسرائيل إلى الضربة الوقائية المباشرة ، وفي هذا السيناريو يفترض قيام سوريا بشن حرب ضد إسرائيل ، ثم عدم تمكن إسرائيل من إحراز نصر حاسم سريع عليها ، واستمرار الحرب لمدة عشرة أيام تقوم خلالها كل من العراق والأرن ومصر بالتخلي عن « موقع المتفرج » وتحريك « بعض قواتها » لمساندة سوريا ، ومن ثم تتضائل أكثر إمكانية تحقيق حسم في المعارك ضد السوريين ، ويزداد احتمال أن تقترب إسرائيل من مرحلة انهالك قواتها وإن لم تهزم في ميدان المعركة . وفي هذه الحالة ، من الممكن أن تستخدم إسرائيل - إن لم يكن لديها قوة جوية كافية - أسلحتها النووية التكتيكية ذات المدى المتوسط لإنزال ضربة وقائية بالقوات « الأجنبية » المتجهة إلى مسرح العمليات (٢٠٣) ، وهو سيناريو يوضح مدى تعقيد الظروف التى يمكن أن يحدث فيها « نظريا » مثل هذا الهجوم النووى الإسرائيلى .

ومن مجمل تحليل النمطين الدفاعى والهجومى للاستخدام المحتمل للأسلحة النووية التكتيكية يمكن التأكيد على أنه لا توجد مصداقية - مع الفارق الشاسع - لهذين النمطين . لكن ذلك لا يعنى أن الأسلحة النووية التكتيكية ليست بلا جدوى ، أو أنها ليست خطيرة ، ففي ظروف محددة كالتي نكرها د . هشام شرابى ، أو د . ايلان داوتى يمكن أن تجد تلك الأسلحة طريقها إلى الاستخدام بصورة ما ، وبسهولة نسبية أكثر مما هو قائم بالنسبة للأسلحة الاستراتيجية ، كما أن من الممكن - كما ينكر « برانجر » و « نهنتين » - استخدام الأسلحة النووية التكتيكية « استخداما استراتيجيا » بمصداقية أعلى من مثيلاتها الاستراتيجية ضد أرض العدو في إطار « الرد الشامل » ، وذلك بحكم أنها توفر مستويات استخدام فعلية متدرجة أو تحذيرية قد تمثل « رافعة للمعثة النووية الشاملة » (٢٠٤) ، كما توفر درجات أعلى من الأمان النووى .

إلا أن الاستخدام الحقيقى ذا الأهمية الخاصة لتلك الأسلحة سيكون فى حالة « الإعلان » عن وجود تلك الأسلحة ، وقيام إسرائيل بنشرها كاملة بما يتضمنه ذلك من تشكيل قوات واعداد خطط وتحديد خطوط حمراء ، فلقد وضع مما سبق - على حد تعبير دان هوروفيتس - أن تبني عقيدة « الدفاع » النووى عن النفس ضد هجوم

تقليدي يتطلب العلنية ، على الأقل عندما يكون صاحب العقيدة غير راغب في خوض حرب كان يمكن تجنبها لو أعلن جهارا عن خيار نووى ، واستعدادا لاستخدامه ، وبالتالي فإن من الصعب وصف « استراتيجية أكثر عقلانية » من تبني عقيدة الدفاع النووى عن النفس في سياق حرب تقليدية والتخلي عن العنصر الرادع^(٢٠٠) .

وبالفعل ، فإذا أعلنت إسرائيل - في وقت قادم - عن أسلحتها النووية ، وعن أنها سوف تتبنى استراتيجية دفاعية نووية ، وقامت مثلا بنشر الغام نووية . لو كانت معلومات هيرش صحيحة - على حدودها الأصلية ، وهو إجراء لا يتضمن أية تأثيرات إكراهية عنيفة ، سيكون من الصعب الشك في مصداقية هذه الاستراتيجية من زاوية بعدها الدفاعي « التهديدى الرادع » بعيدا عن تعقيدات بعدها الدفاعي « المادى العنيف » . فالأرجح أنها سوف تتمتع بمصداقية دون حاجة إلى التهديد بالانتقام الشامل ضد المدن العربية .

المستوى الثانى : الاستخدامات غير المباشرة للقوة النووية الإسرائيلية

إن تناول « الاستخدامات المحتملة » على هذا المستوى يهدف فقط إلى استكمال الصورة العامة لاستخدامات إسرائيل « المتصورة » لأسلحتها النووية أكثر مما يهدف إلى طرح احتمالات أخرى « جادة » حول أنماط استخدام نووية إسرائيلية . وربما بالمفهوم العكسى ، فلن الإشارة إلى هذه الاستخدامات قد يوضح الفارق الهام بين استخدامات دولة اقليمية لأسلحتها النووية ، واستخدامات دولة كبرى أو عظمى لتلك الأسلحة . فلقد أثبتت إسرائيل - كما يقول رونالد هيجنز - أنه يمكن لدولة صغيرة ، لا أن تنتج قوة نووية فحسب - ومعها الصواريخ - وإنما أيضا قوة ليست أقل مما ادى الصين (حسب ما يقول «٢٠٦») . لكن إسرائيل لم تثبت أنها يمكن أن تمارس نفوذا كالنفوذ الصينى لمجرد امتلاكها ترسانة - مع التجاوز - مناظرة للترسانة الصينيه ، فالاستخدامات غير المباشرة للأسلحة النووية لا توجد بالنسبة لإسرائيل بنفس أنماطها القائمة فى الاستراتيجيات الكبرى إلى حد كبير .

إن « الاستخدامات الممتدة » ، توجد لدى إسرائيل بمستويات بسيطة نسبيا ، فلا يوجد بالنسبة لإسرائيل نمط « الردع الممتد » لكنها تمكنت من استخدام تكنولوجياها النووية فى إرساء أسس جديدة للتعاون مع دولة معزولة دوليا وهى جنوب أفريقيا ، وتمكنت عن طريق هذا التعاون من الحصول على كميات من المواد الخام النووية اللازمة لتشغيل مفاعل دايومونا ، والحصول كذلك على بعض الأنظمة التسلحية المدفعية المتطورة التى كانت جنوب أفريقيا قد قامت بإنتاجها ، والأهم أنها

حصلت على تسهيلات للقيام بعملية « اختبار » لتصميم نووى معقد نفخته في أوائل السبعينيات ، مما مكّنها من المبرر قنما فى إنتاج الأسلحة الإنتماجية بثقة فى أوائل الثمانينيات ، كما تمكنت كذلك من التعاون مع تايوان - وربما دول أخرى - نوويا بنفس المنطق القديم الذى تعاونت به مع فرنسا .

أما بالنسبة « لنفسية » القوة النووية لاستخدامات إسرائيل قوتها التقليدية فى إدارة الصراع ، فإن الأمر يبدو معقدا كما أثبتته خبرة الصراع المملع العربى الإسرائيلى . لكن يمكن القول ، إنه إذا ما استخدمت إسرائيل قوتها التقليدية لأغراض « الإجبار » كما حدث فى حرب لبنان ١٩٨٢ ، فإن القوة النووية لا تعيد فى إيجاد مظلة تكفل تحقيق هذا الهدف الذى يتعارض مع منطق الاستخدام النووى بصورة ما ، أما إذا ما استخدمت إسرائيل قوتها التقليدية لأغراض « الدفاع » كما حدث خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، أو على الأقل فى الأيام الأولى من الحرب ، فإن إسرائيل سوف تتمتع بمظلة « شبحها النووى » كلما اقترب مسار العمليات العسكرية من أحد عناصر سيناريو الملاذ الأخير ، كأن يتم الهجوم على غزة ، أو تستخدم الأسلحة الكيماوية ، أو غير ذلك ، بحيث ستكون إسرائيل قادرة على تصعيد عملياتها العسكرية إلى مستويات يصعب أن يقوم الطرف العربى بها بمبادرة منه دون أن يفكر فى الاحتمالات النووية الإسرائيلية ، كتصف العمق مثلا لكنها - إسرائيل - مع ذلك لن تكون قادرة على تجاوز حدود معينة فى التصعيد - إذا ما كان هذا التصعيد يتم بعيدا عن سيناريو الملاذ الأخير - دون أن تواجه « خطوطا حمراء » تتمثل فى إثارة الأطراف الدولية المتدخل فى الصراع ، كما حدث فى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ ، أو إثارة احتمالات المجازفة الكيماوية العربية .

ويظل « استعراض القوة » أحد الاستخدامات الهامة التى بطرحها هذا المستوى . فعلى الرغم من أن السعى للحصول على الهيبة والمكانة لم يكن دافعا أساسيا لإسرائيل عند تفكير قادتها فى امتلاك وإنتاج السلاح النووى ، فإنه - حسب التوجهات الإسرائيلية التى اتضحت فى السنوات الأخيرة - كان أحد دوافع تطوير ترسالتها النووية ، وربما كان أحد محفزات عمليات « تمرير المعلومات » التى تحدث من أن لآخر لإظهار مدى ما وصلت إليه ترسانة إسرائيل النووية من تطور ، ومدى ما وصلت إليه إسرائيل من « قوة » ، وهى التمريريات التى وضعت إسرائيل عام ١٩٨٦ فى مرتبة « الدولة النووية المانسة فى العالم » ، أو القوة النووية التى يقترب حجم ترسانتها من ترسانات الدول الكبرى . إلا أن هناك نقطتين أساسيتين يصند هذا الاستخدام : هما :

١ - أن إسرائيل لم تكن بحاجة إلى تلك الأحجام الكبيرة ، والنوعيات المتطورة من الأسلحة النووية لتكتسب مكانة إقليمية أو دولية ، فكما يذكر روندى جونز « إن

سلاحاً واحداً أو حتى اختياراً نووياً ناجحاً ، قد يكون كافياً لأية دولة من دول الشرق الأوسط لأغراض الدبلوماسية أو أشكال المكنة الأخرى (٢٠٧) ، وبالتالي يمكن افتراض أنه إذا كانت إسرائيل قد تحركت - جزئياً - بدوافع استعراض القوة ، فإنها لم تكن تهدف إلى الحصول على مكانة « دولية نووية » ، لكن على مكانة القوة النووية السائدة في العالم ، أو دولة نووية كبرى ، التي ربما راودت بعض القادة الإسرائيليين عند اتخاذ قرارات ما يسميه مثير سطيغيليس « برامج نووية فخمة جديدة » (٢٠٨) ، لاسيما برنامج تطوير القنبلة الهيدروجينية التي يتضمن امتلاكها قدراً من استعراض القوة . لكن رغم ذلك فإنه يصعب تصور قيام إسرائيل بتطوير قوتها النووية إلى هذا المستوى سعياً وراء « المكانة » كأحد الأهداف الأساسية الحاكمة لعملية التطوير .

٢ - أن التصريحات والتسريبات المعلوماتية الإسرائيلية ، قد بدت في معظم حالاتها وكأنها تهدف - وهو هدف يسبق استعراض القوة بمراحل - إلى تعميق « الردع » عن طريق المزيد من اليقين ، أو زيادة التأثير النفسى الإكراهى وتمهيقه في ظروف محددة ارتبطت بأحداث وتطورات هامة في المنطقة . فتصريحات الرئيس الإسرائيلي « كاتسير » ، في ديسمبر ١٩٧٤ ارتبطت بالمناخ السائد في المنطقة بعد تلقى إسرائيل ضربة أكتوبر ١٩٧٣ ، كما أن تسريب معلومات قانون عام ١٩٨٦ ارتبط ببداية موجة الانتشار الواسع للصواريخ أرض - أرض متوسطة المدى والأسلحة الكيميائية في المنطقة . فقد حرصت إسرائيل على القيام بمثل هذه الأمور في فترات محددة ، بحيث كانت « التسريبات » التي تقوم بها إدارات أمريكية في أوقات تختارها تلك الإدارات تسبب قدراً عالياً من التوتر داخل إسرائيل ، بصرف النظر عن حقيقة أن تلك « التسريبات » تعمق مسألة المكنة الإسرائيلية كمرض جانبي لها .

ومن هاتين النقطتين يمكن تصور أن هذا النمط السياسى لاستخدام القوة النووية قد أصبح - على الأرجح - قائماً في التصور الإسرائيلي كما توضح النقطة الأولى ، لكنه ليس نمطاً قائماً بذاته كما توضح النقطة الثانية ، فإسرائيل تقوم باستعراض قوتها في إطار ما يخدم أهدافها النووية الأساسية فليست إسرائيل على استعداد ، أو حتى لديها القدرة على تحمل أن تستعرض قوتها على حساب تلك الأهداف .

وبالطبع يمكن القول أن « القوة النووية » قد أضغت بعض الهيبة على إسرائيل حتى لو لم تكن قد قصدت على الإطلاق تحقيق مزيد من الهيبة باتخاذها قرارات التطوير ، أو بتسريبها معلومات عنها ، وهو افتراض قائم ، لكن مسألة الهيبة برمتها ذات أبعاد معقدة ، فقد ثلاثت الهيبة الدولية - عسكرياً - لكل من الولايات المتحدة في فيتنام وطهران ، والاتحاد السوفيتى في أفغانستان ، ولم توضع قوتها النووية في الحسبان (٢٠٩) . كما أن نفس المسألة ذات أبعاد أعقد بالنسبة لإسرائيل بحكم أمور

كثيرة ، فالصورة السائدة عن إسرائيل في المنطقة أنها دولة قوية « عسكرية » ، لكن يبدو من بعض ملامح تلك الصورة أنها ليست « مهابة » ، بل بقدر الكافي بحكم ارتكاز تلك القوة العسكرية على قاعدة قوة هشة اقتصادية ، واجتماعيا ، والاهم نفسيا ، بل إن لدى الإسرائيليين أنفسهم تقييما غريبا لمدى رموخ قوتهم . فمجرد اختراق فدائي لأجواء إسرائيل بطائرة شراعية قد أدى إلى حالة اهتزاز في إسرائيل ، كما أن يوم ١٨ يناير ١٩٩١ - الذي سقط فيه أول صاروخ عراقي على إسرائيل خلال حرب الخليج - كان كيوم القيامة بالنسبة للإسرائيليين .

والخلاصة ، أن الاستخدامات غير المباشرة بالنسبة للقوة النووية الإسرائيلية قائمة بالمستوى المتصور لدولة نووية إقليمية . ويمكن في هذا الإطار إضافة كل ما يطرح في الكتابات على أنه « ميزات » ، لامتلاك إسرائيل سلاحا نوويا ما عدا ما يمثل من تلك الميزات نمطامحددا يمكن استخدام السلاح النووي ذاته في إطاره لأغراض سياسية - عسكرية معينة .

وتوضح مجمل عناصر هذا المبحث وجود ارتباط بين مصداقية وتأثير أي نمط أو شكل من أشكال الاستخدام المحتمل للقوة النووية الإسرائيلية - ما عدا الاستخدامات السياسية التي تحكمها معايير أخرى - وبين مصداقية وتأثير النمط الأساسي لاستخدام القوة النووية في استراتيجية إسرائيل الرسمية وهو نمط « الملاذ الأخير » . فيصرف النظر عما إذا كانت إسرائيل قد وضعت تلك الأنماط الأخرى في حساباتها الرسمية أم لا ، فإن كلا منها سيمارس تأثيراته بقدر ما يقترب من عناصر سيناريو الملاذ الأخير . فقد كان من الممكن أن لا تكون معظم الاستخدامات المحتملة الأخرى قائمة لو لم تكن إسرائيل قد احتلت أرضا عربية عام ١٩٦٧ ، ولولا وجود هذا الاحتلال لأصبحت أشكال وأنماط استخدام إسرائيل لقوتها النووية أقل تعقيدا وأكثر تحديدا .

وفي النهاية ، يمكن القول أن الاستخدام الوحيد ذا المصداقية الكاملة لأسلحة إسرائيل النووية كإداة سياسية - عسكرية هو استخدام « الملاذ الأخير » ، بشكليه المختلفين كتهديد نهائي رادع ، أو كاستخدام فعلي شامل . أما بقية الاستخدامات الأخرى ، فإن مصداقيتها ترتبط بهذا الاستخدام فأى استخدام إسرائيلي للأسلحة النووية - كما يذكر هتيتين - سوف يتم في ظل الافتراض بأن الدولة على وشك أن تدمر وفي ظل هذه الظروف ، فإن القدرات النووية الإسرائيلية تمثل « اعتراضا سلبيا » Negative Veto ويكلمات أخرى ، فإن تل أبيب لا تستطيع أن تأمل من الناحية الواقعية في كسب حرب تمتدخ فيها أسلحتها النووية ضد أعدائها سوى في الحالة الثوراتية « شمسون » (٣١٠) . ومن المؤكد تماما أن السلاح النووي الإسرائيلي لم يعد سلاح الملاذ الأخير فقط ، و « أن الخيار شمسون - كما يقول هيرش - لم يعد الخيار الوحيد المتاح لإسرائيل » (٣١١) ، وأن التصعيد النووي هو أحد الميناريوهات

الأساسية المحيطة بأى حرب نظامية عربية إسرائيلية حتى لو كانت محدودة لا تهدد بقاء إسرائيل ، لكن من شبه المؤكد أيضا أن كافة الاستخدامات الأخرى ، إما أن مصداقيتها ترتبط بشروط وظروف معقدة ، أو أنها تتطلب انقلابا فى طبيعة الاستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل باتجاه الإعلان النووى .

أما بالنسبة لقيمة واستخدامات الملاح النووى كأداة ميساسية عبر مسار الصراع ، فإن الفائدة الرئيسية غير العسكرية لقدرة إسرائيل النووية - كما يقول د . إيلان داوتى - هى تقوية مركزها التفاوضى (المساومة) وخاصة مع الدول الصديقة ، وهذا بطبيعة الحال لا يمتلزم تطورا فعليا للأسلحة ، أما الأهداف الأخرى غير العسكرية كالتفوذ الميساسى أو الدبلوماسى ، وتقليل الاعتماد على الغير ، أو المكانة فى المجتمع الدولى ، فإنها جميعا تبدو إما عسيرة ، أو لامحل لها فى هذا المجال^(٣١٢) ، لكن مع ذلك ، يظل كل ما سبق قابلا للنقاش ، فلا توجد حقائق بسيطة فيما يتصل بالاستراتيجيات النووية ، خاصة ، إذا كان الأمر يتعلق بدولة ذات طابع معقد مثل إسرائيل ، إلا أن ما يتم التأكيد عليه هنا هو أن الاستخدامات العملية للملاح النووى أقل بكثير مما تبدو عليه نظريا .

مصادر الفصل الثاني

- (١) حسب السياسة الرسمية الإسرائيلية ، فإن إسرائيل لا تمتلك « سلاحا » نوويا ، وإنما « خيارا » نوويا ، وسوف تستخدم في هذا الفصل مصطلحات مختلفة للتعبير عن « السلاح » النووي في ظل الاستراتيجية الرسمية الإسرائيلية ، مثل « الأداة النووية » أو غير ذلك حسب السياق .
- (٢) سوف يتم الاختصار في معظم الأحيان على استخدام تعبير « الاستراتيجية النووية الرسمية » ، دون إضافة « شبه الرسمية » بفرض تمييز الصياغات ، باستثناء العبارات التي سيكون من الضروري فيها استخدام التعبير الأكثر تضاهلا الذي يمثل عنوان هذا البحث .
- (٣) شلومو أهرنسون ، نهاية للمواجهة الذرية ، دلفر ، ١٩٩١/٤/٢٦ .
- (٤) مضمون السياسة النووية الرسمية يعنى « المفهوم الاستراتيجى » الرئيسى المسيطر على هذه السياسة ، وهو المفهوم الذى يجرى عن تصورات إسرائيل لاستخدام القوة النووية ، وأسلوب استخدامها لها ، وهو المفهوم الذى يطلق عليه عادة مصطلح « الاستراتيجية » .
- (٥) ميلر سميثجيتس ، ليس أكثر من أهون الشدين ، فى : إفرام عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٣٢ .
- (٦) إن محتوى « المبدأ الاستراتيجى الرئيسى » فى الاستراتيجية الإسرائيلية يجرى عن شىء يختلف جذريا عما هو قائم فى الاستراتيجيات الدولية ، فمستوى « المبدأ » فى الاستراتيجيات الدولية لا يجرى عن التوجهات النووية العلم للقوة كما هو قائم فى الحالة الإسرائيلية ، وإنما يجرى عن أسلوب استخدام القوة النووية فعليا فى حالة فشل الردع ، كالانتقام الشامل ، أو الرد المرن ، وهو ما يفترض أن المستوى الأخير فى الشكل السابق يشير إليه ، لكن طالما أن السياسة الرسمية النووية لإسرائيل لا تتضمن من الأصل اعترافا صريحا بوجود السلاح النووى ، فإن لهذا التبدل فى المضمون مبرراته ، أما التسميات الأخرى الموجودة فى الشكل ، فإنها تنبع عن المضامين المعقدة على المستوى الدولى ، إذ أنها مستقاة أساسا من مفاهيم السياسة شبه الرسمية .
- (٧) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية وإستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٤٨ .
- (٨) إيفير كوهين ، الخروج من التعميم إلى منطقة منزوعة السلاح ، فى : إفرام عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٦٢ .
- (٩) Yair Evron, Israel and Nuclear Weapons, In: Jae Kya Park, (Ed.), Nuclear Developing countries, Seoul: Kyangnam University, IPBS Research No. 14, P. 124, 1979.
- (١٠) أيفير كوهين ، الخروج من التعميم إلى منطقة منزوعة السلاح ، فى : إفرام عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٦٢ .
- (١١) ريتا حدادين ، التعلق الإسرائيلي بأزاء تنلمي لقوة العسكرية العراقية : دوره وانعكاساته على أزمة الخليج الراهنة ، الفكر الاستراتيجى العربى ، السنة الثامنة ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٩١ ، ص ٦١ - ٦٢ .
- (١٢) شلومو أهرنسون ، استراتيجية إسرائيل النووية ، فى : إفرام عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٨٨ - ١٩٠ .
- (١٣) The Nuclear Club: Its Four Newest Members, Newsweek, July 11, 1988.
- (١٤) إيفير كوهين ، الخروج من التعميم إلى منطقة منزوعة السلاح ، فى : إفرام عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٤٦ .
- (١٥) ميلر سميثجيتس ، ليس أكثر من أهون الشدين ، فى : إفرام عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

- (١٦) يوئيل غلتمان ، إسرائيل والردع النووي ، في إبراهيم عنيار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٧١ .
- (١٧) شاي غلتمان ، الخيار النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ١٥ .
- (١٨) د . سلمان رشيد سلمان ، السلاح النووي والصراع العربي الإسرائيلي ، بيروت : دار ابن خلدون ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ ، ص ٨٧ .
- (١٩) Yair Evrona, Israel and Nuclear Weapons, In: Jae Kyu park, (ED.) op. cit, P.124.
- (٢٠) اللواء خضر الدهراوي ، حول إمكانيات إسرائيل في صناعة الأسلحة النووية ، الدفاع العربي ، السنة الماشرة ، العدد ٠ ، يوليو ١٩٨٦ ، ص ٣٠ .
- (٢١) د . عصام الدين جلال ، أبعاد الخطر الذري في الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا ، السياسة الدولية ، العدد ٦٤ ، أبريل ١٩٨١ ، ص ٩ .
- (٢٢) آراء عامة حول الظروف التي أدت إلى « إحالات » ما بعد لتقوير ، في :
- محمود عزمي ، الخيار النووي الإسرائيلي ضرورة استراتيجية مصدر سابق ، ص ٩٩ .
- د . سلمان رشيد سلمان ، السلاح النووي والصراع العربي الإسرائيلي مصدر سابق ، ص ١١١ - ١١٣ .
- (٢٣) بيتر برأي ، رسالة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ٧٢ .
- (٢٤) شاي غلتمان ، الخيار النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ١٥ .
- (٢٥) زئيف شيف ، الموضوع الحساس الذي لا يصح السكوت عنه ، في : إبراهيم عنيار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٤٠ .
- (٢٦) اللواء طلعت مسلم ، الجدل حول الأسلحة النووية في الصراع العربي الصهيوني ، الحرس الوطني ، السنة السابعة ، العدد ٤٧ ، سبتمبر ١٩٨٦ ، ص ٤٠ .
- (٢٧) د . نيسير القناص ، الأسلحة النووية في إسرائيل ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٠ ، ص ٩٥ .
- (٢٨) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., P. XI
- (٢٩) Shyam Bhatia, Nuclear Rivals in the Middle East, Op. Cit., P. 42.
- (٣٠) زئيف شيف ، الموضوع الحساس الذي لا يصح السكوت عنه ، في : إبراهيم عنيار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٣٧ .
- (٣١) ملير سطيحليست ، ليس أكثر من آخون الشرين ، في : إبراهيم عنيار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٢٢ .
- (٣٢) إغدير كوهين ، الخروج من التعتيم إلى منطقة منزوعة السلاح ، في : إبراهيم عنيار ، وآخرون مصدر سابق ، ص ٤٧ .
- (٣٣) شاي غلتمان ، القدرة في خدمة السلام في المنطقة ، في : إبراهيم عنيار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٤ .
- (٣٤) اللواء خضر الدهراوي ، حول إمكانيات إسرائيل في صناعة الأسلحة النووية ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .
- (٣٥) د . عصام الدين جلال ، أبعاد الخطر الذري في الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا ، مصدر سابق ، ص ١٤ .
- (٣٦) شلومو أهرونسون ، فنونو ، وه القتال في القبو ، في : إبراهيم عنيار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٧٥ .
- (٣٧) شلومو أهرونسون ، فنونو ، وه القتال في القبو ، في : إبراهيم عنيار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٧٥ .
- (٣٨) في منظرية تليفزيونية بين « بيريز » و « بوجن » عشية انتخابات ١٩٧٧ ، قال « بيريز » ذلك الصارخ : « ولدينا شيء ما في دلمونا » - في إطار تمذاده لمأثر « الصراع » ، انظر :
إيلي تيجر ، إسرائيل والأسلحة النووية ، في : إبراهيم عنيار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٧ .
- (٣٩) محمد حسنين هيكل ، القنبلة ، الأهرام ، ١٩٧٣/١١/٢٣ .
- (٤٠) حنين مصطفى ، إسرائيل والقنبلة الذرية ، مصدر سابق ، ص ١٤٧ - ١٤٨ .
- (٤١) محمد حسنين هيكل ، الخطر الذي يحوم حول أفاق الشرق الأوسط ، الأهرام ، ١٩٦٥/٨/٢٠ .
- (٤٢) محمد حسنين هيكل ، الظروف المتغيرة ، الأهرام ، ١٩٦٥/١٠/١٥ .

- (٤٣) حسن أبا ، مصر - إسرائيل ، والقتلة الذرية ، مصدر سابق ، ص ١٩ .
- (٤٤) Saad El- Shazly, The Arab Military option, Op. Cit., P. 39.
- (٤٥) د . صدقة يحيى مستعمل ، الإمكانيات النووية للعرب وإسرائيل ودورها في الصراع العربي الإسرائيلي ، جدة : مطبوعات نهضة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ ، ص ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .
- (٤٦) المصدر السابق ، ص ٣٧٨ .
- (٤٧) د . يحيى صدقة مستعمل ، الإمكانيات النووية للعرب وإسرائيل ودورها في الصراع العربي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٢٧٨ .
- (٤٨) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, op. cit., P. 81.
- (٤٩) Thomas C. Shelling, Arms And Influence, New Haven and London: Yale University Press, 1966, P. 1.
- (٥٠) لقد عبر أحد الرؤساء العرب - وهو الرئيس جعفر نميري في حديث له مع صحيفة « المدينة » السعودية يوم ١٩٧٩/١/٣٠ - عن تصور ما لاستخدام إسرائيل لأسلحتها النووية بقوله « إذا وجدت إسرائيل نفسها تريد تحقيق اتصال على أي دولة عربية ، حزمي قتلة ذرية - لو فعلت - فستكون الضربة موجعة لنا (العرب) » ، ويحبر هذا التصريح « الفريد » عن وجود تصور لدى أحد الرؤساء العرب بوجود استخدام « هجومي » للسلاح النووي ، انظر التصريح في : د . صدقة يحيى مستعمل ، الإمكانيات النووية للعرب وإسرائيل ودورها في الصراع العربي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٢٧٨ .
- (٥١) J. Bowyer Bell, Israel's Nuclear Option, The Middle East Journal, Vol. 26, No. 4, Autumn 1972, P. 388.
- (٥٢) محمود عزمي ، الخيار النووي الإسرائيلي ضرورة استراتيجية ، مصدر سابق ، ص ٩٧ .
- (٥٣) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust, Op. PP. 70-71.
- (٥٤) إغثير كوهين ، الخروج من التعميم إلى منطقة منزوعة السلاح ، في : إغثير عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٦٣ .
- (٥٥) شاي غيلمان ، الخيار النووي الإسرائيلي مصدر سابق ، ص ٦ .
- (٥٦) Leonard S. Spector, Nuclear Proliferation Today, New York: Vintage Books, 1964, P. 188.
- (٥٧) دان هوروفيتس ، التائب والمتغير في النظرية الأمنية الإسرائيلية ، في : دان هوروفيتس ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٧٨ .
- (٥٨) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust, Op. Cit., P. 70.
- (٥٩) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust, Op. Cit., PP. 59-63.
- (٦٠) د . حمد ربيع ، مصر والحرب القادمة ، الحلقة الثالثة ، الوفد - القاهرة ١٩٨٩/٨/١٧ .
- (٦١) إغثير كوهين ، الخروج من التعميم إلى منطقة منزوعة السلاح ، في : إغثير عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٦٤ .
- (٦٢) المصدر السابق ، ص ٦٥ .
- (٦٣) المصدر السابق ، ص ٦٤ .
- (٦٤) محمود عزمي ، الخيار النووي الإسرائيلي ، ضرورة استراتيجية ، مصدر سابق ، ص ٩٨ .
- (٦٥) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., P. 50.
- (٦٦) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., PP. 109- 110.
- (٦٧) Ibid., PP. 103- 104.
- (٦٨) حسين أبا ، أحمد صالح الخالدي ، قاسم جعفر ، القوة العسكرية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، ص ١٠٤ .
- (٦٩) صالح محمد ، هل تستخدم إسرائيل قنبلة نووية مع العرب ، الحيلة - لندن - ١٩٦٠/١/٢٣ .
- (٧٠) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٥٠ .
- (٧١) شاي غيلمان ، الخيار النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ص ٢٢٥ - ٢٢٥ .
- (٧٢) Seymour M. Hersh. The Samson option, Op. Cit., P. 223.

- (٧٣) د . عبد المنعم سعيد ، إستراتيجية إسرائيل النووية ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ . شتون عربية ، العدد ٣٩ ،
سبتمبر ١٩٨٤ ، ص ١٦٦ .
- (٧٤) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية وإستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٤٩ .
- (٧٥) د . عبد المنعم سعيد ، إستراتيجية إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ١٦٦ .
- (٧٦) منير محمود بدوي ، إسرائيل وقضايا نزع السلاح في الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، العدد ٥٣ ، يوليو
١٩٧٨ ، ص ٥٩ ، لقد وقعت إسرائيل على الاتفاقية للخلصة بالمحظر الجزئي لإجراء التجارب النووية في الجو ،
وتحت سطح الماء (١٩٦٣) وهي الاتفاقية الوحيدة التي وقعت عليها ، وقد خالفنا بإجراء تجربة نووية في
الجو عام ١٩٧٩ .
- (٧٧) إغريام إينبار ، إسرائيل والأسلحة النووية منذ أكتوبر ١٩٧٣ ، في لويس رينيه بيرز ، مصدر سابق ، ص ٧٧ .
- (٧٨) وحيد عبد المجيد ، إعلان الشرق الأوسط منطقة منزوعة للسلاح النووي ، السياسة الدولية ، العدد ٥٣ ، يوليو
١٩٧٨ ، ص ٥١ .
- (٧٩) منير محمود بدوي ، إسرائيل وقضايا نزع السلاح في الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ٥٦ .
- (٨٠) د. تيسير التلثاش ، الأسلحة النووية في إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٧٦ .
- (٨١) The Nuclear Club: Its Four Newest Members, Newsweek, July 11, 1988.
- (٨٢) اللقاء الدولي من أجل منطوق خالية من الأسلحة النووية ، براين (٢٠ - ٢٢ يونيو ١٩٨٨) ، عرض وتلقى ،
ترجمة أنتوني توكست ، درسن (ألمانيا الديمقراطية سابقا) : تسليت إيم بيدل بوليان جريما آليه بدون تاريخ ، ص
ص ٧٠ - ٧١ .
- (٨٣) د. إيلان دافني ، يجب ترك القضية في القبو ، في : إغريام عتبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٤٤ .
- (٨٤) يورام نمرود ، يجب أن نناق في المعاهدة ، في : إغريام عتبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٠٤ .
١٠٥ .
- (٨٥) إغريام عتبار ، إسرائيل والأسلحة النووية منذ أكتوبر ١٩٧٣ ، في : لويس رينيه بيرز ، مصدر سابق ، ص
٧٨ .
- (٨٦) لواء منودح عطية ، لأسلحة التدمير الشامل ودورها في الحرب العربية الإسرائيلية المقبلة ، مصدر سابق ، ص
٢٢ .
- (٨٧) د. نافع الحسن ، مصداقية الردع النووي الإسرائيلي ، القاهرة : دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة
الأولى ، ١٩٨٨ ، ص ٥٧ .
- (٨٨) د. عبد المنعم سعيد ، إستراتيجية إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ١٦٣ - ١٦٤ .
- (٨٩) انظر تحليل جرين ، في : الإحتمال : علاقات أمريكا السرية بإسرائيل ، نيغوسيا : شركة الخدمات النشرية
المستقلة / المحدودة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ ، ص ١٣٢ .
- (٩٠) د. كاطم هاشم نعمة ، إدراك الردع في الصراع العربي الإسرائيلي ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد
٤٣ ، سبتمبر ١٩٨٩ ، ص ٦٩ .
- (٩١) المصدر السابق ، ص ٧٠ .
- (٩٢) لواء منودح عطية ، أسلحة التدمير الشامل ودورها في الحرب العربية الإسرائيلية المقبلة ، مصدر سابق ، ص
٢٢ .
- (٩٣) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust, op. cit., P. 70.
- (٩٤) جوديث بيريرا ، لتسابق القوى بين العرب وإسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٨ .
- (٩٥) المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة في حوار أجرته مجلة لحرر الوطن ، السنة الثامنة ، العدد ٦٩ ، يونيو
١٩٨٨ .
- (٩٦) محمد حسنين هيكل ، جنرال اسمه القتل ، الأهرام ، ٢٣ / ٥ / ١٩٩٦ .
- (٩٧) فؤاد جابر ، السلاح النووي وإستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٥٩ .

- (٩٨) أمين هويدى ، الصراع العربى الإسرائيلى بين الردع التقليدى والردع النووى مصدر سابق ، ص ١٣٠ .
- (٩٩) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust, op. cit., p. 71.
- (١٠٠) فى كل مراحل تطور القدرة . فترة القنوية الإسرائيلية ، كان ثمة نقاش علم يدور فى إسرائيل حول المسألة القنوية التى يجب إتباعها . أو تطويرها فى تلك المرحلة . وقد كان أول نقاش علم رسمى واسع فى إسرائيل هو الذى ساد فى منتصف الستينات ، وكانت القضية المطروحة فيه هي « ما إذا كان يجب أن تمتلك إسرائيل الأسلحة القنوية أو لا ؟ » ، أو بصورة أدق ، « ما إذا كان يجب عليها أن تتخذ قرار الإنتاج » ، أم تؤجل هذا القرار ؟ . انظر : أهم ملامح هذا النقاش ، فى : د. اسماعيل صبرى عقد ، التحدى القنوى الإسرائيلى وقضية السلام ، المؤسسة الدولية ، العدد ٥٢ ، أبريل ١٩٧٨ ، ص ٤٤ - ٤٦ .
- (١٠١) لوبى موراف ، السر الدفين فى الخيار الصعب ، عال مستثمر ، ٢٠ / ١١ / ١٩٨٩ .
- (١٠٢) بمنطقة المغور والحمام ، تبدو للخريطة القنوية الإسرائيلية غريبة تماماً ، « فليمان » ، و « أهرنسون » صخران نوويين ، لكنهما حاملتين سياسيتين . ودلائل صخر نووى سياسى عسكرى . بينما « بيريز » صخر نووى وحملته سياسية ، فى حين أن صخرًا عسكريًا سياسيًا منطوقًا مثل « شارون » يعتبر بالمنطق القنوى - منطق تأكيد لملكية السلاح القنوى والإحتقاد بقيمته الاستراتيجية والدعوة إلى إعلان إحتلاكه - حملة إلى حد ما من منظور عدم إعتقاده بقيمته الاستراتيجية .
- (١٠٣) د. سلمان رشيد سلمان ، السلاح القنوى والصراع العربى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ٢١٣ .
- (١٠٤) إفرام إيلبار ، إسرائيل والأسلحة القنوية منذ أكتوبر ١٩٧٣ ، فى : لويس رينيه بيريز ، مصدر سابق ، ص ٧٣ - ٧٤ .
- (١٠٥) جيرالد إم . شتينييرج ، ضوضاء متعمد : تطور وتقييم ، فى : لويس رينيه بيريز ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .
- (١٠٦) د. محمود مغولى ، لأصل العمل ، إسرائيل والقنبلة الذرية . القاهرة : مكتب مصر اليوم ، ١٩٨٧ ، ص ٧٩ .
- (١٠٧) لوبى تلخيز ، إسرائيل والأسلحة الذرية ، فى : إفرام عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٦ - ١٧ .
- (١٠٨) جيرالد إم . شتينييرج ، ضوضاء متعمد : تطور وتقييم ، فى : لويس رينيه بيريز ، مصدر سابق ، ص ٤٤ - ٤٥ .
- (١٠٩) المصدر السابق ، ص ٤٥ .
- (١١٠) المصدر السابق ، ص ٤٥ .
- (١١١) إفرام إيلبار ، إسرائيل والأسلحة القنوية منذ أكتوبر ١٩٧٣ ، فى : لويس رينيه بيريز ، مصدر سابق ، ص ٧٤ .
- (١١٢) شاي فليمان ، الخيار القنوى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ١١ .
- (١١٣) شاي فليمان ، الخيار القنوى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ١٨ .
- (١١٤) شلومو أهرنسون ، استراتيجية إسرائيل القنوية ، فى : إفرام عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٨١ .
- (١١٥) جيمر د. إيلان داورنى عن ذلك بقوله « ويعتبر الجزء غير المحقول فيما كشف عنه ظفون هو تحقيق الكشف نفسها ، فلماذا سمحت المؤسسة الحاكمة التى حافظة على التمتع الموج . والتلجج فقرة طويلة جداً ، بأن يرتفع الضواء بمثل هذه الطريقة لتتسم بالهوية ؟ » ، ونجم عن الصعوبة فى تقديم جواب عن هذا السؤال تكهنت بأن الكشف لم يكن غير مدروس ، أنظر : د. إيلان داورنى ، يجب تركه القنبلة فى القبو ، فى : إفرام عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٣٥ . وكذلك لوبى موراف ، السر الدفين فى الخيار الصعب ، عال مستثمر ، ٢٠ / ١١ / ١٩٨٩ .
- (١١٦) د. يزيد صليح : الجدال القنوى فى إسرائيل : الدوافع والقضايا ، شلون فلسطينية ، العدد ١٩٨٩ ، ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ٥٢ - ٥٣ .
- (١١٧) د. يزيد صليح : الجدال القنوى فى إسرائيل : الدوافع والقضايا ، مصدر سابق ، ص ٥٦ .
- (١١٨) Leonard S. Spector, Nuclear Proliferation Today, op. cit., p. 144.
- (١١٩) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust, op. cit., p. 71.
- (١٢٠) د. يزيد صليح ، الجدال القنوى فى إسرائيل : الدوافع والقضايا ، مصدر سابق ، ص ٥٨ .

- (١٢١) دان هوروفيتس ، القلثب والمتغير في النظرية الأمنية الإسرائيلية ، في : دان هوروفيتس ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٧٩ .
- (١٢٢) دان ساجير ، سياسة القموض النووي الإسرائيلي ، في إبراهيم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .
- (١٢٣) د. إيلان داتوي ، يجب تركه الثقيلة في القو ، في : إبراهيم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٤١ .
- (١٢٤) المرجع السابق ، ص ١٤١ .
- (١٢٥) رأي شيفينبرج ، في : دان ساجير ، سياسة القموض النووي الإسرائيلي ، في إبراهيم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٣١ .
- (١٢٦) Yair Evron, Conceptions of Nuclear Threshold Status: Israel, In: Regina Cowen Karp (Ed), op. cit., p. 28.
- (١٢٧) ماذا وراء القموض الصناعي الإسرائيلي ، حوار مع اللواء د. عبد المنعم عامر ، مجلة آخر ساعة - القاهرة - ١٤ / ١٢ / ١٩٨٨ .
- (١٢٨) شلومو أهرنسون ، الجدل حول نظرية الأمن الإسرائيلية ، دافتر ، ٢٦ / ٥ / ١٩٨٩ .
- (١٢٩) Yair Evron, Conceptions of Nuclear Threshold Status: Israel In: Regina Cowen Karp (Ed.), op. cit., P. 81.
- (١٣٠) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust, op. cit., p. 99.
- (١٣١) عبد الله العمري ، الأمن القومي العربي في مرحلة أسلحة التدمير الشامل ، المنار ، العدد ١٧ ، مايو ١٩٨٩ ، ص ٣١ .
- (١٣٢) شلومو أهرنسون ، بين فنونو واللاقي ، ملحق عال همشار ، ١١ / ٩ / ١٩٨٧ .
- (١٣٣) بزيث رايبنا ، تجميد نشاط داييمونا ، ١٦ / ٨ / ١٩٩١ .
- (١٣٤) آفي يبنهار ، الاستراتيجية الإسرائيلية والعرب النووية القديمة ، عال همشار ، ٥ / ٣ / ١٩٩١ .
- (١٣٥) دان هوروفيتس ، القلثب والمتغير في النظرية الأمنية الإسرائيلية ، في : دان هوروفيتس ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٧٩ .
- (١٣٦) Leonard S. Epector, Nuclear Proliferation Today, op. cit., p. 144.
- (١٣٧) أمين هويدى ، الصراع العربي الإسرائيلي بين الرداع التقليدى والرداع النووي ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .
- (١٣٨) دان هوروفيتس ، القلثب والمتغير في النظرية الأمنية الإسرائيلية ، في : دان هوروفيتس ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ٨١ - ٨٢ .
- (١٣٩) رفعت فودة ، من مكترات جنرال دافيد اليماز ، القاهرة : دار المعارف ، بدون تاريخ ، ص ص ٥٧ - ٦٤ .
- (١٤٠) د. تيسير القنصل ، الأسلحة النووية في إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٥٠ .
- (١٤١) د. آلان داتوي ، للفروج على الملأ بقتلة : الحصاب الإسرائيلي ، في لويش بيريز ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .
- (١٤٢) د. سلمان رشيد سلمان ، السلاح النووي والصراع العربي الإسرائيلي ، مصدر سابق ص ١١٥ .
- (١٤٣) مكر مستوليجيتس ، ليس أكثر من أهون لكثيرين ، في : إبراهيم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٢٩ .
- (١٤٤) اللواء طلعت مسلم ، السياسة النووية الإسرائيلية ، السياسة الدولية ، العدد ٨٠ ، أبريل ١٩٨٥ ، ص ٢٣ .
- (١٤٥) Frank Barnaby, The Invalible Bomb, op. cit., pp. 63 - 64.
- (١٤٦) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust, Op. cit., P. 85.
- (١٤٧) د. آلان داتوي ، الفروج على الملأ بقتلة : الحصاب الإسرائيلي ، في : لويش رينه بيريز ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .
- (١٤٨) اللواء طلعت مسلم ، السياسة النووية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، ص ٢٢٠ .
- (١٤٩) شلوموا أهرنسون ، الجدل حول نظرية الأمن الإسرائيلية ، دافتر ، ٢٦ / ٥ / ١٩٨٩ .
- (١٥٠) Yair Evron, Israeli and Nuclear weapons, In: jae kyu park (Ed.) Op. Cit., P. 126
- (١٥١) Yair Evron, Conceptions of Nuclear Threshold Status: Israel, In: Regina Cowen Karp (Ed.), Op. Cit., PP. ٣٠ - 394,

Yair Evron, *Conceptions of Nuclear Threshold Status: Israel*, In: Regina Cowen Karp (Ed.), *Op. Cit.*, (١٥٢) PP. 295 - 297.

Robert E. Harkavy, *Spectre of A Middle Eastern Holocaust*, *Op. Cit.*, PP. 51-59 (١٥٣)

أنظر : د. عبد المنعم سعيد ، إستراتيجية إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ١٦٢ - ١٦٣ . (١٥٤)

د. تيموثي شانتاف ، الأسلحة النووية في إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٥٧ - ١٧٣ . (١٥٥)

الواء طلعت مسلم ، السياسة النووية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ . (١٥٦)

د. يزيد صايغ ، الجدل النووي في إسرائيل : الواقع واقتصاديا مصدر سابق . ص ٥٩ . (١٥٧)

للمصدر السابق ، ص ٥٩ . (١٥٨)

حسين أمّا ، أحمد سلح الخالدي ، قلم جعفر ، القوة العسكرية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، ص ١٠٠ . (١٥٩)

شلومو أهرنسون ، نهاية المواجهة الذرية ، دافار ، ٢٦ / ٤ / ١٩٩١ . (١٦٠)

Ronald Higgins, *Plotting Peace, : The Owl's Reply to Hawks and Doves*, London : Brassy's (UK), 1990, P. 64. (١٦١)

شاي فولدمان ، الخيار النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ص ١٨ . (١٦٢)

في برنامج تلفزيوني لشبكة ABC بعنوان « محرقة قريبة » ، أُنُص في ١٩٨١/٢/٧ تحدث فيه عدد من المسؤولين العرب ، قال كمال حسن علي وزير الخارجية المصري ، يمتلك إسرائيل حوالي ٢٧ قنبلة نووية من النوع الذي أُنُص على هيروشوما ، انظر د . يحيى صفحة مستعمل ، الإمكانات النووية للعرب وإسرائيل ودورها في الصراع العربي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٢٧٨ . (١٦٣)

حول الثقلون النووية : حوار مع فرانك برنابي ، مصدر سابق ، ص ١٢٢ . (١٦٤)

الواء طلعت مسلم ، السياسة النووية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، ص ٢٢٥ . (١٦٥)

د . يحيى صفحة مستعمل ، الإمكانات النووية للعرب وإسرائيل ودورها في الصراع العربي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٢٩٠ - ٢٩١ . (١٦٦)

Yair Evron, «Conceptions of Nuclear Threshold Status: Israel, In: Regina Cowen Karp (Ed.), *op. cit.*, pp. 282-284. Ibid., p. 283. (١٦٧)

شلومو أهرنسون ، فنونو ، وه القليل في القبر ، في : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٦٠ . (١٦٨)

Shyam Bhatia, *Nuclear Rivals in the Middle East*, *op. cit.*, P. 45 . (١٦٩)

الواء مدحوط عطية ، القنبلة الذرية الإسرائيلية ، الحقائق والواقع ، مصدر سابق ، ص ٢٧ . (١٧٠)

أمين هويدي ، الصراع العربي الإسرائيلي بين الازدواج والتفادي والردع النووي ، مصدر سابق ، ص ١٢٢ . (١٧١)

Yair Evron, *conceptions of Nuclear Threshold Status : Israel, In: Regina Cowen Karp (Ed.) , op. cit.*, P. 284 . (١٧٢)

حول الثقلون النووية ، حوار مع فرانك برنابي ، مصدر سابق ، ص ١٢٢ . (١٧٣)

أمين هويدي ، الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي والردع النووي ، مصدر سابق ، ص ١٢٨ . (١٧٤)

أمين هويدي ، ختمة ، في : إيجار أويلتس ، حرب لكتوير : المبور واكتفزة ، ترجمة سامي قرزاز ، القاهرة : سينا للنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ ، ص ٨ . (١٧٥)

محمد حسين حوكل ، القنبلة ، الأهرام ، ١٩٧٣ / ١١ / ٢٣ . (١٧٦)

محمد حسين حوكل ، الظروف المتغيرة ، الأهرام ١٥ / ١٠ / ١٩٦٥ . (١٧٧)

لم يكن الصراع العربي الإسرائيلي عبر تطوره صراعا إقليميا أو محليا يقتصر على الدول الأطراف فيه وحسب ، بل كان هناك تدخل الدول والعناصر الأجنبية . فهو المنصر الدولي في الصراع يطهر من أهم محدلات إستخدام القوة العسكرية فيه بصفة عامة ، وليس إستخدام القوة النووية فقط . لتزيد من التعقيد حول هذا العنصر ، انظر : د . علي الدين هلال ، مشروعات الدولة الفلسطينية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، يناير ١٩٦٨ ، ص ١١٠ - ١١١ . (١٧٨)

- (١٨٠) منير شفيق ، التصالح النووي الإسرائيلي والشرق الأوسط والسلام العالمي ، مجلة الحوار ، العدد ٤ ، شتاء ١٩٨٦ .
١٩٨٧ ، ص ٩٨ .
- (١٨١) د . إسماعيل صبري مقد ، التحدي النووي الإسرائيلي وخشية السلام ، مصدر سابق ، ص ٥٢ .
- (١٨٢) أحمد توفيق خليل ، الإنفاز النووي ، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية من أجل جعل الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط منطقتين خاليتين من السلاح النووي ، عنت بن شريف : اللجنة المصرية للسلام ونزع السلاح ، القاهرة : ١١ - ١٣ ديسمبر ، ص ٥ .
- (١٨٣) تصريحات د . عصمت عبد المجيد في : الأهرام - القاهرة - ١٤ / ٦ / ١٩٨٨ .
- (١٨٤) J. Bowyer Bell, *Israel's Nuclear option*, op. p. 380 .
- (١٨٥) Saad El -Shazly, *The Arab Military Option*, op. cit., p. 39 .
- (١٨٦) How Israel got the Bomb ?, Time, April 12, 1976 .
- (١٨٧) شاي غيلمان ، الخيار النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ص ١٩٦ - ١٩٧ .
- (١٨٨) محمد حافظ إسماعيل ، الأسلحة النووية في البحر المتوسط والشرق الأوسط وإمكان حدوث مواجهة نووية عالمية - العلاقة بين الأسلحة النووية والمنازعات في المنطقة ، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية من أجل جعل الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط منطقتين خاليتين من السلاح النووي ، مصدر سابق ، ص ٥ .
- (١٨٩) د . عصام الدين جلال ، أبعاد الخطر النووي في الشرق الأوسط وجنوب إفريقيا ، مصدر سابق ، ص ٢١ .
- (١٩٠) صلاح الدين كامل مشرف ، السلاح النووي الإسرائيلي ومستقبل الأمن العربي ، إسرائيلياً ، السنة الخامسة ، العدد ٩٨ ، أبريل ١٩٩٠ ، ص ٣٣ .
- (١٩١) Leonard S. Spector, *The New Nuclear Nations*, op. cit., pp. 133-134 .
- (١٩٢) الصاد مصطفى طلاس د . الأبناء ، الأبناء - الكويت . ١٥ / ٨ / ١٩٨٩ .
- (١٩٣) Leonard S. Spector, *The New Nuclear Nations*, op. cit., p. 139 .
- (١٩٤) dale R. Tahtinen, *Implications of the Arab-Israeli Arms Race*, *Journal of Palestine Studies*, (31), Vol. VIII, No. 3, spring 1979, p. 63 .
- (١٩٥) شاي غيلمان ، الخيار النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ١٥٩ .
- (١٩٦) د . عصام الدين جلال ، أبعاد الخطر الذي في الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا ، مصدر سابق ، ص ٢١ .
- (١٩٧) د . عمر إبراهيم الخطيب ، العامل النووي في الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء العدوان الإسرائيلي ضد المفاعلات النووية العراقية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١١ ، العدد الرابع ، ديسمبر ١٩٨٣ ، ص ١٥٢ .
- (١٩٨) قمت هذه المقالة في دراسة طلبتها منظمة التحرير الفلسطينية من الكتاب د . شراي - عام ١٩٦٩ لترفع كمذكرة إلى الرئيس عبدالناصر ، انظر : هشام شراي ، الدبلوماسية والإسرائيلية في الصراع العربي الإسرائيلي ببيروت : الدار المنشدة للنشر ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ ، ص ٧٤ .
- (١٩٩) تشير بعض الكتابات الإسرائيلية ضمنياً إلى أن هذه الضمافة يمكن أن تمكن العرب من إستخدام القوة التنظيمية دون مواجهة التهديد النووي الإسرائيلي في نطاق الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ (ميناء - الجولان) طاقماً لا تتضمن الحرب نهدياً لوجود إسرائيل ، انظر : طلي زيلنجر ، عالم نووي : الخيار النووي يوفر الامان ، دافار ، ٢ / ٨ / ١٩٨٥ .
- (٢٠٠) شاي غيلمان ، الخيار النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٢٠١ .
- (٢٠١) يوجد اتفاق عام في الكتابات الإسرائيلية على أن الضمافات النووية المبرهنة ، لم تكن تؤثر على الإستخدامات الأساسية لأسلحة إسرائيل النووية ، ينكر غيلمان مثلاً : أن منح ضمان نووي سوفيتي لحد من الدول العربية لن يزعزع تأثير النووي الإسرائيلي ، لأن هذا الضمان لا بد أن يكون مشروطاً . فمن شبه المؤكد أن السوفيت سوف يمنحون ضمانات للدول العربية فقط ضد إستخدام إسرائيل للأسلحة النووية في صولة هجوم ، وأن يعتمد السوفيت للعرب بتوفير عنصر ردع ضد أية محاولة إسرائيلية لردع هجوم تنقيدي أو نووي عليها ، انظر : شاي غيلمان ، الخيار النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ص ١٩٧ - ١٩٨ .

- (٢٠٢) د. عمر إبراهيم المصطفي ، المامل النووي في الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء العدوان الإسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي ، مصدر سابق ، ص ١٥٢ .
- (٢٠٣) المثلث الرامض لذلك هو ما حدث يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث ألزمت الولايات المتحدة إغراق إسرائيل لوقف إطلاق النار بعد التهديد السوفيتي بالتدخل لإلزام إسرائيل بذلك .
- (٢٠٤) بشير ، جريهوري كاتس ، في دراسة نشرت له عام ١٩٨٥ أن مصر قد اتجهت بعد ذلك إلى الضمات النووية الأمريكية ، انظر : د. نادية محمود مصطفى ، السياسة المصرية والخيار النووي : دراسة في الرؤية والسلوك والمحددات ، الفكر الإسرائيلي في العربي ، العدد ٣٠ ، أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ٤٠ .
- ولأوجود مصادر أخرى تشير إلى احتمالات حدوث ذلك . لكن رغم هذا ، فلن من المقصود أن الولايات المتحدة علنة أساساً ، بإعتبارها شريكة في إتفاقيات كليب ديفيد - في ضبط عملية استخدام القوة العسكرية بصورة عامة - وليس النووية فقط - بين إسرائيل ومصر .
- (٢٠٥) لمزيد من التفصيل حول الرؤوس الإيرانية ، انظر لواء حسام الدين محمد سويلم ، القنبلة الإيرانية ، مجلة الدفاع ، العدد ٢٣ يونيو ١٩٨٨ ، ص ص ٨٨ - ٩٢ .
- (٢٠٦) للتفصيل أكبر حول الشخصيات المشعة ، انظر : د. نافع الحسن ، مصادقات الردع النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٤٧ .
- (٢٠٧) العميد د. هيثم كيلاني ، الأسلحة الكيميائية : أسلحة تدمير شامل تمتلكها الدول الكبرى والنامية أيضا ، الحرس الوطني ، السنة المظفرة ، العدد ٧٨ مارس ١٩٨٩ ، ص ٨٨ .
- (٢٠٨) تصريحات المشير الجسسي ، في الأهرام - القاهرة - ٥ / ١٠ / ١٩٧٦ .
- (٢٠٩) دان ساجير ، السلاح النووي ولأن إسرائيل ، في : إبراهيم عتبار ، آخرون ، مصدر سابق ، ص ص ١٥٩ - ١٦٠ .
- (٢١٠) الأتياء - الكويت - ٣ / ٤ / ١٩٩٠ .
- (٢١١) العميد د. هيثم كيلاني ، الأسلحة الكيميائية : أسلحة تدمير شامل تمتلكها الدول الكبرى والنامية أيضا ، مصدر سابق ، ص ٨٨ .
- (٢١٢) أمين هويدي ، الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي والردع النووي ، مصدر سابق ، ص ١٤٨ .
- (٢١٣) حول القنوتون النووية ، حوار مع فرانك برنلي ، مصدر سابق ، ص ١٢٨ .
- (٢١٤) عبد الله المصري ، الأمن القومي العربي في مرحلة أسلحة التدمير الشامل ، مصدر سابق ، ص ٣٤ .
- (٢١٥) العميد د. هيثم كيلاني ، الأسلحة الكيميائية : أسلحة تدمير شامل تمتلكها الدول الكبرى والنامية أيضا ، مصدر سابق ، ص ٨٨ .
- (٢١٦) نص حوار الرئيس العراقي مع وفد الكونغرس الأمريكي ، القدس - الكويت - ١٧ / ٤ / ١٩٩٠ .
- (٢١٧) رينا حدعان ، الاتفاق الإسرائيلي لإزاء تنامي القوة العسكرية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٥٥ .
- (٢١٨) الأتياء - الكويت - ٣ / ٤ / ١٩٩٠ .
- (٢١٩) Robert E. Harkavy, Spectre A Middle Eastern Holocaust, op. cit., p. 74 .
- (٢٢٠) سوف يتم ، تعيد ، معظم تلك المحددات في معظم نقلات المحور الثالث حول مصادقات الأنماط المحتملة لاستخدام القوة النووية الإسرائيلية ، مع التركيز على تحليل مصادقات الاستخدامات المحتملة من خلال المنطق المنطقي الخاص بكل استخدام ، فنور المحددات السابقة في التفتير بإتجاه جعل استخدام ما مصدقاً أو غير مصدق قد وضح من خلال مناقشتها ، وسوف يعمل في نفس الإتجاه بالنسبة لكل استخدام من الاستخدامات المحتملة .
- (٢٢١) لم تحدث مثل هذه الظروف بالنسبة لإسرائيل ، لكنها حدثت ، في سياق كيمابوي ، بالنسبة لألمانيا النازية في نهاية الحرب العالمية الثانية ولم تستخدمه ، كما حدثت نسبياً بالنسبة للعراق في نفس السياق خلال نهاية حرب الخليج ، ولم تستخدم سلاحها أيضا ، ولأن كانت قد استخدمته قبل ذلك خلال حربها مع إيران .
- (٢٢٢) اللواء مسلم ، السياسة النووية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، ص ٢٣٩ .

- (٢٢٣) إيفير كوهين ، الخروج من التعتيم إلى منطقة منزوعة السلاح ، في إبراهيم عنيار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٦٤ .
- (٢٢٤) شاي فيلمان ، الخيار النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .
- (٢٢٥) إبراهيم تلمير ، اعتبارات أسلحة في التخطيط لمعالجة الأمن القومي ، في : يهو شلخت هركلي ، وآخرون ، الكمية والنوعية في الإستراتيجية الإسرائيلية ، الجزء الثاني ، نيوتوما : وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ ، ص ٧٠ .
- (٢٢٦) شاي فيلمان ، الخيار النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .
- (٢٢٧) شاي فيلمان ، الخيار النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .
- (٢٢٨) الحفيد (إميليا) د . يوفال نتمان ، إسرائيل والردع النووي ، في : إبراهيم عنيار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٧٥ .
- (٢٢٩) شاي فيلمان ، الخيار النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .
- (٢٣٠) إبراهيم تلمير ، اعتبارات أسلحة في التخطيط لمعالجة الأمن القومي ، في : يهو شلخت هركلي ، وآخرون ، الجزء الثاني ، مصدر سابق ، ص ٧٠ .
- (٢٣١) المقصود هنا ، هو تصور رسمي مجمع عليه ، وليس مجرد فكرة تطرأ ، أو رأي يطرح ، أو توصية تقدم من جانب قائد عسكري ، كما حدث في حرب كوريا (١٩٥٤) من جانب الجنرال الأمريكي ماك آرثر .
- (٢٣٢) لقد وصلت بعض المبالغيات العربية إلى القول بأن إسرائيل « قد تستخدم قنابلها الذرية ضد إحتلالنا الفلسطينيين » ، وقد فعلت في وقتها طوال ٧ شهور كاملة رغم أنها استخدمت كل الأسلحة ، ولم يلق إلا حروب الإثارة الشاملة ، انظر : عبد الحليم قندل ، قنابل إسرائيل الذرية ، صحيفة صوت العرب - القاهرة - ١٩٨٨ / ٧ / ١٠ .
- (٢٣٣) د . اسماعيل صبري مقدد ، التحدي النووي الإسرائيلي وقضية السلام ، مصدر سابق ، ص ٥٤ .
- (٢٣٤) د . نافع الحمن ، مصداقية الردع النووي الإسرائيلي مصدر سابق ، ص ٦٩ .
- (٢٣٥) دان ساجير ، سياسة الضموض النووي الإسرائيلية ، في : إبراهيم عنيار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .
- (٢٣٦) Shai Feldman, A Nuclear Middle East, In : Charles Tripp (Ed.) op. cit., p. 120 .
- (٢٣٧) د . خليل الشافعي ، المتطلبات التقنية للردع النووي في الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ٤٢ .
- (٢٣٨) مصدر سابق ، ص ٤٢ ٤٣ .
- (٢٣٩) دان ساجير ، سياسة الضموض النووي الإسرائيلية ، في : إبراهيم عنيار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .
- (٢٤٠) دان هوروفيتس ، الثابت والمتغير في النظرية الأمنية الإسرائيلية ، في : دان هوروفيتس ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٨٠ .
- (٢٤١) Rodney W. Jones, Small Nuclear and U.S. Security Policy Policy, op. cit., P.69 .
- (٢٤٢) د . تيمير كاتشاف ، التهديد النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .
- (٢٤٣) دان ساجير ، السلاح النووي ولأمن إسرائيل ، في : إبراهيم عنيار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٥٩ - ١٦١ .
- (٢٤٤) عبد الله العمري ، الأمن القومي العربي في مرحلة أسلحة التدمير الشامل ، مصدر سابق ، ص ٣٤ - ٣٥ .
- (٢٤٥) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust, op. cit., pp. 74 - 75 .
- (٢٤٦) ل . مدوح عطية ، أسلحة التدمير الشامل ودورها في الحرب العربية الإسرائيلية الشاملة ، مصدر سابق ، ص ٢٦ .
- (٢٤٧) الإحتداد - أبو ظبي - ١٩٨٨ / ١٠ / ٧ .
- (٢٤٨) في الشؤون النووية : حوار مع فرانك برنابي ، مصدر سابق ، ص ١٢٨ .
- (٢٤٩) Seymour M. Hersh, The Samson option, op. cit., p. 1760 .
- (٢٥٠) J. Bowyer Bell, Israel's Nuclear option, op. cit., p. 385 .

- (٢٥١) د. نافع الحسن ، مصداقية الردع النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٧٦ .
- (٢٥٢) Seymour M. Hersh, *The Samson Option*, op. cit., p. 144 .
- (٢٥٣) التقرير الإستراتيجي العربي ، ١٩٨٧ ، ص ١٢٣ .
- (٢٥٤) د. نافع الحسن ، مصداقية الردع النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٧٩ - ٨٠ .
- (٢٥٥) المصدر السابق ، ص ٨١ - ٨٢ .
- (٢٥٦) محمد حافظ اسماعيل ، الأسلحة النووية في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .
- (٢٥٧) زئيف إيتان ، وضع نووي لم תקلדי ، في لويس رينيه بيريز ، مصدر سابق ، ص ٩٧ .
- (٢٥٨) George H. Quester, *Nuclear weapons and Israel*, *The Middle East Journal*, Vol. 37, No. 4, Autumn 1983, p. 563 .
- (٢٥٩) Seymour M. Hersh, *The Samson Option*, op. cit., 214-216.
- (٢٦٠) شلومو أهرنسون ، بين فضونو والثلاثي ، ملحق على همشمار ، ١٩٨٧/٩/١١ .
- (٢٦١) Seymour M. Hersh, *The Samson Option*, op. cit., p. 319.
- (٢٦٢) شلومو أهرنسون ، بين فضونو والثلاثي ، ملحق على همشمار ، ١٩٨٧/٩/١١ .
- (٢٦٣) عمر إبراهيم الخطيب ، العامل النووي في الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء العنوان الإسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي ، مصدر سابق ، ص ١٣٣ .
- (٢٦٤) السابق النووي في المنطقة ، مملوف ، ١٩٩١/١٠/٢٤ .
- (٢٦٥) شلومون أهرنسون ، السلام قبل أن تظهر القنبلة الذرية العربية ، دافار ، ١٩٩١/١٠/٤ .
- (٢٦٦) ماذا بعد لطلاق القصر الصناعي الإسرائيلي ، حوار مع ل. عبد المنعم عامر ، مجلة آخر ساعة - القاهرة . ١٩٨٨/١٢/١٤ .
- (٢٦٧) أحمد توفيق خليل ، الإنفاز النووي ، مصدر سابق ، ص ٢ .
- (٢٦٨) د. حامد ربيع ، مصر والحرب القلعة ، الحلقة الثامنة ، الود - القاهرة . ١٩٨٩/٨/١٧ .
- (٢٦٩) حسين آغا ، أحمد سلمي الخالدي ، قسم جعفر ، لقوة العسكرية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، ص ١٢٣ .
- (٢٧٠) د. حامد ربيع ، مصر والحرب القلعة ، الحلقة الثامنة ، الود - القاهرة . ١٩٨٩/٨/١٧ .
- (٢٧١) محمد حسنين هيكل ، القنبلة ، الأهرام ، ١٩٧٣/١١/٢٣ .
- (٢٧٢) أمين هويدي ، الصراع العربي الإسرائيلي بين الرداع التقليدي والرداع النووي ، مصدر سابق ، ص ٨٦ .
- (٢٧٣) هشام شرابي ، الدبلوماسية والاستراتيجية في الصراع الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٧٣ .
- (٢٧٤) انظر وجهات نظر عدد الاستراتيجيين ، والمسؤولين العسكريين الأمريكيين حول هذه المسألة في إطار تأييد « مبادرة الدفاع الاستراتيجي » ، في : قاسم محمد جعفر ، الاستراتيجية النووية الأمريكية الجديدة ، الفكر الاستراتيجي العربي ، المحدث الثاني ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ٤٥ - ٧٧ .
- (٢٧٥) ملير سبيلينس ، ليس أكثر من أهون الشرين ، في : إفرام عنبار ، وآخرون مصدر سابق ، ص ١٢٠ .
- (٢٧٦) حسن آغا ، مصر - إسرائيل - والقنبلة الذرية ، مصدر سابق ، ص ٢٦ .
- (٢٧٧) شلومو أهرنسون ، فضونو والقنابل في القبر ، في : إفرام عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٧٨ .
- (٢٧٨) شلومو أهرنسون ، استراتيجية إسرائيل النووية ، في : إفرام عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٢١٣ .
- (٢٧٩) شلومو أهرنسون ، فضونو والقنابل في القبر ، في : إفرام عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٧٨ .
- (٢٨٠) للمرجع السابق ، ص ٧٨ .
- (٢٨١) شلومو أهرنسون ، استراتيجية إسرائيل النووية ، في : إفرام عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٧٨ .
- (٢٨٢) طرح أهرنسون هذه المهام المتصورة بصياغات مختلفة في دراسته .
- (٢٨٣) ملير سبيلينس ، ليس أكثر من أهون الشرين ، في : إفرام عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٣٣ .
- ١٣٤ .
- (٢٨٤) المصدر السابق ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

- (٢٨٥) المصدر السابق ، ص ١٣١ - ١٣٧ .
- (٢٨٦) Frank Barnaby, *The Invisible Bomb*, op. cit., p. 65-66.
- (٢٨٧) إيفر كوهين ، الخروج من التعتيم إلى منطقة منزوعة السلاح ، في : إفرام عنبار ، وآخرون : مصدر سابق ، ص ٥٧ .
- (٢٨٨) Robert J. Pranger, and Dale R. Tahtinen, *Nuclear Threat in the Middle East*, op. cit., p. 25.
- (٢٨٩) إيفر كوهين ، الخروج من التعتيم إلى منطقة منزوعة السلاح ، في : إفرام عنبار ، وآخرون : مصدر سابق ، ص ٥٧ .
- (٢٩٠) اللواء ممدوح عطية ، أسلحة للتدمير الشامل ودورها في الحرب العالمية الإسرائيلية المقبلة ، مصدر سابق ، ص ٢٢ - ٢٣ .
- (٢٩١) اللواء طلعت مسلم ، السياسة النووية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، ص ٢٣٩ .
- (٢٩٢) Frank Barnaby, *The Invisible Bomb*, Op. cit., p. 66.
- (٢٩٣) شاي فيلدمان ، الخيار النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ١٣٦ - ١٤٣ .
- (٢٩٤) دان سلجبر ، السلاح النووي ولأن إسرائيل ، في : إفرام عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٥٧ .
- (٢٩٥) د . نافع الحسن ، مصادفة الردع النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٤٣ .
- (٢٩٦) Robert J. Pranger, and Dale R. Tahtinen, *Nuclear Threat in the Middle East*, Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Policies Research, 1975, p. 33.
- (٢٩٧) الأهرام - القاهرة ١٩٧٥/٢/٢٨ .
- (٢٩٨) شاي فيلدمان ، الخيار النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ١٤٣ .
- الواقع أن مشكلة ، الصيغة الاستراتيجية ، لاستخدام السلاح التكتيكي فكتمة على المستوى الدولي أيضا ، كما يقول « آرون » ، عن هذا السلاح ، لقد أصبح لغزا مقدسا يحتاج للتأويل به إلى لغة دبلوماسية ورموز متفق عليها . انظر : ريمون آرون ، الجدول الكبير حد الاستراتيجية الذرية ترجمة اللواء محمد مسيح السيد ، دمشق : دار طلائع للدراسات والترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ، ص ٦٢ .
- (٢٩٩) حسين أغا ، أحمد صالح الخاقي ، قلم جعفر ، القوة النووية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، ص ١٠٠ .
- (٣٠٠) Robert J. Pranger, and Dale Tahtinen, *Nuclear Threat in the Middle East*, op. cit., pp. 46-48.
- (٣٠١) العميد وصفي مور الدين ، احتمالات التصعيد النووي في الشرق الأوسط ، الدفاع المصرية ، العدد ٥ ، أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ١٠١ .
- (٣٠٢) د . إيلان داوتس ، يجب ترك القنبلة في القبر ، في : إفرام عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٤٠ .
- (٣٠٣) اندير رانيف ، قنبلة تنفجر في وجه الإسرائيليين إذا خرجت إلى العلن ، القدس - الكويت - ١٩٩٠/٣/١٥ .
- (٣٠٤) Robert J. Pranger, and Dale R. Tahtinen, *Nuclear Threat in the Middle East*, op. cit., pp. 24-25.
- (٣٠٥) دان هوروفيتس ، الثابت والمتغير في النظرية الأمنية الإسرائيلية ، في : دان هوروفيتس ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٨١ .
- (٣٠٦) Ronald Higgins, *plotting peace*, op. cit., p. 63.
- (٣٠٧) Rodney W. Jones, *Small Nuclear Forces and U.S. Security Policy*, op. cit., pp. 65-66.
- (٣٠٨) منير مطبوليتس ، ليس أكثر من أمن الشريان ، في : إفرام عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٣٢ .
- (٣٠٩) اللواء أحمد فخر ، قنبلة إسرائيل الذرية النفاذ ، العدد ٣ ، أبريل ١٩٨٥ ، ص ١١ .
- (٣١٠) Dale R. Tahtinen, *Implications of the Arab-Israel Arms Race*, Op. Cit., p. 64
- (٣١١) Seymour M. Hersh, *The Samson Option*, Op. Cit., p. 319.
- (٣١٢) د . إيلان داوتس ، إسرائيل والأسلحة النووية منذ أكتوبر ١٩٧٢ ، في : لويس رينيه بيريز ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .

خاتمة حدود القوة

إن القدرة الذرية الإسرائيلية هي
التي جلبت السلام مع مصر ،
وكبحت جماح الأسد .. وكذلك
صدام حسين !
شلوهم أهرونسون

لقد دخل السلاح النووي إلى مباحة الصراع العربي الإسرائيلي كعنصر قوة أساسي ضمن عناصر التوازن الاستراتيجي بين أطراف الصراع سنة ١٩٦٨ - عقب نشوب حرب يونيو ١٩٦٧ بعام تقريبا - في ظل تصورات إسرائيلية محددة لاستخداماته في إدارة الصراع وأثاره المحتملة على مسار ، وتصورات عربية أقل تحديدا لتلك الاستخدامات والآثار المحتملة . واستمر هذا السلاح - الذي تطورت عناصره وتصورات استخدامه عبر الزمن - لما يقرب من ٢٥ سنة يمثل إحدى الحقائق الأساسية في التوازنات الحاكمة لتفاعلات الصراع في إطار وضع احتكاري نووي تمتلك إسرائيل فيه ذلك السلاح دون أن تتمكن الدول العربية من امتلاك سلاح نووي مضاد يحدد - بدرجة لا شك فيها - المصادقية - استخداماته وتأثيراته الأساسية الفعلية والمتصورة على مسار الصراع .

ولقد سعت الدراسة إلى تحليل الآثار الاستراتيجية للعامل النووي على مسار وتحولات الصراع العربي الإسرائيلي منذ دخول السلاح النووي إلى مساحته وحتى نهاية عام ١٩٩١ التي شهدت تحولا أساسيا غير مسبوق باتجاه التسوية الشاملة للصراع ، وذلك من خلال تحليل توجهات وأشكال وأنماط وحالات استخدام إسرائيل لعناصر قوتها النووية في إدارة الصراع وقدرتها على التأثير - بتلك الأشكال والأنماط النووية - في السلوك العربي في الاتجاهات التي تحقق أهدافها الاستراتيجية . واستنادا على ذلك ، فإن من المتصور أن العامل النووي لم يمارس تأثيرا أساسيا ، على مسار وتحولات الصراع العربي الإسرائيلي منذ ظهوره في أواخر الستينات وحتى عام ١٩٩١ ، واقتصرت تأثيراته على إحداث بعض الآثار النفسية العامة

والإكراهية على توجهات ومعتقدات - وليس سلوكيات - بعض الأطراف العربية الرئيسية للصراع ، إضافة إلى بعض التأثيرات غير المحددة الاتجاه على تفاعلات الصراع ، وذلك على الرغم من امتلاك إسرائيل قوة نووية كبيرة - تطورت عبر مسار الصراع إلى مستوى الترسنة - قابلة للاستخدام الفعلي إلى حد كبير بحكم خصائصها الذاتية وتمتعها بوضع احتكاري ، نووي في المنطقة ، ووجود تصورات استراتيجية محددة - شهدت كذلك تطورات مختلفة عبر مسار الصراع - لدى القادات الإسرائيليين لاستخدام السلاح النووي ، إضافة إلى قيام إسرائيل بالتهديد الفعلي - أو التلويح - باستخدام السلاح النووي ضد بعض الدول العربية عدة مرات خلال موافق صراعية مسلحة شهدتها مسار الصراع - فلم يحدث السلاح النووي ثورة عسكرية - سياسية في تفاعلات الصراع العربي الإسرائيلي ، أو استراتيجيات إدارته كما حدث على المستوى الدولي في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

لكن ثمة نقطة أساسية ترتبط جوهريا بهذه المقولة ، فالمقصود بأن السلاح النووي لم يؤثر كعامل أساسي - أو بصورة أساسية - في مسار الصراع الإسرائيلي ، هو أنه لم يمارس تأثيراته على مستوى أشكال وأنماط استخدامه السياسية - العسكرية أو العسكرية « المباشرة » ، وهي استخداماته الأساسية ، سواء على مستوى الردع أو الإكراه المحتمل في ظل وضع احتكاري نووي ، أو على مستوى احتمالات الاستخدام الفعلي للدفاع أو الهجوم ، واقتصرت تأثيراته المرجحة ، أو التي لا يوجد حكم محدد بشأن مصداقيتها أو تأثيرها ، على مستوى أشكال الاستخدام غير المباشر للقوة النووية ، كالتأثير النفسي المرتبط باستعراض القوة أو المساومة السياسية في اتجاه أو آخر ، أو تغطية استخدام القوة التقليدية فعليا . ولا يعني ذلك بالقطع أن تلك الاستخدامات غير المباشرة - لاسيما في العصر النووي الذي تصاعدت فيه أهميتها - ليست استخدامات هامة ، بل يعني فقط أنها ليست الاستخدامات الأساسية للسلاح النووي . فالدول لا تسعى لامتلاك ذلك السلاح - على مستوى دوافعها الأساسية المباشرة - لاستعراض قوتها به بغرض التأثير النفسي ، أو لاستخدامه كورقة مساومة سياسية ، أو لمجرد تغطية استخدامها لقوتها التقليدية ، وإنما لدوافع استراتيجية - عسكرية سياسية ترتبط بأمنها الأساسي وبقائها بغرض استخدام السلاح النووي مباشرة لدعم أهدافها القومية المرتبطة بتلك الدوافع ، لاسيما بالنسبة لدولة مثل إسرائيل .

فعلى الرغم من أن التأثيرات النفسية للسلاح النووي الإسرائيلي على الدول العربية « مثلا » - وهي التأثيرات التي تفترض المقولة السابقة أن السلاح النووي قد أحدثها - ذات أهمية كبيرة ، لاسيما في صراع تلعب العوامل المعنوية فيه دورا لا يقل أهمية في بعض الأحيان عن دور العوامل الاستراتيجية ، إلا أنها تظل تأثيرات غير أساسية للسلاح النووي ، وذلك في ضوء هيكل الدوافع والاستخدامات النووية

الأساسية لإسرائيل ، وطبيعة العوامل العسكرية - بصفة عامة - التي أحدثت آثارها النفسية على العرب عبر الصراع . فلم يقرر قادة إسرائيل منذ البداية امتلاك السلاح النووي في ظل تصور استراتيجي بأن إحداث التأثير النفسي على العرب - كشكل أو نمط استخدام نووي مستقل مباشر - هو أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لإسرائيل من امتلاك ذلك السلاح ، كما أن ممارسة إسرائيل لاستعراض القوة بعد ذلك تحوطها محدثات معقدة . إضافة إلى أن القوة التقليدية الإسرائيلية قد مارست هي الأخرى تأثيرات نفسية حادة على المعنويات والمعتقدات العربية ، وهي تأثيرات لا تقل بأي حال من الأحوال - بل قد تزيد - عن تأثيرات « وجود » القوة النووية ، بما يجعل من الصعب تماما الحكم بأن الأوضاع النفسية - المشار إليها في الدراسة - للعرب ناتجة عن وجود أسلحة نووية تحديدا لدى إسرائيل^(١) .

على أية حال ، فإن عدم التأثير المتصور للسلاح النووي الإسرائيلي بصورة أساسية في مسار الصراع العربي الإسرائيلي يرجع إلى عاملين رئيسيين - تمت مناقشتهما تفصيلا - هما ما يلي :

أولاً : عوامل خاصة بطبيعة القوة النووية

فلقد كانت إسرائيل قد قامت - كما أوضح الفصل الأول - في أوائل عام ١٩٦٨ ببدء إنتاج الأسلحة النووية بفعل تأثيرات « أزمة مايو ، ١٩٦٧ » وصعود « دايان » إلى السلطة ، بعد أن كانت قد سعت منذ عام ١٩٥٦ إلى امتلاك عناصر بنية خيار عسكري نووي تمكنها من إنتاج هذا السلاح في إطار تصورات استراتيجية لاستخداماته المحتملة ترتبط بقدرتها على الدفاع عن « أمنها الأساسي » بقوتها الذاتية - دون الحاجة إلى ضمانات خارجية - في مواجهة التغيرات المحتملة في موازين القوة العسكرية في الصراع العربي الإسرائيلي لصالح الدول العربية . وقامت خلال السبعينات والثمانينات بتطوير عناصر قوتها النووية - كما وكيفا - لتشتمل على أعداد كبيرة ونوعيات مختلفة من الرؤوس النووية الاستراتيجية والتكتيكية ووسائل توصيلها وقواعد إطلاقها في إطار توجهات نووية مختلفة لاستخدام تلك العناصر بأشكال وأنماط تتجاوز التوجه الأساسي الذي تصورته « مجموعة بن جوريون » لاستخدام السلاح النووي .

ولقد اتسمت القوة النووية الإسرائيلية - بعناصرها المختلفة - بخصائص تجعلها قابلة للاستخدام الفعلي في إدارة الصراع - لاسيما منذ نهاية السبعينات - دون قيود ذات أهمية باستثناء بعض القيود الخاصة بخطر أمن إسرائيل النووي . إذ اشتملت تلك القوة على عدد ونوعيات من الرؤوس النووية تزيد بكثير عن « حد الكفاية » اللازم للتعامل مع أهداف Targets القيمة والقوة Value & Force القائمة أو المتصورة لها -

عدداً أو حجماً - في الشرق الأوسط ، كما لم تكن هناك احتمالات ذات أهمية لحدوث « فشل نووي » - بأشكاله المختلفة - عند تفجير الرؤوس النووية الإسرائيلية بحكم اختيار إسرائيل لما يحتاج إلى الاختيار منها وتأكيداً من تطبيق القوة التدميرية الحقيقية للرؤوس الأخرى مع قوتها التدميرية المفترضة بوسيلة أو أخرى ، كما أن التعقيدات الشديدة المرتبطة بخطط الأمان النووي الإسرائيلي لم تكن تمنع - نظرياً - إمكانية التخليط لاستخدام القوة النووية في إطار سيناريوهات عسكرية أساسية - ترتبط باستراتيجية استخدام إسرائيل لتلك القوة - بصورة ما دون أن تتأثر إسرائيل بدرجة كبيرة في كثير من الحالات من جراء آثار التفجيرات النووية ، إضافة إلى أن القيادة الإسرائيلية قد قامت بدمج بعض عناصر قوتها النووية بصورة ما في هيكل قوتها العسكرية ، ونشر بعض عناصرها الأساسية في مسرح العمليات فعلياً بصورة تجعلها معدة للاستخدام السريع وقت الحاجة - وهو ما يعني في مجمله أن القوة النووية الإسرائيلية كانت قابلة إلى حد كبير للاستخدام الفعلي - بأشكال وأنماط متنوعة كانت ثمة تصورات قائمة بشأنها - بحكم عناصرها وخصائصها الذاتية ، لاسيما وأنها قوة وحيدة تعمل في ظل وضع احتكار نووي .

لكنه على الرغم من أن توافر عناصر القوة النووية The Nuclear Forces ، وقابلية تلك القوة للاستخدام الفعلي ، هو شرط أساسي لبناء استراتيجية استخدام ذات مصداقية للمسلح النووي ، أو للحديث عن استخدام السلاح النووي من الأساس ، إلا أنه - من حيث المبدأ - ليس شرطاً كافياً وحده لامتلاك القدرة على التأثير في سلوك الآخرين باستخدام السلاح النووي ، بحكم الطبيعة الخاصة للقوة النووية - فبعيداً عن كافة العوامل الاستراتيجية والإدراكية والنفسية الوسيطة - التي ستناقش في الفقرتين التاليتين - التي تتدخل في العلاقة بين القوة والتأثير ، فإن طبيعة السلاح النووي ذاته تمارس تأثيراتها على هذا المستوى ، إذ أن الأسلحة النووية - أياً كان مدى تباين الطاقة التدميرية بين نوعياتها التكتيكية والاستراتيجية - ليست مجرد « أسلحة أخرى » تستخدم بنفس منطق الأسلحة التقليدية ، بما يعني أنها لا يمكن أن تستخدم بكل الأشكال والأنماط أو لتحقيق كل الأهداف التي يمكن أن تعمل الأسلحة التقليدية في إطارها .

إن إحدى الحقائق الأساسية في تاريخ تطور الأسلحة ، أنه كلما ازدادت القوة التدميرية للمسلح ازداد الميل لدعم استخدامه من ناحية ، وازداد الانفصال بين الأسلحة والأهداف السياسية ، الإيجابية - كالأجبار أو الهجوم - التي يمكن أن تساهم في تحقيقها من ناحية أخرى . فمن الصحيح أن السلاح النووي يفرض تأثيراته لمجرد وجوده ، خاصة في أوضاع الاحتكار النووي ، لكن تلك التأثيرات التي يفرضها هذا السلاح - لمجرد وجوده - لا تتجاوز أغراض الحفاظ على بقاء الدولة وأمنها الأساسي في مواجهة التهديدات الشاملة النهائية لوجودها (الردع النهائي) . وبالتالي كان ثمة

كايح - من حيث المبدأ - بالنسبة لإسرائيل في استخدام عناصر قوتها النووية فيما يتجاوز أهداف البقاء وتهديد الأمن الأساسي لها - بواسطة أسلحة تقليدية أو أسلحة تصير واسع أو شامل غير نووية - من جانب الدول العربية بصرف النظر - إلى حد كبير - عما إذا كانت الدول العربية تمتلك سلاح ردع استراتيجيا مضادا أم لا . فالسلاح النووي مفيد في استخدامه بحكم طبيعته الخاصة ، وإن لم يكن ذلك يمثل حقيقة مطلقة .

لكن تظل ثمة مشكلة « إدراكية » هامة بهذا الشأن ، خاصة في ظل عملية التسوية القائمة . فبالنسبة للسلاح النووي يبدو أحيانا أن المشكلة ليست فيما إذا كان هذا السلاح مفيدا - بحكم طبيعته الخاصة - في استخدامه أم لا ، لكن فيما إذا كان الطرف الآخر « غير النووي » يمكن أن يعتقد أنه يمكن أن يستخدم ، وبالتالي يكيف سلوكه على هذا الأساس في موقف صراعي قد لا يكون الطرف النووي قد خطط لاستخدامه فيه ، لاسيما فيما يتصل بالأسلحة النووية التكتيكية تحديدا . إضافة إلى أنه من الممكن أن يعتقد بعض قادة الدولة النووية أن الأسلحة النووية التكتيكية تحديدا أكثر قابلية للاستخدام - بحكم فارق الطاقة التدميرية بينها وبين مثيلاتها الاستراتيجية - من الأسلحة الاستراتيجية ، وبالتالي قد يهددون باستخدامها في مواقف صراعية مختلفة - لا يوجد ثمة تهديد خلالها لوجود دولتهم أو أمنها الأساسي - معتقدين أن بإمكانهم استخدامها فعليا ، أو أنهم يمكن أن يمارسوا « ابتزازا نوويا » حقيقيا بتلك الأسلحة ، لاسيما إذا كانوا يدركون أن الطرف الآخر يمكن أن يكون أكثر استجابة للتهديد النووي التكتيكي في مواقف معينة .

ولقد رصدت الدراسة إشارات حول وجود ميل لدى بعض الكتابات العربية - عند مناقشة الاستخدامات المحتملة الفعلية للسلاح الإسرائيلي - للاعتقاد بأن السلاح النووي التكتيكي الإسرائيلي أكثر قابلية للاستخدام من مثيلة الاستراتيجية مع ميل لدى مجمل المواقف العربية - خاصة الرسمية - لعدم تحديد رؤيتها بوضوح وتحديد لتلك المسألة ، رغم أن هناك اهتماما بها . ورصدت الدراسة أيضا إشارات - رغم أنه لم يتم تأكيدها - حول قيام إسرائيل بزرع ألغام نووية في الجولان وتشكيل وحدات مدفعية نووية ، على الرغم من أن التوجهات والمعتقدات السائدة في إسرائيل - باستثناء قلة نادرة من الاستراتيجيين - تشير في اتجاه أن الأسلحة النووية - بما في ذلك الأسلحة التكتيكية - ليست مجرد أسلحة أخرى ، وأنها أسلحة ذات طبيعة خاصة . ورغم أن تلك المشكلة الإدراكية والإشارات المرتبطة بها - وقد تم الاهتمام بتحليلها في الفصل الثالث - لا تؤثر في مصداقية المقولة العامة المتعلقة بكون السلاح النووي مفيدا في استخدامه ، والتي طرحها هذه النقطة ، إلا أنها تلفت الانتباه إلى أن مسألة الأسلحة النووية التكتيكية هامة للغاية ، وقد تكون خطرة ، بصورة تستلزم الاهتمام بالمزيد

من الدراسة لها على المستويين العلمي والعملى ، وتستلزم كذلك اهتماما خاصة خلال عملية التفاوض حول « التسلح والأمن الإقليمي » الجارية حاليا .

ثانياً : عوامل خاصة باستخدامات القوة النووية :

فلقد كانت القيادات الإسرائيلية قد قامت - كما أوضح الفصل الثلثى - منذ نهاية الستينات بتطوير « سياسة إسرائيل النووية الرسمية » ، كناتج لعملية تساومية بين المجموعتين النووية وغير النووية فى إسرائيل بحيث تستمر التوجهات النووية المعلنة على أساس مبدأ (استراتيجية) الغموض النووى التى لا تشير إلا إلى امتلاك إسرائيل لخييار نووى قريب يمكن تحويله إلى سلاح فى حالة حدوث سيناريو الملاذ الأخير ، فى نفس الوقت الذى يتم الاتجاه فيه عمليا إلى بناء وتطوير الأسلحة النووية . وتطورت عناصر تلك السياسة بمبناها الاستراتيجى الرئيسى (الغموض النووى المعتمد) وشكل استخدام القوة فيها (التهديد المستمر) خلال عدة مراحل عبر مسار الصراع ، مع احتفاظها بأسسها الأولى بدرجات متفاوتة ، فى الوقت الذى كانت عناصر قوة إسرائيل النووية تتطور فيه - كما وكيفا - بدرجة هائلة بصورة جعلت الاستراتيجية الرسمية غير معبرة عن واقع القوة النووية الحقيقية لدى إسرائيل .

ويشير تحليل أنماط استخدام إسرائيل لعناصر قوتها النووية فى إطار « استراتيجية الغموض النووى » الرسمية المستمرة حتى الآن ، إلى أن الاستراتيجية النووية الرسمية - التى تعبر عما هو قائم فعليا فى التخطيط النووى ، والمشار إليه بصورة شبه رسمية - قد اشتملت على عدة أنماط سياسية ، وسياسية - عسكرية لاستخدام السلاح النووى الإسرائيلى ، أولها وأهمها : نمط « الردع النهائى » الذى تستخدم القوة النووية فى إطاره كسلاح للملاذ الأخير فى مواجهة هجوم تقليدى عربى شامل يهدد وجود إسرائيل بعد انهيار قوتها العسكرية التقليدية ، وهو نمط يتمتع بمصداقية لاشك فيها تقريبا .

كما استخدمت إسرائيل قوتها - قوتها النووية ، كأداة تساومية للضغط على الولايات المتحدة ، بفرض الحصول على صفقات تسليحية متطورة ، وتمكنت من الحصول على عدد من الصفقات بالفعل حتى عام ١٩٦٨ قبل أن يتضاءل وزن القوة النووية كأداة للتساومة فى هذا الاتجاه ، بفعل تطور وتعقد العلاقات الإسرائيلية الأمريكية . واستخدمت إسرائيل تلك القدرة - القوة كذلك كأداة تساومية بصورة معلنة فى مواجهة الدول العربية عبر مسار الصراع بفرض دفعها إلى التفاوض المباشر معها ، لكن إسرائيل لم تكن تستخدمها - على الأرجح - بصورة جدية لتحقيق هذا الهدف ، وإذا كانت قد استخدمتها لتحقيقه بصورة مخططة وجدية ، فإن هذا الاستخدام كان تقريبا بلا مصداقية .

إضافة إلى ذلك ، استخدمت إسرائيل قدرتها - قوتها النووية كأداة للتأثير النفسى العام وذى الاتجاه الإكراهى فى مواجهة الدول العربية ، بهدف إيجاد « قلقة » نفسية عامة فى الدول العربية - على مستوى القيادات السياسية والنخب السياسية والشعوب - أو التأثير فى المعتقدات السائدة لدى العرب بخصوص طبيعة الصراع ووسائل إدارته وإمكانية تمويته فى الاتجاه الذى يخدم أهداف إسرائيل القومية ، وهو استخدام يصعب الحكم على مصداقيته أو تأثيرات استخدامه ، إذ أن مثل هذا الحكم يتطلب تحليل مدى تأثير توجهات الطرف الآخر - على هذا المستوى - عبر مسار الصراع ، وهو ما يتناوله الفصل الأخير من الدراسة .

ويرجح التحليل أن إسرائيل لم تعتمد « الإجبار » - كما هو سائد فى الكتابات العربية - كنمط متكامل ذى شكل ومضمون مستقلين لاستخدام قوتها النووية فى إدارة الصراع بهدف دفع العرب إلى الاتجاه إلى تموية الصراع معها سلميا وقبول تصوراتها لتلك التموية ، فقد استندت - على الأرجح - فى تحقيق غرض الإجبار على نجاح الردع ، بافتراض أن عدم قدرة العرب على تهديد وجود إسرائيل عسكريا سيؤدى إلى اتجاههم للتعامل معها سياسيا ، ثم على تأثير الاستخدام النفسى ذى الاتجاه الإكراهى ، بافتراض أن « وجود » السلاح النووى سيمهد الطريق نفسيا لاتجاه العرب إلى التموية السياسية السلمية للصراع .

وقد ظلت الاستراتيجية النووية الرسمية (استراتيجية الغموض النووى) بالنسبة لإسرائيل الإطار الملائم لاستخدام القوة النووية - بأنماطها السابقة - فى إدارة الصراع حتى الآن دون أن تتحول إلى استراتيجية معلنة ، لأسباب مختلفة أهمها :

١ - وجود مخاطر اقليمية ودولية يمكن أن تترتب على تبنى إسرائيل استراتيجية نووية معلنة .

٢ - عدم توازن الميزات التى ينطوى عليها الاعتماد على استراتيجية نووية معلنة مع المساوئ المرتبطة بالتخلى عن سياسة الغموض النووى القائمة ، خاصة وأن العرب يتصرفون فعلا على أساس أن إسرائيل دولة نووية .

٣ - إمكانية فقدان إسرائيل وضع « المماومة » - بأشكالها المختلفة - الذى تتمتع به دولة لا تزال رسميا فى وضع العتبة النووية .

٤ - عدم إمكانية حدوث عملية تبادل واسعة بين الأسلحة التقليدية والأسلحة لإحلال الثانية - بنسبة كبيرة - محل الأولى فى حالة دولة تواجه سيناريوهات عسكرية معقدة كإسرائيل .

لكن العامل الأكثر أهمية من كل ذلك هو عدم حدوث تحول جذرى خطير نهائى قسما فى ميزان القوة العسكرية التقليدية بين إسرائيل والعرب بصورة تؤدى إلى

عدم قدرة القوات المسلحة الإسرائيلية على تحقيق الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل ،
أو في موازين القوى الاستراتيجية - شاملة القوة العسكرية الاستراتيجية - بصورة
تعرق حرية العمل العسكري التقليدي لإسرائيل .

ويشير تحليل أنماط الاستخدام ، المحتملة ، للقوة النووية الإسرائيلية - وهي
الأنماط التي طرحت من جانب اتجاهات وكتابات استراتيجية مختلفة كأنماط يحتمل
وجودها في التصورات أو الخطط النووية الإسرائيلية كاستخدامات جدالية غير متفق
عليها للسلاح النووي - التي ظهرت - أو ظهر معظمها - بفعل تطور حجم ونوعية
عناصر القوة النووية الإسرائيلية بصورة تتجاوز متطلبات إسناد الأنماط الأساسية
القائمة بصورة شبه رسمية ، يشير التحليل إلى نقطتين أساسيتين :

الأولى : أن هناك محددات - تميل أن تكون قيودا - تحيط بأي نمط استخدام
متصور لأسلحة إسرائيل النووية خارج أنماط الاستخدام القائمة والمشار إليها بصورة
شبه رسمية من جانب إسرائيل . فطبيعة الاستراتيجية النووية الرسمية - التي تنتم
بالفموض - ذاتها تفرض قيودا على إمكانية الاستخدام المصدق للسلاح النووي تبعاً
لأنماط الاستخدام الفعلية (الدفاع ، الهجوم) تحديداً وبعض مسئوليت الردع الأنفي
من نمط الردع النهائي ، كما أن القيد الدولي - لاسيما على مستوى الضمانات
النووية الثنائية السوفيتية لكل من مصر (حتى عام ١٩٧٦) وسوريا (حتى عام
١٩٩٠) - على استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية ، قد حجم حرية إسرائيل في
استخدام أسلحتها النووية ضدهما بما يتجاوز الاستخدامات الأساسية لتلك الأسلحة في
إدارة الصراع . إضافة إلى أن امتلاك الدول العربية أسلحة تتميز شامل غير نووية
كان قيوداً حقيقياً على استخدام إسرائيل لعناصر قوتها النووية على المستويين
الاستراتيجي والتكتيكي إلى حد ما خارج الاستخدامات الأساسية . هذا على الرغم
من أن مدى إدراك الدول العربية لعناصر قوة إسرائيل النووية وتقديراتها لتصورات
إسرائيل الخاصة باستخدام تلك العناصر لم يكن قيوداً إدراكياً ، على استخدام إسرائيل
لأسلحتها النووية ، وإن كان هذا لا يعني أن الدول العربية كانت تعتقد أن تلك
الاستخدامات المحتملة هي استخدامات ممكنة ذات مصداقية للسلاح النووي
الإسرائيلي .

الثانية : أن معظم - إن لم يكن كل - أنماط الاستخدام المحتملة لعناصر قوة
إسرائيل النووية تواجه محددات - تميل إلى أن تكون قيودا - خاصة بكل نمط
أو مستوى منها تخلق مشكلة مصداقية حادة أحياناً بالنسبة لها ، سواء على مستوى
الاستخدامات المحتملة المباشرة للقوة النووية (التهديد بالاستخدام والاستخدام
الفعلي) أو الاستخدامات المحتملة غير المباشرة - وهي متعددة - لها . فمستويات
الردع المحتمل المختلفة ، سواء كانت ردع هجوم تقليدي شامل ضد القوات

الإسرائيلية (الردع العام) ، أو ردع هجوم تقليدي محدود (الردع المحدد) ، أو ردع استخدام الدول العربية للأسلحة الكيميائية ضدها ، أو ردع الاتحاد السوفيتي . قيل أن ينفار - عن التدخل لصالح الطرف العربي . وكذلك نمط الإجبار ، كاستخدام محتمل ربما يكون قد تصاعد مع نمو وتطور عناصر الترسانة النووية الإسرائيلية كما حدث في أوائل الثمانينات ، تواجه كلها معضلات استراتيجية نظرية وعملية مختلفة أعاقحت إمكانية تمتعها بمصادقية - تتفاوت درجاتها من مستوى أو نمط لآخر - عبر مسار الصراع ، إلا في حالات خاصة ترتبط باقترابها من سيناريو الملاذ الأخير .

إضافة إلى ذلك ، فإن أنماط الاستخدام الفعلية المحتملة للسلاح النووي الإسرائيلي كنمط الدفاع باستخدام أية نوعيات من الأسلحة النووية تواجه محدثات وقيودا استراتيجية وعملية يصعب معها تصور إمكانية تمتعها بمصادقية ما ، كما هو الحال بالنسبة للدفاع النووي ، أو بأية مصادقية كما هو الحال بالنسبة للهجوم النووي .

كما أن الاستخدامات المحتملة غير المباشرة للقوة النووية الإسرائيلية كاستعراض القوة بغرض اكتساب المكانة والهيبة الإقليمية ، أو تعطيل استخدامات القوة العسكرية التقليدية خلال العمليات العسكرية الفعلية وغيرها تطرح قضايا استراتيجية معقدة تجعل إصدار الأحكام بشأن مصداقيتها أو تأثيراتها المحتملة عبر مسار الصراع أمرا صعبا إلى حد كبير ، دون تحليل تفصيلي إلى حد ما لمدى تأثير ملوك الطرف الآخر بها من واقع الخبرة العملية لمسار الصراع ، وهو الأمر - مدى تأثير الملوك العربي - الذي تم تناوله في الفصل الرابع بالنسبة لمثل هذه الاستخدامات وغيرها .

وهكذا ترجع الدراسة أن الاستخدام الوحيد ذا المصادقية شبه الكاملة لأسلحة إسرائيل النووية كإداة سياسية - عسكرية للتأثير في سلوك الآخرين عبر مسار الصراع كان نمط الردع النهائي - وإلى حد ما الاستخدام الفعلي الهجومي المرتبط بفضل هذا الردع - في إطار سيناريو الملاذ الأخير ، على الرغم من امتلاك إسرائيل عناصر قوة نووية تتجاوز بكثير متطلبات هذا الاستخدام . أما مصادقية بقية أنماط الاستخدام الأخرى ، فلما أنها ترتبط بهذا السيناريو - الملاذ الأخير - أو أنها عسيرة أو غير ممكنة أو لا محل لها في مجال ، و نطاق ، و مدى ، التأثير النووي الإسرائيلي ، أو أنها - لاسيما بالنسبة للاستخدامات غير المباشرة - لا يمكن إصدار حكم محدد بشأنها دون تحليل مدى تأثير ملوك الطرف الآخر بها . فالاستخدامات العملية ذات المصادقية والتأثير المحتمل للسلاح النووي الإسرائيلي - مثل مثيلاتها على المستوى الدولي - أقل بكثير مما تبدو عليه نظريا ، إذا ما نوقشت في ضوء المحددات العامة الحاكمة لها . كعلامات القوة الاستراتيجية المحيطة بها مثلا - عبر

مصار الصراع ، أو فى ضوء المحددات الخاصة بكل نمط استخدام منها ، كقاعدة القوة المتصورة لإيجاد ذلك النمط ، أو الغرض المحدد له ، أو طبيعة الأهداف The Targets المتصورة للاستخدام ضدها ، أو ملامح الموقف الصراعى ، المحدد الذى يفترض أن الأسلحة النووية تستخدم بذلك النمط فيه . وهى - فى مجملها - محدّدات توضح أن معظم أنماط استخدام القوة النووية فى الصراع العربى الإسرائيلى تخضع لعوامل وفوائد واسعة تجعل ثمة صعوبة شديدة فى استخدام القوة النووية الإسرائيلية بمصادقية إلا فى أوضاع وحالات خاصة ترتبط بتعرض أمن إسرائيل الأساسى للتهديد . فامتلاك الأسلحة النووية شيء ، واستخدامها شيء آخر .

فى هذا الإطار . فإن معظم الدراسات التى تناولت تأثير القوة النووية الإسرائيلى على مسار وتحولات الملوك العسكرى والسياسى العربى من واقع تفاعلات الصراع الفعلية تشير إلى أن تلك القوة لم تمارس تأثيراً أساسياً على الممتوبين^(١) . فعلى الممتوى العسكرى لم يؤثر الملاح النووى بصورة أساسية على الخيارات أو الامتراتيجيات العسكزية العربية ، لمبب أساسى ، هو أن التفوق العسكرى الإسرائيلى التقليدى النوعى (والكمى فى بعض الأحيان) - مصحوباً بميزان قوة عسكزية امتراتيجية يميل نسبياً إلى صالح إسرائيل ، وهيكلاً « توازن امتراتيجى » ، مختل لصالحها - عبر معظم فترات الصراع كان كافياً للتأثير فى التوجهات العربية تجاه قيمة ودور القوة العسكزية كأداة من أدوات إدارة الصراع ، وفى الامتراتيجيات العربية الخاصة بالامتعداد لخوض الحرب أو خوضها فعلياً ضد إسرائيل ، فالتفوق التقليدى الإسرائيلى - وليس امتكارها النووى - هو الذى مارس تأثيراته على الملوك العسكرى العربى بشكل أساسى ومباشر على الأرجح .

فعلى الرغم من أن الملاح النووى الإسرائيلى يفرض « نظرياً » تأثيراً شبه مطلق على الخيار العسكرى العربى الشامل « المتصور » ، بحيث لو كانت قد أتاحت للدول العربية إمكانية شن هجوم عسكرى شامل يهدد وجود إسرائيل فلنأ كانت مسترذع ، إلا أن مثل هذا الخيار لم يتوفر عملياً - من الأساس - للدول العربية عبر مسار الصراع بفعل اختلال الميزان العسكرى باستمرار لصالح إسرائيل وعدم وجود امتراتيجية عربية موحدة معاً ، كما أن هذا الخيار قد انتهى واقعياً - قبل إنتاج الملاح النووى الإسرائيلى - بفعل هزيمة ١٩٦٧ بتأثيراتها الحادة على التمتصورات العربية لدور القوة العسكزية فى إدارة الصراع وعلى عناصر القوة المسلحة العربية ذاتها . وفى الحالات التى طرحت فيها احتمالات استخدام الملاح النووى بوضوح فى مواجهة تهديد عسكرى عربى ، كما حدث فى الحالة العراقية عامى (١٩٩٠ - ١٩٩١) ، لم يكن هناك مبرر حقيقى لاستخدامه ، وكانت ثمة عناصر عسكزية مضادة تمارس تأثيرها على الملوك العسكرى العراقى مباشرة بأكثر مما يفعل التهديد النووى الإسرائيلى .

وبالنسبة للخيارات العسكرية العربية المحدودة - المصرية والسورية تحديداً - فإن واقعها وتطورها ، في ظل ميزان القوة التقليدية العربي الإسرائيلي القائم عبر مسار الصراع ، يظهر المعضلة الحقيقية للحديث عن أى عمل هجومي عربي تم التأثير عليه (ردعه أو تحجيمه) نووياً خلال المرحلة الماضية . فعلى الرغم من أن السلاح النووي لا يتمتع بمصادقية في التأثير على الخيارات العسكرية العربية المحدودة بصفة عامة - وإدراك الدول العربية لذلك - فإن الدول العربية الرئيسية لم تكن قادرة على شن هجوم تقليدي محدود ، فعال ، بعد عام ١٩٦٧ ، بل إن مشكلة الدول العربية ، بفعل الاختلال الشديد في ميزان القوة التقليدية ، قد بدت أحياناً وكأنها الدفاع عن نفسها أو ردع إسرائيل بمصادقية ، وليس الهجوم لتحرير الأرض المحتلة ، خاصة بعد عام ١٩٧٣ .

وتشير التحليلات السائدة لحالة حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ ، واحتمال تأثير الأسلحة النووية على قرار شنّها والتخطيط لها وإدارة عملياتها ، إلى أن تلك الأسلحة لم تمارس تأثيراتها الرادعة على قرار كل من مصر وسوريا بشن الحروب ، بفعل خروج مثل تلك الحرب من مجال التأثيرات الرادعة للسلاح النووي كما كانت تنصورها إسرائيل ، وإدراك القادة العرب لعدم وجود احتمالات نووية في مواجهة حرب محدودة في أهدافها وأسلحتها ونطاق عملياتها . كما لم تمارس تلك الأسلحة تأثيرات تذكر على عملية التخطيط المصري والسوري لنطاق العمليات العسكرية قبل الحرب ، فقد كانت القيود العسكرية الناتجة عن شكل ميزان القوة العسكرية التقليدية في الصراع من القوة بدرجة لم تترك مجالاً لتأثيرات نووية إضافية . وقد أثبت المسار الفعلي لعمليات الحرب مدى ضغط تلك الموازين على خطط الجانبين المصري والسوري .

إضافة إلى ذلك ، لم تمارس التهديدات النووية الإسرائيلية - التي توجد تقارير مؤكدة بشأن حدوثها فعلياً - تأثيرات ذات أهمية على إدارة كل من مصر وسوريا لعملياتهما العسكرية الميدانية في الحرب ، وإن كانت الحالة السورية تثير التساؤلات بأكثر مما تثير الحالة المصرية ، بفعل عوامل سياسية وعسكرية وإدراكية - إضافة إلى ملائمتها مختلفة - معقدة تم التعرض لها بصورة مفصلة . فمنطق الأسلحة التقليدية - وليس المنطق النووي - هو الذي تحكم بصورة أساسية ومباشرة في قرار وخطط وعمليات حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

لما على مستوى تأثير السلاح النووي على مسار وتحولات السلوك السياسي العربي ، فإن التحليلات السائدة تشير إلى أنه لم يمارس كذلك تأثيرات أساسية على الخيارات أو التوجهات الرئيسية للدول العربية باستثناء بعض التأثيرات النضوية العامة والإكراهية على بعض المستويات . فقد تأثر هذا السلوك بعوامل سياسية - عسكرية تقليدية كانت كافية لتحديد مساره بصرف النظر على تأثيرات وجود واستخدام السلاح

النوى بصورة عامة . فلم يمارس السلاح النووي تأثيراً كأداة لإجبار الدول العربية على الاتجاه إلى الخيار السلمى لإدارة الصراع ، فإسرائيل لم تمارس سياسة إجبار نووية كنمط استخدام مستقل لسلاحها النووي ، وإن كانت قد تصورت فى بعض المراحل أنها يمكن أن تفعل ذلك ، فإن مثل هذه السياسة لم تكن ذات مصداقية كما سبق القول . لكن الأهم على هذا المستوى أنه لا توجد مؤشرات محددة ، أو يمكن الوثوق بها تشير إلى وجود إحساس بالتعرض لضغط الإجبار النووى فى العقل الرسمى العربى بصورة تمكن من القول بأن العرب تصرفوا وكأنهم مجبرون نووياً بصرف النظر عما تفكر فيه إسرائيل بخصوص أنماط استخدام سلاحها النووي ، لاسيما وأن هذا السلام لا يتكلام - بحكم طبيعته الخاصة - مع مثل هذا الاستخدام .

فقد ساهمت عوامل سياسية وعسكرية مختلفة - أهمها الآثار الاستراتيجية لهزيمة ١٩٦٧ - فى إجبار العرب على التحول إلى الخيار السلمى لإدارة الصراع ، وإن لم يكن هذا الإجبار ذاته إجباراً كاملاً بالمفهوم الاستراتيجى الإسرائيلى له ، إذ أنه تبعاً لهذا المفهوم يتضمن فرض التصورات الإسرائيلية للمتوى على العرب ، وهو ما لم يحدث حتى الآن ، وليس فقط دفع العرب نحوها . وعموماً فإن مسار الصراع يشير إلى أن إسرائيل لم تتمكن - رغم الاختلال الكبير فى موازين القوة الاستراتيجية - من ممارسة سياسة إجبار الدول العربية بصورة كاملة ، حتى بالنسبة لأطراف استطاعت ردها بسهولة . فالإجبار من أعقد استخدامات القوة العسكرية .

وتشير الخبرة لاستخدام السلاح النووى الإسرائيلى كأداة للضغط على العرب باتجاه التفاوض المباشر مع إسرائيل إلى أن السلاح النووى لم يكن عاملاً مؤثراً بصورة ذات أهمية فى هذا الاتجاه . فإضافة إلى أن إسرائيل لم تستخدمه بجدية على هذا المستوى ، وإلى عدم مصداقية تأثيره بافتراض أنه استخدم بجدية ، فإن العامل الأساسى الذى دفع العرب تبعاً إلى الإقدام على التفاوض المباشر مع إسرائيل هو تمكنها - فى حرب يونيو ١٩٦٧ - من احتلال أراض تابعة لكل دول المواجهة العربية المحيطة بها تقريباً ، مع عدم قدرة تلك الدول عبر مسار الصراع فى السنوات التالية على استعادة تلك الأرض بالقوة العسكرية بفعل موازين القوة الاستراتيجية القائمة . وهو وضع أدى إلى حيازة إسرائيل ورقة تساوية قوية لم تجعلها فى حاجة إلى المساومة بجدية ، حول قدرتها النووية لدفع العرب إلى الإقدام على التفاوض المباشر معها . فقد كانت « الأرض » هى عنصر المساومة الرئيسى ، وليس السلاح النووى الذى لم يمارس تأثيره ، لا فى دفع العرب - بفعل مخاوف مقترضة منه - إلى التفاوض المباشر ، ولا فى دفع إسرائيل إلى تعديل رؤيتها بخصوص إمكانية التنازل عن الأرض المحتلة فى ظل تأمين السلاح النووى لحدودها الأساسية للقائمة تبعاً لقرار تقسيم فلسطين .

وأخيرا ، تشير الخبرة العملية لاستخدام السلاح النووي كأداة للتأثير النفسى العام وذى الاتجاه الاكراهى إلى أن السلاح النووى لم يحدث « قلقا عاما ، مبالغا فيه ، أو خلخلة نفسية » ، أو شيئا من هذا القبيل داخل الدول العربية ، كما لم يؤد إلى ردود فعل عصبية لدى القيادات العربية ، باستثناء ما حدث بالنسبة للفلسطينيين بفضل أوضاعهم الخاصة ، إضافة إلى بعض القيادات العربية فى بعض المراحل . كما لا يوجد ما ينفى أو يثبت تأثيرات السلاح النووى على النخبة السياسية والمتفككة العربية التى يبدو أحيانا أنها قد تأثرت بهزيمة ١٩٦٧ أكثر من تأثرها بوجود السلاح النووى عشرات المرات ، رغم ما يمكن افتراضه من تعميق السلاح النووى لآثار تلك الهزيمة ، إضافة إلى تأثيره شبه المؤكد على معتقدات أساسية سادت طويلا فى العقل العربى مثل مسألة « إزالة إسرائيل » .

وتشير التحليلات المائدة لحالة تأثير السلاح النووى المحتمل على قيام الرئيس السادات بالذهاب إلى إسرائيل عام ١٩٧٧ إلى أن العامل النووى لم يمارس دورا يذكر فى دفع الرئيس السادات إلى القيام بتلك الخطوة . وهى خطوة ذات مضمون يشير إلى « اجبار » . كما أعتقد بعض المسؤولين الإسرائيليين فى ذلك الوقت ، أو كما تشير بعض الكتابات . فقد كان هدف بعض المسؤولين المصريين من إشاراتهم إلى السلاح النووى الإسرائيلى خلال اللقاءات التى جرت بينهم وبين وزير الدفاع الإسرائيلى السابق « عيزرا وايزمان » - خاصة فى اللقاء الأول - هو أن يفهم الإسرائيليون ما فهموه بالضبط لاقناعهم بجدية الهدف المصرى من المبادرة السلمية ، أو استخدام الورقة النووية كعنصر قوة معكوسا لدعم الموقف التفاوضى المصرى ومحاولة تفرغ ذرائع إسرائيل الأمنية من مضمونها ، أو محاولة إدخال العنصر النووى إلى جدول أعمال المفاوضات ، فقد كان اختلال القوة العسكرية التقليدية بين مصر وإسرائيل بصورة حادة هو العامل العسكرى الرئيسى - من بين عدة عوامل أخرى - الذى مارس تأثيره على قرار « زيارة القدس » وليس العامل النووى ، إن كان ثمة عامل عسكرى قد مارس تأثيرا أساسيا مباشرا على تلك الخطوة .

وهكذا ، يبدو أن العامل النووى لم يمارس تأثيرا أساسيا على الممتوبين السابقين ، مع ملاحظة أن التحليل يتم فى إطار « القياس النوعى » ، لوزن العامل النووى فى التأثير ، مقارنة بوزن العامل التقليدى كمكونين للعامل العسكرى الذى يتم التركيز على تحليل تأثيراته بصورة رئيسية على السلوك العسكرى والسياسى العربى . فقد كانت إسرائيل قادرة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية - العسكرية الرئيسية بوسائلها التقليدية - فى ظل الموازين القائمة - دون الحاجة إلى التهديد المكشوف المباشر باستخدام الأسلحة النووية . إضافة إلى عدم قيام الدول العربية - فى ظل نفس الموازين - بأية أعمال عسكرية قصوى تثير أو تطرح الاحتمالات النووية ، وإن كان السلاح النووى الإسرائيلى قد أوشك على أن يبدأ فى ممارسة

بعض تأثيراته الأساسية خلال عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ قبل أن تنهار القوة العسكرية العراقية .

كما أن السلوك المياسي العربي - ما عدا - مستواه النفسي بدرجة ما - قد تأثر أساسا بحالة ميزان القوى الاستراتيجية (التوازن الاستراتيجي) العربي الإسرائيلي بصورة عامة ، وبالميزان العسكري التقليدي المختل ، ونتائج استخدام إسرائيل لقوتها العسكرية التقليدية فعليا ، بصورة خاصة ، وليس بالعامل النووي - كعنصر ذي تأثيرات مستقلة - إلا في إطار كونه عنصر قوة استراتيجية إسرائيليا ضمن عناصر التوازن الاستراتيجي العام في المنطقة . وعلى ذلك ظل السلاح النووي داخل « القبو » - بالمعنى العام - يمارس فقط آثاره غير المباشرة التي يمكن أن يمارسها بمجرد أنه موجود على السلوك العربي العام ، فلم يكن هناك هدف استراتيجي حيوي معقول لا يمكن لإسرائيل تحقيقه بقوتها التقليدية ، باستثناء ما حدث عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ بمحدداته التي تم تناولها ، إذ تدخلت عوامل وسيطة - أهمها موازين القوة العسكرية التقليدية - في عملية التأثير النووي عبر مسار الصراع ، فلا توجد علاقة مباشرة بين امتلاك عناصر القوة والقدرة على التأثير .

وهكذا ، فإن مجمل ما سبق يرجح أن السلاح النووي لم يؤثر كعامل أساسي - ما عدا ما ذكر بخصوص التأثيرات النفسية والتأثيرات غير محددة الاتجاه - على مسار وتحولات الصراع العربي الإسرائيلي ، فالقوة النووية مقيدة في استخدامها بحكم طبيعتها الخاصة بصرف النظر (إلى حد كبير) عن شكل علاقات القوة النووية ، كما أن هناك محددات معتدة تحيط بمعظم أنماط استخدامها في إدارة الصراع على مستوى التطورات السياسية والعسكرية يشير إلى عدم وجود علاقة مباشرة بين امتلاك عناصر القوة والقدرة على التأثير .

لكن ، نظل هناك محددات هامة تحيط بالنتيجة الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة في إطار سياق استراتيجي - زمني معين ، فالقول بأن السلاح النووي لم يمارس تأثيرا أساسيا على مسار وتحولات الصراع العربي - الإسرائيلي خلال المرحلة الماضية (أواخر الستينات - أوائل الثمانينات) لا يعني على الإطلاق أن السلاح النووي - على كافة مستويات استخدامه - ملاح غير مؤثر وكأنه « نمر من ورق » ، أو أنه ليس ملاحا خطرا ، أو أن عدم تأثيره حقيقة جامدة يمكن أن تستبعد على المرحلة الحالية (١٩٩١ - ١٩٩٥) ، أو المستقبل أيضا ، وهي أمور يمكن توضيحها باختصار في عدة نقاط :

الأولى : أن القاعدة الثابتة هي أن القوة تؤثر ، لكن بالنسبة للقوة النووية فإنها تؤثر في « مجال معين » ضيق إلى حد كبير ، بحكم طبيعتها الخاصة ، كما أن هناك قيودا ثقيلة على استخدامها . والأهم من ذلك بالنسبة للقضية التي ركزت عليها

الدراسة أن ثمة عوامل وسيطة قد تتخللت في عملية التأثير عبر مسار الصراع . فقد تمكنت إسرائيل من خلال تفوقها العسكري والتقليدي ، وتفوقها الاستراتيجي العام ، من تحقيق أهدافها القومية الأساسية دون حاجة إلى التهديد الصريح المستمر (في إطار استراتيجية معتمدة) بالقوة النووية للتعامل مع المواقف الصراعية التي واجهتها سوى في لحظات مؤقتة (١٩٧٣ - ١٩٩١) تم التلويح فيها باستخدامها دون مبررات استراتيجية حقيقية ، قيل اعلانها إلى « القبر الرسمي » مرة أخرى . كما أن الدول العربية لم تفرض على إسرائيل موقفاً قاطعاً ثابتاً مستمراً تجد إسرائيل فيه أنها يجب أن تلجأ إلى التهديدات النووية في إطار استراتيجية معلنة . لذلك فقط لم يمارس السلاح النووي تأثيراته الأساسية على مسار الصراع . رغم أن التأثيرات النفسية ليست تأثيرات قليلة الأهمية أو يمكن إهمالها - رغم أنها ليست أساسية - في صراع معقد ممتد تلعب فيه العوامل المعنوية دوراً رئيسياً .

الثانية : أن هناك عدداً من القضايا غير محددة الاتجاه ، التي تمت الإشارة إليها ، يمكن أن يمثل السلاح النووي في إطارها مصدراً للخطورة على أمن الدول العربية ، واستقرار المنطقة ، أهمها :

١ - عناصر التسلح النووي التكتيكية لإسرائيل : فمحددات وأشكال وأنماط استخدام تلك العناصر لا تتسم بالوضوح والاستقرار النسيبين اللذين تنقسم بهما مثيلاتها الاستراتيجية بصورة مستترك المجال للتفكير والحديث عن سيناريوهات معقدة ، وتصورات خطيرة ، وبالتالي فإن وجودها يحمل معه احتمالات قد تحتم العوامل معها باهتمام شديد .

٢ - الاستخدامات غير المحددة للأسلحة النووية : فهناك استخدامات لا تتخذ أشكالاً وأنماطاً ثابتة لها محدداتها الواضحة ، بل هي أقرب إلى سيناريوهات خاصة متشعبة الجوانب ، كاستخدام الأسلحة النووية في إطار عمليات عسكرية فعلية محدودة ، أو استخدامها في مواجهة تهديدات كيميائية أو صاروخية ، وهي استخدامات تطرح مصطلحات واحتمالات مركبة . وتطرح - وهو الأهم - احتمالات سوء التقدير والاهتزاز العصبى والعقد النفسية بشكل قد يمثل خطورة .

الثالثة : أنه إذا لم يكن السلاح النووي قد مارس تأثيرات أساسية على مسار الصراع العربي الإسرائيلي في إطار معين خلال مرحلة ما قبل عام ١٩٩١ ، فإن هذا لا يعني ، ولا يضمن ، أن لا يمارس مثل هذه التأثيرات - بأنماطها ذات المصادقية أو بأنماط جديدة لم تكن كذلك في المرحلة الحالية (١٩٩١ - ١٩٩٥) ، أو القائمة ، فعملية التسمية السلمية لم تسفر حتى الآن عن إعادة صياغة محددة - نهائية لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي أو عن تطور ذي أهمية على المستوى النووي بالنسبة لأوضاع قوة إسرائيل النووية ، أو الاستراتيجية الخاصة باستخدامها .

لكن بدون شك فإن بدء العملية السلمية بشكل شامل عام ١٩٩١ ، قد أحاط الأشكال والأنماط القائمة والمتصورة لاستخدام السلاح النووي الإسرائيلي بإطار جديد ربما يؤثر بصورة ما على كثير من المقولات المائدة بشأنها في الدراسة ، ولو على الأقل فيما يتصل بالوزن النسبي لكل نمط استخدام في المنظومة العامة لاستخدام أسلحة إسرائيل النووية ، لكن الأهم أنه - أي إطار التسمية والسلم - يضيف أشكالاً وأنماطاً جديدة لاستخدام النووي ربما تكون أكثر أهمية ومصداقية من معظم الأشكال والأنماط القائمة والمحتملة في « الإطار الصراعى » لمربطة بفترة الدراسة ويمكن في هذا السياق رصد بعض النقاط :

١ - أن الاستخدامات السياسية - العسكرية - الأساسية ، لأسلحة إسرائيل النووية في إطار الصراع ظلت - فيما يبدو - على ما هي عليه رغم تحول الصراع العربى الإسرائيلى باتجاه إطار التسمية . فالتفكير الاستراتيجى الإسرائيلى قد اعتاد على الفصل بين اعتبارات الأمن (بالمفهوم الإسرائيلى له) واعتبارات التسمية ، مع تقديم الاعتبارات الأولى بمسافة كبيرة عن الثانية . فتقادات إسرائيل لا تزال - على الأرجح - تعتقد أن الأدوار الاستراتيجية للأداة النووية لم تتغير ، ويجب أن تستمر على ما هي عليه حتى يتم اقرار ذلك السلم الذى تشعر إسرائيل فى إطاره أنها قد أصبحت آمنة بشكل كامل يكاد يكون « مطلقاً » . وعلى ذلك لن تكون إسرائيل على استعداد للتفاوض الحقيقى حول الأسلحة النووية إلا بعد تحقيق « السلم » ، وهو الاتجاه الذى يخلق معضلة حقيقية أمام عملية التسمية ، إذ كيف سيتم تحقيق أية صيغة للسلم من الأساس دون أن يكون قد تم الاتفاق قبل ذلك على أسس لترتيبات أمنية متبادلة تتعامل بشكل ما مع أسلحة إسرائيل النووية . المهم أن الاستخدامات الاستراتيجية الأساسية للسلاح النووى لا تزال قائمة فى التفكير الإسرائيلى .

٢ - أن الاستخدامات السياسية - العسكرية - المحتملة ، لأسلحة إسرائيل النووية فى إطار الصراع ربما تشهد تحولات معقدة ، قد تكون خطيرة أحياناً ، فى المرحلتين الحالية والمقبلة . فلم تكن مثل هذه الاستخدامات تتمتع عموماً بمصداقية ذات أهمية بعيداً عن أنماط الاستخدام الأساسية ، بحكم وجود أربع محددات علمية تكاد تكون قيوداً تحيط بها ، ومحددات خاصة بكل نمط محتمل من أنماطها . وقد شهدت المرحلة الحالية (١٩٩١ - ١٩٩٥) سقوط بعض تلك المحددات العامة ، مع سقوط الاتحاد السوفيتى ، كما تواجه محددات أخرى ضغوطاً شديدة ، كالتغيرات الكيميائية العربية ، وقد تهتز بشدة محددات أخرى فى المرحلة القادمة ، كطبيعة الاستراتيجية النووية الإسرائيلية ، بما قد يؤدى إلى حدوث تحولات غير محددة الاتجاه فيما يتصل بالاستخدامات المحتملة إذا استمر الفصل الإسرائيلى بين اعتبارات الأمن واعتبارات التسمية ، أو إذا أثارت عملية التسمية ذاتها تصورات لاستخدامات

محتملة جديدة . ولأيا كان اتجاه تلك التحولات ، فإنها ستكون خطرة نسبيا ، فكثير من الاستخدامات المحتملة فعليه ، وليست تهديدية .

٣ - أن الاستخدامات غير الأساسية للسلاح النووي الإسرائيلي في إطار الصراع قد أصبحت استخدامات أساسية له في إطار التسوية . والمقصود بذلك استخدام السلاح النووي كأداة للمساومة السياسية والتفاوضية ، واستخدامه كأداة للتأثير النفسي العام والإكراهي . ففي إطار الصراع لم يكن هناك مجال للمقارنة بين استخدام استراتيجي رئيسي كالردع واستخدام سياسي خافت كالإمساومة ، لكن في إطار التسوية ، ثمة تصور حول تأثيرات ذات أهمية للسلاح النووي كمحصنة قوة تفاوضي عام يتيح لإسرائيل خيارات « نظرية » واسعة منذ عام ١٩٩١ في تعاملها مع قضية التسوية عموما ، وتأثيرات محتملة ذات أهمية له كورقة تفاوضية محددة في إطار لجنة ضبط التسليح والأمن الإقليمي على سبيل المثال ، وإن كان هذا الاتجاه لم يتطور تماما بعد ، إذ أنه سيكتسب أهميته العادية والمثيرة إذا أعلنت إسرائيل عن قوتها النووية رسميا . وقد اكتسب « التأثير النفسي » كذلك منذ عام ١٩٩١ وزنا خاصا ، لكن في اتجاه آخر تماما ، ففي إطار الصراع كانت التأثيرات النفسية للسلاح النووي تهدف - تبعا للتصورات الإسرائيلية - إلى الدفع باتجاه التسوية السلمية كهدف عام ، أما في إطار التسوية ، فإن التأثيرات النفسية للسلاح النووي قد تعرقل العملية السلمية ، حتى بالمفهوم الإسرائيلي لها ، وهي أيضا أمور تستلزم اهتماما خاصا .

في النهاية ، فإن هذه الدراسة قد حاولت أن تتناول إحدى قضايا التسليح النووي في الصراع العربي الإسرائيلي - في إطار القضايا الأعم الخاصة باستخدام الأسلحة النووية في إدارة الصراعات الدولية - بمنهج علمي ربما يسهم في تدعيم اتجاه التحليل المنضبط لتلك القضايا التي تكتسب أهمية خاصة في الوقت الحالي ، إضافة إلى ما قد يسهم به في إرماء الدراسات الاستراتيجية العربية في مرحلة يعاد فيها بناء هيكل الأمن الإقليمي بالمنطقة في ظروف تتسم بالمسؤولية العالية . وربما تكون المسألة الأكثر أهمية - مما تم التوصل إليه بخصوص مشكلة البحث - التي تأمل الدراسة في أن تكون قد أكدت عليها بوضوح كاف . هي أن « العوامل الاستراتيجية » أعد بكثير مما تبدو عليه ، وأنها تستلزم اهتماما أكبر مما هو سائد على المستوى العربي في الوقت الحالي .

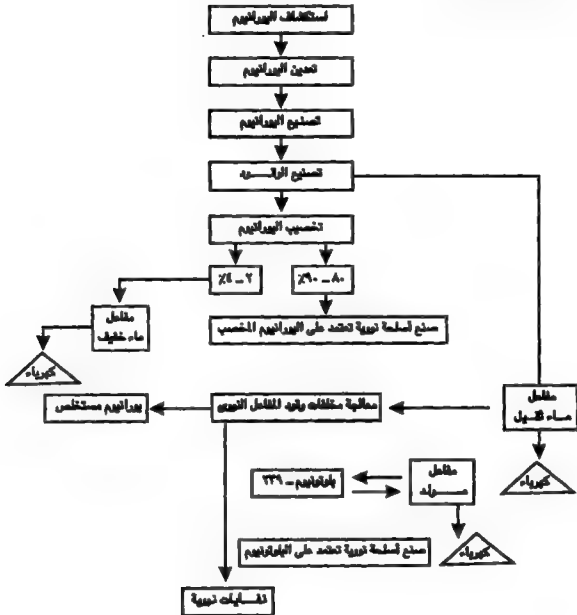
(١) بعيدا عن التأثيرات النفسية المؤكدة لهزائم عسكرية حربية مثل هزيمة ١٩٤٨ ، أو هزيمة ١٩٥٦ بدرجة ما ، أو التأثيرات النفسية الصارخة لهزيمة ١٩٦٧ ، أو حصار بيروت عام ١٩٨٢ ، فهنا أدت عمليات عسكرية إسرائيلية خالصة محدودة إلى تأثيرات نفسية تامل - ولو خجولزا - تأثيرات وجود السلاح النووي لدى إسرائيل ، كما حدث بالنسبة لعملية الزعرانة التي تمت ضد مصر عام ١٩٦٩ ، أو قصف المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ ، أو تدمير بطاريات الدفاع الجوي السورية وإسقاط مالا يقل عن ٩٠ طائرة لها مرة واحدة عام ١٩٨٢ ، أو قصف مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام ١٩٨٥ ، وغيرها . وعلى الرغم من أن التأثيرات النفسية لاستخدامات القوة التقليدية فعليا لا تنسم - على المستوى النظري - بسمة الإطلاق ، وقد لا تكون نهائية أو صعبة كما هو الحال بالنسبة لتأثيرات وجود السلاح النووي ، إلا أن استمراريتها عبر مسار الصراع ، وعدم وجود استخدامات حربية مماثلة مضادة لها إلا في حالات محدودة ونادرة بفعل الموازين العسكرية للتقمة قد أضعفها سمات صعبة . وهي أمور تجعل الحكم بأن التأثيرات النفسية للسلاح القوي الإسرائيلي تأثيرات غير أساسية صموج إلى حد كبير .

(٢) لتفصيل كامل حول تلك الدراسات ، انظر :

محمد عبد السلام ، السلاح النووي والصراع العربي - الإسرائيلي : دراسة في استخدامات القوة النووية في إدارة الصراع . رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ .

الشكل رقم (١)
دورة الوقود النووي

ملاحق الدراسة
(أشكال توضيحية)



المصدر :

د. صفاء يحيى مستعمل الإمكانات النووية للعرب وإسرائيل ودورها في الصراع العربي الإسرائيلي، مصدر سابق، ص ٨٩.

الشكل رقم (٢)

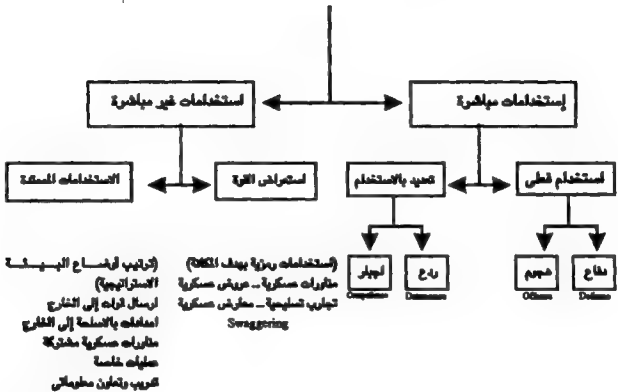
القرارات الرئيسية الخاصة بتطوير القوة النووية (حالة عامة)



المصدر :

William H. Kincad, The United States : Nuclear Decision Making,
In : Regina Cowen Kamp (Ed.) OP. Cit. , PP. 21-22.

استخدامات القوة العسكرية



The Extended uses

الصدر :

محمد عبد الصالح، السلاح النووي والصراع العربي الإسرائيلي : دراسة في استخدمات القوة النووية في إدارة الصراع، وصالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٥٨.

رقم الايداع

٩٦/٣٠٩٩

هذا الكتاب

تكشف عملية إعادة تحليل التراث العلمي العربي في مجال الدراسات الإستراتيجية والسياسية والأمنية عن ثغرات عديدة في نظام إنتاج المعرفة العربية حول إسرائيل، وذلك على مستوى المعلومات الأساسية، وبناء نماذج معلوماتية حول الدولة وأنظمتها وسياساتها وتفاعلاتها وعلاقاتها الداخلية والدولية والإقليمية، ومن ناحية أخرى على مستوى منهجيات التحليل السياسي - والإستراتيجي والأمني التي وطقت - ولا تزال - في التعامل مع حجم وتنوع المعلومات المتداولة في المؤلفات العربية كافة . وقد ترتب على هذه الحالة العلمية الراهنة نقص فادح في كم ونوع المعارف والدراسات المختلفة والمتاحة حول إسرائيل الدولة والمجتمع وأنظمتها وسياساتها وثقافتها وعلاقاتها الدولية ، ولقد أثرت هذه الوضعيات على المستوى الإدراكي والمعرفي العربي بإسرائيل في أوساط الباحثين والمثقفين ورجال السياسة والحكم والإعلام في عموم البلدان العربية. وفي هذا الإطار ثمة نقص خطير فادح في مجال البحوث المتعلقة بالأمن القومي الإسرائيلي، ولا سيما حول السلاح النووي الإسرائيلي، وخاصة وأن كافة التقارير الدولية - ذات الصديقة - تشير إلى أن إسرائيل بعد دخولها مجال إنتاج الأسلحة النووية، أصبحت تمتلك ترسانة نووية تجعلها في مرتبة القوة النووية السادسة في العالم، وهو الأمر الذي يجعل من دراسة هذه القوة واستخداماتها، وسياساتها، وتطوراتها مسألة من الأهمية بمكان في إطار الصراعات الإقليمية، ولا سيما في مجال دراسة القوى الإقليمية النووية، وذلك لمساس هذه القوة النووية بمسارات الصراع والتصورات العربية - الإسرائيلية.

ويغل كتاب حدود القوة - استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية عملا عمليا جادا يسد بعض الثغرات في الحقل العلمي العربي، ويستعد عن موجهة من الكتابات العربية حول السلاح النووي الإسرائيلي اتسمت غالبها بالمحدودية، والضعف المنهجي والمعلوماتي، وغلبة العموميات، والطابع الأثاري في المعالجة، ومن ثم تشكل هذه الدراسة محاولة جادة لتلمس الأبعاد المختلفة لموضوع السلاح النووي الإسرائيلي وسياساته وحدود استخداماته، وتأثيراته في تاريخ ومسارات الصراع عربيا أو تسوية. وتزداد أهمية دراسة هذا الموضوع في اللحظة الراهنة بعد التطورات الجديدة على مسار التسوية، ومن ثم انتقل السلاح النووي الإسرائيلي من إطار الصراع إلى نطاق التسوية، ومن هنا برزت أهمية دراسة علاقته بالاستقرار الإقليمي، والبحث عن صيغ جديدة ومحتملة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وعن إشكاليات هذه القوة النووية الإسرائيلية في إطار تسوية شاملة للصراع.

ويركز الكتاب على دراسة الآثار الإستراتيجية للعامل النووي على مسار الصراع حتى بداية التسعينيات، وتأثيراته النووية على التوجهات والتفاعلات السياسية والعسكرية في الصراع منذ بداية إنتاج إسرائيل لترسانة نووية. وأواخر التسعينيات، وحتى بداية عمليات التسوية الشاملة للصراع، وتحليل الدراسة استخدام إسرائيل للنووية في إدارة الصراع وتوجهاته ومحددات وأشكال وأنماط وحالات استخدام إسرائيل للنووية في إدارة الصراع، وحدود هذه القوة وتأثيراتها. وتبذل الدراسة بعض الأحكام، والإلتفاتات لغير العلمية السائدة في الكتابات السيارية في أجهزة الإعلام، ومن ناحية أخرى سعت إلى ضبط بعض مكونات هذا الحقل العلمي الهام في الأدبيات الأمنية العربية وترتيبها على ذلك يسعد مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام نشر هذا العمل العلمي الجاد كجزء من سياسته في متابعة وتحليل السياسات الإسرائيلية ولا سيما في المجال الأمني والإستراتيجي.

رئيس التحرير